

الخليج العربي

(التطور الحديث والمعاصر)

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة

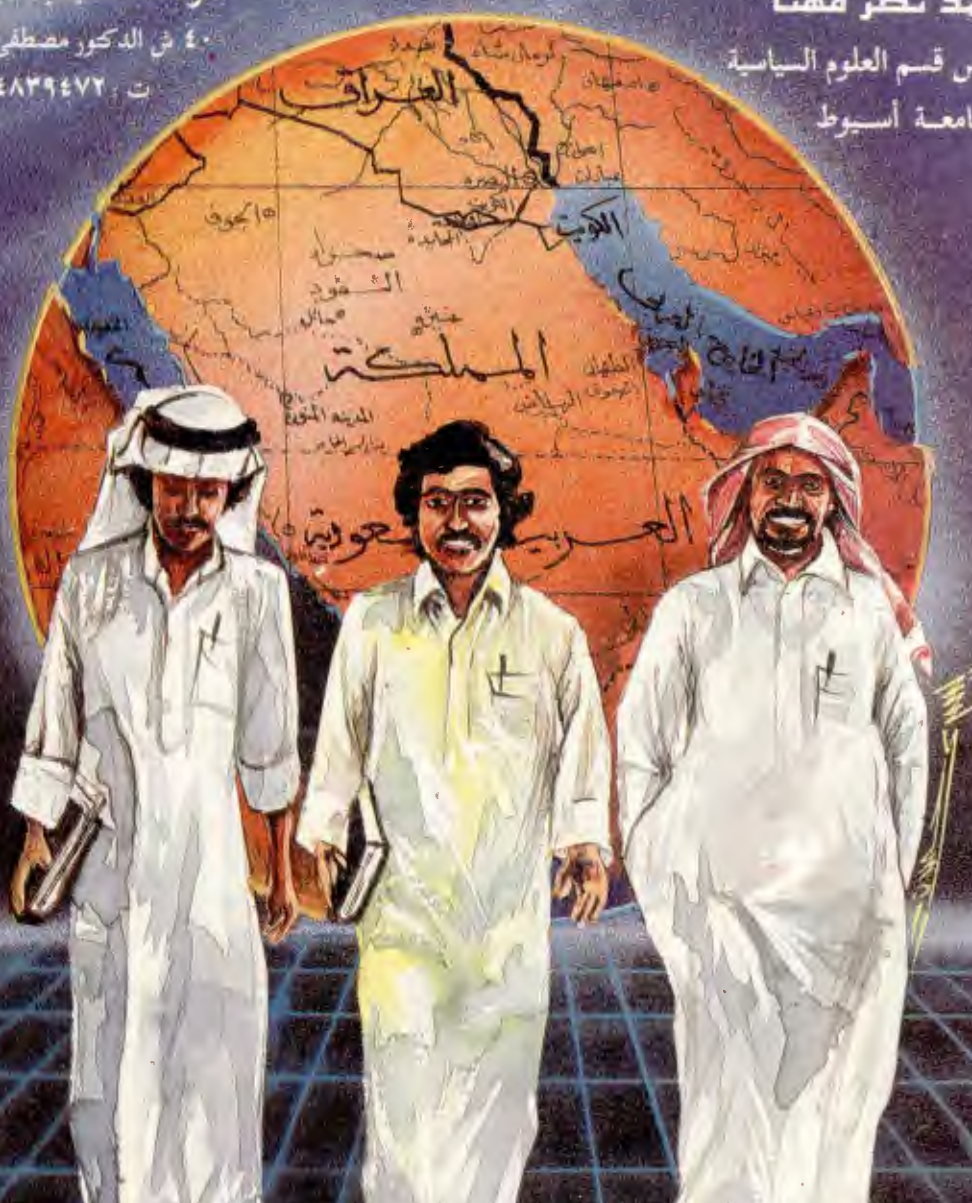
ت ٤٨٣٩٤٧٢

دكتور

محمد نصر مهنا

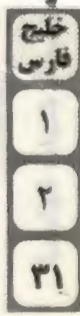
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

جامعة أسيوط



الخليج العربي
، التطور الحديث والمعاصر ،

دكتور
محمد نصر مهنا



الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة

ت : ٤٨٣٩٤٧٢ - الاسكندرية

الخليج العربي

«التطور الحديث والمعاصر»

دكتور

محمد نصر مهنّا

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

جامعة أسيوط

١٩٩٦

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة

ت ٤٨٣٩٤٧٢ - ألكندرية

فصل تمهيدى

في

طبيعة منطقة الخليج العربي وأهميتها الدولية

فصل تمهيدى فى طبيعة منطقة الخليج وأهميتها الدولية

بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية:

منذ مطلع التاريخ القديم كانت بال وآشور وآكاد وعيلام من أوائل الامبراطوريات التى احتكرت التجارة البرية الآسيوية فى رأس الخليج حتى ساحل البحر المتوسط الشرقى حيث ازدهرت الحياة فى هذه المنطقة وعم الرخاء، وعندما أقل نجم هذه الامبراطوريات ركبت الحياة فى انحاء الخليج بأكمله.

ثم جاءت الامبراطورية الفارسية لتحتل معظم منطقة الشرق الأوسط، غير أنه سرعان ما أدى التنافس بينها وبين الامبراطورية الرومانية إلى سيطرة الأولى على الجانب الآسيوى وطرق التجارة البرية، فى حين سيطرت روما على التجارة البحرية فى مصر وساحل شرق البحر المتوسط وصولاً إلى شمال أفريقيا وغرب أوروبا.

وقد أخذت التجارة العالمية طرقاً متعددة إلى أوروبا الغربية، فمنذ امتداد الامبراطورية الرومانية غرباً زادت العلاقات التجارية عبر اليابس الأوروبى - الآسيوى، من الصين شرقاً إلى العالم العربى، وأوروبا من المحيط الهندى بحراً إلى مصر والبحر المتوسط وهو ما يفسر الاتجاهات والبدائل فى الطرق إلى أوروبا الغربية، ولم يعد العالم العربى وحده بمثابة مركز الدائرة الذى تنصب إليه الطرق العالمية، بل أن أوروبا شاركت فى ذلك وبدأت سمة «العبور» تسيطر على وظيفة العالم العربى لعدة قرون.

وبظهور الإسلام وانتشاره كقوة مؤثرة فى العلاقات الدولية فى العصور الوسطى، عاد العالم العربى مركزاً يستقطب طرق العالم القديم وتجارته، وأدت كل من بغداد والقاهرة - لعدة قرون - الدور الذى كانت الدول الأوروبية

تؤديه، حيث انصبت فيهما تجارة العالم من الصين وأندونيسيا والهند بآسيا إلى شرق القارة الأفريقية من خلال البحر، وكانت التجارة تأتي إلى بغداد والقاهرة براً من شمال الصين، وأواسط آسيا، وسهول روسيا، وذلك بالإضافة إلى المبادلات التجارية التي كانت تتم عن طريق البحرين إمارات أوروبا وبين العالم الإسلامي، وقد حققت تجارة الدول الإسلامية الفتية انجازاً هاماً لحضارة جنوا والبندقية وليس أدل على ذلك من الحياة الاقتصادية المزدهرة إبان حكم الدولة العباسية التي قامت في بغداد ونشاطها التجاري الذي انعكس تأثيره على ازدياد نفوذ كل من البصرة والبحرين وعمان في منطقة الخليج، وحينما أفل نجم الدولة العباسية وغاب نفوذها فإن هذا النشاط التجاري وصل إلى الانكماش والركود، وهكذا مثلت بلاد الخليج العربي الإسلامي دورات متعاقبة ومنحنيات متذبذبة صعوداً حيث تزدهر الحياة، وهبوطاً حيث تخبو لكي تزدهر من جديد في مرحلة تالية من خلال مراكز حضارية ومدن يقصدها التجار والبحارة من كل أطراف العالم.

إن البصرة والبحرين كان يطلق عليهما قديماً تبريدوس وتيلوس حيث انبعث فيهما الحياة بهذين الاسمين العرييين، وكانت «خارج» ميناءً قديماً كاد يندثر لولا أن دبت فيها الحياة والنشاط الاقتصادي كمرفأً بترولي هام.

ومن الثابت أنه عقب موقعتي القادسية ونهاوند بين العرب والفرس وانتشار الدعوة الإسلامية شرقاً حتى شواطئ المحيط الهادى - فإن هذه الانجازات الإسلامية العربية قد عكست تأثيراتها على الخليج العربي الذي أصبح بمثابة موقع وسط في قلب العالم الإسلامي بين مشرقه الأقصى ومغربيه الأقصى، فإلى الشرق امتد العالم الإسلامي في إيران وأفغانستان وشبه القارة الهندية والهند والملايو وأندونيسيا والصين، وإلى الغرب امتد العالم الإسلامي في البلاد العربية الآسيوية والعربية الأفريقية حتى بلغ سواحل المحيط الأطلسى وهو ما يقتضى وقفة لتفسير وتعليل أمجاد العرب المسلمين الأول وانتصاراتهم وانتشار الاسلام فى الخليج، وهو ما يمكن أن نطلق عليه المرحلة الأولى فى تاريخ الخليج العربى الذى مرّ فى تطوره بستة مراحل على النحو الآتى :

المرحلة الأولى : استقر رأى الرسول الكريم ﷺ على توسيع دعوته، بعد أن عقد اتفاق الحديبية مع قريش فى السنة السادسة للهجرة، إلى الأقطار المجاورة فأرسل رسلا حملوا رسائله إلى ملوك زمانه من الذين يجاورون بلاد العرب ويتصلون بها، ولهم بها روابط يدعونهم فيها إلى الدخول فى دينه، واتباع شريعته، وبالفعل وصل إلى الخليج اثنان من هؤلاء الرسل وهما : عمرو بن العاص السهمى الذى أرسل إلى عمان وصحار، وأبو العلاء الحضرمى الذى أرسل إلى البحرين (هجر)، واجتمع إلى عبد الله بن الجلندى أمير عمان، وإلى شقيقه جيفر أمير صحار، فرجا به، وأعلننا وقومهما الدخول فى الإسلام، ونطقوا بالشهادتين.

وفى البحرين نجح أبو العلاء الحضرمى حيث استجاب المنذر بن ساروا العبدى، أمير المنطقة للدعوة، ودخل فى الدين الاسلامى الحنيف مع قومه بما فيهم ممثل الدولة الكسروية وبعض أعضاء الجالية الفارسية وهكذا دانت الضفة الغربية للخليج بالاسلام، أما الضفة الشرقية للخليج فقد كانت مأهولة بأكثرية غير عربية، فكانت معركة القادسية فى السنة السادسة عشرة للهجرة بين العرب والفرس الخطوة الأولى التى خطاها الفاتحون العرب للسيطرة على هذه الضفة حيث انتهت بنصر كبير حققه سعد بن أبى وقاص الذى طارد المنهزمين من جيوش الأكاسرة حتى بلغ عاصمتهم «المدائن» وفيها إيوان كسرى الشهير فدخلها ورفع علم الإسلام على أسوارها.

وقام الفاتحون العرب بتحرير العراق، الذى أدمج فى الدولة الاسلامية الفتية، وواصلت الجيوش الإسلامية زحفها شرقاً موغلة فى أواسط آسيا، وفى سنة ٩٢هـ/٧١١م تحررت المنطقة الشرقية للخليج برمتها وتم ضمها إلى الدولة العربية على يد محمد بن القاسم الثقفى^(١)، حيث عقد له عمه

(١) يتبوأ محمد بن القاسم الثقفى مكانة رفيعة لدى مسلمى شبه القارة الهندية وهو ما لمسه المؤلف بنفسه حينما كان يعمل أستاذاً زائراً بباكستان، راجع فى تفصيل ذلك:

دكتور محمد نصر منها، الفتوحات الإسلامية والعلاقات السياسية فى آسيا، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩١.

الحجاج بن يوسف عامل العراق لعبد الملك بن مروان وأرسل على رأس حملة عسكرية واصلت الزحف من «واسط» عاصمة العراق وقتئذ، حتى بلوچستان مكتسحة الضفة الشرقية بأكملها.

وبنهاية القرن الاسلامى الأول، كان الخليج قد تحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب إلى قاعدة بحرية واقتصادية من أعظم قواعد الدولة العربية الاسلامية الجديدة، فانطلقت الأساطيل العربية من ثغوره إلى موانئ الهند وسيلان وبورما وشرقى أفريقيا مروراً بالمناطق الغربية، بل إن المد الاقتصادي العربى قد بلغ مرحلة كبيرة فسكان الخليج احتكروا التجارة بين الهند والشرق الأقصى، وبين الشرق العربى وشمالى أفريقيا وموانئ البحر المتوسط وأوروبا. وكان للبحارة العرب والتجار العرب دور أعظم بكثير وهو التبشير بالاسلام ونشره فى جميع الثغور والأماكن التى يقفون عليها، أو يمرون بها، ويتفق المؤرخون أن نشر الاسلام فى سواحل الهند وسيلان وبورما وشرقى أفريقيا كان من خلال الجهود الرائدة لعرب الخليج، فضلاً عن أن اندفاع البحارة والتجار العرب جعلهم يصلون إلى الصين وينشئون المراكز التجارية فى بعض سواحلها وموانئها واعتنق كثير من الصينيين الدين الاسلامى ويرى أحد الجغرافيين الصينيين أن البحارة العرب قد عبروا المحيط الأطلسى وبلغوا أمريكا واكتشفوها قبل أن يبلغها كولبس بثلاثة قرون وقد استند هذا الجغرافى الصينى على العديد من المؤرخين الصينيين.

المرحلة الثانية: استمرت الحال إلى فترة استغرقت عشرة قرون تقريباً كانت راية الاسلام خفاقة على منطقة الخليج كونه بحيرة عربية اسلامية حتى جاء البرتغاليون فى القرن العاشر الهجرى مدمرين، مخربين، سالبين، «ناهبين»، وهو ما يطلق عليه المرحلة الثانية التى اتسمت بدايتها بالركود نتيجة للعديد من الأحداث المتقاربة التى أدت إلى تدهور الأوضاع فى المنطقة، وأهم هذه الأحداث اكتشاف الطريق البحرى حول أفريقيا من أوروبا إلى الهند وتساقط القلاع العربية على شواطئ خليج عمان ومضيق هرمز من أيدي البرتغاليين

واحتلال - البوكيرك - هرمرز وملقا دون رادع جدى من الدولة الصفوية فى إيران، وبالرغم من فشل البوكيرك فى احتلال عدن إلا أن ذلك قد أثر سلبياً على الأوضاع فى الخليج، ومن الأحداث التى عملت على التدهور أيضاً دور الدولة العثمانية فى الخليج العربى، فبالرغم من توطيد نفوذ هذه الدولة فى العراق والخليج العربى إلا أنها لم تول موضوع التجارة جهداً يذكر، وكان اهتمام الدولة العثمانية بفتوحاتها فى البلقان والبحر الأسود وشمال أفريقيا كى تستنزف جهود العثمانيين فانقطعت التجارة البحرية من الهند إلى أوروبا عبر الخليج العربى. ونتج عن ذلك فترة ركود طويلة فقدت الطرق البحرية خلالها أهميتها، وبالرغم من وصول أسطول هولندا إلى الهند والخليج العربى فى القرن السابع عشر وعدم محاولة هولندا احتلال أو الاستيلاء على الخليج، وإنما اقتصر نشاطها على التجارة والبيع والشراء فحسب، إلا أن المنافسات الأوربية بين هولندا وفرنسا للإحلال محل البرتغال قد عكست تأثيراتها السلبية على الخليج العربى، ثم بروز إنجلترا ومحاولتها الاحتكار والتفرد بالغبنة قد جعل هولندا تكتفى بجزر أندونيسيا فى شرقى الهند. أما المنافسة الإنجليزية الفرنسية والمتعملة فى وصول الفرنسيين إلى الهند سنة ١٦٦٤ وتكوين الشركة الفرنسية للتجارة، فقد جعل ذلك إنجلترا تطاردها باعتبارها - أى إنجلترا - قد وصلت إلى المنطقة قبل فرنسا بأربعة وستين عاماً، وبلغ التنافس ذروته بين الدولتين حين أعلنت حرب الوراثة النمساوية سنة ١٧٤٠ وما أعقب ذلك من انتصار فرنسى فى أوروبا، غير أن هذا الانتصار لم يؤت ثماره المرجوة فى الهند حيث تم استدعاء ممثل فرنسا هناك إلى وطنه بتأثير إنجلترا، ومع ذلك فقد حاولت فرنسا الرجوع إلى الهند بطريق الخليج العربى وكان من أهداف الحملة الفرنسية على مصر فى سنة ١٧٩٨ الزحف إلى الشام والعراق والوصول إلى الخليج وغزو الهند واحتلالها وطرد إنجلترا منها، وقد أدى ذلك إلى مهاجمة الأسطول البريطانى للأسطول الفرنسى فقضى عليه تماماً واضطر نابليون بونابرت للسير إلى الشام ولكنه عاد إلى القاهرة مرة ثانية بعد فشله فى الحصول

على عكا، وعقب وصوله إلى القاهرة بعث برسول إلى سلطان مسقط يذكره
بالصلات القديمة والروابط التي كانت قد نشأت بين العمانيين والفرنسين
وأضاف نابليون في رسالته بتاريخ ٢٣ يناير ١٧٩٩ قائلا:

«أكتب إليكم هذه الرسالة لأبلغكم، مما لاشك أنكم علمتموه وهو
وصول الجيش الفرنسي إلى مصر، ولما كنتم أصدقاء لنا فعليكم أن تقتنعوا
برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم، وعليكم أن ترسلوها إلى السويس،
حيث نجد حماية لتجارتهما».

وفي إطار متابعة إنجلترا لفرنسا في جميع تحركاتها بالخليج العربي، فقد
أرسلت إنجلترا مندوباً هندياً مسلماً اسمه مهدي علي خان - كان يعمل
لديهم - إلى مسقط قبلها يوم ٢ أكتوبر سنة ١٧٩٩ وزار سلطانها وعقد معه
اتفاقاً في أكتوبر من نفس العام ينص على اعتراف إنجلترا صراحة باستقلال
سلطان مسقط الذي يتعهد بعدم السماح لفرنسا بدخول بلاده، والجدير
 بالذكر أن هذا أول اتفاق رسمي يعقد بين دولة أوروبية وإحدى إمارات
الخليج، ومنذ ذلك الحين والمنافسات الأوروبية تجاه الخليج تتصاعد للسيطرة
على سواحله وثغوره غير أن النجاح كان من نصيب إنجلترا.

في هذه الفترة الهامة من تاريخ الخليج العربي ومشيوخاته وتشابك
السياسات العالمية تجاهه، صعد نجم دولة إقليمية هي الدولة السعودية، ومن
عجائب المفارقات أن يصل السعوديون والإنجليز إلى الخليج في وقت متقارب،
ويحاول كل منهما بسط نفوذه ونشر مبادئه في مسقط وعمان والساحل
«المهادن» - مشيخات رأس الخيمة وأبو ظبي والشارقة ودبي وأم القيوين
والفجيرة - ، وكان الاتفاق بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب - من خلال
دعوته الإصلاحية في نجد للتوحيد والإيمان وتخليص الدين الاسلامي القويم
من شوائب البدع والخرافات - والإمام محمد بن سعود أمير الدرعية، ويقضى
الاتفاق بتعاونهما في نشر الدعوة وحمايتها، وتوالى الخلف السعوديون عن
السلف - على نحو ما هو مفصل في الكتاب - وآل سعود حريصون على

سكان عمان الذين دخلوا بالفعل فى إطار الدولة السعودية حوالى عام ١٨٠٥، والواقع أن المؤرخ السعودى الذائع الصيت عثمان بن بشر قد تعرض تفصيلا لهذه الفترة والأحداث فى مخطوطه القيم «عنوان المجد فى تاريخ نجد».

وسواء تعلق الأمر بدور بريطانيا أو بالاحتلال المصرى للخليج، فإن آل سعود استمروا فى جهودهم الرائدة لاستقطاب مشيخات الخليج (الإمام تركى بن عبد الله سنة ١٨٢٤م ونجده الإمام فيصل بن تركى سنة ١٨٦٥م، غير أن بريطانيا كانت تنظر بعدم ارتياح إلى قيام دولة عربية كبيرة فى داخل الجزيرة العربية يحكمها آل سعود، وهو ما أثار الأزمة تلو الأخرى مع المسؤولين البريطانيين بالرغم من «الدبلوماسية» الهادئة التى انتهجها آل سعود دوماً تجاه بريطانيا والتى يستدل عليها من التصريح الآتى الذى نقله محمد بن عبد الله بن مانع رسول الإمام عبد الله بن فيصل إلى المعتمد البريطانى فى بوشهر فى ٥ ذو الحجة سنة ١٢٨٠هـ/ ٢١ أبريل ١٨٨٦ قائلا:

١ - إنتى مخول من الإمام عبد الله بن فيصل أن أطلب من صاحب المقيم فى الخليج أن يصبح وسيط صداقة بين الإمام عبد الله بن فيصل وبين الحكومة البريطانية.

٢ - وإنى أؤكد للمقيم فى الخليج نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل بأن الإمام لن يعارض أو يؤذى الرعايا البريطانيين المقيمين فى الأراضى الواقعة تحت سلطته.

٣ - وأؤكد للمقيم فى الخليج نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل أن الإمام لن يتلف أو يهاجم أراضى القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية لاسيما مسقط بخلاف تلقى الزكاة التى هى عادة منذ القدم.

وبالرغم من أن هذا التصريح لم يستدل عليه فى الوثائق السعودية، وأن مصدره هو الوثائق البريطانية، إلا أن مغزاه يكشف الدبلوماسية الهادئة التى انتهجها آل سعود تجاه مشكلات إمارات ساحل الخليج العربى وصولاً إلى

الخلاف الذى ظهر بين الإمام عبد الله بن فيصل وسعود بن فيصل وانقسام نجد وانتهاز ابن رشيد فرصة الخلاف داخل أسرة آل سعود ليتولى السلطة وهو ما انتهزته بريطانيا أيضاً لتحكم سيطرتها وتنفيذ مخططاتها فى الخليج.

فمن ناحية عقدت بريطانيا العديد من الاتفاقيات مع سلطنة مسقط، وقد اتسمت هذه السلسلة من الاتفاقيات بعدم التكافؤ فى العلاقات بين الجانبين وهو ما يستدل عليه من عرض لجوانب هذه الاتفاقيات بايجاز، فالاتفاقية الأولى عقدت فى ٤ أكتوبر ١٧٩٨ ونصت على مقاومة النفوذ الفرنسى وعدم السماح للفرنسيين بالدخول إلى مسقط، أما الاتفاقية الثانية فتمت فى سنة ١٨٠٠ بوصول جون مالكولم إلى مسقط واجتماعه مع السلطان فى مياه الخليج وإقناعه بتوقيع اتفاقية تلزمه بالموافقة على تواجد ممثل سياسى بريطانى إلى جانبه، وعقدت الاتفاقية الثالثة فى أول يناير ١٨٤٧ لمنع استيراد الرقيق إلى مسقط من ممتلكاتها فى أفريقيا الشرقية، أما الاتفاقية الرابعة فقد عقدت سنة ١٨٤٧ لأجل مد السلك البرقى من مسقط إلى الفاو لوصله بالسلك البرقى فى العراق، وقد لقت الاتفاقية الخامسة سنة ١٨٦٣ باتفاقية معاهدة صداقة تعهد السلطان بموجبها بالموافقة على تصدير واستيراد أى نوع من أنواع السلع التجارية مع عدم وضع أى رسوم جمركية عليها إلا بموافقة بريطانية وقد عقدت الاتفاقية السادسة فى ٢٠ مارس ١٨٩١ وكانت اتفاقية سرية بتعهد السلطان من ثانياها غن نفسه وورثته وخلفائه بعدم رهن ممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها، وبيعها أو رهنها، أو السماح بامتلاكها لغير الحكومة البريطانية، وعقدت الاتفاقية السابعة فى ٣١ مايو ١٩١٢ وتعهد فيها السلطان بعدم منح أى امتياز فى مناطق الفحم لأية دولة أو شركة أجنبية، وأخيراً عقدت الاتفاقية الثامنة سنة ١٩١٣ وتعهد السلطان بموجبها أن يستشير المعتمد البريطانى فى جميع الأمور، وبألا يعقد أى اتفاق مع أى دولة أخرى إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

ولم يقتصر الأمر على هذه الاتفاقيات غير المتكافئة بين بريطانيا ومسقط

بل إن العديد من التصريحات والبيانات، فى أعوام ١٨٦٢، ١٨٨٦، ١٨٩٥، يستدل منها على تقييد سلطان مسقط تماماً فى شئونه الداخلية بدعوى حمايته من الهجمات السعودية.

المرحلة الثالثة: يجب إيضاح أن طبيعة ووظيفة منطقة الخليج العربى كصناعة ومؤثرة فى السياسات العالمية قد اختلفت عبر العصور المختلفة - كما سيتضح من أبواب هذا الكتاب - وقد سبقت الإشارة إلى مرحلتين الأولى والثانية فى تطور الخليج العربى الذى يحمل فى ثناياها الكثير من الأحداث الجسام.

إن وضع حد فاصل بين المراحل المختلفة فى التطور السياسى للخليج العربى، وعناصر التأثير والتأثير فى السياسات العالمية التى فرضتها جيوبوليتيكة الخليج المتميزة لا يمكن معها وضع حد فاصل بين مرحلة تاريخية وأخرى، وإنما الهدف هو تلمس الحقائق التاريخية حيث تمتزج بدايات الأحداث مع سمات سابقة وسمات لاحقة تحدث تدريجياً بطيئة متداخلة.

وفيما يتعلق بهذه المرحلة، والمرحلة السابقة، فالملاحظ أن الأحداث تفاعلت وتنافست وتصادمت أطرافها فى منطقة الخليج العربى بصفة خاصة من عدة نواحى فالمنطقة شهدت تحالفت وتنافس بين القوى الأوروبية، والإقليمية أيضاً، للسيطرة على الخليج بشكل أو بآخر.

وعلى غرار الاتفاقيات غير المتكافئة مع مسقط، حدث ذلك أيضاً بين بريطانيا ومشايخ الخليج التى كانت تسمى تارة المشيخات المتهادنة أو المتصالحة، وعلى الصعيد الإقليمى فقد انضمت هذه المشيخات إلى آل سعود حينما وصلوا إلى الخليج فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ودخلوا فى طاعتهم وبايعوهم وانخرط أبناء هذه المشيخات فى الجيش السعودى لمواجهة الحملة العثمانية المصرية فى بداية القرن التاسع عشر، ولم تكن بريطانيا لتترك الأمور فأرغمت مشايخ الساحل - كما سبقت الإشارة - على التوقيع على

العديد من الاتفاقيات سنة ١٨٢٠ ، وسنة ١٨٩٢ ثم مع شيوخ البحرين وكان الشيخ عيسى بن الشيخ على قد وقع اتفاقية ١٨٨٠ مع بريطانيا ألحقها ثلاث معاهدات أخرى سنة ١٨٩٢ من نوع الاتفاقيات غير المتكافئة حيث اشترطت بريطانيا عدم السماح لشيخ البحرين بإقامة أى علاقات بين بلاده والدول الأجنبية دون الحصول على موافقة بريطانيا، كما عينت بريطانيا معتمداً سياسياً لمراقبة سير الأمور فى الجزيرة، واتخذ المعتمد السياسى من المنامة مقراً له ورفع العلم البريطانى على الجزيرة، وقد أثار ذلك اعتراضات من الدولة العثمانية: غير أن بريطانيا لم تلق بالاً إليها، بل إن الأتراك العثمانيين قد تنازلوا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ عن حقوق سيادتهم المزعومة على البحرين.

وعلى الصعيد الإقليمى فقد عقدت معاهدة جدة فى ٢٠ مايو ١٩٢٧ بين الحكومة البريطانية والسعودية، وتعهدت السعودية «سلطنة نجد وملحقاتها وقتئذ - بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين وقطر، وقد بعثت الحكومة الإيرانية فى نوفمبر من نفس السنة بمذكرة إلى عصابة الأمم تدعى فيها أن البحرين جزء من ممتلكاتها وأن هذه الاتفاقية تعد خرقاً لحقوق سيادتها، وردت بريطانيا فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٧ بمذكرة مؤكدة بأنها لا تعترف بأى أساس يصح أن تبنى عليها إيران دعوها بالسيادة على هذه الجزر - جزر البحرين - وأنها ليست جزءاً من إيران من الناحية الجغرافية، كما أنها ليست مأهولة بأناس من العنصر الإيراني.

أما الكويت فكانت آخر إمارة تتفق مع بريطانيا خلال القرن التاسع عشر، وقد حدث ذلك نتيجة لأحداث داخلية بين الشيخ مبارك الصباح وأخويه الشيخ محمد والشيخ جابر وانتهت الأحداث بمقتل الأخيرين فتدخلت الحكومة العثمانية فى هذا الخلاف العائلى، غير أن بريطانيا سرعان ما تدخلت لاحتواء هذه الأزمة وتمت اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩، ونصت على رغبة الشيخ مبارك - بكامل حريته - بالارتباط، وخلفائه ووارثيه فى الحكم، بأن لا يستقبل أى وكيل أو ممثل لأية سلطنة أو حكومة فى الكويت، وفى أى مكان آخر من

حدود إمارته بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، وأن يلزم وراثته وخلفائه بعدم التنازل أو بيع أو إيجار أو رهن أى جزء من أجزاء إمارته لأى حكومة أو رعايا أية سلطنة بدون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.

المرحلة الرابعة: عكست الحرب العالمية الأولى تأثيراتها على الوطن العربى ومنها منطقة الخليج العربى أيضاً واستمر مركز بريطانيا راجحاً وهو الأمر الذى تأكد حينما تم توزيع أسلاب الدولة العثمانية، ففضلاً عن مصر والسودان احتلت بريطانيا فلسطين وبادية الشام فى شرقى نهر الأردن، كما احتلت العراق فى حين نالت فرنسا نصيباً غير متكافئ مع النصيب الذى أحرزته بريطانيا حيث عملت هذه الأخيرة على تطوير فرنسا بالنسبة لأية ضغوط فى اتجاه رأس الخليج العربى، وفى سنة ١٩٢٥ تم ضم ولاية الموصل إلى العراق وحدث تباعد فى العلاقات الفرنسية الإيرانية، ومرة أخرى فإن بريطانيا أصبحت تسيطر على المحاور الرئيسية للطرق فى الوطن العربى، طريق السويس والبحر الأحمر، وطرق الخليج وسهول العراق كلها، وطريق البر السهلى من شرقى البحر المتوسط إلى الخليج عبر فلسطين والأردن والعراق.

وسواء تعلق الأمر بعمان ومسقط أو بآل سعود وقطر والكويت بالإضافة إلى العراق - كما سبق الإشارة - فإن بريطانيا كانت بمثابة المتغير المستقل فى السياسات الدولية الإقليمية، وحتى بالنسبة لإيران أيضاً وهو ما يستدعى وقفة لتفسير موقف بريطانيا تجاه بلدان الخليج العربى فى فترة الحرب العالمية الأولى.

ففيما يتعلق بعمان - كما سبقت الإشارة - إلى أحداث عمان فى سنة ١٩١٣ بسبب الاتفاق الذى عقده الإمام فيصل بن تركى مع بريطانيا، وانقسمت مسقط وعمان - نتيجة أيضاً للتفرقة والشقاق بين سلاطين البوسعيد - إلى سلطنة مسقط والتى تكونت من مسقط ومطرح وسهول الباطنة الساحلية وشبه جزيرة رؤوس الجبال التى انتهت فى رأس سندان عند مضيق هرمز بالإضافة إلى منطقة رأس الجد ومنطقة ظفار وجزيرة مصيرة، كذلك شمل الانقسام إمارة عمان حيث احتفظت بالأجزاء الداخلية للبلاد وأخيراً

الساحل المهادن الذى ضم المناطق الشمالية من بلاد عمان - وهى المناطق المجاورة للسعودية، وتكون هذا القسم من قبائل لكل قبيلة شيخها، إلا أنها انفصلت عنها، فاستقل كل شيخ بمنطقته أو جزيرته، ورفض الشيوخ الاعتراف باتفاق مسق أو الدخول فيه وهذه المشيخات هى رأس الخيمة وعجمان وأبو ظبى والشارقة ودبى وأم القيوين والفجيرة.

وعقب سلسلة اجتماعات عقدها الشيوخ تم الاتفاق على مبايعة سالم بن راشد الخزرجى بالإمامة، والواقع أن الشيخ سالم رفع راية الثورة لطرد الانجليز وربما أدى ذلك إلى اغتياله فى عام ١٩١٥ فتمت البيعة للإمام محمد بن عبد الله الخليلى الذى سار على نهج سلفه واستولى على مدينتى نزوى وازكى (عمان الوسطى) وعلى مدينة «سمائل» نظراً لمركزها الهام باعتبارها المنفذ الذى يصل بين الساحل والداخل.

وقد زار مسقط خلال سنة ١٩١٥ هارودنج نائب ملك بريطانيا فى الهند وسعى لعقد اتفاقية مع سلطانها، وكانت بريطانيا مشغولة فى الحرب العالمية الأولى، ونظراً لتباين وجهات النظر فقد تأجلت المفاوضات بين الرفيقتين أربع سنوات ووقعه عن بريطانيا المعتمد البريطانى وينجت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٠ وسمى باتفاق «السيب» نسبة إلى المدينة التى عقدت فيها المفاوضات وانقسمت بنود هذا الاتفاق بين السلطان والإمام وهو أول افتاق بين سلطنة مسقط وإمامة عمان، وتذكر إحدى الوثائق لوزارة الخارجية البريطانية فيما بعد «أن قبائل الداخل قد اعتبروا أنفسهم بموجب معاهدة «السيب» مستقلين تماماً عن سلطنة السلطان، الأمر الذى توحى به مطالعة نصوص المعاهدة، ولو أن المقصود دون شك، لم يكن يتجاوز منح شىء من الحكم الداخلى» - على حد وصف هذه الوثيقة للمعاهدة المذكورة.

وعلى صعيد التوجهات العالمية فى الخليج العربى فقد شهدت الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى نشاطاً دولياً ملحوظاً من جانب القوى العظمى الأوربية : بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا، فمن ناحية توسعت السيطرة

البريطانية فى رأس الخليج واحتوت العراق، أما فرنسا - كما كان شأنها فى الماضى - فلم تكن تريد استعمار الخليج العربى، وإنما كان هدفها جعله نقطة وثوب كى تساوم بها لتحقيق مصلحتها، وفى هذه المرحلة من تطور السياسات العالمية تجاه الخليج فإن الوفاق البريطانى الفرنسى الودى فى سنة ١٩٠٤ كان يعنى ألا تقفز فرنسا وراء ظهر بريطانيا فى الخليج العربى، وإن كان هذا لم يمنع - على حد رأى الباحثين - من محاولات المساومة الفرنسية بالإعلان الأنجلو الفرنسى الخاص بمسقط منذ ما يقرب من خمسين عاماً مضت، أما روسيا فقد استمرت مخططاتها تعمل وتنفذ من خلال زيارة السفن الروسية لمنطقة الخليج العربى وإنزال شحناتها من السلع فى ميناء بوشهر، وقد انتشرت شائعات مفادها رغبة الشاه تأجير بندر عباس وجزيرة قشم إلى روسيا وهو ما جعل بريطانيا تتشبث أكثر لإثبات تفوقها فى الخليج، وكان من نتائج الحرب الروسية اليابانية ١٩٠٤-١٩٠٥ أن توقفت المحادثات التى كانت تعقد بين وقت وآخر بين روسيا وبريطانيا لتسوية خلافاتهما فى آسيا، وأدت هزيمة روسيا أمام اليابان فضلاً عن الخوف الروسى البريطانى من تنامى القوة العسكرية لألمانيا - أدت إلى تحالف روسى بريطانى انعكس تأثيره على فارس وأفغانستان فى صورة اتفاق نهائى يعطى تفوقاً لبريطانيا فى الخليج العربى.

أما ألمانيا فإن توجهاتها الاقتصادية والسياسية كانت تسبب قلقاً لبريطانيا والثى واجهتها من خلال منع تنفيذ مشروع سكة حديد برلين بغداد إلى الكويت حيث نجحت السياسة البريطانية بعقد الايجار الذى أبرمته مع شيخ الكويت سنة ١٩٠٧ حتى لا تصل ألمانيا إلى الخليج العربى، وعلى صعيد الدولة العثمانية فقد توصلت بريطانيا إلى عقد اتفاقية معها فى سنة ١٩١٣ لتثبيت الحالة الراهنة Status Que فى الخليج لمقاومة ما أسمته بريطانيا «القرصنة».

وعلى الصعيد الإقليمى فقد كان نجم عبد العزيز آل سعود آخذاً فى الصعود حيث أسرع إليه بريطانيا - بعد اتفاقها مع الدولة العثمانية سنة

١٩١٣ - وتم توقيع اتفاق العقير سنة ١٩١٥، وكانت بريطانيا تدرك التمايز والنضج السياسى اللذين اتسم بهما عبد العزيز آل سعود من خلال استقطابه لشبه الجزيرة العربية فى عمقها، وإنه رغم نشأته فى الكويت فى كنف مبارك الصباح، إلا أن عبد العزيز آل سعود - أو ابن سعود كما تلقبه المصادر الغربية - كان أقدر وأمهر - نجاحه فى الاستيلاء على الرياض سنة ١٩٠٢ وطرده للأتراك من الإحساء - وهو ما جعل بريطانيا تتوجه صوب ابن سعود وترجح كفته. وقد مرت الاتصالات البريطانية السعودية بعدة مراحل هى الأخرى منذ سنة ١٩٠٣ وهو ما استغله ابن سعود لمصلحته (محدثته مع بيرو دكس سنة ١٩٠٣ وبيرسى كوكيس سنة ١٩٠٦ وشكسبير، تريفور فى ١٩١١، ١٩١٣، ١٩١٤ وهو ما جعل الدولة العثمانية تلح فى الوصول إلى اتفاق فى ١٥ مايو سنة ١٩١٤ حيث كانت الحكومة العثمانية تهدف من وراءه لحفظ مصالحها وسمى ابن سعود بموجبه حاكماً عاماً، وقائداً لنجد، وضمن الاتفاق لابن سعود أن يتمتع بجميع سلطات الوالى، وقضى الاتفاق بعدم إبرام اتفاقات أو تعاهدات بين ابن سعود والقوى الأجنبية، وليس له حق منح الامتيازات كما أنه مقيد باحترام كافة الاتفاقات التى عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية، وأعطى الاتفاق للحكومة العثمانية حق الاحتفاظ ببعض الحاميات التركية فى الساحل، وتنظيم العلاقة المالية مع الحكومة العثمانية، غير أن ابن سعود قد نقل عنه قوله أنه عقد الاتفاق مع العثمانيين تمهيداً للتخلص منهم نهائياً.

أما بريطانيا فلم توافق على الإطلاق على استقطاب الدولة العثمانية لابن سعود الذى طلب إرسال مبعوث بريطانى للتفاهم معه وكان ابن سعود من أكثر الزعماء العرب وعياً سياسياً فى مدى صدق نوايا البريطانيين التى أثبتت الأيام كذب وعودها، وقد وافقت بريطانيا - من خلال حكومة الهند البريطانية - على صيغة اتفاق مع ابن سعود باعتراف بريطانيا به حاكماً مستقلاً على نجد والإحساء والقطيف مع ضمان وراثه الحكم فى أسرته من بعده، وأن

تتعهد بريطانيا بمساعدته في حالة اعتداء على حدوده بشرط أن لا تكون لابن سعود أية علاقة بأى قوة أجنبية باستثناء بريطانيا، غير أن ابن سعود لم يوافق على هذه الصيغة حيث أضاف النص السعودى أن يكون ابن سعود حاكماً لنجد والإحساء والقطيف وجبيل والمدن والموانئ التابعة لهم وشيخ شيوخ قبائلها، وحذف النص السعودى شرط موافقة بريطانيا على خلافة الحكم السعودى، كما أضاف النص السعودى على أن يبذل ابن سعود ما فى وسعه لاتباع نصيحة الهند البريطانية هذه الإضافات إلا بعد الاتصال بالحكومة البريطانية التى رأت ضرورة التمسك بالإطار الذى اقترح سلفاً، غى أن شكسبير قتل فى معركة جراب ومع ذلك فقد تم توقيع معاهدة دارين - بالقرب من القطيف بين ابن سعود وبيرسى كوكس فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥، والواقع أن ابن سعود - كما يقرر أحد المؤرخين العرب - قد أفاد من بريطانيا فى تدعيم أركان البيت السعودى فى دبلوماسية وذكاء فائقين.

وقد سبقت الإشارة إلى سيطرة بريطانيا إبان الحرب العالمية الأولى على الإمارات والمشيخات العربية، وشملت هذه السيطرة الكويت وقطر والبحرين ومناطق الشيوخ المتصالحين ومسقط وعمان، وذلك لتأمين الوضع البريطانى فى الخليج فضلاً عن تأمين مواصلات الهند، أما العراق فقد كانت قبل الحرب جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، ونظراً لسيطرة بريطانيا على ساحل الخليج العربى بإماراته ومشيخاته، فقد أرادت الإفادة من أرض العراق وخاصة «ولاية» البصرة التى أرادت التعامل معها كجزء من كل متكامل هو العراق العربى الإسلامى، وأن الذى يسيطر على بغداد بالتالى يسيطر على التجارة البريطانية مع إيران، فضلاً عن أن السيطرة على شط العرب تعنى السيطرة على أعمال الرى فى الشمال إلى الإسكندرونة مما يحقق الرفاهية، ومن الغريب أن بريطانيا رأت استيطان العراق بمسلمين هنود، أى جعلها مستعمرة هندية تحت المظلة البريطانية وهو ما حبذه تقرير تفصيلى لنائب بريطانيا فى الهند لدى الحكومة البريطانية، وعشية انتهاء الحرب العالمية الأولى كانت وجهة النظر البريطانية

تتركز حول اعتبار مشيخات وإمارات ساحل الخليج العربى والعراق كحد شرقى للإمبراطورية البريطانية وانتهت الحرب العالمية الأولى بانسحاب الأتراك من العراق تماماً وسيطرة بريطانيا.

ولا تكتمل صورة الخليج العربى قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها دون التعرض لإيران التى اعتبرتها بريطانيا من دول الخليج الكبرى خاصة وأنها تمتلك ضفته الشرقية وكان التنافس شديداً على إيران منذ القرن التاسع عشر بين الروس القادمين من الشمال وبين الانجليز القادمين من الجنوب وانتهت هذه الحقبة باتفاق سنة ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا بتقسيم إيران إلى ثلاث مناطق، المنطقة الشمالية وتدخل تحت النفوذ الروسى، والمنطقة الوسطى - طهران وما حولها - وهى منطقة حياد، والمنطقة الجنوبية التى تدخل تحت النفوذ البريطانى، وقيام الحرب العالمية الأولى وتقهقهر الحملة العسكرية التركية بعد أن كادت تصل إلى طهران، فقد انسحبت روسيا هى الأخرى بموجب معاهدة برست ليتوفسك وأصدرت بريطانيا بياناً أعلنت فيه إلغاء اتفاق سنة ١٩٠٧ بشأن إيران التى كانت تعانى من ضائقة مالية شديدة ومنحتها بريطانيا قرضاً يسدد على عشرين عاماً وعقدت اتفاقية معها فى أغسطس ١٩١٩ نصت على قبول إيران لمستشارين بريطانيين لهم صلاحيات واسعة وتقدم بريطانيا لإيران السلاح والعتاد وضباط بريطانيين لإنشاء جيش إيرانى، غير أن الشعب الإيرانى ارتفع صوته لإلغاء هذه الاتفاقية، وشهدت الفترة ١٩٢٠-١٩٢٥ عدم استقرار سياسى داخلى فى إيران، وانتهى ذلك بإنشاء عرش جديد للعائلة البهلوية وتولى رضا بهلوى الحكم وأعقب ذلك تقلص النفوذ البريطانى فى إيران.

المرحلة الخامسة: هناك ملاحظة هامة ينبغى التنويه عنها، وهى أننا لم نتعرض فى المرحلة السابقة - مرحلة الحرب العالمية الأولى وما بعدها - إلى دور البترول، وإنما اقتصرنا على عرض التغييرات الجيوبولوتيكية فى منطقة الخليج العربى، والواقع - على حد رأى علماء الجيوبوليتكس والمؤرخين العرب

المعاصرين - أن الخليج العربي بعد الحرب العالمية الأولى بدأ وكأنه بحيرة بريطانية، وأن الحلفاء قد سباحوا فوق بحر من البترول في الخليج كان بمثابة وسيلة نقل الإمدادات في الحرب العالمية الثانية فضلاً عن استغلاله - أى الخليج العربي - كحلقة اتصال في المواصلات البريطانية والطيران الحربى والمدنى بين بريطانيا ومصر والعراق من جهة وبين الهند والشرق الأقصى من جهة أخرى وهو ما جعل منطقة الخليج العربى تحتل مكانة حيوية واستراتيجية بالغة الأهمية نظراً لكونها عامل إغراء أكثر من السياسات العالمية.

وكانت إيران أول منطقة استخرج فيها البترول سنة ١٩٠٠ بواسطة استرالى يدعى وليم فوكس دارسى الذى أعد تقريراً أيضاً عن حقول البترول فى الموصل وبغداد، وعقد اتفاق بريطانيا - المالى فى سنة ١٩١٢ تم بموجب إنشاء شركة البترول التركية ودخل فى الاتفاق البنك الوطنى التركى شريكاً ثالثاً، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى، قد حالت دون مباشرة العمل، وبهزيمة ألمانيا واستيلاء بريطانيا على الموصل وبغداد والبصرة - كما سبقت الإشارة وقيام الدولة العراقية الجديدة فى ٢١ أغسطس ١٩٢١ فقد تقدمت بريطانيا تطلب من الحكومة العراقية الاعتراف بالامتياز القديم لشركة بترول العراق التركية، ووقعت الحكومة العراقية امتيازاً لبريطانيا لاستخراج البترول من العراق ووزعت أسهم الشركة على النحو الآتى : ٢٣٪ لبريطانيا، ٢٣٪ لأمريكا، ٢٣٪ لشركة دويشتى الإنجليزية الهولندية، ٢٣٪ لفرنسا، والباقى للأرمنى - سركىس كىال - الذى صدر الامتياز باسمه فى العهد التركى .

وتولى منح امتيازات التنقيب عن البترول فى إمارات ومشيخات ساحل الخليج العربى فى هذه الفترة، وأصررت بريطانيا على حق الإشراف على أبى ظبى ودبى وسلطنة مسقط التى منحت شركة دارسى حق التنقيب، وشهدت الفترة منذ عام ١٩٢٢ سلسلة امتيازات لاستخراج البترول من الخليج العربى حصلت عليها شركة بريطانية وأمريكية ويابانية من البحرين، أما السعودية فتحتاج إلى تفصيل غير قليل نظراً لدور عبد العزيز آل سعود فى الدفاع وتحقيق مصالح بلاده.

يروى المهندس الأمريكي تويتشل Twitchell أنه أخبر الملك عبد العزيز سنة ١٩٣٢ أن كميات البترول بالإحساء سوف تستأثر باهتمام شركات التنقيب الأمريكية في ظل شروط لصالح المملكة العربية السعودية، وقد قبلت شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» المخاطرة بالبحث عن البترول في الإحساء، ولم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدي أمام استئثار الولايات المتحدة الأمريكية بالتنقيب عن النفط، وحاولت شركة «نفط العراق» الإنجليزية الإدارة و«الشركة الشرقية العامة» وهي شركة إنجليزية أيضاً الحصول على امتياز للبحث عن البترول في الإحساء، والواقع أن الملك عبد العزيز لم يكن راغباً في معاداة بريطانيا، ولذلك فإنه لم يتفق مع شركة البترول الأمريكية قبل أن يتلقى عرض شركات البترول الإنجليزية ويقارنها بالعروض الأمريكية، وجاءت العروض البريطانية غير محققة لمطالب الملك عبد العزيز، وبذا فازت شركة «ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا» الأمريكية بامتياز البحث عن البترول في الإحساء، وبدأ البحث في الدمام سنة ١٩٣٣ بالقرب من الظهران، وعندما تم العثور على البترول بكميات تجارية سنة ١٩٣٨ وتغير اسم الشركة ليصبح الشركة العربية الأمريكية للبترول (أرامكو) ARAMCO فقد أمدت هذه الشركة خط أنابيب من الدمام إلى ميناء «الخبر» لشحن البترول إلى البحرين لتكريره هناك وقد تنافست شركات البترول العالمية للحصول على مناطق امتياز لها في أراضي المملكة العربية السعودية، ولدى قيام الحرب العالمية الثانية، فقد توقفت جميع الأعمال المتعلقة بالبترول في السعودية حتى نهاية الحرب، وكانت قد تمت اتصالات سعودية أمريكية للحصول على مساعدة مالية للسعودية بضممان بترونها، وبالفعل وافق الرئيس الأمريكي روزفلت من خلال العروض السخية للشركات الأمريكية ومهد ذلك اللقاء التاريخي بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت ورئيس الوزارة البريطانية تشرشل سنة ١٩٤٥ حيث تمكن الملك عبد العزيز بفطنته من تحقيق مصالح بلاده سوف يكون من خلال الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في الكويت فقد تمكنت شركة بترول العراق في سنة ١٩٣٤ من الحصول على امتياز مدته ٧٥ عاماً، وأقيم احتفال في سنة ١٩٤٦ باستئناف التنقيب بعد أن كان قد توقف خلال فترة الحرب العالمية الثانية، والواقع أن بريطانيا كانت قد توصلت إلى قسمة الامتياز بينهما حيث تكونت شركة نفط الكويت.

وفي قطر منح شيخها الامتياز لشركة بترول قطر سنة ١٩٣٥ وهي إحدى شركات بترول العراق، ثم منح شركة بترول «شل» - وهي إنجليزية أيضاً - امتيازاً باستخراج البترول من المنطقة الحرة شرقي قطر. أما مسقط فقد وقع سلطانها سعيد بن تيمور في ٢٤ يونيو ١٩٣٧ عقداً مع إحدى الشركات الإنجليزية.

وقد خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية أقوى وأغنى دولة عرفها التاريخ المعاصر، ولم تعد بريطانيا تقف موقف المعارض لها نظراً لأنها - أي الولايات المتحدة الأمريكية - أصبحت الدولة العظمى الأكثر قبولاً في منطقة الخليج العربي.

وعلى صعيد السياسات الإقليمية فقد توجه العرب صوب جامعة الدول العربية التي أوصت باتخاذ سياسة بترولية عامة وإنشاء مكتب دائم للبترول يلحق بالأمانة العامة للجامعة العربية وعقدت أربعة مؤتمرات للبترول العربي في القاهرة سنة ١٩٥٩ وبيروت سنة ١٩٦٠ والإسكندرية في ١٩٦١، وبيروت سنة ١٩٦٣.

المرحلة السادسة: وهي المرحلة التي تتسم بتشابك الأوضاع الجيوبوليتيكية وصعوبتها في الوقت ذاته داخل إطار السياسات العالمية والإقليمية على السواء وخصوصية منطقة الخليج العربي على ضوء تفاعلات المكان الجغرافي والشكل السائد في الاستراتيجية العسكرية وخطة المستقبل السياسي للمنطقة ومواءمته أو عدم مواءمته مع خطط السياسات العالمية في العقدين الماضيين.

وبمعنى آخر فإن التشابه فى الظروف الطبيعية والبشرية فى منطقة الخليج العربى (السواحل، المياه، النباتات، البداوة، النظام القبلى الذى يسيطر على الحياة الاجتماعية - وأهم من ذلك كله الدين الإسلامى لكافة السكان واللغة العربية الواحدة) - هذه الظروف تجعل المرء ينتمى إلى الخليج بصفة عامة، وفى الوقت ذاته ينتسب إلى دولته.

هناك أيضاً التغييرات الجيوبوليتيكية التى تشهدها المنطقة بفعل تدخل القوى العظمى وأهدافها فى المنطقة لشرذمتها إلى وحدات سياسة عديدة تتسم بالتجزئة، بهدف السيطرة - على غناها الوافر وخبراتها المتمثلة فى الطاقة فضلاً عن أن المنطقة هى طريق هام للتجارة العالمية بين الشرق والغرب باعتبار الخليج العربى ذراع بحرى للمحيط الهندى يتوغل داخل اليابسة بحيث يقرب المساحة البرية عبر منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندى وبين البحر المتوسط، وهذا الذراع البحرى يتكون من خليج خارجى هو خليج عمان، وخليج داخلى هو الخليج العربى فضلاً عن مضيق هرمز الذى يصل الخليجيين أحدهما بالآخر، وهذان الخليجان يفصلان بين السواحل الإيرانية من جهة والسواحل العربية من جهة أخرى، وهما من الناحية الواقعية والعملية، امتداد لبحر العرب الذى يعد جزءاً من المحيط الهندى مما يكسب الخليج العربى أهمية لا يدانيها أهمية بحر داخلى آخر وقد تسبب هذا الموقع الفريد فى قيام العديد من المشكلات الحدودية وفى فترات زمنية متعاقبة ومنها مشكلات الحدود بين العراق والكويت من ناحية أخرى، وجزر الطنب وأبو موسى العربية التى احتلتها إيران وكادت تتحكم من خلالها فى مضيق هرمز ومنطقة البريمى على نحو ما سوف يتم مناقشته تفصيلاً فى الكتاب.

غير أن أهم تغيير جيوبوليتيكي شهدته منطقة الخليج العربى فى الفترة المعاصرة - قد تمثل فى أزمتين عكستا نتائج وخيمة على الصعيدين الإقليمى والدولى وهما : الاثار المدمرة لكل من الحرب العراقية الإيرانية والتى أدانها المجتمع الدولى فى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى عام ١٩٨٧

وأهمها القرار رقم ٥٩٨ المتعلق بوقف الحرب التي أدى نزيفها إلى معاناة شعبين مسلمين تربطهما آواصر الدم والجوار.

ثم جاءت الأزمة الثانية والتي لا تقل حدة عما سبقها حين غزت القوات العراقية الكويت في الثاني من شهر أغسطس ١٩٩٠ وما نتج عنه من خطر على منابع البترول وتلاحقت الأحداث بسرعة حيث دخلت القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية في السادس من أغسطس. وأدى عدم التنسيق بين الدول العربية للسيطرة على هذه الأزمة إلى عدم اتخاذ قرار عربي موحد، ثم تكوين جبهة دولية معادية للعراق سياسياً وعسكرياً واقتصادياً شاركت فيها بعض الدول العربية وصولاً إلى حرب تحرير الكويت من ثانياً تماثل دور القوى العظمى في إدارة أزمة الخليج الثانية - العراق/الكويت - حيث تغيرت ظروف المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى بروز مرحلة جديدة من الوفاق وصولاً إلى وجود نظام دولي جديد بعد الأزمة حمل مواصفات لم تكن موجودة منذ الحرب العالمية الثانية وأهمها وقوف الولايات المتحدة على قمة العالم كرجل بوليس دولي حارس على «الشرعية» الدولية من خلال الأمم المتحدة.

هناك أيضاً التعامل والتعاون الاقتصادي بين دول منطقة الخليج العربي والذي جسده مجلس التعاون لدول الخليج العربي وشملت أساليبه تبادل التخفيضات والإعفاءات الجمركية، والتعاون عن طريق المشروعات المشتركة والتعاون الفني المشترك والتعاون التنسيقي المشترك، وهذه الأساليب قد تم بلورتها في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وقد أثبت تطور مجلس التعاون مجموعة من الثوابت في السياسة الخليجية الدولية تتمثل في رغبة حكام هذه المنطقة من العالم أن لا يكونوا طرفاً في الصراعات الإقليمية أو المذهبية، ومن هذه الثوابت أيضاً القفزات الكبيرة بالواقع الخليجي إلى طفرة هائلة تمثلت في إنجاز عديد من المشروعات والترابط الاجتماعي والثقافي بين شعوب المنطقة وأن هذا التعاون هو المدخل الطبيعي والتاريخي لوحدة الأمة العربية بأجمعها.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي هو التغييرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات إلى المنتجين، وجاء النظام الاقتصادي العالمي الجديد في عقد السبعينيات - وهو النظام الذي يربط علاقات الشمال بالجنوب - بإحدى المسلمات العامة وهي أن من يملك شيئاً نادراً يحتاج له الجميع لا يمكنه المحافظة على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وكان من نتائج هذه التغييرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون الأقوياء والضعفاء، وطالب الأقوياء الضعفاء - على حد تعبير الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي «أن تأخذ في الحساب حاجتهم، وليس بالضرورة حاجتها، وأن تقرأ المنطقة همومهم، وتقر بشرعية هذه الهموم، وهو ما يفسر الضغط الذي عاشت فيه المنطقة وأدى إلى استنزاف نفطها فضلاً عن جهدها السياسي، إن كل إنسان في أى مكان في العالم يجد نفسه طرفاً في قضايا الخليج : تخفيض الانتاج يعنى اختناق العالم، وزيادته تعنى القضاء على المعادلة الأساسية في وحدة مواقف الدول المنتجة، وهذه التغييرات كلها أدت إلى ترابط عضوى بين دول الخليج العربى وبعد أن كانت وحدات سياسية متشرذمة، أصبحت مخاوفها واحدة، وفي تجمعها يقوى ظهرها وارتبط ذلك بسبب آخر جوهرى هو أن الأمن القومى لدول الخليج كل متكامل غير أن التطورات اللاحقة بشأن تحريك العراق قواته نحو الحدود السعودية يوم ٣ أغسطس ١٩٩٠ قد جسد تدخل القوات الأمريكية في منطقة الخليج نظراً لتمييز أزمة الخليج - في علاقاتها بالصراع الدولى - بعدة سمات. فهي فضلاً عن أنها كانت أزمة إقليمية بين دولتين تربطهما أواصر الجوار والدم والدين؛ إلا أنها تحولت إلى أزمة دولية تدخلت فيها الولايات المتحدة كقوة عظمى ثم رافق هذا التدخل مزيداً من التدخل الدولى خلال مرحلة التحول الكبرى نحو نظام دولى جديد.

إن طبيعة منطقة الخليج وأهميتها الدولية قد فرضا عليها صيغة حذرة في السلوك السياسى الدولى يتلخص فى ضرورة المحافظة على الاستقرار حرصاً على موازين القوى فى المنطقة.

هناك أيضاً مشكلات التنمية والقوى البشرية العاملة والهجرة الأجنبية وتمائل الاقتصاد والتركيب السياسى والاجتماعى. كلها مشكلات ينبغى مواجهتها فى إطار حلول بديلة تكمن فى إدراك أهمية التقليل من الاعتماد على البترول، وتنويع مصادر الدخل، والرغبة فى إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة... وهذه العوامل مجتمعة ساهمت فى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربى لمواجهة المشكلات -والعلل الداخلية والخارجية، الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والأمنية - وهذا هو الأهم - مواجهة جماعية.

هذه هى الخطوط العريضة العامة للكتاب التى حاول المؤلف معالجتها فى عرض بسيط فى حجمه، بعيد فى مداه بالنسبة لدراسة منطقة الخليج العربى، بما يعنيه ذلك من اقتناع المؤلف تماماً أن الحاجة لانزال ماسة لتجميع جهود الباحثين للتدقيق فى الكثير من التفاصيل التى تفرضها طبيعة البحث العلمى وتوسعة دائرته.

واعتمد منهج الدراسة على الدمج بين المنهجين التاريخى المقارن والتحليلى بالإضافة إلى المنهج القانونى الذى يعنى تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى وردت فى ثنايا فى هذا الكتاب الجامعى التعليمى والذى لا يخلو - من وجهة نظر المؤلف - من جدة واصالة فى أبوابه وفصوله.

وقد تم ترتيب هذا الكتاب فى ستة أبواب يسبقهم هذا الفصل التمهيدى، وروعى فى توثيق المادة العلمية أن تكون المصادر والمراجع فى ثبوت بنهاية كل فصل على حدة. وعالج الباب الأول أوضاع الخليج العربى منذ مطلع العصور الحديثة وشمل هذا الباب ثلاثة فصول. وفى الفصل الأول وعنوانه «الخليج العربى والاستعمار البرتغالى» تم استعراض أسباب اهتمام الدول الأوروبية بالخليج العربى من ثنايا جهود الكشف الجغرافية البرتغالية التى تعود فى أسبابها إلى العاملين الدينى والاقتصادى، وقد كان لحضور المؤلف مؤتمر الكشف البرتغال فى لشبونه بالبرتغال عام ١٩٨٣ أثره الايجابى فى معالجة هذا الفصل معتمداً على العديد من الوثائق الغير منشورة والوثائق

المنشورة والتي ضمت فى ثناياها الكثير من المراسلات بين إمارات الخليج العربى والمستولين البرتغاليين. وفى الفصل الثانى تم استعراض دور القوى السياسية الإسلامية فى مواجهة هذه الموجه الاستعمارية الأولى المتمثلة فى الاستعمار البرتغالى من ثنايا دور كل من الدولة الصفوية الفارسية والدولة المملوكية فى مصر والشام ثم الدولة العثمانية من خلال تمسكها بالعقيدة الإسلامية الغراء ومواجهتها لمسئولية الخطر البرتغالى، وكانت الدولة العثمانية فى مطلع القرن التاسع الهجرى بمثابة قوة مؤثرة فى العلاقات الدولية. أما الفصل الثالث من الباب الأول فقد عالج تعاظم التنافس الأوروبى على الخليج العربى حيث طوى القرن السادس عشر صفحاته بأحداث هامة فى منطقة الخليج، ومنذ مطلع القرن السابع عشر بدأت مرحلة جديدة فى تطور منطقة الخليج العربى وشملت هذ المرحلة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية مما عكس تأثيره السلبى على شعوب الخليج وكانت الإمبراطورية الهولندية أولى الامبراطوريات بروزاً فى صناعة السفن الثقيلة وتنظيم القوافل التجارية البعيدة حتى أصبح الأسطول الهولندى يضم عشرين ألف مركب، وأصبحت أمستردام عاصمة المال والتجارة والصرافة فضلاً عن بناء السفن، وعلى صعيد التنظيم الاستعمارى الاقتصادى تأسست شركتان كبيرتان استعماريتان إحداهما شرقية والأخرى غربية، ونظر الإنجليز بحسد إلى المركز المتفوق لهولندا فى منطقة الخليج، وفى هذا الفصل أيضاً تمت معالجة تقويم السياسة الهولندية تجاه منطقة الخليج.

أما الباب الثانى وعنوانه الخليج العربى والنفوذ البريطانى فقد تمت معالجته فى أربعة فصول تناول الفصل الأول : شركة الهند الشرقية : تأسيسها واهتماماتها السياسية وسياستها الاقتصادية، حيث شهدت فترة تأسيس شركة الهند الشرقية دخول فرنسا حلبة المنافسة اعتباراً من عام ١٦٤٩ ونشوب حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣ م) وتصاعد الأخطار بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، ثم تعرض هذا الفصل لتقويم أعمال شركة الهند الشرقية

سواء تعلق الأمر بنجاح أو فشل سياستها الاقتصادية أن توجهاتها السياسية. وتناول الفصل الثانى تحليلاً لدور بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية تجاه منطقة الخليج حيث شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر مرحلة عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة وغزوات متتالية من الأفغان والدولة العثمانية وروسيا القيصرية. وربما كان هذا بمثابة تحدى لشعوب الخليج العربى فازدادت مهاراتهم الملاحية وخاصة من جانب عرب مسقط، ثم ما شهدته العقدان الثامن والتاسع من القرن السابع عشر من تطور ملحوظ فى نشاط التجلثرا فى الخليج العربى، ومرة ثانية فقد مثل هذا التحدى مدأ عربياً متصاعداً لمواجهة أوروبا برمتها والذى أطلق عليه الأوروبيون اصطلاحاً «غير منصف تجاه العرب من وجهة نظر المؤلف» وهو «القرصنة العربية».

وواقع الأمر أن تزايد نشاط البحرية العربية قد مثل تهديداً للتجارة الأوروبية، ثم توجه الأنظار الأوروبية للسواحل الغربية للخليج حيث بدأ القواسم مواجهة الشركة الإنجليزية التى ازدادت خسائرها. وشهدت هذه الفترة احتفاظ مسقط بأهميتها فى السياسة البريطانية. وجاء أحكام السيطرة البريطانية على الخليج عنواناً للفصل الثالث من هذا الباب حيث تمت معالجة أهمية مسقط المتصاعدة وتركيز بريطانيا اهتمامها على «بوشهر»، ثم الكويت التى دعت أهميتها الجيوبوليتيكية والاستراتيجية إلى توقيع معاهدة عام ١٨٩٩ وارتباط أوضاع الكويت بالدولة العثمانية من ناحية والقوى الدولية الأخرى من ناحية ثانية وبروز دور الشيخ مبارك بشأن المحافظة على نوع من التوازن بين الزعامات الإقليمية فى المنطقة؛ ثم أشارت إليه الوثائق من صعود نجم الأمير عبد العزيز آل سعود - الملك فيما بعد - من ثنايا تثبيت أقدامه ومهارته السياسية فى إقليم نجد والتى انعكست على تفهمه لدور حكومة الهند فى منطقة الخليج العربى. وجاء الفصل الرابع بعنوان «اللجان البريطانية» حيث عملت حكومة الهند البريطانية على أن تصدر المسئوليات المتعلقة بالنواحى السياسية والاقتصادية فتكونت عدة لجان أهمها لجنة سميث وفيشر وصولاً إلى الدور المتصاعد لوزارتى المستعمرات والخارجية.

أما الباب الثالث وعنوانه الخليج العربي في القرن الثامن عشر فقد عالج في الإطار الإقليمي والعالمي توتر العلاقات البريطانية الفرنسية ثم اليعاربة والبوسعيديون ثم الساحل والعتوب وذلك في ثلاثة فصول. ففيما يتعلق بتوتر العلاقات البريطانية الفرنسية كانت هناك العديد من الاعتبارات المتداخلة بانعكاس هذه العلاقات على القوى الإقليمية الإسلامية في عمان والعراق وكل من الدولتين العثمانية والفارسية. وكان لكل من السياسة البريطانية والسياسة الفرنسية توجهاتها المتباينة والمتعارضة وإن اتفقت على أن تركز جهودهما نحو الساحل الشرقي للخليج الذي وجدتا فيه مطمحا لبسط نفوذهما الاقتصادي والسياسي. وفيما يتعلق بالفصل الثاني وعنوانه «اليعاربة والبوسعيديون» فالملاحظ أن الساحل العربي قد شهد قيام العديد من الكيانات السياسية العربية ففي حين ظهر «اليعاربة» والبوسعيديون في عمان، فقد ظهر تجمع «الخوالد» في المنطقة الممتدة ما بين شبه جزيرة قطر والبصرة وانضوى تحت لواء «الخوالد» تجمع «العتوب» الذين أقاموا كيانين سياسيين عرف الأول الشمالي باسم «مشيخة الكويت» والثاني الجنوبي باسم «مشيخة البحرين»، وقد انبثق من تجمع «القواسم» أيضاً كيانات متعددة مثل مشيخات «أبو ظبي»، و«دبي» و«رأس الخيمة» و«الشارقة»، و«عجمان» و«أم القيوين»، و«الفجيرة»، بل إن القواسم قد امتدت جهودهم لتشمل الساحل الشرقي للخليج.

وفيما يتعلق بعمان فقد استرد أحمد بن سعيد نفوذه على مناطق الخليج العربي من خلال صلاته القوية مع الدولة العثمانية وتحالفه معها واشتراكه في رفع حصار الفرس عن البصرة عام ١٧٧٦ وهو ما يسر مساعدة الدولة العثمانية للإمام «أحمد بن سعيد» بتدعيم نفوذه في منطقة الخليج العربي، على نحو ما تم التعرض له تفصيلاً في الكتاب. وهناك في الساحل والإحساء استقرت تجمعات عشائرية هاجرت من شبه الجزيرة العربية ونجحت في تأسيس مشيخات وكيانات سياسية على طول الساحل العماني.

ومن الأرجح أن نزول جماعات «العتوب» منطقة الكويت كان في عام

١٧١٦ ومارست جماعة «آل الصباح» شئون الحكم على المنطقة، وإن كانوا قد واجهوا تحدياً إقليمياً تمثل في جماعة «الكعبيين» - وهى الجماعات العربية التى هاجرت من العراق، وقد رفض «العتوب» الامتثال لهم، وحدثت مواجهة بين الجانبين، وتمكن الكويتيون من الاستيلاء على سفن الكعبيين الذين حاقت بهم الهزيمة. وفى البحرين تمكن «آل خليفة» - وهم أيضاً من «العتوب» - من السيطرة على مقاليد الحكم فى البحرين، وعموماً فإن كيانات الساحل العماني والإحساء كانت لهما تأثيراتها الفعالة على الساحل الغربى للخليج العربى، وهذه التأثيرات قد تركت بصماتها على العلاقات المحلية والإقليمية، كذلك فقد شهدت هذه الفترة بروز قوة إقليمية استأثرت باهتمام السياسات العالمية فيما بعد وهى قوة الدولة السعودية.

أما الباب الرابع وعنوانه الخليج العربى والموجة الاستعمارية الثانية فقد جاء فى أربعة فصول عالج الفصل الأول: السياسات الاستعمارية تجاه الخليج يما يتعلق بإزاحة القوى المنافسة لبريطانيا من بحر العرب، والسياسة البريطانية تجاه طموح فرنسا، وما شهدته الفترة ١٨٠١-١٨٠٧ من تذبذب منحنى العلاقات البريطانية العثمانية التى انتهت بقطع العلاقات السياسية بينهما ثم التطورات الإقليمية والمحلية سواء تعلق ذلك بالسياسة السلمية للشيخ عبد الله آل مبارك والتى انتهجها فى الحكم والإدارة وبالمثل آل خليفة، وربما عكس ذلك تأثيراته على استتباب الأمن البحرى فى الخليج، فى حين أصبحت منطقة وسط الجزيرة العربية حجر الزاوية فى التوجهات السياسية لمختلفة مناطق الخليج العربى. أما الفصل الثانى وعنوانه مصر العثمانية والخليج فقد عالج الموضوعات الآتية: التواجد المصرى فى الخليج - ملاحظات وآراء المؤرخين المعاصرين بهذا الخصوص وأبرزهم الدكتور بدر الدين عباس الخصوصى فى مؤلفه القيم «دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر»؛ كما أن العديد من المؤرخين العرب قد عرضوا لسيناريو الأحداث المصرية وتطورها إزاء منطقة الخليج العربى وخاصة الكويت والبحرين والعراق على نحو تم التعرض له فى

تفصيل غير قليل فى الكتاب الذى بين أيدينا، والذى ناقش آراء الدكتور عبد الله صالح العثيمين فى مؤلفه القيم عن تاريخ المملكة اىلعرية السعودية والذى يعتبر هو الآخر من أفضل الدراسات العربية فى تحليلها لدورالدولة العثمانية وأوامرها لمحمد علي فى مصر بغزو «السعوديين» فى عام ١٢٢٢هـ. وأن هذا الغزو لم يبدأ إلا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ. وعالج الفصل الثالث النشاط الروسى تجاه منطقة الخليج سواء فى إرهاباته الأولى أو فى دخوله حلبة المنافسة مع بريطانيا، وعرض الأوضاع الجيوبولوتيكية فى التوجهات الروسية فى الفترة ١٧٩٢-١٨٥٥م، وبحلول عام ١٩٠٠ كان النشاط الروسى قد بلغ أوجه على مستويات عديدة وهوما عرض له لوريمر فى تحليله لمطالبة روسيا بقاعدة بحرية فى الخليج عام ١٨٩٩. وفى الفصل الرابع وعنوانه «تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الإقليمية، قد تمت معالجة النقاط التالية : السياسة الفرنسية - السياسة الألمانية - السياسة البلجيكية - السياسة الأمريكية ثم السياسة البريطانية، وتجدر الإشارة أن النشاط الأمريكى فى منطقة الخليج فى القرن التاسع عشر لم يجاوز النواحي الاقتصادية وفى عام ١٨٣٤ اتصل الأمريكيون بالعمانيين وعقد الطرفان اتفاقية لتسهيل الأمور التجارية والسماح للأمريكين بدخول مسقط وممارستهم لبعض النشاطات الآثرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

ونظراً لأهمية دور الدولة السعودية تجاه منطقة الخليج فقد تمت معالجته فى الباب الخامس وعنوانه الدولة السعودية والخليج العربى» وذلك فى ثنايا أربعة فصول، عالج الفصل الأول دور الدولة السعودية الأولى من خلال اهتمامات آل سعود بساحل الخليج ودورها فى الإحساء والزبارة وردود فعل انتصارات آل سعود وبروزهم كقوة مؤثرة فى شبه الجزيرة العربية فى الوقت الذى لم تكن فيه بريطانيا راغبة فى تنامى قوتهم رغم إدراكهم لها على نحو ما تم التعرض له تفصيلاً فى مخطوطة عثمان بن عبد الله بن بشر بعنوان «عنوان المجد فى تاريخ نجد» والذى قام بتحقيقها عبد الرحمن آل الشيخ، أما الفصل الثانى وعنوانه

«الدولة السعودية الثانية فقد تعرض تفصيلاً» لدور الإمام تركي بن عبد الله والإمام فيصل بن تركي تجاه منطقة الخليج، وسواء تعلق الأمر بالدولة السعودية الأولى أو الدولة السعودية الثانية فلا يمكن إنكار الحقيقة التاريخية المتمثلة في إبراز عمق العلاقات السعودية والمشايخات الساحلية التي تشمل قطر والإمارات ومسقط وعمان وأن أمور الخليج العربي كانت تستأثر دائماً باهتمام آل سعود وصولاً إلى الدولة السعودية الثالثة في الفصل الثالث من هذا الباب حيث أفادت جهود الملك عبد العزيز آل سعود في توحيد الجزيرة العربية بمجتمعاتها البدوية والقبلية إلى نظام اتسم بالاستقرار والقوة وأصبح ذلك بمثابة محور أساسي مؤثر في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية والتي يمكن أن نطلق عليها - على استحياء - بالدولة السعودية الرابعة حيث سار الخلف من آل سعود على سياسة السلف. وعموماً فقد عالج هذا الفصل أيضاً للسياسة البريطانية وسلطنة نجد ومشكلات الحدود الشرقية ومعركة الجهراء ومعاهدة المحمرة وبروتوكول القصير ومؤتمر الكويت في عام ١٩٢٣ ثم ما استأثرت به واحة البريمي من اهتمام الملك عبد العزيز آل سعود وصولاً إلى حرص المملكة العربية السعودية على تشجيع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وتحسين علاقاتها مع عمان وهو ما اعتبر من أهم توجهات السياسة الخارجية السعودية في الفترة اللاحقة. وفي الفصل الرابع وعنوانه «مشكلات الحدود السعودية العراقية الأردنية» قد تم التعرض تفصيلاً لخلفية المشكلات واجتماع الملكين «عبد العزيز آل سعود وفيصل بن حسين» في ٢٢-٢٣ من فبراير ١٩٣٠ والوصول إلى اتفاق وتقويم اجتماع الملكين وتطور الأحداث على الحدود الأردنية السعودية والوساطة البريطانية التي نجحت في إنهاء التوتر على هذه الحدود وذلك اعتماداً على الوثائق البريطانية غير المنشورة والمنشورة.

أما الباب السادس وعنوانه الخليج العربي وتساعد مشكلات الحدود فقد شمل ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول: جذور مشكلة الحدود بين العراق وإيران وما شهدته فترة التسعينيات بصفة خاصة في تطور السياسة الإيرانية في

تطلعاتها لاختراقها الخليج العربى - البحرين ثم الجزر العربية الثلاثة - طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى - والتقدم نحو شط العرب تجاه الحدود الشرقية للوطن العربى وصولا للانتقال إلى الساحل العربى من الخليج برمته، وقد سارت الأحداث على النحو الآتى: معاهدة أرضروم الأولى - ردود الفعل - تشكيل لجنة الحدود - توتر العلاقات واستمرار بل وتصاعد هذا التوتر من الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة عام ١٩٣٧ ثم لجنة تخطيط الحدود عام ١٩٣٨ ثم إلغاء إيران لهذه المعاهدة عام ١٩٦٩ ورفع الأمر للأمم المتحدة ومجلس الأمن والتجاوزات الإيرانية مما جعل العراق يلغى اتفاق الجزائر فى سبتمبر ١٩٨٠ ليدخل النزاع مرحلة جديدة. أما أمن الخليج والتطلعات الإيرانية فقد تم تناوله فى الفصل الثانى الذى شمل النقاط التالية : النوايا الإيرانية - إيران والبحرين - إيران والجزر العربية الثلاثة مع إيضاح بعض الملاحظات الجيوبولوتيكية لهذه الجزر التى تقع على مضيق هرمز المتحكم فى مدخل الخليج العربى، وانسحاب بريطانيا من الخليج وردود فعل ذلك حيث كشفت إيران عن تطلعاتها تجاه هذه الجزر ورد الفعل العربى بعد محاولات استيلاء إيران على هذه الجزر، ثم مشكلات الحدود المعاصرة وفى الفصل الثالث تم التعرض لحرب الخليج الثانية حيث غزت القوات العراقية الكويت فى الثانى من شهر أغسطس ١٩٩٠ وما استتبعه ذلك من خطورة على منابع البترول فى الخليج مما أدى إلى وصول القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية فى ٦ من أغسطس، ثم ما أعقب ذلك من تحول منطقة الخليج إلى حقل تجارب دولية إبان تحول تاريخى فى العلاقات السياسية الدولية مما دعى بعض الباحثين إلى القول أن مرحلة جديدة قد تشكلت فى منطقة الخليج هى مرحلة ما بعد الحرب الباردة التى سادت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد مثلت الفترة التى أعقبت غزو العراق الكويت منعطفاً خطيراً فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر وارتدت بالوطن العربى إلى عصور ولت وانتكاسة لمفهوم الأمن القومى العربى والعمل العربى المشترك، وفى هذا السياق تمت معالجة هذا الفصل.

أما الباب السابع والأخير فقد تناول بالتحليل دور مجلس التعاون لدول الخليج العربى فى ثانيا فصول خمسة : الفصل الأول وعنوانه «بتروال الخليج وتأثيره عالمياً ومحلياً» ، وقد عالج هاذ الفصل لنشاط كل من بريطانيا والولايات المتحدة إثر اكتشاف البترول وما أحدثه ذلك من تغييرات هائلة حيث التنافس البريطانى الأمريكى للحصول على امتيازات التنقيب إلى نشاط كبير فى المنطقة برمتها، ثم تعرض هذا الفصل لبترول البحرين والذى كان بمثابة المحك الأول للنشاط الأمريكى فى منطقة الخليج العربى ثم بترول الكويت وتأثيره فى جذب الأيدى العاملة وانعكاس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبترول قطر وبترول سلطنة عمان وبترول الإمارات العربية المتحدة وبترول العراق ثم المملكة العربية السعودية. وجاء الفصل الثانى بعنوان مجلس التعاون لدول الخليج العربى وعالج النقاط التالية: الإرهاصات الأولى - قمة أبو ظبى وإنشاء المجلس - السياسة الخارجية والاقتصادية وردود فعلها فى التطبيق - . أما الأحكام الأساسية لمجلس التعاون فقد تم تناولها فى الفصل الثالث الذى عالج النقاط التالية : الأهداف - الدور السياسى ومفاهيمه - أمن الخليج والأمن القومى العربى - وتناول الفصل الخامس أجهزة مجلس التعاون : المجلس الأعلى - المجلس الوزارى - الأمانة العامة - هيئة تسوية المنازعات، أما ارتباط مجلس التعاون بالمنظمات الإقليمية والدولية فقد تم تناول ذلك فى الفصل الخامس فى إطار النقاط التالية: مجلس التعاون وجامعة الدول العربية - مجلس التعاون ومنظمة الوحدة الأفريقية - مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة.

وبعد فإن هذه الدراسة تهدف إلى التأكيد على تقديم منهج متكامل يجمع بين المنهج التاريخى المتعارف عليه والمنهج التحليلى الذى لا يقنع بالسرد وإنما يمتد إلى الفحص والتحصيص انطلاقاً من مبدأ التكامل المنهجى الذى يتطلبه البحث العلمى، فالمنهج التاريخى بما يتطلبه من تتبع الأحداث والتطورات والوقائع المختلفة، ويدخل عامل الزمن فى جميع مقومات التحليل مما يجعل التعمق فى تفهم الظروف والمؤثرات الخارجية أمراً ضرورياً لاستيعاب الملابسات التى تحيط بمنطقة الخليج العربى :

أما المنهج التحليلي فهو يتعرض للتساؤلات التي تثيرها طبيعة الدراسة، في حين يتتبع المنهج المقارن المواقف والأحداث السياسية لمنطقة الخليج العربي، وهكذا تتضح المرونة التي ما برحت تلازم حدود نطاق البحث في موضوعات هذا الكتاب، ويدعو المؤلف لمواصلة تحقيق الالتزام بهذه الرسالة من جانب الباحثين متعددي التخصص Multidisciplined. من أجل التعرف على توجهات الأحداث في منطقة الخليج العربي باعتبارها من أهم المناطق حيوية في عالمنا المعاصر، أما المنهج القانوني فقد تمكن المؤلف من خلاله من تفسير المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي وردت في ثنايا هذا الكتاب الجامعي التعليمي والذي لا يخلو - من وجهة نظر المؤلف - من إصالة في عرض أبوابه وفصوله.

ولا يسع المؤلف إلا أن يتقدم للمؤرخين والباحثين العرب والذين زحرت بأسمائهم هوامش هذه الدراسة، خالص الشناء والتقدير لجهودهم الرائدة في هذا الحقل، كما يرجو المؤلف أن يسد الكتاب نقصاً في المكتبة العربية وأن ينفع الباحثين والدارسين والقراء وطلاب أقسام التاريخ والعلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعات العربية مختتماً هذا الفصل التمهيدى بقول الرسول ﷺ «مَنْ اجْتَهِدْ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ اجْتَهِدْ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ».

وعلى الله قصد السبيل.

دكتور

محمد نصر مهنا

الباب الأول

الخليج العربى فى مطلع العصور الحديثة

الفصل الأول : الخليج العربى والاستعمار البرتغالى .

الفصل الثانى : القوى السياسية الاسلامية فى مواجهة الاستعمار
البرتغالى

الفصل الثالث : التنافس الأوروبى على الخليج العربى .

الفصل الأول

الخليج العربي والاستعمار البرتغالي

الفصل الأول الخليج العربي والاستعمار البرتغالي

التطلعات الأوروبية:

يرجع اهتمام الدول الأوروبية بالخليج العربي إلى أواخر القرن الخامس عشر ثم القرن السادس عشر^(١) من خلال جهود الكشف الجغرافية البرتغالية التي تعود في أسبابها إلى العاملين الديني والاقتصادي، فالعامل الديني تمثل في الغربة التي تسلطت على المسيحيين الأوروبيين في روح صليبية صارخة لطرد المسلمين كلية من البرتغال وأسبانيا. وكانت هاتان الدولتان أسبق الدول الأوروبية في التخطيط لسياسة تحويل المسلمين في غرب أفريقيا وفي غيرها من المناطق الآهلة بهم إلى المسيحية الكاثوليكية.

أما أسبانيا فقد كانت تهدف إلى نشر الديانة المسيحية وفقاً للمذهب الكاثوليكي بين السكان الأصليين واللوثنيين في قلب القارة الأفريقية. واستهدفت هذه الروح الصليبية الحازمة تحويل الجبشة إلى المذهب الكاثوليكي وفصلها عن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية في مصر.

وكانت القوى الإسلامية قد بدأ الضعف يدب في أوصالها وتزداد ضعفاً على ضعف. واستطاعت البرتغال أن تطرد العرب منها قبل خروجهم من أسبانيا بعد تشتت قوتهم وضعف امكانياتهم الدفاعية، وتمكنت الشعوب البرتغالية من اخراج العرب بمساعدة الفونس السادس ملك ليون الذي كان يرفع راية الهجوم على الاسلام وطرد المسلمين من أسبانيا وشبه الجزيرة الأيبيرية، ويعتبر الفونس الأول هنريك (١١٥٨-١١٦٦م) أول ملك برتغالي ينفصل عن الأسبان، ثم أخذ يهاجم العرب واحتل مدينة لشبونة العاصمة الحالية للبرتغال عام ١١٤٧م ثم تابع خلفاؤه الحرب ضد العرب حتى أخرجوهم من منطقة الجرف الواقعة في جنوب البرتغال، خلال فترة حكم الفونس الثاني (١١٤٨-١٢٧٩)^(٢).

ثم أخذت الإمارات المسيحية الأوروبية بأسباب القوة والوحدة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، وكان لزواج فرديناند حاكم أراجونة من إيزابيلا حاکمة قشتالة تأثيره في مولد دولة أسبانيا المتحدة فكانت بمثابة أول دولة قومية أوروبية في التاريخ الحديث، وانعكس هذا الزواج بآثار سيئة تمثلت في سياسة الاضطهاد الديني والتخلص من كل فرد لا يدين بالمذهب الكاثوليكي.

كذلك تمثلت الروح الصليبية الجارفة لفرديناند وإيزابيلا في أول إنجازتهما فور زواجهما من خلال الاستيلاء على غرناطة آخر معقل للمسلمين في شبه جزيرة أيبيرا عام ١٤٩٢م، ولما تم إجلاء المسلمين عن الأندلس ازداد مسيحيو شبه جزيرة أيبيرا تحمساً وشراسة في مطاردة المسلمين خارجها وانتقل نشاطهم إلى شمالي أفريقيا وغبرها يتعقبون المسلمين ويحاصرون الإسلام عن طريق البحر في محاولات فاشلة للقضاء عليه في آسيا وأفريقيا. وقد جاء انتصار الأسبان والبرتغاليين على العرب بمناسبة تكملة للحروب الصليبية التي أبعدت المسلمين عن ركوب البحر المتوسط وبصفة خاصة الجزء الشرقي منه، ومع ذلك فإن سواحل بحر العرب ظل تحت سيطرة البحرية العربية في العصور الوسطى بالرغم من الضعف الذي كان قد أخذ يدب في أوصال المسلمين، وعموماً فقد حلت سيطرة المدن الإيطالية وقواها البحرية خاصة مدينتا البندقية وجنوة محل السيطرة العربية، وأصبحت المدينتان قوتين رئيسيتين في البحر المتوسط وصارت لهما الهيمنة على المواصلات والتجارة البحرية بين الشرق والغرب.

ورافق دخول أسبانيا والبرتغال إلى المناطق العربية ضغط ديني على السكان العرب من قبل محاكم التفتيش التي أخذت في تعذيب وقتل من بقى من العرب الذين اضطروا للنزوح من تلك البلاد، وبلغ عددهم وفقاً لآراء أحد الباحثين أكثر من مليون نسمة^(٣)، فقد كانت دوافع البرتغاليين في انطلاقهم نحو الشرق حب الانتقام من العرب المسلمين الذين اصطدموا بهم خلال تقدمهم نحو الجنوب الغربي لشبه الجزيرة الأيبيرية، وكانت بلاداً عربية خالصة

لم يقترب منها البرتغاليون من قبل . ومع مرور الزمن انقلب الشعور الحماسي الديني في اضطهاد المسلمين إلى حب الكسب ، فالدين المسيحي استخدم بشكل أساسى لتحقيق هذه الأهداف ، ودفع الجنود المتعصبون بحياتهم لتلبية أطماع ملوكهم . وقد عبر ألفونسو دى البوكيرك قبل إبحاره إلى الشرق عام ١٥٠٦م عن أهداف البرتغال في المنطقة العربية قائلا لجنوده بشأن حثهم على احتلال مدينة (ملقا) : «إن الخدمة الجليلة التى سنقدمها لله هى طردنا للمسلمين من هذه البلاد»^(٤) ، ويرى ك.م. بانيكار الباحث الهندى فى كتابه «آسيا والسيطرة الغربية» أن ألفونسو دى البوكيرك بعد أن ألهب جنوده حماسة وتعصبا وذكر لهم أن القضاء على المسلمين هو خدمة الله والدنيا ثم عرج إلى خدمة مليكه وتحقيق أطماعه حيث قال :

«وذلك لأننى على يقين أننا لو انتزعنا تجارة ملقا هذه من أيديهم» يعنى المسلمين «لأصبحت كل من القاهرة ومكة أثرا بعد عين ولا تمتعت عن البندقية كل تجارة التوابل ما لم يذهب تجارها إلى البرتغال لشراؤها من هناك»^(٥) . وبالفعل استولى البوكيرك على هرمز على الخليج العربى عام ١٥٠٩ وعلى سقطرة عند مدخل البحر الأحمر .

العامل الاقتصادى :

تعتبر الدوافع الاقتصادية هى الأخرى أحد الاعتبارات الأساسية فى انطلاق البرتغاليين إلى الشرق خلال فترة الكشف الجغرافية . وكانت التجارة بين أوروبا والشرق فى العصور الوسطى تنقل بعدة طرق ، فهناك ما تحمله المسلمين من الشرق إلى البصرة بطريق الخليج العربى . أو إلى السويس بطريق البحر الأحمر ، وهناك ما كان ينقل بالقوافل براً فى أواسط آسيا إلى القسطنطينية . وتمثلت الموانئ ذات الأهمية البحرية التجارية فى البحر المتوسط فى الإسكندرية والبندقية ويعنى ذلك أن تجارة الشرق لم تكن تصل إلى جهات أوروبا المختلفة إلا بعد أن تمر فى عدة احتكارات ترفع أسعارها وتجعلها نادرة فى الحصول عليها نظراً للرسوم الجمركية الفادحة التى كان يفرضها حكام مصر

والشام، أضيف إلى ذلك احتكار تجار جمهورية البندقية لنقل البضائع من الموانئ السورية والمصرية إلى أوروبا. وكانت البرتغال والدول الأوروبية الأخرى في الفترة اللاحقة تريد حل هذه المشكلة لتحقيق هدفين : الأول، التخلص من احتكار البنادقة بالوصول إلى أسواق الشرق مباشرة دون أية وساطة، والهدف الثاني يرمى إلى مهاجمة القوى العربية، وبدا أن البحث عن طرق بحرية جديدة لتحقيق رخاء الأوروبيين باعتبار ذلك هو السبيل الوحيد لطرق جديدة لا تملكها مصر والدولة العثمانية أو تحتكرها البندقية، وأنه إذا تحقق ذلك فإن أوروبا سوف تحصل على المنتجات الشرقية بأسعار زهيدة^(٦).

وكان واضحاً تفوق التجار المسلمين وحصولهم على الأرباح الطائلة نتيجة احتكارهم تجارة التوابل وأفاد المسلمون في الشام ومصر من هذه التجارة التي كانت مصدراً من مصادر قوتهم الاقتصادية. ونظر البرتغاليون بحسد إلى المسلمين في الشرق وتبين لهم ضرورة إضعاف العالم الإسلامي وانتزاع تجارة التوابل من أيدي تجاره ليربحوا من أرباحها وتحصيل ما ينبغي عليها من ضرائب. ولم يكن من الحكمة تحقيق ذلك ما دام الطريق التجاري بين الشرق والغرب يمر بالأراضي الإسلامية، وتأسيساً على ذلك فقد ظهرت الرغبة في اكتشاف طريق جديد للوصول إلى الهند والشرق الأقصى مباشرة دون المرور ببلاد المسلمين المطلة على حوض البحر المتوسط^(٧) وهو ما يستدعي وقفة للتفسير.

- أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح:

قبل نهاية القرن الخامس عشر بدأ تفوق البندقية التجاري في التدهور قبل تقدم العثمانيين، وقد اضطر سكان البندقية أن يسلموا لهم مراكز تجارتهم الشرقية، وما لبثت المنافذ المتعددة لتجارتهم مع الهند أن أغلقت تدريجياً. وبعد أن سقطت القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين وليس لهم غير تجارة منقطعة مع الهند وذلك من خلال الإسكندرية والبحر الأحمر الذي كان عرضة لنوازع المماليك حكام مصر، بالإضافة إلى سلطة البابا، ثم جاءت الضربة القاصمة

لتجارة البندقية الشرقية، نتيجة اكتشاف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند، حيث تمكنت السفن البرتغالية من أن تعود محملة ببضائع الشرق الأقصى أرخص بكثير من الخط السابق عن طريق مصر.

وفى سنة ١٤٩٧ دار فاكسوا داجاما حول رأس الرجاء الصالح ووصل إلى الهند سنة ١٤٩٨ وعاد إلى لشبونة سنة ١٤٩٩، ومن ذلك السبيل لتكوين امبراطورية برتغالية فى الهند والشرق، تلك الامبراطورية التى امتدت لأربعة قرون، وقد جلب الاكتشاف للبرتغال هبة ومكانة عظيمة وسمى ملوكها أنفسهم «سادة فتح وملاحة وتجارة الهند والحبشة وبلاد العرب وفارس» وقد أكد الباب فى روما ذلك اللقب.

وقد سبقت الإشارة إلى أن العرب من عمان واليمن كانوا يسيطرون على التجارة البحرية الشرقية قبل وصول البرتغاليين، تلك التجارة التى أغنت كل من ساهم بنصيب فيها، تلك السيطرة التى اغتصبها البرتغاليون من العرب ونجحوا فى الاحتفاظ بها حوالى أربعة قرون كما سبقت الإشارة إلى حقد البوكيرك على المسلمين وتجارتهم الناجحة فى مطلع القرن السادس عشر، وفيما يتعلق بالخليج فقد حاول البوكيرك السيطرة على عدن وهرمز، وكانت الأخيرة المركز التجارى الهام للخليج، وكان البوكيرك يبدى اهتماماً بها وأنه إذا تمكن من الاستيلاء على هرمز، فإن ذلك سيجعله يسيطر على طريق الخليج برمته، وسيكون فى ذلك ما يخدم ايجابياً فى الحصار المؤقت للبحر الأحمر، وقد تمكن البوكيرك بالفعل من إحراق أربعين سفينة صيد فى هرمز وأماكن أخرى على الساحل، ثم مضى نحو قرىات واقتحم المدينة وسلبها ثم أحرقها وأقلع إلى مسقط التى كان أهلها قد سمعوا بالتدمير الذى حل بقرىات وبالنسبة لمطالبة هرمز فقد أجابه المسلمون بأنه إذا عاملهم معاملة حسنة فسيفتحونها له، وهكذا يمكنه أن يدخل البيت، وبالنسبة لكونه مصمماً على الذهاب لزيارة ملك هرمز، فإنه بالإمكان أن يصل إلى اتفاق معه وسوف يوافق المسلمون على أن يكونوا أتباعاً لملك البرتغال ورغب المسلمون فى عدم تدمير البوكيرك لهم أو أن يشن الحرب عليهم.

ولدى رسوه فى مسقط كان فى استقباله فريق من حكام المدينة وتوسلوا إليه عدم الحاق الأذى بالمدينة وعبروا عن رغبتهم فى أن يصحبهم تابعين إلى ملك البرتغال وأن يدفعوا له ما كانوا يدفعونه لملك هرمز. غير أن المفاوضات فشلت ورأى البوكيرك أن المسلمين فى مسقط ينظمون مقاومة للدفاع عن أنفسهم فأمر سفينتين من سفنه أن تقذبا المدينة تمهيداً للهجوم، وقد قاوم المسلمون ببسالة ولكنهم فى النهاية اضطروا للتسليم، وقد سألوا البوكيرك ألا يحرق المدينة فوافق بشرط أن يدفعوا ما قيمته عشرة آلاف أكسرافين^(٨) Xera-fins من الذهب قبل ظهر اليوم التالى. ولما لم يتوافر المبلغ فقد أمر بإحراق المكان بما فى ذلك المسجد والسفن الموجودة فى المرفأ ونهبت المدينة باستثناء دار الحاكم التى استسلمت واستقبله الحاكم استقبالا ودياً^(٩).

والواقع أن أهمية مسقط الجيوبوليتيكية هى أهمية ملحوظة منذ القدم حيث أنها مدينة كبيرة أهلة بالسكان محاطة من الجانب الداخلى بجبال كبيرة، وأما من ناحية الشاطئ فإن ميناءها صغير وهو على شكل حصان ومحصن فى وجه الرياح، وكانت مسقط المستودع الرئيسى لمملكة أرموز Ormuz التى لا بد للسفن التى تبحر من هذه الأجزاء أن تدخله لتتحاشى الساحل المقابل لعدم صلاحية هذا الأخير للملاحة البحرية، ومدينة مسقط نفسها كانت جزءاً من مملكة أرموز وهى تمتد حتى عدن إلى الشمال تصل إلى شاطئ البحر ومن هناك حتى ضواحي مكة.

وبعد تدمير مسقط أقلع البرتغاليون نحو صحار التى كانت لها آنذاك قلعة كبيرة تحتاج إلى أكثر من ألف شخص للدفاع عنها، ومع ذلك فقد لاذ جميع السكان بالفرار ما عدا الحاكم الذى ثبت فى مكانه ليحكمها الملك أمانويل ويدفع له الجزية التى كان يدفعها قبلاً لهرمز ورغم المقاومة العنيفة التى واجهها البوكيرك لدى مهاجمته لأكبر الثغور البحرية وأعظمها شأنها وهو هرمز إلا أنه استطاع أن يحرز انتصاراً بحرياً كاملاً على ملك هرمز الذى أصبح تابعاً للتاج البرتغالى وأن يدفع الجزية وأكد البرتغاليون سيادتهم وسيادتهم البحرية على

هرمز بحيث منعوا أية سفينة وطنية من التجارة في الخليج بدون إذن فضلا عن تأسيس البوكيرك «لوكالة» في المدينة أرسل إليها عدة أنواع من البضائع من أجل ختم فتح مع المسلمين وأعطى تعليماته بأن تباع السلع بأثمان زهيدة كي يكسب ثقة الناس ومحبتهم.

وفي سنة ١٥١٣ تسلم البوكيرك أوامر سريعة من عمانبول إمبراطور البرتغال للاستيلاء على عدن واتخاذ طريقه نحو البحر الأحمر، غير أن هجومه على عدن انتهى بالفشل، وكان ذلك بمثابة خيبة الآمال البوكيرك الذي كان يعتقد بأن المحافظة على الامبراطورية البرتغالية تتطلب احتلال عدن والسيطرة عليها تماما، ومع ذلك فقد نجح البرتغاليون في إضرام النار في ميناء عدن بما فيه من سفن وتوجه الأسطول البرتغالي بعد ذلك إلى البحر الأحمر غير أن الرياح المعاكسة قد حجزته وانتهز البوكيرك هذه الفرصة ليجمع المعلومات عن المناطق المحيطة بمدخل البحر الأحمر بالإضافة إلى اكتشافه لجزيرة بريم.

وفي رسالته في ٢٠ أكتوبر ١٥١٤ إلى امبراطور البرتغال الدون عمانبول بشأن الأوضاع في البحر الأحمر يقول البوكيرك : «ينبغي الاستيلاء على عدن وإقامة قلعة فيها، أما مسألة إقامة قلعة في أبواب المضيق فغير ذات موضوع لعدم وجود الماء هناك، وهناك ميناء جيد يصلح لكونه ملجأ للسفن البرتغالية في الشتاء، وأنتى اعتبر عدن المفتاح لجميع المضائق الموجودة في المنطقة وهي تبعد ثلاثة أيام فقط عن هذه المضائق».

وفي رسالة تالية ذكر البوكيرك لامبراطور البرتغال أن في نيته أن يسير إلى ميناء مصوع ويرى ما يمكن أن يفعله في جدة، وأن السفرة في البحر الأحمر مفيدة في كل الأحوال لأن التوابل الثمينة تأتي سنوياً إلى هذه الجهات من الهند... واستطرد البوكيرك قائلاً : «أنتى صممت على الذهاب إلى البحر الأحمر لتحطيم قوة السلطان^(١٠) في هذه المياه».

ووصل أسطول البوكيرك خارج قريات ومضى نحو مسقط وكانت هناك حالة ثورة في هرمز، وقد استطاع أن يخمد هذه الثورة ويعيد احتلال هرمز.

وتم الدخول فى اتفاقية محددة بين البرتغاليين والفرس والتي كانت هـرمز خاضعة لها، وكان من ضمن بنود هذه الاتفاقية:

١ - أن يهيا الشـحن البرتغالى لـيساعد الفرس فى غزو البحرين والقطيف.

٢ - أن يقدم البرتغاليون المساعدة للشاه إسماعيل.

٣ - أن يقيم الشعبان اتحاداً ضد الأتراك.

وقبيل وفاته مباشرة حث البوكيرك امبراطور البرتغال عمانويل بضرورة إغلاق مضائق البحر الأحمر، والواقع أن البوكيرك قد ساهم مساهمة فعالة فى رفعة أول إمبراطورية أوربية وتطوير قوة البرتغال والحصول على احتكار للتجارة الشرقية، وقد واجه ثورات هـرمز وملاقا فضلاً عن العديد من الممالك الشهيرة بالخليج وآسيا وقتئذ وأن يحـرز انتصارات مجيدة لبلاده.

- الموجه الاستعمارية الأولى والخليج العربى:

يمكن إجمال المحاولات الأوربية الأولى فى الوصول للخليج العربى إبان فترة الموجه الاستعمارية الأولى فيما يلى:

أولاً - الاستكشافات البرتغالية التدريجية:

تحولت أنظار البرتغاليين نحو المشرق منذ زمن بعيد، وربما كان هنرى الملاح «دون هنريك» (١٣٩٤-١٤٦٠م) وهو إنجليزى المولد، أول من فكر فى الوصول إلى الهند عن طريق الطواف بحراً حول أفريقيا، غير أن هذه الفكرة إن صحت نسبتها إليه ظلت مجرد فكرة إلى ما بعد موته.

ثانياً - بعثة دون بيدرو ١٤١٦م:

قبل الفتوحات العثمانية قصد دون بيدرو شقيق هنرى الملاح إلى بلاد السلطان العثمانى والى سلطان بابل وذلك قبل إغلاق الطريق البرية المألوفة.

ثالثاً - بعثات ومحلات دياز، ورايو - إبراهيم، ودى كوفيلو ١٤٨٦-١٤٨٧م:

لم يتحقق اندفاع البرتغاليين تجاه الشرق والغرب إلا فى عهد ألفونسو الخامس ١٤٤٣-١٤٨١، ودون جوا الثانى ١٤٨١-١٤٩٥م، وأقام الثانى

تحالفاً مع حاكم الحبشة، والملاحظ أن بلاد الحبشة لم تكن معروفة في أوروبا وكان جوا الثانى متلهفاً لنشر المسيحية فضلاً عن أطماعه المتمثلة فى ارتياد طريق جديد فى الهند واستكشاف البلاد التى يأتى منها التوابل والفلفل والقرفة، ولهذه الاعتبارات أرسل ملك البرتغال العديد من الرحلات والحملات، وفى سنة ١٤٨٦م طاف دى دياز حول رأس الرجاء الصالح دون أن يدرك أنه قد استدار حول أقصى الجنوب فى أفريقيا.

أما دى كوفيلو فقد انفضل عن أفراد الحملة التى خرج معها فى سنة ١٤٨٧م للبحث عن بلاد التوابل، وكان هذا الانفصال فى عدن متخذاً طريقه إلى ضرر الكفار وكلكتا وجوا وهرمز على الخليج، ثم عاد فأتجه غرباً حتى بلغ القاهرة، حيث رافقه أحد القساوسة الذى خرج تحت رعاية ملك البرتغال إلى بغداد وفارس، وكان هناك تقرير تم إعداده عن جزيرة هرمز، وتركزت الاهتمامات من كلا الاثنى حول هرمز وعدن وبلاد الحبشة.

رابعاً - رحلة فاسكو دى جاما ١٤٩٧-١٤٩٩م:

وصل فاسكو دى جاما إلى الهند فى أغسطس ١٤٩٨م وذلك عن طريق رأس الرجاء الصالح، وكان قد أبحر من البرتغال فى سنة ١٤٩٧، وانتهت رحلته التى تعتبر من أخطر الرحلات فى التاريخ إلى لشبونة فى سبتمبر ١٤٩٩ وترجع خطورة هذه الرحلة إلى نتائجها السريعة حيث أحدثت ثورة فى تجارة أوروبا بالإضافة إلى المجد والمكانة الدولية التى تبوأها البرتغال فى العلاقات الدولية الأوروبية حيث أصبح ملوك البرتغال منذ ذلك الحين فصاعداً يطلقون على أنفسهم «سادة الفتح والملاحة والتجارة فى الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس» بل إن البابا فى روما سرعان ما وافق وبارك بنفسه هذا اللقب.

خامساً - يعتبر ملك البرتغال عمانويل الأول أول من حمل لقب ملك الفتح والملاحة والتجارة فى الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس وذلك فى سنة ١٥٠٥م، ويعكس ذلك تأثيره الاقتصادى على عدن وهرمز من ثنايا الأفكار التى راودت عمانويل لاحتلال هذه الممالك، وقد تم وضع هذه الأفكار

موضع التنفيذ برحلة الميدا إلى الهند كحاكم للمستعمرات البرتغالية في الشرق، وفي سنة ١٥٠٦م، وصل أسطول تركى عربى إلى ساحل الهند لنجدة أحد الأمراء المسلمين وتخليصه من براثن البرتغاليين، غير أن البرتغاليين هزموا هذا الأسطول، وبذلك فقد أصبح التفوق البرتغالى في المشرق (١١) حقيقة مؤكدة.

الإدارة البرتغالية (البوكيرك):

تغيرت السياسات البرتغالية في الشرق منذ السنوات الأولى في القرن السادس عشر وذلك بدءاً بتعيين الدون فرانسيسكو الميدا حاكماً عاماً للمستعمرات البرتغالية في الشرق، وكان الميدا محباً للأساليب السلمية والسياسية في معاملة الشعوب وكان يعارض كل سياسة ترمى إلى التوسع والفتح، ولكنه كان يؤمن بضرورة حصول البرتغال على السيادة البحرية لتأمين طرق التجارة.

وقد انصرف البرتغاليون كلية نحو التجارة، حتى أن أولئك الذين كانوا قباطنة أصبحوا تجاراً. وقد سبقت الإشارة إلى الرسالة التي كان البوكيرك قد بعث بها إلى عمانويل ملك البرتغال بشأن ضرورة إجراء عمل ما يكون من شأنه السيطرة المطلقة على أبواب المضائق في البحر الأحمر.

والواقع أن أعمال البوكيرك في منطقة الخليج تستدعى وقفة للتفسير والتعليل نظراً لكونه نائباً للملك عمانويل وحاكماً عاماً لمستعمرات البرتغال في الهند، وكان اهتمامه الأول يتركز في احتلال قواعد ممتازة في البحار غربى الهند، فكانت أهم قاعدة بحرية هي هرمز التي قام فعلاً باحتلالها.

كذلك سبقت الإشارة إلى تدمير البوكيرك لكل السفن العربية التي التقى بها في طريقه إلى قلعات على ساحل عمان ومن قلعات توجه إلى قريات فاحتلها عنوة، في حين أنه لم يواجه مقاومة تذكر في احتلال مسقط، باستثناء مقاومة عنيفة واجهها على الساحل مما جعله يشعل النار في المدينة ومينائها، أما سحار فقد استسلمت دون مقاومة وأخيراً وصل إلى هرمز التي أحرز فيها نصراً تاماً.

وفور إعلان تعيين البوكيرك نائباً لملك البرتغال فى الهند فقد استقبل بعثة أرسلها إليه شاه إيران وشيخ هرمز فى عاصمته جوا، كذلك قد قام البوكيرك بإحباط الكثير من هجمات العثمانيين على أملاك البرتغال فى الهند، وفى خلال هذه الفترة كان البوكيرك قد فقد سيطرته على هرمز، فكان يرى فى استعادتها أهمية قصوى لإحجام السيطرة على عدن وبالفعل استعاد البرتغاليون جزيرة هرمز سنة ١٥١٥م حيث كانت الجزيرة فى حالة من الاضطراب (١٢) بحيث لم تتطلب استعادتها أى عمل بحرى أو عسكرى يذكر.

وقبل أن يحل المرض بالبوكيرك كان قد وصل سفير الشاه إسماعيل من إيران يحمل عدة مطالب أجيب إلى بعضها، فقد اقترح ضمن اقتراحات كثيرة - أن تقدم البرتغال بعض سفنها لإيران كى تمكنها من غزو البحرين والقطيف، وأن يساعد البرتغاليون الشاه على قمع تمرد ضده فى مكران بأن يحتلوا جوادر، وأن يقوم تحالف ضد تركيا بين إيران والبرتغال، وفى ٢٠ أكتوبر ١٥١٥م عين البوكيرك ابن أخيه بيرو قائداً لمرفاً هرمز ثم أبحر إلى الهند ومات على سفينته قبل أن ينزل إلى البر.

والواقع أن أهم انجازات البوكيرك قبيل وفاته توقيع اتفاقية هرمز سنة ١٥١٥م والتي أصبح بموجبها يحمل لقب ملك هرمز وحاكمها العام من خلال اسم امبراطور البرتغال، وتعهدت البرتغال بمقتضى هذه الاتفاقية بمساعدة الدولة الفارسية على غزو كل من البحرين والقطيف، كما تعهدت البرتغال بمؤازرة فارس فى صراعها ضد الدولة العثمانية التى كان نجمها آخذاً فى الصعود.

ويتساءل أحد المؤرخين العرب المعاصرين (١٣) عن أسباب قبول الدولة الفارسية بالتنازل عن هرمز للبرتغال سنة ١٥١٥م ومدى احترام الطرفين لهذه الاتفاقية. وفى رؤيته لتحليل هذه الأحداث وتأثيرها على السياسات العالمية وقتئذ، فإن الدولة الفارسية قد قبلت بالتنازل عن هرمز للبرتغال بسبب الهزائم التى واجهتها على يد الدولة العثمانية الفتية فى أعقاب موقعة «جالديران» سنة

١٥١٤م، لإيجاد نوع من التفاهم والتعاون مع البرتغال في مواجهة الدولة العثمانية التي استطاعت أن تسيطر على تبريز عاصمة الدولة الفارسية وقتئذ. وفيما يتعلق بمدى احترام كل من الدولة الفارسية والبرتغال لاتفاقية هرمرز سنة ١٥١٥، يمكن تتبع ذلك من تطور سير الأحداث، فعندما هدأت جبهة القتال بين الدولتين الفارسية والعثمانية فقد انقلب الفرس على البرتغاليين، غير أن الخطر العثماني القادم من العراق جعل البرتغاليين يقومون بإرسال سفنهم لغزو البحرين، وبالفعل نزل البرتغاليون بقيادة «أنطونيو دى كوربا» بالقرب من المنامة حيث أقاموا حصناً لهم، وبذلوا جهوداً كبرى يمتد نفوذهم شمالاً نحو البصرة تحت تبرير مفاده تقديم المساعدة والعون لشيخ البحرين في مواجهة الدولة العثمانية^(١٤).

تقويم فترة البوكيرك:

وفي تقويم فترة إدارة البوكيرك للأحداث السياسية في منطقة الخليج يمكن استخلاص الاعتبارات الأساسية الآتية:

أولاً: حاول البوكيرك بعد تثبيت حكمه في المحيط الهندي تحقيق حمله بضرب المسلمين من الخلف وخاصة في الأماكن المقدسة الإسلامية ولكنه فشل فشلاً ذريعاً سواء تعلق ذلك باحتلال عدن حيث تعثر أمام دفاعاتها وحصونها القوية، أو بمحاولته دخول البحر الأحمر حيث هبت عليه عواصف بقرب جزيرة (قمران) اليمنية.

ثانياً: انتهت حياة البوكيرك بعد أن قد طبع عصره كاملاً بطابعه الخاص وقد اتصف بالقسوة والشدة والعداء للإسلام، فكان بذلك أسوأ مستعمر في بدء الموجه الاستعمارية الأولى، ومن الأسف أن خلفاءه قد ساروا على منهاجه فترة طويلة.

ثالثاً: أن تفوق البرتغاليين على العرب في المحيط الهندي والخليج العربي يرجع إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها الروح الصليبية والحقن والكراهية الشديدة للعرب والتي ورثها البرتغاليون عن آبائهم وأجدادهم الذين حاربوا

ضدهم فى أسبانيا والبرتغال وقد انعكست مظاهر هذا الحقد فى أن كل برتغالى كان يعتقد بأنه يقوم بخدمة دينية فى قتله العربى المسلم.

رابعاً : توفر للبرتغاليين عناصر شابة وقيادات مدربة من النبلاء الذين كانوا يفضلون القيام بالمغامرات البعيدة بدلاً من البقاء تحت ظلم الملك.

خامساً : كان التفوق البرتغالى واضحاً فى الصناعة البحرية، وبالرغم من التجهيزات العربية الفلكية المتقدمة إلا أن صناعة السفن البرتغالية كانت فى تطور فاق صناعة السفن العربية، فضلاً عن أن البرتغاليين قد اقتبسوا عن العرب الأشربة الثلاثية ولكنهم طوروها وأتقنوا من صناعتها وزودوها بالمدافع يضاف إلى ذلك استطاعتها الإبحار فى البحار العالمية، وأكثر ما يستدعى المؤرخين سرعة تجهيز الحملات البرتغالية بالعتاد فضلاً عن استمرارها وتتابعها وتوقيتها الدقيق ولا شك أن ذلك كان يرفع من معنويات البرتغاليين، فى حين لم يكن لدى العرب السفن القوية التى تعمل فى أعالى البحار، ومن الطريف أن البرتغاليين تعلموا صناعة البارود من عرب أسبانيا، وكانت أول السفن العربية التى وصلت بمدفعيتها هى السفن المصرية التى قدمت مع أمير حسن والتى فوجئ البرتغاليون بها.

سادساً : إن من أهم أسباب الضعف العربى كانت روح التفرقة التى كانت تجزئهم، فلم يكن هناك كيان عربى واحد يضمهم، فكانت كل مدينة ساحلية دولة قائمة بذاتها لا تقدم أى مساعدة للمدن الأخرى - حتى المجاورة منها - إذا أصابها مكروه، أضف إلى ذلك ضعف الصلات مع الدول القائمة فى جزيرة العرب ومصر وما وراء الصحراء.

سابعاً : بالرغم من نظام الحكم الصارم الذى وضع أساسه البوكيرك إلا أن امبراطوريته لم تكن امبراطورية بالمعنى الصحيح بل هى امبراطورية مائية ترتكز على نقاط فيها مراكز ومؤسسات تجارية، وكانت نقطة الضعف فى الحكم البرتغالى هو ابتعاده تماماً عن التعاون مع البحارة المسلمين الذين توارثوا مهارة آباءهم وأجدادهم.

ثامناً : ظلت الحكومة البرتغالية فترة طويلة تجنى الفوائد الجمة من تجارتها مع الشرق، غير أن المنتجات الشرقية الممتازة كانت ذات تكاليف كبيرة بالنسبة للمصنوعات التي كانت تبادل بها البرتغال فكان الميزان التجارى فى صالح المنتجات الشرقية.

تاسعاً : تمكن البرتغاليون بعد فتح طريق الهند أن يتعرفوا على أفريقيا ويستعمروها، واتخذوا من نفس أسلوبهم العربى أى بالدخول إلى أعماق البلاد العربية والوصول إلى القبائل التى لديها الذهب بعد أن فشل أسلوبهم بانتظارهم على الساحل، فقد تمكن البرتغاليون من فرض إرادتهم على القبائل الأفريقية بالقوة وإخراج العرب منها، فاحتكروا تجارة أفريقيا بعد أن نظموا القوافل داخل القارة مما اضطر كثير من المسلمين والعرب لتركها، وعندما تمكن العمانيون من طرد البرتغاليين من الأقسام الشمالية، فقد ظلت الأقسام الجنوبية «موزمبيق» تحت الحكم البرتغالى.

عاشراً : شهد البحر المتوسط طوال القرن السادس عشر تطورات شتى حيث كان مسرحاً للتنافس بين الدول الأوروبية مثل فرنسا وإنجلترا وهولندا (١٥).

الضعف البرتغالى:

سبقت الإشارة إلى أن البرتغاليين قد ظلوا طيلة القرن السادس عشر يحتلون مكان الصدارة باستثناء بعض التحدى فى مياه الخليج، واستمرت هرمز بفضل أهميتها الجيوبولوتيكية على فم الخليج تتبوأ مكان الصدارة فى النشاط البرتغالى الاقتصادى مع الامبراطورية الشرقية للبرتغال، وكانت التجارة البرتغالية برمتها تنطلق عبر موانئ الخليج مثل البصرة ومسقط، وقد تعاظمت القبضة البرتغالية خلال القرن السادس عشر، غير أن جشع الحكام الإقليميين والقادة المحليين كان سبباً فى انتقال هذ القبضة من المركز إلى المحيط، أى أن سطوة البرتغال أصبحت اسمية فقط نتيجة لضعف الملوك المحليين وانصرافهم إلى الأخذ بأساليب الترف والبذخ دون جهد حقيقى يذلونه لتدعيم قوتهم.

ومن ناحية أخرى فقد تجددت الاضطرابات فى مراكز البرتغاليين فى

إيران والجزيرة العربية منذ السّنة الثّاني في القرن السادس عشر، كما تهددت الأخطار البرتغاليين من الدولة العثمانية الفتية التي كانت قوتها تتزايد في المحيط الهندي وتمتد إلى الخليج العربي (١٦).

وقد أدى تعيين موظفين برتغاليين للمراكز الجمركية في هرمز والبحرين وصحار والقريات في سنة ١٥٢٣ إلى إثارة سخط الأهالي مما جعل شيخ هرمز يقدم على تنظيم هجوم برى وبحرى في وقت واحد في محاولة لاقتلاع البرتغاليين الذين خسروا أرواحاً كثيرة من جراء المفاجأة، غير أن أسطولاً برتغالياً دمر مدينة صحار تدميراً تاماً ثم تقدم إلى هرمز فاستعادها وتم إبرام معاهدة في ٢٣ يوليو ١٥٢٣ في منياب، تم بموجبها جعل هرمز تخضع لإشراف دقيق وصارم من جانب البرتغال.

فكان لوبو سواريز Lopo Soarez قد تولى منصب نائب ملك البرتغال بعد وفاة البوكيرك، وقد اتبع سواريز سياسة تخالف سلفه القائمة على البطش والتكيل ودخل في علاقات مع كثير من الأمراء المحليين وتأكد بذلك سيطرة البرتغاليين بل واحتكارهم لتجارة التوابل والحرير الإيراني، وقد سبقت الإشارة إلى أن هرمز الواقعة في مدخل الخليج العربي كانت من أهم قواعدهم التجارية التي كان لها اتصال تجارى مع كثير من أنحاء العالم.

ولما كان العرب من أشد الشعوب تضرراً من البرتغاليين ولم يكونوا وحدهم قادرين على التخلص منهم، فقد تعاون العرب مع كل من الزامورين وهم ملوك الساحل الهندي - الذين لم يخضعوا للبرتغاليين، غير أن هذا التعاون لم يؤت ثماره المرجوة، وقد ظهر خلال هذه الفترة أمل جديد للتغلب على البرتغاليين وتمثل ذلك في الأتراك العثمانيين الذين أخذوا على عاتقهم أن يحلوا محل العرب في قيادة الأمة الإسلامية وتلقب سلاطينهم بخلفاء المسلمين.

هوامش الفصل الأول

الخليج العربي والاستعمار البرتغالي

١ - يرى فريق من الباحثين أن اهتمام الدول الأوروبية بالخليج العربي يرجع إلى القرن الخامس عشر في حين يرى آخرون أن ذلك يرجع إلى القرن السادس عشر والواقع أن جيوبولوتيكية الخليج لها أهمية خاصة باعتباره يطل على أحد الطرق الرئيسية بين الشرق والغرب منذ فجر البشرية... فالخليج العربي كان مسرحاً لأحداث عظيمة حددت سير تطور الجنس البشري في حين أن البحر المتوسط ذاته من الأرجح أنه لم تخمر عبابه سفينة. وكان الاهتمام المستمر بالخليج منذ أقدم العصور من جانب القوى العظمى Big Powers ففي التاريخ القديم كانت تلك الصورة الزاهية لأبناء الخليج وكانت هذه فترة سيادتهم وسلطانهم وازدهار كياناتهم وما قدموه من مشاركة طيبة في حضارة الانسانية وإقامة التعاون المثمر مع جيرانهم في ظل علاقات اقليمية تسودها التسامح وحرية الأخذ والعطاء.

راجع:

أرنولد ت. ويلسون Sir Arnold T. Wilson الخليج العربي، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين نقله إلى العربية وقدم له الدكتور عبد القادر يوسف، الكويت، بدون تاريخ إصدار، وراجع أيضاً:

محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، دمشق ١٩٨٤، وراجع أيضاً:

ج.ج. لوريير، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، إعداد قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر.

٢ - راجع:

Panikar K.M. Asia and Western Dominance, London, 1953, pp. 7-20 & 27-29.

٣ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق ص ١٥٦.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٥٧، وكان البوكيرك معروفاً بنزعه الاستعمارية وتعصبه ضد المسلمين.

5. Pamikar K.M., op.cit., pp. 12-14.

6. Ibid, p. 11.

- ٧ - دكتور عبد الحميد البطريق، التاريخى الأوروبى الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٤٦-٤٧.
- ٨ - دكتورة زينب عصمت راشد، المختصر فى تاريخ أوروبا الحديث من مطلع القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٩-٤٠.
- ٩ - وهو ما يعادل ثلاثة آلاف دولار، راجع أرنولد ت. ويلسون ترجمة الدكتور عبد القادر يوسف، الخليج العربى، مجمل تاريخى من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، مرجع سابق، ص ٢٠٦.
- ١٠ - أما بعض الرجال والنساء الأسرى الذين لم يتوقع الفزاة أن يحتاجوا إليهم وما كان باستطاعتهم أخذهم معهم فقد أطلق البوكيرك سراحهم بعد قطع أنوفهم وآذانهم.
- ١١ - وهو يعنى بذلك الشاه إسماعيل الصفوى الإمبراطور الفارسى.
- ١٢ - راجع فى تفصيل ذلك : ج.ج. لوريير، دليل الخليج، القسم التاريخى، مرجع سابق، ص ١٠-١٤.
- ١٣ - يقال أن حاكم هرمز كان فى ذلك الوقت مواطناً من إيران وصل إلى الحكم بعد أن قتل سلفه الحاكم وكان مهدداً بنفس المصير على يد أبناء أخوته مما جعل الجزيرة فى حالة من الفوضى والاضطراب راجع تفصيلاً:
- ج.ج. لوريير، دليل الخليج، القسم التاريخى، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٢-١٤.
- ١٤ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، دراسات فى تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ٢٠-٢١.
- ١٥ - المرجع نفسه، ص ٢١.
- ١٦ - اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على:
- محمد عدنان مراد، صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى، جذوره التاريخية وأبعاده، مرجع سابق، ص ١٣٠-١٤٥.
- ١٧ - ج.ج. لوريير، دليل الخليج، القسم التاريخى، مرجع سابق، ص ١٤-١٥.

الفصل الثانى
القوي السياسية الاسلامية
فى مواجهة الاستعمار البرتغالى

الفصل الثانى

القوى السياسية الاسلامية

في مواجهة الاستعمار البرتغالى

يتساءل فريق من المؤرخين العرب المعاصرين ^(١) عن الجانب التحليلى فى السياسات العالمية والإقليمية الممثلة فى القوى السياسية الاسلامية والتي لم تتخذ موقفاً موحداً من عمليات الغزو البرتغالى رغم معاداتها الشديدة للبرتغال وهو ما يقتضى وقفة للتفسير والتحليل والتعليل .

الدولة الصفوية الفارسية:

انشغلت الدولة الفارسية بنشر المذهب الشيعى بعد نجاحها فى جهودها لتوحيد الأجزاء الفارسية فى إطار كيان سياسى واحد سنة ١٥٠١ ونجاحها فى ضم العراق سياسياً ومذهبياً لها فى سنة ١٥٠٨ . وقد جاء هذا الانجاز الفارسى فى تأسيس الدولة وتوسعتها مواكباً لنجاح البرتغال فى السيطرة على مملكة هرمز فى الخليج، غير أن الفرس كانوا حذرين فى مواجهة البرتغاليين سواء تعلق ذلك بإحباط مخططاتهم أو بالمواجهة العسكرية معهم قبل أن يشتد بأسهم، ويرى أحد المؤرخين العرب المعاصرين ^(٢) أن السبب فى ذلك ربما يعزى إلى أنه عندما أخضع الصفويون العراق لسيادتهم فى سنة ١٥٠٨ منذ أصبحوا على مشارف حدود الدولة العثمانية السنية فى الأناضول، وهذه الأخيرة واجهت الخطر الشيعى بكل قوتها حتى أنها اضطرت لنقل نشاطها العسكرى من الجبهة الأوروبية إلى الجبهة العربية المتاخمة، فقام الصراع المسلح بين العثمانيين والصفويين على الحدود العراقية الفارسية عند «جالديران» ^(٣) سنة ١٥١٤ والتي انتهت بهزيمة الصفويين وتهترهم نحو عاصمتهم «تبريز» التي لم تلبث هى الأخرى أن سقطت فى أيدي العثمانيين .

وعموماً فقد شغل الصراع الصفوى - العثمانى المذهبى الدولة الفارسية

عن مواجهة البرتغال، وكان للضعف الذى حل بفارس عقب الهزائم المتلاحقة من جانب الدولة العثمانية سبباً جوهرياً فى قبول فارس بالتنازل عن هرمز فى اتفاقية سنة ١٥١٥، بل إن الدولة العثمانية قامت فى سنة ١٥٣٠ باحتلال العراق لما يمثله العراق كدولة مجاورة للخليج - فضلاً عن الأسباب السابقة - من تأثير على سير الأحداث فى منطقة الخليج، أما مدينة البصرة فقد سقطت فى أيدي العثمانيين فى سنة ١٥٤٦.

الدولة المملوكية فى مصر والشام:

كانت الدولة المملوكية فى مصر - وهى سنية المذهب - دولة منهكة القوى فى مطلع القرن السادس عشر يسودها الضعف والتفكك بسبب جهود المماليك ممثلة فى السلطان قنصوة الغورى ومن سبقه لإنقاذ العالم الاسلامى من الخطرين المغولى والصليبيين، وقد زاد الطين بلة الخسارة الكبيرة التى لحقت بالدولة المملوكية نتيجة لتحويل طريق التجارة إلى رأس الرجاء الصالح بدلاً من طرق التجارة المألوفة التى كانت تخضع لسيطرة المماليك والعثمانيين. ولم تتخل الدولة المملوكية عن مواجهة التزاماتها بشأن محاولة إبعاد الخطر البرتغالى عن العالم الاسلامى، وقام قنصوة الغورى بتجهيز أسطول يتكون من خمسين سفينة أبحر إلى جدة فى أكتوبر سنة ١٥٠٥م لحماية الأماكن المقدسة فى الحجاز من البرتغاليين الذين كانوا يتواطئون مع الأبحاش للإطاحة بالقوى الاسلامية.

وقد نجحت الدولة المملوكية بالفعل فى بث الذعر فى البرتغاليين الذين حاولوا عبثاً الزحف نحو مكة المكرمة والمدينة المنورة، وعندما علموا بقوة الأسطول المملوكى لاذوا بالفرار نحو الهند حيث تعقبتهم السفن المملوكية إلى ميناء «شول» على الساحل الغربى للهند، وحدثت مواجهة عسكرية بين الجانبين المملوكى والبرتغالى فى صيف سنة ١٥٠٨ انتهت بانتصار المماليك، غير أن الأسطول البرتغالى ما لبث أن استجمع قواه واشتبك بالأسطول المملوكى للمرة الثانية وأوقع به الهزيمة فى سنة ١٥٠٩، ومع ذلك فإن قنصوة

الغورى بعث بسفنه مرة ثانية عبر البحر الأحمر إلى المياه الهندية، غير أن فشل في هزيمة البرتغاليين وانسحب إلى جدة^(٤).

واضطر الغورى إلى عدم تكرار المحاولة بسبب مواجهته للعثمانيين في معركة «مرج دابق» ببلاد الشام في سنة ١٥١٦م حيث قتل الغورى وانهزمت الدولة المملوكية وتساقطت مدن الشام في أيدي العثمانيين الذين وصلوا زحفهم نحو مصر فاستولوا عليها في يناير سنة ١٥١٧، وكان على العثمانيين أن يواجهوا بأنفسهم وفي إطار العقيدة الإسلامية - الخطر البرتغالي^(٥).

الدولة العثمانية:

سبقت الإشارة إلى أن الدولة العثمانية من خلال تمسكها بالعقيدة الإسلامية الغراء فور قيامها، قد واجهت مسئولية مقاومة الخطر البرتغالي، وتواطؤ البرتغاليين مع الأحباش لتحويل مجرى نهر النيل^(٦)، بل إن التهديد البرتغالي قد وصل في خطورته ووقاحته إلى محاولة إظهار الدول الإسلامية بمظهر الدولة الضعيفة عاجزة عن حماية مقدساتها، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد كان في نية البرتغاليين اقتحام طريق البحر الأحمر والنزول في ينبع والتوجه منها نحو المدينة المنورة لنش قبر الرسول ﷺ، فتنهار روح المقاومة الإسلامية للبرتغاليين، وتأسيساً على هذه النية الخبيثة فقد سارع العثمانيون بالاتصال بشريف مكة والقوى اليمنية للاتحاد معهم ومواجهة البرتغاليين في المياه الهندية، وقد استجاب السلطان العثماني لنداء استغاثة مسلمي الهند في سنة ١٥٣٧ وكلف والى مصر «سليمان باشا الخادم» بمنازلة البرتغاليين، وقام والى مصر بتجهيز أسطول من ثمانين سفينة بقيادته وتمكن من فرض سيطرته على عدن ولكنه لم يتمكن من منازلة البرتغاليين في المياه الهندية بسبب حشد قواتهم لمواجهته، ومن ثم اتجه إلى الخليج العربي حيث استولى على مسقط وحاصر جزيرة هرمز، وحث أهل القطيف على الثورة ضد البرتغاليين ونجح في جعل أهل القطيف يطيحون بالبرتغاليين ويسلمون المدينة للعثمانيين.

وفي إطار الهجمات والهجمات المضادة بين العثمانيين والبرتغاليين في

سنة ١٥٥٢ تمكنت الحملة البحرية العثمانية بقيادة بيرى بيك Piri Beg من هزيمة البرتغاليين وإعادة الاستيلاء على مسقط وجزيرة قشم ولكنهم عجزوا عن الاستيلاء على هرمز بسبب التقديرات البحرية البرتغالية. وقد شهدت الفترة ١٥٥٢-١٥٥٤ العديد من المواجهات البحرية بين الأسطولين البرتغالي والعثماني عبر الخليج العربي والبحر الأحمر، حيث عهد السلطان العثماني إلى مراد بك سنجق القطيف بقيادة السفن المتبقية المتجمعة في البصرة وأمره بإعداد سفن أخرى للانضمام إليها، وتقدم مراد بك بأسطوله لمنازلة الأسطول البرتغالي المتجه نحو جدة، غير أن الهزيمة قد لحقته، واضطرت السفن التركية المتبقية إلى التوجه نحو البصرة، حيث كانت نواة لأسطول جديد عهد السلطان العثماني بقيادة «علي بن حسين» الذي غادر البصرة في يوليو ١٥٥٤ متوجهاً إلى البحرين فاصطدم بالأسطول البرتغالي في مسقط في أغسطس من نفس العام ونشبت معركة انتهت بهزيمة العثمانيين.

كذلك شهدت الفترة ١٥٥٧-١٥٨١ تجدد المعارك بين الجانبين العثماني والبرتغالي، وشملت هذه المعارك مسقط والبحرين وكان النصر حليف العثمانيين في معظم هذه المعارك، غير أنه لم يقدر لهم البقاء في أى من مناطق الخليج، فتركوا الخليج وشأنه بعد أن كان عرب الخليج قد أعلنوا ولاءهم الدينى للدولة العثمانية.

تطور الأحداث منذ ظهور العثمانيين كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية:

يمكن إجمال الأحداث الهامة خلال ظهور الأتراك العثمانيين كقوة دولية مؤثرة في تاريخ الخليج منذ مطلع القرن السادس عشر فيما يلى:

أولاً: أقلع سوارير في سنة ١٥١٦ من جوا إلى البحر الأحمر للبحث عن الأسطول العثماني الذي قيل أنه كان يتأهب لمهاجمة الممتلكات البرتغالية في الهند. ولدى وصوله إلى ميناء عدن رأى قائد المدينة نفسه غير قادر على مواجهة البرتغاليين، فعرض عليه مفاتيح القلعة، وقد رفض سواريز هذا العرض لأنه كان يأمل أن يأخذ المدينة في وقت آخر أكثر

ملاءمة، ومضى إلى مقربة من جدة دون أن يجد أثرًا لسفن السلطان العثماني، ولدى عودته استولى على زيلع ثم أقلع ثانية، وكان في نيته أن يستولى على عدن، وكانت القلاع قد أعيد إصلاحها وزودت السفن بالرجال، وغادر سواريز إلى بربرة، غير أن هبوب العواصف الشديدة على سفنه قد أغرقها وانتهت الحملة بكارثة، وكان من الضروري إرسال تعزيزات إلى هرمز حيث حدثت اضطرابات نتيجة محاولة البرتغاليين الاستيلاء على الجمارك..

وقد سبقت الإشارة إلى أن موضوع الاستيلاء على جمارك هرمز أصبح أمراً هاماً بناءً على تعليمات عمانويل ملك البرتغال وانتهت الاضطرابات في هرمز بتوقيع معاهدة مع البرتغال مما قوى من قبضتها على هرمز.

ثانياً : واجه البرتغاليون العديد من الثورات من جانب الأهالي في سنة ١٥٢٦ في مسقط وقلهات وذلك نيتحة لتعسف دي ميللر الذي كان يحكم هرمز والعنف الشديد الذي كان يتسم به، وقام لوبو فاز بقمع هذه الثورات بأسطول استقدمه من الهند، كما أنه في الوقت نفسه قام بتحصيل متأخرات الجزية المستحقة على حاكم هرمز.

ثالثاً : قام نونو دي كونو Nnno da Cunha - حاكم المستعمرات البرتغالية في الهند والذي خلف لوبو فاز كنائب لملك البرتغال في سنة ١٥٢٩ بزيارة إلى هرمز ونفى المستشار^(٧) الأول لشيخ هرمز إلى البرتغال، وقد ثار الأهالي في البحرين على شيخ هرمز فأرسل ملك البرتغال حملة لقمع هذه الثورة غير أنها فشلت نتيجة نقص استعداداتها.

وأثناء وجوده في هرمز وصل تافاريز دي سوسا فارما من البصرة. وتجدر الإشارة إلى أن اسم الدولة العثمانية كان قد بدأ يتردد في الخليج، فقد تعهد حاكم البصرة - والأغلب أنه كان عربياً - بأن يحول بين العثمانيين والتجارة هناك إذا عاونه البرتغاليون ضد شيخ من جواره في العراق كان عدواً له، وقد قام تافاريز دي سوسا بمساعدة حاكم البصرة، غير أن هذا الأخير لم يف بوعده

بتعطيل التجارة التركية ورفض أن يسلمه سبع سفن تركية فقام تفاريز بإحراق مدينتين في طريق عودته إلى هرمز. وفي نفس السنة أرسلت إلى البحرين حملة لقمع الثورة التي قامت هناك ضد ملك هرمز ولكن نتيجتها كانت في غير صالح البرتغاليين.

وقد جهز العثمانيون أسطولاً ضخماً يقوده سليمان باشا وإلى مصر، وربما كان ذلك بمثابة رد على الحملات التي كانت ترسلها الحكومة البرتغالية في الهند بين حين وآخر إلى البحر الأحمر والخليج، ووصل الأسطول التركي إلى شاطئ الهند في سنة ١٥٣٨ وبذل جهوداً يائسة استمرت بضعة أشهر للاستيلاء على ديو من البرتغاليين، غير أنه تعرض لفشل ذريع وكانت الفترة التالية تتسم بالتنافس الشديد الذي وصل إلى درجة الصراع المستمر بين البرتغاليين والأتراك العثمانيين في الخليج.

رابعاً: كان السلطان العثماني سليمان القانوني يسيطر على أكبر قوة عسكرية في العالم في هذه الفترة، غير أنه لم ينقذ عرب الأندلس في نكبتهم، بل أنه أرسل لهم السفن لتنقلهم إلى أفريقيا بدلا من تقديم المساعدة العسكرية، ويبدو أنه بالنسبة للمحيط الهندي أدرك السلطان العثماني فداحة الضرر الذي لحق بالتجارة العربية وتأثيرها السلبي على الأحوال الاقتصادية وخاصة في مصر التي فقدت دخلها من التجارة بعد تحول الطريق البحري حول أفريقيا.

غير أن السلطان العثماني في مواجهته للبرتغاليين أوعز إلى وإلى مصر للتهيؤ للقتال وطردهم البرتغاليين من الخليج العربي وبعث إليه برسالة يقول فيها:

«عليك إعداد العدة في السويس للجهاد في سبيل الله حتى إذا تهيأ لك إعداد أسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة، وجمع جيش كاف فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولي وتحافظ على تلك الأجزاء، فإنك إذا قطعت الطريق، وجاهدت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجنبت سوء ما فعل البرتغاليون وأزلت رايته من البحر».

وقد وصل والى مصر إلى الهند سنة ١٥٣٨م، وكان حلفاؤه من الزاموريين قد هزموا وتفرقوا عندما فاجأهم القائد البرتغالى «مارتن دى سوزا» بسبب تفوقه فى التسليح وقوة النيران، وفى الحال رجع والى مصر إلى بلاده، وكان قد قام بجولة فى الخليج العربى، وللمرة الثانية أصبحت البحرية البرتغالية صاحبة السيادة المطلقة فى المحيط الهندى لسنوات طويلة.

خامساً : بدأ الصراع السافر بين الأتراك العثمانيين والبرتغاليين فى الخليج فى منتصف القرن السادس عشر حيث سلم عرب القطيف قلعتهم للأتراك وأعلنوا عدم ولائهم للملك هرمز وأنهم يضعون أنفسهم تحت حماية الأتراك الذين كانوا قد احتلوا البصرة منذ فترة وجيزة مما جعل ملك هرمز يشعر بالضيق والغىظ لضياح القطيف، كذلك فقد قام الأهالى بطرد حاكم البصرة من مملكته، ولما كان لدى هذا الأخير قوة قوامها ثلاثين ألف رجل فقد دعا البرتغاليين لمساعدته ووعدهم بضمان امتيازاتهم هناك ومنها السماح لهم ببناء قلعة فى ميناء البصرة.

وتأسيساً على ذلك فقد خرجت حملة برتغالية من الهند ضمن أسطول يتكون من ١٩ سفينة وأكثر من ألف ومائتين من الرجال متوجهين إلى القطيف. وقد نجحت الحملة بمؤازرة الموالين لشيخ هرمز أن تطرد الأتراك العثمانيين من القطيف، وقد زارت الحملة البصرة أيضاً، غير أن قائدها خشى الخيانة فلم يمكث بها ولم تتم فيها أية عمليات قتالية.

وقد استنفر ذلك الأتراك العثمانيين وكانت قوتهم المتصاعدة تتعاضد وصمموا على الشار من البرتغاليين فى القطيف والبصرة فأرسلوا قائداً^(٨) محنكاً مع ستة عشر ألف رجل ضمن أسطول من السفن قام بمظاهرة أمام مسقط نفسها وقام بمهاجمتها ونهب المدينة واستسلم له قائد القلعة البرتغالى جوا دى لزبوا Joa de Lisboa بعد أن قاسى من القذف بالقنابل ما يقرب من عشرين يوماً وما لبث القائد العثمانى أن أمر بنقل جميع المدافع إلى سفنه.

ويصف أحد الباحثين الغربيين^(٩) نشاطات بيريك القائد العثمانى قائلاً:

«تقدم أسطول العدو أمام مسقط التي صمدت ... ولكنها اضطرت في النهاية إلى الخضوع والاستسلام.. وبعد هذا انطلق بيير بك نحو هرمز... ولما وصل الأتراك إلى مكان الرسو وألقوا المراسى ونزلوا إلى البر وخيموا. ثم استحكموا ورفعوا بطاريات المدفعية وأثبتوا مدافع كثيرة وأخذوا يطلقونها بعنف كبير دون توقف مدة شهر. وحينما وجدوا أنفسهم تكبدوا خسائر كبيرة وأن جهدهم كان عبثاً عندما قام الترك بناء على أوامر قائدهم بنهب المدينة ومن ثم ذهبوا إلى جزيرة «قشم» حيث كان كثير من رجال هرمز الهاربين قد التجأوا إليها، وهنا كسب الترك مغائم كثيرة وانسحبوا».

وبعد أن اشتد الخطر الذي يهدد مركز البرتغاليين في الخليج العربي في أعقاب نشاط بيير بك، قام نائب الملك بتهيئة أسطول ضخم ليذهب به إلى هرمز، فأقلع في سبتمبر سنة ١٥٥١، غير أن الخطر كان قد زال عن هرمز، فعاد القائد العثماني إلى جوا، وفي سنة ١٥٥٢ تم إعدامه في القسطنطينية لعصيانه وأوامر السلطان العثماني. أما من خلفه فقد أقلع بأسطول واجه به الأسطول البرتغالي حيث جرى اشتباك حاد دون نتائج حاسمة، وبعد سنة أوقع البرتغاليون هزيمة كبرى بالأسطول العثماني على مقربة من مسقط حيث أعاد البرتغاليون فرض سيطرتهم على الخليج العربي.

غير أن العثمانيين قد رغبوا فيما بعد في امتلاك الموانئ العربية على الخليج فقام أسطولهم بالهجوم على البحرين، ولما كان التفوق البرتغالي لازال قائماً فضلاً عن الإمدادات البرتغالية إلى المنطقة، فقد أخلى الأتراك العثمانيون هرمز وانسحبوا إلى البصرة. ثم احتلوا مسقط في سنة ١٥٨١، ومرة أخرى واجهوا البرتغاليين الذين كانوا مستعدين هذه المرة، ففروا فزعاً نحو الداخل، وقد استمرت المناوشات في الأعوام القليلة التالية بين كل من الأتراك العثمانيين والبرتغاليين من جهة وملك هرمز من جهة أخرى والذي استقطب البرتغاليين إلى جانبه وقام باحتلال قلعة هرمز ومن ثم سيطر عليها بعد تطويقها. واستمرت هرمز بمثابة نقطة استراتيجية هامة في سياسة البرتغال

البحرية وكانت الأساطيل البرتغالية المتتالية قبل توجهها إلى المحيط الهندي تقف في هرمز وتطمئن على استتباب الأوضاع فيها لصالح البرتغال وكذلك في مسقط التي أقام البرتغاليون فيها قلعة ووضعوا أقدامهم هناك على غرار هرمز.

وقبيل نهاية القرن السادس عشر حدث تغيير في ظروف البرتغاليين في الشرق كان من نتيجته وصول سفن أوروبية أخرى جاءت لتشارك في الحصول على مغامرات التجارة الشرقية، فمن ناحية ظهر الهولنديون في المياه الشرقية، ومن ناحية أخرى فقد اتجهت إنجلترا إلى الشرق. غير أن الاهتمامات الهولندية بالخليج العربي لم تبرز إلا في نهاية القرن السادس عشر في حين أن إنجلترا لم يبرز اهتمامها رسمياً بالخليج العرب إلا من خلال حملة لانكستر Lancaster في سنة ١٥٩١، وكان بضعة أفراد من الانجليز قد أدركوا أهمية منطقة الخليج العربي، ومن بين هؤلاء جون نيوسري New Berie وبرالف فيتش Fitch اللذين وصلا إلى هرمز سنة ١٥٨٣ وعادا إلى لندن سنة ١٥٩١ حيث أدركا مدى الامكانيات التجارية لمنطقة الخليج العربي.

السياسات العالمية والإقليمية تجاه الخليج في القرن السادس عشر:

يمكن إجمال السياسات العالمية والإقليمية تجاه الخليج في القرن السادس عشر فيما يلي:

أولا - علاقة البرتغاليين بالقوى الإقليمية:

تمثلت هذه العلاقة في الثورات الوطنية. ضد البرتغاليين وتجدد الاضطرابات في مراكز البرتغاليين في إيران والجزيرة العربية، كما راحت الأخطار تهدد البرتغال من الأتراك العثمانيين الذين تزايدت قوتهم البحرية وشرعوا يمتدون إلى الخليج العربي.

وعلى الصعيد المحلي في الخليج العربي ازداد سخط الوطنيين في هرمز وصحار والبحرين ومسقط وقلهات في السنوات ١٥٢٢، ١٥٢٦، ١٥٢٩ وحدث العديد من المصادمات الرامية بين المواطنين وحكام المستعمرات البرتغالية

حول المدن الاستراتيجية على ساحل الخليج وأرسلت البرتغال العديد من الحملات إلى المنطقة.

ثانياً - بروز الأتراك العثمانيين:

بدأت منطقة الخليج تستأثر باهتمام الأتراك العثمانيين في العقدين الثالث والرابع من القرن السادس عشر، وكانت الإرهاصات الأولى عندما تعهد حاكم البصرة - وكان عربياً - بأن يمنع الأتراك العثمانيين من التجارة في الخليج، وقد جهز الأتراك أسطولاً ضخماً يقوده سليمان باشا وإلى مصر، غير أن الأتراك فشلوا في الاستيلاء على ديو - على شاطئ الهند - في سنة ١٥٣٨، وكانت الفترة التالية فترة صراع مستمر بين البرتغاليين والأتراك العثمانيين في الخليج.

ثالثاً - المناوشات البرتغالية التركية في الخليج :

سبقت الإشارة إلى أن الأسطول الذي قاده بير بك إلى الخليج تم اعدامه في القسطنطينية لتجاوزه في اتباع تعليمات السلطان العثماني، وقد فشل مراد بك الذي خلف بير بك في الصمود بأسطوله في القطيف أمام البرتغاليين، ومع ذلك فقد استمرت محاولات الأتراك العثمانيين بإرسالهم أسطولاً كبيراً بقيادة علي شلبي في سنة ١٥٥٣ حيث التقى بالأسطول البرتغالي بالقرب من مسقط، وتمكن البرتغاليون من معظم سفن الأسطول التركي وطرد باقي السفن ليحاصرها في صور، وفي سنة ١٥٥٦ طلب شيخ هرمز العون من البرتغاليين على الأتراك، غير أن الأسطول البرتغالي قد شلت حركته بعد وصوله إلى البصرة وعاد إلى قواعده دون أن يحقق شيئاً.

رابعاً - طرد الأتراك العثمانيين من البحرين:

استمرت الهجمات والهجمات الضمادة من جانب البرتغاليين والأتراك العثمانيين في عام ١٥٥٩، فالأتراك يقومون بحصار المدن والبرتغاليون ينتظرون الإمدادات من بلادهم حتى قويت شوكتهم وأرغموا القوات التركية على

الانسحاب بعد تسليم أسراهم وأسلحتهم وإرغامهم على دفع مبلغ كبير من المال^(١٠). ومع ذلك فإن الأتراك أرسلوا حملة إلى مسقط في سنة ١٥٨١م وتمكنت الحملة من تحقيق عنصر المفاجأة تجاه الحامية البرتغالية براً وبحراً فانسحبت هذه الأخيرة.

خامساً - ضم البرتغال لأسبانيا وأثره على أحداث الخليج:

بالرغم من ضم البرتغال إلى أسبانيا عام ١٥٨٠، إلا أن الحكومة الأسبانية كانت حكومة مركزية وغير رشيدة، واستمرت البرتغال هي الدول الأوروبية الوحيدة المتواجدة في الخليج وكانت لها طوال القرن السادس عشر قلاعها المحصنة في جزر هرمز والبحرين وفي قشم ومسقط وساحل عمان، إلا أن هذا الضم لم يؤت ثماره المرجوة في الخليج العربي الذي كانت الأحداث فيه تسير في اتجاه آخر حيث قام الإيرانيون بغزو جزيرة هرمز واحتلالها، ولم يكن أمام البرتغال إلا إعادة احتلال القلعة وطرد القوات الإيرانية، ولم يكن هناك أى دور لأسبانيا في هذه المعارك، وقد تبع ذلك إصابة البرتغال بنكسة خطيرة على ساحل الخليج في تخيلوه في ١٥٨٥، وفي العام التالي، وعلى ضوء الدروس المستفادة من سير المعارك والمعارك المضادة في منطقة الخليج العربي، فقد أنشأ البرتغاليون قلعة كبرى في مسقط.

سادساً - بعض الملاحظات على السياسات العالمية في نهاية القرن السادس عشر:

بدأت أعراض الضعف تظهر على البرتغال، ويفسر البعض ذلك نظراً لاستسلامها الكامل لأسبانيا طوال ستين عاماً لم تنته إلا في سنة ١٦٤٠، أما تقييم السياسة العثمانية فيمكن القول أن محاولتها للدفاع عن منطقة الخليج محاولات تتسم بالجدية أو تعطى أى نتائج إيجابية للعديد من الأسباب، فمن ناحية كانت السياسة الخارجية للدولة العثمانية موجهة بالدرجة الأولى نحو القارة الأوروبية، فانشغلت الدولة العثمانية بحروبها الأوروبية، ومن ناحية أخرى لم يفكر العثمانيون بالتوسع في الشرق وفي بلاد لن تقدم لهم الجزية^(١١).

أما التجار الانجليز فإنهم شاهدوا الخليج لأول مرة فى سنة ١٥٨٣ وبدأوا رحلتهم برأ من طرابلس الشام حتى نهر الفرات ومن هناك نزلوا إلى العراق عن طريق النهر إلى بغداد والبصرة ثم أبحروا إلى هرمز التى كانت فى قمة الرواج الاقتصادى وكانت معهم رسائل موجهة من فيكتوريا ملكة انجلترا إلى ملك كمبوديا وامبراطور الصين، وقد قبضت عليهم السلطات البرتغالية فى هرمز خوفاً من أن يكونوا جواسيس أو من مثيرى الاضطرابات والفتن، ووضعوا فى السجن فترة من الزمن، وساعدهم تواجدهم فى جوا من الإلمام بالطريق البحرى، ولدى عودتهم إلى بلادهم كتبوا تقارير هامة عن الامكانيات التجارية العظيمة فى منطقة الخليج، وكانت هذه التقارير قد أثارت الحماس لدى التجار الانجليز الذين أقنعوا بلادهم بأن نتوجه نحو هذه المنطقة من خلال القيام بدور تجارى اقتصادى فكانت الإرهاصات الأولى نحو تكوين شركة الهند الشرقية^(١٢).

ولعل من أبرز نقاط الضعف التى تكالبت على النفوذ البرتغالى مع نهاية القرن السادس عشر ما يلى:

أولاً: ما سبقت الإشارة إليه من خضوع البرتغال لأسبانيا فى سنة ١٥٨٠، واستمرت السيطرة الأسبانية على البرتغال زهاء ستين عاماً.

ثانياً: التعصب والجشع والقسوة التى اتسمت بها السياسة البرتغالية فى منطقة الخليج بصفة خاصة مما جعل المواطنين يتحينون الفرصة للثورة عليهم.

ثالثاً: قلة العنصر البشرى البرتغالى فى المناطق المستعمرة مما اضطر البرتغاليون للاعتماد على المرتزقة الهنود وهو ما أضعف دفاعتهم^(١٣).

رابعاً: احتكار الحكومة البرتغالية للسلع المربحة، وبالتالي لم يكن هناك فرصة أمام التجار البرتغاليين لتأسيس شركات احتكارية على غرار الشركة الإنجليزية التى أقامها الإنجليز فى مطلع القرن السابع عشر، وما فعله الهولنديون أيضاً على نحو يربط مصالح كثير من الأفراد بحركة الاستعمار البرتغالى.

خامساً : تكرار حوادث التمرد والعصيان والخلاف بين الضباط والملاحين البرتغاليين نتيجة لفقدان النظام والانضباط العسكرى فى البحرية البرتغالية^(١٤) .

سادساً : ظهور القوى البحرية المنافسة فى منطقة الخليج العربى منذ أوائل القرن السابع عشر كالهولنديين والإنجليز، الذين دخلوا حلبة المنافسة للسيطرة ويسط النفوذ تحت ستار التجارة، وقد كان ذلك سبباً فى نجاح الإنجليز والقوى البحرية الأوروبية الأخرى فى زحزحة البرتغاليين عن نفوذهم، ثم الاشتباكات التى جرت بينهم وبين سكان منطقة الخليج فى منتصف القرن السابع عشر، حيث نجح اليعاربة^(١٥)، فى عمان فى طرد البرتغاليين نهائياً على نحو ما سيرد تفصيله فى موضع لاحق من الدراسة.

هوامش الفصل الثانى

القوى السياسية الاسلامية فى مواجهة الاستعمار البرتغالى

١ - اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم للدكتور بدر الدين الخصوصى، راجع مؤلفه: دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، م.س.ذ.، ص ٢١-٢٧.

٢ - دكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤-١٩١٤، ص ١٠٦.

٣ - عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦، ص ٥٤-٥٦.

٤ - بصلى عبد الجليل، الصراع بين الدولة العثمانية وحكومة البرتغال فى المحيط الهندى وشرق أفريقيا، فى «المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ١٢، ص ١٣١-١٣٤ حيث أورد نص الرسالة التى بعث فيها السلطان العثمانى إلى سليمان باشا الخادم والى مصر قائلاً له: «عليك يا بىك البكوات بمصر سليمان باشا أن تقوم فور تسلمك أوامرنا هذه بتجهيز حقيبتيك وحاجاتك وإعداد العدة بالسويس للجهاد فى سبيل الله، حتى إذا نهيأ لك إعداد أسطول وتزويده بالعتاد والميرة والذخيرة. وجمع جيش كاف، فعليك أن تخرج إلى الهند وتستولى وتحفظ على تلك، فإنك إذا قطعت الطريق وحاصرت السبيل المؤدية إلى مكة والمدينة تجتنب سوء ما فعل البرتغاليون وأزلت رايثهم من البحر». وقد سبق عرض هذه الفقرات فى المتن فى موضع سابق من الدراسة، «الباحث».

٥ - المرجع نفسه.

٦ - دكتور جمال زكريا قاسم، المصادر العربية لتاريخ شرق أفريقيا، فى: «المجلة التاريخية المصرية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد ١٤، ص ١٩٤-١٩٩.

٧ - اعتمدنا فى هذا الجزء من الدراسة على:

لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخى، الجزء الأول، م.س.ذ..

دكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٢.

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، م.س.ذ..

-Hawley, Donald, The Trucial States.

- Miles, The Countries and Tribes of the Persian Gulf.

- Badger, History of the Imams and Seyyids of Oman.

Belgrave, The Pirate Coast.

Erzson, Persia and the Persian Question.

٨ - واسمه الرئيس شرف الدين أو الرئيس شريفين الذى كان يكيّد المكائد ضد البرتغاليين.

٩ - واسمه بير بك Pir Beg والملاحظ أن الباحثين الغربيين قد لقبوه بالقرصان، وهم يفعلون ذلك عندما يتحدثون عن العرب والمسلمين فى حين أنهم عندما يتحدثون عن مجرمى وإرهابين أوروبا الذين جاءوا لحرق وقتل المواطنين المسلمين فكثيراً ما يستعملون اصطلاح «القادة الشجعان» «الباحث»

١٠ - وهو فارياى سوسا Faira Sousa.

١١ - فقد دفع الأتراك مبلغ عشرة آلاف دوكة، وكانت الدوكة عملة مدينة البندقية.

١٢ - راجع تفصيل ذلك فى :

د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

١٣ - أرنولد ت. ويلسون، الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٣ نقلا عن:

Purchas, pp., 1730 .

١٤ - دكتور صلاح العقاد، م.س.ذ.

١٥ - وهو ما أشارت إليه العديد من المصادر.

١٦ - لعل من أفضل الدراسات العربية التى تعرضت تفصيلا لهذه النقطة دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٦١-١١٧.

الفصل الثالث

التنافس الأوروبي على الخليج العربي

الفصل الثالث

التنافس الأوروبي علي الخليج العربي

تمهيد:

بنهاية القرن السادس عشر، طويت صفحة مليئة بالأحداث الهامة في تاريخ العلاقات الدولية. فقد اتسم هذا القرن بالاضطرابات الفكرية والثورات والحروب والانقلابات الهامة، وكان أبرزها على الإطلاق الانقلاب الديني الذي عرف باسم الإصلاح الديني، ومما زاد من شدة هذه الاضطرابات ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا وما عكسه ذلك من تأثير جوهرى على الأحداث والسياسات العالمية تجاه منطقة الخليج العربي، فالدولة القومية الحديثة اعتبرت على قمة أهدافها السياسية الحفاظ ليس فقط على سيادتها الإقليمية وأمنها القومى، وإنما تعدت ذلك إلى توطيد أركان قوتها خارج أوروبا من خلال التنافس على أقاليم عديدة فى آسيا وأفريقيا والعالم الجديد.

وكانت فرنسا على رأس هذه الدول الحديثة، وبرزت فى السياسات العالمية مبدأ المحافظة على التوازن الدولى والذى كان موجهاً بالدرجة الأولى إلى أسبانيا التى هددت فى وقت من الأوقات بفرض سلطانها على أوروبا.

وبالإضافة إلى العامل الدينى الذى كان أبرز العوامل فى الاضطرابات والحروب التى شهدها القرن السادس عشر، فقد برز أيضاً العامل الاقتصادى الذى نتج عن تدفق المعادن وخاصة الفضة على أوروبا ما حدث ثورة فى الأسعار، ولا يمكن إخفاء الدور الهام لمنطقة الخليج هى الأخرى من حيث الدوافع الاقتصادية التجارية.

ومن منظور سياسى فقد زاد عدد الدول المتنافسة سياسياً على صنع الأحداث والمشاركة الفعلية فى التطورات العالمية والإقليمية فى القرن السابع عشر، وهى فرنسا وإنجلترا وهولندا والدانمارك والسويد وروسيا. ونتيجة لذلك،

امتلاً تاريخ العلاقات الدولية بالمشكلات التى سببتها الدول الأوروبية المتنافسة ذات المصالح المختلفة واصطدام هذه المصالح، وكانت المحصلة اشتعال الحروب فيما بينها أما فى أوروبا ذاتها أو فى المناطق المتنافس عليها فى العالم ومنها منطقة الخليج العربى .

فظهرت حرب الثلاثين عاماً ١٦١٨-١٦٤٨ بأطرافها الذين شاركوا فيها كحدث له رد فعل على منطقة الخليج العربى، بالإضافة إلى صلح وستفاليا فى سنة ١٦٤٨ بأطرافه من الأسبان والفرنسيين والسويسريين والهولنديين والبرتغاليين وكانت نتائجه فيما يتعلق باقتطاع الأراضى بصفة خاصة لها هى الأخرى انعكاساتها غير المباشرة على سياسة فرنسا فى مواجهة إنجلترا للحصول على موضع قدم فى منطقة الخليج، غير أن هولندا كانت أسبق هذه الدول فى وراثة منطقة الخليج العربى .

هولندا فى الخليج والمواجهة مع البرتغال :

مع مطلع القرن السابع عشر مرحلة مرحلة جديدة فى تاريخ منطقة الخليج العربى، وشملت هذه المرحلة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما عكس تأثيره السلبى على شعوب الخليج، ولم تقتصر الدول الأوروبية على فرض سيطرتها ونفوذها بل إنها استوطنت الأقاليم الجديدة التى كان قد تم اكتشافها فى الأمريكتين والقارة الأفريقية، وانتقل النشاط التجارى إلى شواطئ الأطلسى بعد أن كان البحر المتوسط المركز الرئيسى للتجارة وساعد ذلك على وصول المنتجات الشرقية وخاصة التوابل طيلة القرن السابع عشر .

وكانت الامبراطورية الهولندية أولى الامبراطوريات الاستعمارية ظهوراً، فقد سبق الهولنديون غيرهم بعمارة السفن الثقيلة المحمولة، وتنظيم القوافل التجارية البعيدة حتى أصبح الأسطول الهولندى يضم عشرين ألف مركب، وأصبحت أمستردام عاصمة المال والتجارة والسيارة وبناء السفن، فتأسست شركتان كبيرتان استعماريّتان أحدهما شرقية والأخرى غربية، وبلغ التنظيم الاقتصادى قمته بتأسيس بنك أمستردام سنة ١٦٠٨ م .

وكانت قوة الهولنديين تتزايد بسرعة فى حين أخذ نجم البرتغاليين يأفل وقوتهم تتدهور، والواقع أن الهولنديين مدينون فى اقتحامهم مجال التجارة إلى جان لنشوتن^(١) Jan Linschoten الذى كان له الفضل فى الحصول على معلومات قيمة عن التجارة فى الخليج والهند الشرقية فى نهاية القرن السادس عشر، فإلى فترة من الزمن ليست قصيرة قبل سنة ١٥٩٥، حينما كان الهولنديون (سكان الأراضى المنخفضة) تابعين لعرش أسبانيا، وحينما حاولت أسبانيا القضاء على التجارة الهولندية باتخاذ إجراءات مشددة لوقف كل تعامل اقتصادى بين البلدين بإلقاء القبض على السفن الهولندية الموجودة فى المياه الأسبانية، لم يكن للهولنديين مع الهند، الشرق إلا تجارة غير مباشرة من خلال لشبونة عاصمة البرتغال، وكانت سياسة أسبانيا المعلنة استثناء هولندا من التعامل مع المستعمرات البرتغالية فى الشرق، وبدلا من أن يحطم هذا المنع روح المغامرة لدى الهولنديين الذين أدركوا حقيقة الأرباح الطائلة التى حصل عليها البرتغاليون من تجارة التوابل بوجه خاص، وقد أدى ذلك إلى تشجيع الهولنديين على القيام باتصال مباشر مع الشرق.

ومرة أخرى تبرز أهمية دور لينشوتن Linschoten فى إبراز النشاط التجارى الهولندى فى الخليج العربى والمحيط الهندى من خلال نشر نتائج أبحاث ودليل الملاحة العملى الذى وصف فيه الطريق من لشبونة إلى الهند، ووصفه للتيارات والرياح التجارية والمرافئ والجزر القائمة وهوما مهد الطريق كى يتحاشى الهولنديون أية صعوبات فى رحلاتهم التالية إلى الهند^(٢).

وقد تمكن الهولنديون من السيطرة على جزر الهند الشرقية فى مطلع القرن السادس عشر عقب الجهود الناجحة التى قام بها كورنيليس هوتمان Conrelis Houtman حيث تذكر المصادر قيامه بعدة رحلات إلى الهند فى سفن برتغالية، ولدى عودته إلى هولندا سنة ١٥٩٤ عرض أن يقود أسطولا إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح، وقد وافق التجار الهولنديون على ذلك، ولدى عودته فى سنة ١٥٩٧، كان هوتمان قد نجح فى عقد معاهدة مع ملك

بنتام Bantam لفتح الطريق لهولندا، وقد أعد الهولنديون أساطيل أخرى فى الفترة ١٥٩٨-١٦٠١ ونجحوا من خلال هذه الحملات بالاستيلاء على عدة مستعمرات برتغالية فى الهند، وتأسس عدد من الجمعيات والاتحادات التجارية ثم اندماجها فى جمعية التجارة إلى الأقطار النائية، وسار النشاط الهولندى موازياً للنشاط الإنجليزى حيث وجدت الولايات الهولندية فى سنة ١٦٠٢ تكوين شركة قوية تؤسس بموجب براءة ملكية تحت اسم شركة الهند الشرقية الهولندية التى أصبحت شركة قوية أصبحت التجارة الهولندية قائمة من خلالها على أسس ثابتة، ومع ذلك لم تظهر أية سفن هولندية فى الخليج العربى (٣).

ولم يمض وقت طويل حتى اصطدمت مصالح الشركتين الإنجليزى والهولندية فى نزعهما حول تجارة التوابل التى كانت أعلى السلع فى حمولة الهند الشرقية، بل أن تعارض المصالح التجارية أيضاً جعل البرتغاليين بمثابة خصم آخر للهولنديين وكان طبيعياً أن ينعكس تعارض المصالح وما أعقبه من النزاع بين هولندا والبرتغال أن تتأثر أوضاع البرتغاليين فى منطقة الخليج العربى وبصفة خاصة عندما بعث الهولنديون ببعض سفنهم لمساعدة الإنجليز فى إلحاق الهزيمة بالأسطول البرتغالى عند ميناء بندر عباس فى سنة ١٦٢٥ (٤).

اتخذ الهولنديون من بندر عباس مركزاً تجارياً لهم وسيطروا على تجارة التوابل فى الوقت الذى تضاءل فيه النشاط الإنجليزى عند منتصف القرن السابع عشر (٥)، وكان الهولنديون قد نجحوا فى الاستقرار فى بندر عباس وأتيحت لهم الفرصة للتعرف على أوضاع المنطقة فاستغلوها لتحقيق مآربهم. وكان الشاه عباس مشغولاً بالدفاع عن بغداد التى يحاصرها العثمانيون (٦)، فضغط عليه الهولنديون للحصول على امتياز بمنحهم نسبة من تجارة الحرير فى فارس. وقد سار تطور الأحداث فى صالح الهولنديين، فمن ناحية جاءت وفاة الشاه عباس سنة ١٦٢٩ مما جعل الهولنديين يفتنمون الفرصة للقضاء على تجارة الإنجليز ونفوذهم فى فارس، ومن ناحية أخرى قدم الهولنديون الرشاوى

لرجال الحكومة الفارسية وعرضوا أثماناً عالية للسلع التي كانوا يحصلون عليها، وقد جاءت محصلة ذلك لمصلحتهم حيث استأثروا بمؤازرة عباس الثاني الشاه الجديد في فارس.

وهكذا بلغ الهولنديون مركز الصدارة في الخليج بين عامي ١٦٣٩-١٦٤٠ فسيطر الشحن الهولندي على بندر عباس، ونجحوا في الحصول على مركز ممتاز في فارس، ويصف أحد الباحثين دهاء التجار الهولنديين رفع أسعار السلع فيذكر أنه إذا حدث نزاع بينهم وبين التجار الفرس تظاهروا بإلقاء التوابل في البحر، فيتأثر التجار الفرس ويقبلون السعر المنخفض الذي يفرضه الهولنديون عليهم^(٧).

التحالف الأوروبي في مواجهة هولندا:

سبقت الإشارة أن الهولنديين قد حصلوا على مركز الأسبقية في تجارة الخليج في منتصف القرن السابع عشر، وقد نظر الإنجليز بحسد إلى ذلك المركز المتفوق لهولندا في المنطقة، خاصة وأن الهولنديين استمروا في بذل مزيد من الجهود للحصول على نفوذ أكثر باستخدام القوة كوسيلة للضغط على الشاة، وقد بعثت هولندا في خريف سنة ١٦٤٥ بقوة عسكرية هاجمت قلعة قشم، مما أثار خوف الشاة «عباس الثاني» الذي أبدى رغبته في عقد صلح بمنح الهولنديين أحسن الشروط التجارية، وقد أبرمت الاتفاقية بين الطرفين ونتج عن ذلك عودة السلام بينهما وتوقفت الأعمال العدائية بين الفرس والهولنديين^(٨).

وقد انعكس ذلك على سوء أحوال وكالة شركة الهند الشرقية بالرغم من استمرار ممثليها في المطالبة بنصيب من الجمارك، ووجد هؤلاء الممثلون أنه من الأهمية بمكان القيام بنقل ممتلكات الشركة في بندر عباس وإرسالها إلى البصرة في يونيو ١٦٤٥. ولم يترك الهولنديون هذه الفرصة تضيق منهم فأرسلوا سفنهم إلى الخليج نحو البصرة حيث أنزلوا خسارة كبيرة بالوكالة الإنجليزية. غير أن المنافسة بين هولندا وإنجلترا تصاعدت حدتها بشكل ملحوظ في القارة

الأوروبية نفسها حيث دخلت حكومة «كرومويل» الإنجليزية الحرب مع هولندا وانعكست آثار هذه الحرب على مراكز الدولتين الأوروبيتين المتنافستين في الخليج العربى، ولدى قصف الهولنديين لوكالة شركة الهند الشرقية فى البصرة دخل التنافس فى مرحلة جديدة، فالحرب استمرت بينهما لمدة عامين كاملين تمكنت خلالها سفن الهولنديين من أسر وإغراق السفن الإنجليزية، واستمرت فترة الحرب لتؤتى ثمارها السيئة على أوضاع الجانبين فى منطقة الخليج العربى خلال السنوات ١٦٥٤، ١٦٦٥ حين توقفت ثم استؤنفت وهو ما جر أطرافاً دولية أخرى للدخول فى خضم الأحداث، فقد دخلت أسبانيا إلى جانب هولندا فى صراع مع فرنسا عام ١٦٧٢ نجح الفرنسيون خلالها فى القضاء على الأسطول الأسباني - الهولندى المشترك فى البحر المتوسط عام ١٦٧٦، مما ألحق الخسارة بمركز الهولنديين^(٩).

وبالرغم من تبادل الواقع بين الأطراف فإن التحالفات الأوروبية قد غيرت من نيران القوى، وتفسير ذلك أن إنجلترا وقفت إلى جانب هولندا عام ١٦٨٨ فى مواجهة السيطرة الفرنسية على أوروبا، ونتج عن ذلك خضوع مصالح هولندا تماماً للسياسة الإنجليزية. ولم يكن دخول فرنسا جلبة الصراع وليدة الصدفة، بل إن الفرنسيين كانوا قد قاموا فى سنة ١٦٦٤ بتأسيس شركة الهند الفرنسية، فظهر منافس أوروبى جديد فى ميدان التجارة الشرقية، غير أن الفرنسيين لم يحرزوا إلا مكاسب ضئيلة وعلى حد قول شاردن Chardin أن «الفرنسيين ليس لديهم ما يعملونه فى ميناء بندر عباس، كما هو حالهم فى أماكن أخرى»^(١٠).

تقوم السياسة الهولندية:

يمكن استنتاج الملاحظات والنتائج التالية فى تقييم السياسة الهولندية تجاه الخليج العربى فى القرن السابع عشر:

أولاً: لم تحاول هولندا - بعكس البرتغال وإنجلترا - أن تحتل أو تستولى على النقاط الهامة فى منطقة الخليج، وإن تركزت جهودها على التجارة

والبيع والاشتراك، أما اشتراك هولندا مع إنجلترا في منازلة الأسطول البرتغالي فيرجع إلى كون البرتغال هي العدو والمنافس للفريقين على السواء.

ثانياً : ركزت هولندا اهتمامها في أن تحل محل البرتغال من خلال الاتفاق مع فرنسا التي كانت هي الأخرى قد دخلت مجال التجارة بعض الوقت، وجاء محاولات هولندا في عامي ١٦٧٦٥، ١٦٨٨ لمواجهة فرنسا ثم تراجعها - أي هولندا - بمثابة اكتفاء بالغنائم التي حصلت عليها من جنى خيرات وثمرات شرق الهند «جزر أندونيسيا» وذلك في مرحلة لاحقة.

ثالثاً : إن ما حدث للهولنديين على يد لويس الرابع عشر خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر كان بمثابة ضربة قاصمة لتجارهم^(١١) في الشرق، ففقدوا مركزهم وتضاءل نفوذهم في الخليج على الرغم من إلحاح ممثلي «شركة الهند الشرقية الهولندية» في التثبيت بالنفوذ الهولندي المتداعي هناك، غير أن هؤلاء سرعان ما رضخوا للأمر الواقع وقرروا نقل وكالات الشركة من الموانئ الخاضعة لفارس أو الدولة العثمانية والانتقال إلى جزر محصنة يمكن للهولنديين العمل فيها بحرية، ومن ثم أخلى الهولنديون وكالتهم في البصرة عام ١٧٥٢ بعد خلاف مع السلطات العثمانية القائمة هناك، وانسحب الهولنديون من بوشهر عام ١٧٥٣ ويندر عباس عام ١٧٥٩ وانتقلوا إلى جزيرة «خرج» القريبة من بوشهر بعد أن قام حاكمها بتأجيرها لهم مقابل حصوله على إفادة سنوية.

رابعاً : ارتكب الهولنديون أعمالاً كان من شأنها إثارة كراهية عرب منطق الخليج تجاههم، فمن ناحية عمدوا إلى جلب المستوطنين إلى جزيرة «خرج»، ومن ناحية أخرى فقد حاولوا ممارسة حرفة الغوص سرّاً، وقد أدى ذلك إلى توجيه الضربات القاسية لهم مما أضعف مركزهم، وقاموا بإخلاء «خرج» في ديسمبر ١٧٦٥ وكان ذلك إيذاناً بانتهاء النفوذ الهولندي من الخليج.

خامساً : تذكر المصادر^(١٢) أن أسباب نجاح السياسة الهولندية في الخليج والهند

الشرقية هو بروز «مشروعات هولندا التجارية وفتوحاتها في الهند الشرقية نتيجة الوضع غير المحصن للمؤسسات البرتغالية والانجليزية، وكون الشركة الهولندية للهند الشرقية مدعومة بأموال كثيرة وأساطيل، ولكونها متناسقة مع قادة الحكومة (كثير من مديريها أعضاء في الحكومة)، ومن السياسات المختلفة للحكومة البريطانية التي حازت بالتوالي على الامتيازات الخاصة بشركة لندن الخاصة بالهند الشرقية ومن الحوادث التي أدت إلى التقليل في المعدات وحالت دون توسع تجارتهم لتعم الوكالات القليلة التي استطاعوا المحافظة عليها، أو من وفائهم بالنفقات الثقيلة لهذه الوكالات والخسائر المتكررة، في المخازن والشحن التي يتعرضون لها».

سادساً: جاء ترجيح كفة الهولنديين وتفوقهم في الشرق إلى الانطباع الواسع عن حريتهم الصعبة التي حصلوا عليها في الوطن، وتذكر المصادر، «أن مشكلة المشاكل ليست هي حجم الدولة الأوروبية، ولكن في التضحيات التي ترغب أن تقوم بها لتدعيم مركزها في الشرق، في الربع الأول من القرن السابع عشر لم تكن قوة إنجلترا بأقل من قوة هولندا. ولكن الأمة الإنجليزية كانت بعد غير مستعدة للمخاطرة «ولو» بالقليل من أجل التجارة الهندية. أما الحكومة الهولندية والشعب الهولندي فكانا على استعداد للمخاطرة كثيراً. وقد أتت هولندا معها إلى ميدان الكفاح بمعرفة بالتجارة الشرقية حصلت عليها ببطء ومشاركة وطنية واسعة من جانب المقاطعات المتحدة، وتصميم مماثل من جانب شعبها وحكومتها بالألا تخرج جزر التوابل إلى أيدي أحد سواهم. أما إنجلترا فلم تحاول المغامرة إلا برأسمال قليل قسم إلى رحلات منفصلة وأسهم مشتركة. أما من ناحية التأيد الحكومي فلم يكن لديها دبلوماسية الرمال المتحركة التي تبناها جيمس الأول وتشارلز. لقد كانت الشركة الهولندية المتحدة من الناحية العملية مشروعاً وطنياً، أما شركة لندن فكانت مشروعاً خاصاً. كما أن «جلد» الفرد الإنجليزي في آسيا لم يصمد إلا قليلاً ضد قوة هولندا المجتمعة وهكذا كانت القوى غير متعادلة أيضاً» (١٣).

هوامش الفصل الثالث التنافس الأوروبي علي الخليج العربي

١ - أرنولد ت. ويسلون، نقله إلى العربية الدكتور عبد القادر يوسف، الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٧١-٢٨٥.

2. Belgrave, op.cit., pp. 12-15.

3. Hawley, Donald, op.cit., pp. 70-76.

4. Ibid., p. 76.

٥ - أرنولد ت. ويسلون، مرجع سابق، ص ٢٨٠-٢٨٤.

٦ - دكتور بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ٣٥-٤٠.

٧ - أرنولد ت. ويسلون، مرجع سابق، ص ٢٧٦-٢٧٩.

٨ - نفس المرجع السابق.

٩ - دكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٣٠-٣٢.

١٠ - نقلا عن أرنولد ت. ويسلون، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

١١ - المرجع نفسه، من ص ٢٨٥.

١٢ - المرجع نفسه نقلا عن بروس Brus. I.

١٣ - المرجع نفسه، ص ٢٨٦، نقلا عن Hunter, W.W., Vol. I.

الباب الثانى

الخليج العربى والنفوذ البريطانى

الفصل الأول : شركة الهند الشرقية

الفصل الثانى : بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية فى الخليج

الفصل الثالث : إحكام السيطرة البريطانية على الخليج.

الفصل الرابع : اللجان البريطانية.

الفصل الأول

شركة الهند الشرقية

الفصل الأول شركة الهند الشرقية

تأسيس الشركة:

كان التعاون بين الإنجليز والهولنديين قد بدأ منذ أوائل القرن السابع عشر فى إطار شركات الهند الشرقية، والواقع أن هذا التعاون كان يهدف إلى طرد البرتغاليين من منطقة الخليج العربى والمحيط الهندى، وخاضت الدولتان: إنجلترا وهولندا معارك مشتركة ضد البرتغال حتى تمكنتا فى النهاية من القضاء على النفوذ البرتغالى كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

ومع أن البرتغال كانت الدولة الأولى التى تبوأَت معاملاتها التجارية مركزاً كبيراً فى فرض وجودها فى منطقة الخليج العربى إلا أن نفوذها سرعان ما دب فيه الضعف، وفى سنة ١٦٠٢ تخلصت البحرين من النفوذ البرتغالى واغتصبتها هرمز فى سنة ١٦٢٢، ثم اتجه المنحنى المتصاعد فى المعاملات التجارية مع الدول الأوروبية الأخرى مثل إنجلترا وهولندا وفرنسا، ومع ذلك فقد استمرت سفن البرتغال ومنتجاتهم تصل إلى موانئ الخليج العربى طوال القرن السابع عشر والرابع الأول من القرن الثامن عشر، وكان المركز التجارى للبرتغال فى كنج يستقبل السفن التجارية القادمة الهند سواء كانت تابعة للمسلمين أو للهنود وهو ما أوردته تقارير سجلات وزارة الهند عن الخليج العربى^(١).

إن الصلات التجارية بين أقطار الخليج والدول الأوروبية الكبرى فى القرن السابع عشر ترجع إلى جهود العديد من الأفراد، غير أن التنافس بين الدول الأوروبية هو العامل الجوهرى، والسبب الرئيسى فى ازدهار هذه العلاقات ونمو اقتصاديات هذه الدول، وكان للإنجليز الريادة فى تأسيس شركة تجارية باسم شركة الهند الشرقية الإنجليزية بمرسوم ملكى من الملكة إليزابيث، فى ٣١ ديسمبر سنة ١٦٠٠^(٢) حيث كانت إنجلترا قد حققت انتصاراً بحرياً على

أسبانيا سنة ١٥٨٨ ثم بدأت مرحلة النشاط التجارى بعد أن غدت أعظم دولة بروتستنتية حرة فى أوروبا، وكان اسم الشركة لدى تأسيسها «شركة حكام وتجار لندن للعمليات التجارية فى الهند والأقطار المجاورة»، وكان عدد المساهمين الأصليين ٢١٧ مساهماً ورأس المال المدفوع ٦٨,٨٧٣ جنيهًا إنجليزيًا^(٣)، أما مجرى الأحداث التى انتهت بإنشاء الوكالة التجارية التى كان نشاطها يتركز فى الخليج العربى فى الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٦١٦ فقد بدأ برحلة سير أنطونى شيرلى وشقيقه إلى إيران كى يمهدا للنفوذ الإنجليزى هناك، وقد أسفرت جهودهما فى النهاية عن فوائد حجة لسمعة إنجلترا فى المشرق.

الاهتمامات السياسية والسياسات الاقتصادية:

ومع بداية تأسيس شركة الهند الشرقية ونموها دخلت فرنسا حلبة المنافسة اعتباراً من ١٦٤٩، غير أن مركزها التجارى فى بندر عباس كان قد أغلق ولم يتمكن الفرنسيون من إقامة مفوضية لهم إلا فى منتصف القرن الثامن عشر، عندما نجحوا فى إنشاء هذه المفوضية فى مدينة البصرة، وذلك على الرغم من أن السفن الفرنسية تتراد ميناء البصرة وغيرها من موانئ الخليج، ويعنى ذلك أن كلا من الدولتين فرنسا وإنجلترا كان لهما مراكز تجارية فى بندر عباس والبصرة، بالإضافة إلى هولندا والتى كانت لها فى الأخرى مراكز تجارية فى أكثر من قطر أو ميناء من الأقطار الواقعة على ساحل الخليج العربى.

تحدث سجلات شركة الهند الشرقية الإنجليزية عن قيام البواخر الهولندية بنقل البريد والطرود من المراكز التجارية الأخرى إلى البصرة، وهو ما يوضح العلاقات الطيبة بين الدولتين الأوربيتين هولندا وإنجلترا، غير أن هذا التحالف قد انقلب إلى عدا و منافسة شديدة بعد ذلك بقرنين عندما أصبحت إنجلترا أكبر دول أوروبا التجارية فى الخليج.

وقد أنشئ مراكز تجارية فى كل من جامبرون وأصفهان والبصرة وغيرها من مناطق فارس والعراق، وكان وراء إنشاء تلك المراكز التجارية هدفان، الهدف

الأول هو توزيع السلع والمواد التي تقوم السفن البريطانية من وإلى أقطار الخليج، أما الهدف الثاني فكان يتعلق بمركز البصرة باعتبارها ضمان وجود مراكز لتوزيع بريد الشركة الإنجليزية وهو في طريقة إلى الشرق والغرب، وتذكر سجلات المركز التجارى البريطانى^(٤) أن هناك قائمتين للسلع التي كانت تنقل إلى مراكز الخليج العربى، قائمة بالسلع المستوردة من بومباى (الفلفل والسكر والأرز، والفول والأنسجة القطنية، وقائمة بالسلع التي يتم تصديرها من البنغال ومنتجاتها من السكر والزنجبيل والفلفل والبضائع القطنية، ومن جامبيرون الفواكه وماء الورد، وكان ثمة طريقان سريعان ومأمونان لنقل بريد الشركة وطرودها، الأول بطريق الهند عبر البحر الأحمر إلى أوروبا وهو الطريق العملى عبر الصحراء من البصرة إلى حلب، أما الطريق البرى فكان أضمن الطرق لأن الخطر الوحيد على البريد كان يأتى من القبائل العربية التي كان يمكن كسب صداقتها عن طريق تقديم الهدايا والسلع إليها^(٥).

ولم تكن الطريق الكبرى أكثر الطرق أهمية فحسب بل كانت أسرعها أيضاً فيما يتعلق بأمرين، الأول الاتصال بين كل من بومباى وسورت والأمر الثانى بالنسبة إلى تجارة الشركة مع منطقة الخليج فضلاً عن ازدياد أهمية هذا الطريق قبل نشوب حرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣) وفى أعقابها.

وتركزت مهمة وكلاء الشركات التجارية فى العمل على توسيع التجارة، وقد اقتضى ذلك بالضرورة عدم الانفصال عن سير الأحداث السياسية فى منطقة الخليج والمنطقة العربية برمتها لما فى ذلك من تأثير على النشاط التجارى وحركته، ويعنى ذلك أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد أصبح لها طابع سياسياً إلى جانب الطابع الاقتصادى، وقد أثرت الأحداث السياسية فى منطقة الخليج والمنطقة العربية على اهتمامات الشركة التي انعكست على ظروف محاولة فرنسا احتلال مصر من خلال الحملة الفرنسى فى نهاية القرن الثامن عشر.

ولم يتقصر الأمر على الاهتمامات السياسية فحسب - كنتيجة لتأثير المصالح التجارية والاقتصادية - من جانب بريطانيا، بل تعدى ذلك أيضاً إلى

مزيد من الصلاحيات العسكرية والقنصلية عندما اندمجت الشركتان. الانجليزيتان القديمة والحديثة في شركة واحدة في سنة ١٧٠٨ تحت اسم «مؤسسة الاتحاد تجار إنجلترا المتعاملين مع بلدان الهند الشرقية» The United Company of the Merchants of England & Trading to the East India وكان لهذا الاندماج انعكاساته المحلية والإقليمية من ناحية ثم الدولية من الناحية الأخرى. فعلى الصعيد المحلي كان مندوب الشركة الجديدة يوظف أمواله في أعمالها، فاندمجت مصالحه الخاصة مع مصالح الشركة التي يمثلها وهو ما أدى إلى نشوب خلافات بين الأطراف المحلية في الشركة ذاتها، وعلى الصعيد الإقليمي فقد انتقلت هذه الخلافات إلى الحكومات الإقليمية في المنطقة، وكانت تحل عن طريق المحاكم في بومباي واستنبول، مثال ذلك الخلاف الذي نشب بين سامول ومفوضى البصرة وباشا بغداد في سنة ١٧٩٢ والذي أدى إلى نقل الممثلية من البصرة سنة ١٧٩٣ حيث ظلت بها حتى سنة ١٧٩٥، رغم أن الكويت لم تكن مقررًا ملائمًا لأعمال الشركة كالبصرة^(٦). وعلى الصعيد الدولي فقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية إلى ينشوب الأزمات بين الدولة الفارسية والدولة العثمانية، فقد كانت المراكز التجارية المذكورة تقع ضمن حدود أراضي كل من الحكومتين العثمانية والفارسية، وكان حكام الدولتين يستخدمون السفن الحربية التابعة للشركة في الأزمات التي تنشب بينها، فضلًا عن استعانة كل منهما بالشركة لتدعيم قوتهم البحرية في الخليج، وكانت الشركة توزع نشاطها بين الطرفين، غير أن التوازن لم يكن يتحقق بالطبع وهو ما أدى إلى وجود خلافات مستمرة لتعارض المصالح بينهما.

وأيا كان الأمر فقد كانت البصرة - وهي منطقة تابعة للدولة العثمانية - أصلح من ميناء جامبرون^(٧) بالنسبة للمصالح الاقتصادية للشركة، غير أن الحكومة الفارسية فسرت نقل النشاط التجاري من بلادها إلى مناطق النفوذ التركية كإجراء عدائي ضدها، وعلى الرغم من أن العملية قد أملت لها الضرورة وحدها، فقد أرادت الشركة بهذا الإجراء أن تدخل في روع الحكومات

المختلفة بأن المركز يمكن أن يستمر فى القيام بأعماله مهما تكن الظروف، كما كان ذلك محاولة من الشركة لوضع حد للمواقف العدائية من هذه الحكومات تجاهها. غير أن هذه المحاولة لم تؤت الثمار المرجوة منها لأن مفوض البصرة كان هو الآخر يتسم بالتعسف شأنه شأن شيخى أبو مشهر وجامبرون، ولهذا فقد تعذر إرضاء أى من الدولتين : الدولة الفارسية والدولة العثمانية، غير أن القائمين على الشركة بذلوا جهودهم لتحقيق الازدهار فى تجارة الشركة فى الخليج بالرغم من الاضطرابات الداخلية^(٨) التى كانت تسير وتعمل فى غير مصلحة الشركة.

وقد كتب دى مارتن فرنش المشرف على مركز البصرة إلى مجلس إدارة الشركة خطاباً يقول فيه :

« ... إن الحرب مع فارس قد أدت إلى وقف الأعمال التجارية فى هذه المنطقة حتى أننا لم نتتمكن من تصريف بالة واحدة من البضائع خلال عدة أشهر، ولست أرى أن الحكمة أن تقوم بتفريغ السفن الحالية حتى نرى كيف تتطور الأمور »^(٩).

التقويم:

يمكن تقويم أعمال شركة الهند الشرقية سواء تعلق الأمر بنجاح أو فشل سياستها الاقتصادية أو توجهاتها السياسية فيما يلى :

أولاً : نجحت شركة الهند الشرقية الإنجليزية فى الإبقاء على النشاط التجارى حياً فى منطقة الخليج وهو ما ساعد على تحقيق الازدهار لكثير من أقطار الخليج، وقد نتج ذلك من جهود الشركة ذاتها مع الشركات الأوروبية التى حصلت على شروط مناسبة من الامتيازات الأجنبية العثمانية من ناحية، ومن ملوك الفرس من ناحية أخرى. أما فى البصرة وجامبرون فقد كانت شركة الهند الشرقية تتقاضى رسوماً خاصة من السفن الإنجليزية^(١٠)، وكانت هذه العمليات تأتى بأرباح طائلة إلى الشركة فى زمن السلم، غير أن الوضع كان يختلف فى أوقات الحروب فقد

كان يصعب على الشركة الحصول على هذه الأرباح بسبب تدخل السلطات الإقليمية والتي كانت تمثل تهديداً من حكامها، بالإضافة إلى التهديدات من المنطقة الساحلية، ويعزى هذا إلى سبب الحراسة المسلحة التي وضعتها الشركة لتحسين مراكزها التجارية، وقد تمثلت هذه الحراسة القوية في السفن الحربية التي طلبت الشركة تزويدها بها لاستخدامها في حالة الطوارئ^(١١).

ثانياً: ظل طابع شركة الهند الشرقية لبضع عشرات من السنين بعد تأسيسها سنة ١٦٠٠ تجارياً بالدرجة الأولى، غي أن هناك دلائل على أن تغييراً في السياسة قد طرأ في النصف الثاني من القرن السابع عشر، وبدأت الشركة تدريجياً تتخذ موقفاً سياسياً مما جعل أصلها التجاري بأقل بدافعين: الأول هو تداعى سير الأحداث العالمية وانعكاساتها الإقليمية أما الدافع الثاني فيعزىه أرنولد ت. ويلسون إلى الخبرة ويعنى إكسابها ما اكتسبته الشركة من مهارة اختلطت فيها في النهاية النواحي الاقتصادية التجارية بالشؤون السياسية.

ثالثاً: ظلت نشاطات الشركة في الفترة ١٦٥٤-١٦٥٧ متأثرة بالعلاقات غير المتكافئة بالتجار المغامرين المنافسين للشركة من حيث مطالبتهم بالحرية للتجارة منفصلين ورؤساء خاص. غير أن الحكومة البريطانية ممثلة في مجلس الدولة حينما قررت أن المشروعات الخاصة التي يقوم بها أفراد ينبغي التوقف عنها، فقد كانت النتيجة دخول أغلبية التجار المغامرين إلى شركة الهند الشرقية التي زادت بذلك قوتها.

رابعاً: حدث تغيير جوهري في سياسات الشركة الإجرائية، فإدارة الشركة ترسل تعليمات إلى الرئيس في بومباي بعد أن تم نقله إلى هناك في سنة ١٦٨٧، وهو ما يدل على تغيير سياسة الشركة الإقليمية.

خامساً: اتسمت الفترة ١٦٦٤-١٧٠٠ باضطرابات، وحوادث مخلة بالأمن حول مستعمرات الشركة في الهند، وكان لهذه الاضطرابات تأثير

سوء على التجارة نتيجة للخصومات التي كانت تقع بين الإنجليز وسكان الإقليم وانعكاس ذلك بصورة أو بأخرى على النشاطات التجارية في الخليج العربي وفارس.

سادساً : تباينت المشاعر واختلفت الآراء في أماكن مختلفة بشأن مدى الحقوق الخاصة الممنوحة لشركة الهند الشرقية للتجارة مع الشرق، وفي سنة ١٦٩٨ تمكنت جماعة من التجار من الحصول على قانون شرعه البرلمان، ثم بموجبه توحيدهم معاً باعتبارهم «الجمعية العامة للتجارة مع الهند الشرقية»، وقد أدى ذلك إلى إلغاء حقوق الشركة الأصلية - وبعد ذلك تغير اسمها إلى «شركة لندن»، وأعقب ذلك ظهور شركة أخرى منافسة لشركة لندن هي «الشركة الإنجليزية المتاجرة مع الهند الشرقية».

سابعاً : أدى تداعي الأحداث أن الرأي العام الإنجليزي قد أدرك بأن استمرار النزاع سيؤدي إلى إفلاس مالي وسياسي للجميع، وبعد إجراء العديد من المباحثات تم اتحاد الشركات القديمة والجديدة سنة ١٧٠٨ وسميت الشركة التي تشكلت من هذا الاتحاد باسم «الشركة المتحدة للتجار الإنجليز المتاجرين مع الهند الشرقية» وكان هذا الحدث بمثابة نقطة تحول حقيقية انعكست على الخليج العربي وأوضاعه.

ولم يكن هذا التنافس مفيداً للتجارة بقدر ما كان محتملاً من فقدان الإنجليز لمراكزهم في الشرق نتيجة للنزاع المتصاعد بنى هذه الشركات، وكانت المحصلة النهائية هي معاناة التجارة عن سوء الأحوال وانعكاس ذلك على الخليج العربي بالتبعية.

هوامش الفصل الأول شركة الهند الشرقية

- ١ - أرنولد ت. ويلسون، مرجع سابق، ص ٢٣٣-٢٤٦.
- ٢ - المرجع نفسه، ص ٢١٤٠-٢٤٥.
- ٣ - المرجع نفسه.
- ٤ - رغم أن الغرض من إنشاء المراكز التجارية في الخليج قد ورد تفصيلاً في تقارير فترة النصف الأول من القرن الثامن عشر، فهناك إشارة صريحة إلى الموضوع ضمت خطاب بعث به لانتوش La-toche عند تسليحه عهدة إدارة مركز البصرة إلى خلفه مانستي Manesty - تقرير رقم ١٢٩٩ مجلد بتاريخ ١٧٨٤/١١/٦، البصرة، راجع:
- أحمد مصطفى أبو حاكمه، مرجع سابق، حاشية رقم ٢، ص ٤٩.
- ٥ - نفس المرجع السابق، ص ٥٠، حاشية رقم ٤.
- ٦ - وقد قررت الشركة إخلاء ميناء جامبرون بسبب القوضى التي كانت تسوده نتيجة للغزو الأفغاني للميناء.
- ٧ - توترت العلاقات مع والي البصرة في أوائل عام ١٧٢٦ حيث حاول وضع العقوبات أمام نشاط المركز التجارى، وفي خطاب بعث به المستر هوس، مدير أعمال الشركة في الخليج إلى مجلس إدارة الشركة في لندن ذكر المدير بأن والي طالبه بدفع ضرائب جمركية على السلع التي ترد للشركة وذلك قبل بيعها، راجع: ترجمة تقرير في ١٥ أبريل ١٧٢٦ في المجلد ١٤.
- ٨ - ترجمة خطاب من مارتن فرنش من البصرة إلى مجلس الإدارة، مجلد ١٥ مؤرخ في ١٧٣٢/٦/٢٥.
- ٩ - ترجمة مجلد ١٤ تقرير رقم ٥٥٩ مؤرخ في ١٧٣٢/٥/١ حيث كانت الرسوم تستوفى من جانب المراكز التجارية الهندية والعملات الفارسية وهي الشاهي والمحمودى، وعلى الرغم من سعر المملتين العثمانية والفارسية كانتا تختلفان، إلا أنه يمكن تقييم ذلك من كشوف حسابات المراكز التجارية، وكانت الروبية الهندية تعادل ٥ محمودى (ترجمة تقرير رقم ٦٤٩) في سنة

١٧٣٦، أما الجنيه الاسترليني فكان يعادل ٨٠ محمودياً - راجع: ترجمة تصوير رقم ٢٥٧٨ مجلد ١٥ في ١٧٣٢/٦/٢٥م، وكانت هذه الرسوم تستوفى بواقع ٢٪ وقد بلغت مجموع الرسوم القنصلية في البصرة في سنة ١٧٣٢ بالعملة الإيرانية مبلغ ١٧١٦٩٥ شاهي (بالعملة الإيرانية).

١٠- ترجمة تقرير رقم ٢٣٨٤ مجلد ١٤ مؤرخ في ١٧٢٧/٣/٢٢ وهو تقرير موجز بعث به المجلس في جامبرون إلى مجلس إدارة الشركة الشرقية في لندن.

الفصل الثانى
بريطانيا والسياسات الإقليمية
والعالمية فى الخليج

الفصل الثانى بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية فى الخليج

الخليج وعدم الاستقرار السياسى:

شهد النصف الأول من القرن الثامن عشر مرحلة من عدم الاستقرار السياسى فى الدولة الفارسية، فقد استهدفت البلاد لغزوات متتالية من الأفغان والدولة العثمانية وروسيا القيصرية، وتأسيساً على ذلك فإن الخليج العربى لم يكن خاضعاً لنفوذ أى من هذه الدول، غير أن تولى نادر شاه لزمام السلطة السياسية فى فارس انعكس على الخليج العربى الذى استمر فى ممارسة دوره السياسى.

ويذكر لوكهارت ^(١) وجى كرزى أن نادر شاه كان يتسم بالموهبة والطموح فيما يتعلق بمصالحه فى الخليج، وأن الدولة الفارسية قد وصلت إلى مصاف الدولة البحرية الأولى فى آسيا، وكان نادر شاه يطمح فى بناء قوة بحرية يسيطر بها على الممتلكات الفارسية فى الخليج العربى بصفة خاصة حيث أدرك نادر شاه أن افتقار فارس إلى قوة بحرية منيعة فى الخليج العربى سوف يحول دون ممارسة حكامها لأى شكل من أشكال النفوذ على عرب الخليج الذين يتسمون بالتمرد ^(٢).

واستمر نادر شاه فى محاولاته ضد كره الفرس ونفوذهم الشديد من البحر ^(٣) كى يكون قوة بحرية، حتى شن أول هجوم بحرى فارسى على البصرة سنة ١٧٣٥، غير أن الوالى العثمانى أرغم سفينتين من السفن التابعة لشركة الهند الشرقية للتصدى للفرس، وقد تمكنت هاتان السفينتان بالفعل من صد الهجوم، وتعال ^(٤) أن الأسطول الفارسى فى سنة ١٧٣٩ كان يتكون من ثلاث قطع ^(٥)، وكانت أبو مشهر قد اتخذت قاعدة لهذا الأسطول فى سنة ١٧٣٤ ثم تغيرت تسميتها إلى بندر النادرية ^(٦).

وكان احتلال الدولة الفارسية للبحرين فى سنة ١٧٣٦ نقطة تحول هامة فى سياسة نادر شاه للتوسع البحرى فى الخليج. ويبدو أن البحرين ظلت خلال القرن الثامن عشر تنتقل بين سلطان مسقط وعرب الهولة القاطنين على ساحل الخليج العربى، وكان الشيخ جبارة زعيم عرب الهولة قد سيطر على البحرين فى بداية القرن الثامن عشر^(٧)، وبذلك خرجت من نفوذ ملك الفرس بسبب عدم الاستقرار السياسى واضطراب الأحوال فى فارس.

المهارة الملاحية لعرب الخليج:

وفى سنة ١٧١٨ قام سكان مسقط من العرب بإنزال قواتهم فى البحرين فى محاولة للاستيلاء عليها، غير أن عرب الهولة قد قاوموهم وأرغموهم على الانسحاب من الجزيرة.

أما الحملة الفارسية فى سنة ١٧٣٦ فيبدو أنها لقيت ترحيباً وتأيداً قوياً من عرب الهولة سكان الساحل والمهرة، وقد عين نادر شاه كلا من الشيخ عبث وأخاه الشيخ ناضر من قبيلة المطاريش حاكمين على الجزيرة، واستمر حكمهما للبحرين حتى سنة ١٧٨٢ عندما استولى العتوب^(٨) على هذه الجزر، ويرى أحد الباحثين أن الذى دفع الفرس إلى الاستيلاء على البحرين هو مفاوضات اللؤلؤ التى تشتهر بها الجزر، وكانت سبب أطماع الدول الأخرى لاسيما وأنها لم تكن أغنى مفاصات اللؤلؤ فى الخليج العربى فحسب، بل وفى العالم كله، وكانت تدر دخلاً سنوياً يقدر بنصف مليون روية هندية.

وكان لبحرية فارس تأثيرها معاً على العرب المقيمين على جانبي ساحل الخليج، وقد طلب إلى العرب المقيمين على الساحل تسليم بعض سفنهم إلى الحكومة الإيرانية، وكان من عادة هؤلاء العرب أنهم إذا تعرضوا لأى خطر أن يستقلوا قواربهم ويرحلوا فيها بعائلاتهم، ويتركون مواطنهم، ويلجأون إلى قبائل عربية أخرى انتظاراً للوقت الذى ينتقمون فيه من عدوهم، وهكذا لم يتمكن عرب الهولة من الاستيلاء على الأسطول قبل سنة ١٧٤١ أى فى عهد نادر شاه، الأمر الذى جعل الفرس فى حاجة ماسة إلى السفن، غير أن شركة الهند

الإنجليزية أجابت الفرس إلى مطالبهم بشأن بناء هذه السفن فى الهند.

وقد اقتنع نادر شاه بأن عرب الخليج هم العناصر الوحيدة التى لديها الإلمام والمهارة بشئون الملاحة، ولهذا قرر تعيين^(٩) عدد منهم للإشراف على بناء قوة بحرية فارسية فى البحر الشمالى «بحر قزوين».

كذلك فقد تم إنشاء حوض لبناء السفن فى المصرة وهو ما كلف الشاه ثمنًا باهظًا فى الأرواح، فقد كانت ألواح الصنوبر تنقل عبر فارس لاستخدامها فى بناء السفن الفارسية، ومع ذلك لم يكتمل بناء هذه السفن وكانت النتيجة النهائية لهذه الجهود المضنية هى هياكل سفن غير كاملة عثر عليها فى ميناء أبو شهر بعد وفاة نادر شاه، ومع ذلك فقد استحدثت محاولات ملوك الفرس فى أواخر القرن الثامن عشر فى الاستفادة من القوة البحرية، ففى سنة ١٧٧٥ قام كريم خان زيد بتسيير قوة بحرية بقيادة صادق خان ضد البصرة، وقد استعان فى شن هذه الحملة بالشيوخ العرب من قبيلة المطاريش سكان بندر رق، ومن بنى كعب وهم أقوى القبائل العربية فى الخليج العربى.

الخليج والعلاقات الفارسية البريطانية:

سبقت الإشارة أن منطقة الخليج قد استأثرت باهتمام الدولة الفارسية وأثرها منذ مطلع القرن السابع عشر بوصول بقية تجارية إنجليزية برئاسة الأخوين شيرلى الذين كان هدفهما خبر شاه فارس للتحالف مع القوى المسيحية فى مواجهة العثمانيين الذين شكلوا تهديدًا للعالم المسيحى الغربى^(١٠)، وقد نجح الأخوان شيرلى فى جهودهما حيث طرد الشاه سفير تركيا من الدولة الفارسية، وقد رأت إنجلترا أن تفيد من خدمات وجهود الأخوين شيرلى بعد موتهما فى تطوير التجارة مع الدولة الفارسية من خلال الجهود التى قام بها الرحالة الإنجليزى لورمر^(١١) Lorimer والذى اغتصبت جهوده دخول العديد من التجار الانجليز وتجارتهم إلى الدولة الفارسية التى كان سكانها بحاجة إلى الأصواف الإنجليزى نظرًا لبرودة الشتاء القاسية فضلًا عن أن المنسوجات الصوفية الإنجليزى لم تجد رواجًا فى الهند، وكانت دراسة أسواق فارس إحدى المهام التى قام بها

التجار الإنجليز من حيث تجارتها وطبيعة اقتصادها ومدى حاجتها إلى السلع البديلة فيها، وقد نجحت هذه العقبات التجارية في استصدار فرمان من الشاه في ١٠ فبراير ١٦١٦، وتضمن هذا فرمان تركيزاً على نمو العلاقات السياسية بين الدولتين فضلاً عن العديد من التحفظات بشأن ممارسة الإنجليز للتجار، فقد نص فرمان على مايلي:

أولاً : تبادل السفراء بين فارس وإنجلترا على أن تعين إنجلترا سفيراً لها على الفور في فارس.

ثانياً : يجوز للإنجليز عن طريق شركتهم في فارس إقامة المستودعات هناك وتعيين وكلاء لهم.

ثالثاً : يتاجر الإنجليز من خلال شركتهم في الأراضي الفارسية برفضها بيعاً وشراءً وتذلل كافة العقبات أمام الشركة.

رابعاً : يجوز للإنجليز حمل السلاح واستعماله في حالات الدفاع عن النفس. خامساً : يجوز للإنجليز ممارسة القضاء المدني للحصول على حقوقهم «حيث ينطبق المبعوث الإنجليزي بالحكم بعد موافقة القضاء الفارسي».

سادساً : يجوز للإنجليز أن يمارسوا شعائرهم الدينية دون تدخل من فارس (١٢).

وشهدت الفترة اللاحقة نمواً متزايداً من العلاقات بين إنجلترا وفارس من خلال مورد السفن البريطانية عبر الخليج، ففي أواخر عام ١٦١٦ كانت إحدى الرحلات إلى الجاسك التي تحرس مدخل الخليج استراتيجياً وتقع في منطقة يسهل الدفاع عنها، وقد يعتمد الإنجليز أن يكونوا بعيدين عن رئاسة البرتغاليين في هرمز التي تقع على مسافة تسعين ميلاً إلى الشرق من الجاسك. غير أن إنجلترا بدأت تضغط على فارس من أجل الممرات المائية وتوفير مزيد من الأمن في الخليج العربي (١٣) خاصة وأن العلاقات الدولية كانت تتسم بالتوتر بين القوى العظمى، من خلال الامتيازات التي منحها الشاه لأسبانيا، وبالتالي رأت إنجلترا أن تزيد من امتيازات الشركة الإنجليزية في فارس وموقف المغول

والعثمانيين المناوئ لذلك وهو ما كان سبباً في اضطراب الأمن في الخليج العربي (١٤).

وقد استمرت الجاسك - كميناء استراتيجي وتجاري في خدمة التجارة الإنجليزية حتى عام ١٦٢٤ حين انتقل منها الانجليز إلى بندر عباس التي مثلت جزءاً من عطاء الشاه للشركة الإنجليزية في محاولة منه لإرضاء الإنجليز على البرتغاليين الذين كانوا يسيطرون على هرمز بصورة أو بأخرى، وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة اضطراب الأمن في الخليج العربي بين إنجلترا والبرتغال حيث حدثت مواجهة بينهما في الخليج عندما اعترض البرتغاليون سفنتين للشركة كانتا في طريقهما إلى الجاسك، فتراجعتا إلى سوارت استعداداً لانتظار النجدة وتحت المواجهة البحرية في الخليج في ٢٨ ديسمبر ١٦٢٠ حيث أصاب الإنجليز نصراً، وكانت نتيجة معركة الجاسك هذه بمثابة نقطة تحول في السياسة الإنجليزية تجاه الخليج العربي والذي استأثر بحل اهتمام إنجلترا، ففي سنة ١٦٢١ قام الإنجليز للتصعيد حلمتهم على البرتغاليين بتشجيع من الشاه وانتصر التحالف الفارسي الإنجليزي في أول فبراير ١٦٢٢ حيث يتم غزو هرمز دون مقاومة تذكر وأمر الشاه بتدميرها ونقلت أحجارها لتعمير بندر عباس التي تقع على مقربة من هرمز حيث استقرت الشركة الإنجليزية في بندر عباس كمدخل إلى الظهير الفارسي، واستمرت بندر عباس تخدم تجارة الشركة الإنجليزية حوالي قرنين.

الخليج والتنافس الاقتصادي الدولي:

شهد العقدان الثاني والثالث من القرن السابع عشر تشابكاً في علاقات القوى الكبرى بالخليج العربي، وتمثل ذلك في السياسات التجارية والاقتصادية المتنافسة عبر الخليج، فمن ناحية تعثرت تجارة الشركة الإنجليزية في فارس عندما افتتح الهولنديون منذ سنة ١٦٢٣ مستودعاً في جمبرون «بندر عباس فيما بعد» حيث انعكس ذلك على منافسة الشركة الإنجليزية التي لم تتمكن من مواصلة الاحتكار الذي كانت محاولة، وتوقفت تجارة الشركة في سنة

١٦٢٤ عندما رفع التجار الفرس أسعار الحرير وأحجبت الشركة الإنجليزية عن شرائه، وبدأت تفكر في الانسحاب، غير أن وكيل الشركة ^(١٥)، قرر البقاء للحفاظ على الامتيازات المكتسبة، وعدم ترك الأسواق الفارسية للهولنديين. ومع ذلك فقد وصلت العلاقات الإنجليزية الفارسية إلى درجة «فاترة» حتى أن الشاه لم يحسن مقابلة السير كوتون Cotton الذي جاء في سنة ١٦٣٨ كمبعوث من الملك شارلس، وبالرغم من محاولات الشركة الإنجليزية تحسين العلاقات الإنجليزية الفارسية والتي تمثلت في نجاحها في الحصول على فرمان جديد من الشاه صافا الذي تولى السلطة في فارس في الفترة ١٦٢٩-١٦٤٢ إلا أن هولندا كانت قد ضاعفت نشاطها الاقتصادي في فارس، وقد وصل هذا التفوق إلى درجة كبيرة في الخليج العربي حيث أصبحت السيطرة التجارية كاملة لهولندا وثلت بالتالي التجارة الإنجليزية حتى أبرمت اتفاقية بين إنجلترا وهولندا، ورفعت هولندا بمقتضى هذه الاتفاقية تعويضاً قدره خمسة وثمانون ألفاً من الجنيهات الاسترلينية لما أحدثته هولندا من خسائر، ومع ذلك لم ينعكس أى ربح على الشركة الإنجليزية وريادتها في الخليج العربى يالتى تناقصت تناقصاً ملحوظاً، وأدى هذا إلى فشل السياسة الإنجليزية في الخليج العربى في هذه الفترة.

أما العقدان الثامن والتاسع من القرن السابع عشر فقد شهدا تطوراً ملحوظاً فى نشاط إنجلترا فى الخليج العربى من خلال تقرير رولت مبعوث الشركة الإنجليزية فى فارس والذى كان ذا شقين، والأول ما أوصى به من استعمال القوة العسكرية للحفاظ على تجارة الشركة، أما الشق الثانى فهو توصيته بأن تحاول الشركة العمل على استثمار ميناء آخر فى منطقة الخليج العربى. ونتيجة لهذا التقرير، وقد قررت الشركة بالفعل فى سنة ١٦٧٥ زيادة تسليم سفنها التجارية العاملة فى الخليج، وأرسلت سفينتين لحماية التجارة وتحصيل متأخرات ضرائب بندر عباس، ومع ذلك فقد كاد منحى العلاقات الإنجليزية الفارسية يهبط إلى أدنى الدرجات بسبب النشاط الهولندى الملحوظ والذى جعل تجارة الخليج تحت السيطرة الهولندية، وهوما شهد به جون فرير Fryer خلال زيارته

للمنطقة في سنة ١٦٧٧، فأرسلت الشركة في سنة ١٦٨٣ سفينها المجهزة بسبعين مدققاً بقيادة طوماس جرانثام Grantham إلى الخليج العربي لممارسة التجارة فيه حتى تدفع فارس متأخرات ضرائب بندر عباس، غير أن جرانثام ما لبث أن انسحب للهند نظراً لوجود قوة هولندية بحرية كبرى عند سواحل بندر عباس. ومع ذلك فإن جهود إنجلترا استمرت حتى العقد الأخير من القرن السابع عشر، وقد أثمرت هذه الجهود حيث بدأت الأمور في فارس تسير في صالح الشركة الإنجليزية.

تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية:

أما المتغير الإقليمي الذي كان ذا أهمية كبيرة في أحداث الخليج العربي منذ بداية القرن الثامن عشر فقد تمثل في المد العربي لمواجهة أوروبا برمتها والذي أطلق عليه الأوروبيون اصطلاح «القرصنة العربية»، حيث نشطت البحرية العربية في الخليج إلى درجة هددت التجارة الأوروبية، مما جعل رئاسة الشركة الإنجليزية أن تدفع الحكومة للتوصل إلى اتفاق مع كل من هولندا وفرنسا لقمع القوى الإقليمية العربية في الخليج، وفي سنة ١٧٠٠ توصلت الحكومة الإنجليزية إلى اتفاق تقرر بموجبه قيام هولندا بحماية التجارة في البحر الأحمر، وقيام فرنسا بحماية التجارة في الخليج العربي (١٦).

وفي سنة ١٧٣٦ تولى (١٧) نادر شاه السلطة في فارس، وتمكن من مد سيادته وسيطرته على القبائل العربية في الخليج العربي، وقد استعان بهم للخدمة في السفن الفارسية نظراً للمهارة العربية في الملاحة البحرية من ناحية ولعدم الخبرة البحرية للفرس الذين كانوا عازفين عن ارتياد البحار. وقد تعاونت الشركتان الإنجليزية والهولندية مع الشاه في سنتي ١٧٣٩ و ١٧٤٠ لقمع ثورة الملاحين العرب ومساعدتهم في الأسطول الفارسي، وهو ما سبب كثيراً من الفتن والحروب الداخلية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي التي عانت منها فارس عقب اغتيال نادر شاه ثم تولى عادل شاه وخلفه كريم خان في الحكم، وقد حاول الأخير فرض سيطرته على الخليج العربي، وفي منتصف القرن الثامن

عشر، وعلى وجه الدقة فى عام ١٧٤٩ أدت العديد من المتغيرات الدولية إلى تشابك سياسات القوى العظمى حول الخليج العربى، فمن ناحية ظهرت بوادر وكالة إنجليزية فى الخليج العربى على مشارف الهند، ومن ناحية أخرى ظهرت السفن الحربية الفرنسية فى الخليج نفسه حيث تركزت هجماتها على السفن التجارية الإنجليزية فى مسقط التى كانت من أنشط الموانئ التجارية فى الخليج العربى برمته^(١٨).

أدت هذه المتغيرات إلى القضاء على الأسطول الفارسى تماماً ونتج عنه اضطرابات بحرية فى المنطقة التى كانت تسودها الخلافات القبائلية والفتن الداخلية، فالبحرين كانت تقع تحت سيادة عرب الحولة وهم فى نزاع مستمر مع بعضهم البعض مما أضعفهم وفرق قوتهم بالرغم من الأهمية الجيوبولوتيكية للبحرين والتى تعود لكونها ذات موقع ممتاز، وأن إحدى جزرها بعيدة عن الأراضى الفارسية وقرية من البصرة وبوشهر حيث يفد إليها التجار الفرس والأتراك، ومع ذلك فقد فضل أحد الوكلاء الإنجليز^(١٩) الرحيل إلى «قشم» لأن دروبها - من وجهة نظره - أكثر صلاحية للملاحة، وبها عيون عذبة، ومراسيها متعددة وتكاليف تسليحها وحرساتها منخفضة.

أما جزيرة هرمز، فإن أهميتها الجيوبولوتيكية والتاريخية فترجع إلى جهود حكومة الهند البريطانية فى بومباى - تلك الحكومة التى عملت نيابة عن حكومة بريطانيا أو بوساطتها لإدارة الشؤون السياسية فى الخليج العربى. فقد أمرت بومباى فى سنة ١٧٦٠ وكيلها فى جمبرون - بندر عباس - أن يبذل كل طاقاته لاحتلال جزيرة هرمز، وقامت الوكالة بإجراء دراسة كاملة عن هرمز، وفاوضا شيخها حول انتقال المستودع البريطانى إلى جزيرته، غير أنه رفض ذلك، وأعقب ذلك تكليف بومباى لوكيلها بإجراء دراسة كاملة عن إحدى جزر الخليج العربى لاختيار أنسبها، وقد جاءت دراسة الوكيل لتؤكد أن «غزو هرمز مغامرة كسبها رخيص، فهى فضلا عن كونها فقيرة فإن سكانها قليلون، مما لا يستوجب عناء يذكر فى الاستيلاء عليها»^(٢٠).

البصرة:

وقع الاختيار على مستودع البصرة والتي انتقلت إليها وكالة الشركة الإنجليزية في أبريل ١٧٦٢، ولما كانت البصرة تقع ضمن الأراضي العثمانية، فإن هذا الانتقال قد أدى إلى نتائج سياسية واضحة في العلاقات الدولية وقبض وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل. فقد كانت بريطانيا قد عقدت منذ عام ١٦٦١ اتفاقية مع السلطان العثماني يتم بمقتضاها أن تتاجر السفن البريطانية مع كل أجزاء الامبراطورية العثمانية، ولم تهتم هذه الاتفاقية كثيراً بالتجارة من جانب الشركة الإنجليزية في أعالي الخليج العربي، وبدأت الشركة منذ سنة ١٧٢٣ تتاجر مع البصرة التي صارت المركز الثاني للشركة بعد منتصف القرن الثامن عشر باعتبارها موقع بديل لنبدر عباس، ولكنها تزيد عنها أهمية كونها تقوم بتأمين اتصال سريع بين لندن وبومباي في حالة مواجهة سفن فرنسا الحربية في الخليج العربي، فكانت البصرة هي نقطة البداية لما عرف فيما بعد باسم الطريق الصحراوي. وقد حاولت إنجلترا في الفترة التالية أن ترسل البضائع والسلع إلى البصرة ثم تدفع بها في المنطقة المحيطة حتى سوريا التي صارت تقبل على شراء المنسوجات الصوفية الإنجليزية عن طريق الخليج العربي، ولم تكن مهمة البصرة تجارية بقدر ما كانت بمثابة نهاية لخط سريع إلى أوروبا وهو ما يمكن ملاحظته في الأحداث السياسية الهامة في القرون التالية. وتمثلت أهمية البصرة الجيوبولوتيكية أيضاً في كونها تقع على طريق بغداد حيث تنظم البريد لأوروبا والعكس وهو ما كان موضع اهتمام الأوروبيين الأوائل منذ أكثر من قرنين حيث كان جون نيوبري (١٥٨١م) من أسبق مرتاديه.

وازدادت أهمية البصرة بعد أن تهاافت عليها أيضاً كل من فرنسا والدولة العثمانية، فقد أعادت فرنسا فتح قنصليتها في البصرة في سنة ١٧٦٥، أما الدولة العثمانية فلم توافق على سلبها عن بغداد لتكون ولاية قائمة بذاتها حيث عين السلطان العثماني والياً واحداً لولاية بغداد هو عمر باشا، الذي

قامت إنجلترا بالتجسس عليه فى محاولة لاحتوائه بالاشتراك مع فرنسا بهدف الاتجار فى منطقته، وأصبحت وكالة البصرة مقيمة شأنها شأن بو مشهر، غير أن الوباء الذى اجتاحتها جعل إنجلترا تتراجع عنها وهور ما مكن الشاه كريم خان من الاستيلاء عليها فى أبريل ١٧٧٦ وتلى ذلك تعطيل وإعاقة المقاومة العربية للبريد الصحراوى لأوروبا عبر البصرة، أما أهم مرحلة مثلتها البصرة فى السياسات العالمية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كونها نقطة للاتصال السريع بين رئاسة الشركة فى لندن وفروعها بالمنطقة والخليج العربى بالإضافة إلى كونها حجر الزاوية لمواجهة آثار الحروب الأوروبية فى منطقة شبه القارة الهندية، وبهذا بدا الخليج وفق آراء العديد من الباحثين نقطة مراقبة متقدمة ووسيلة لاتصالات سريعة^(٢١).

وقد قامت العديد من الفتن والاضطرابات فى منطقة البصرة وما حولها واجتاحتها الوباء فى سنة ١٧٧٣ كما سبقت الإشارة إلى ذلك مما أدى إلى نزوح الإنجليز عنها ومهاجمة كريم خان لها واستيلاء الدولة الفارسية عليها، غير أن وكيل الشركة الإنجليزية تكمن من تسوية الخلافات مع فارس، ومع ذلك فقد فقدت البصرة مكانتها الدولية بعد احتلال الفرس لها باعتبارها نهاية للطريق الصحراوى ونقطة متقدمة لمراقبة أى نشاط فرنسى كما فقدت أهميتها التجارية والاقتصادية ونزح تجارها إلى الكويت والزيارة التى ازدهرت بخراب البصرة لدرجة جذبت انتاه الفرس إليها فحاولوا احتلالها فى عامى ١٧٧٧ و ١٧٧٨ على التوالى، غير أن جهودهم قد باءت بالفشل.

السياسات الأوروبية والسواحل الغربية للخليج :

توجهت الأنظار الأوروبية للسواحل الغربية للخليج حيث بدأ القواسم مجابهة الشركة الإنجليزية التى ازدادت خسائرها بالتالى، وقد ساعدت الظروف الدولية السائدة - حروب الثورة الفرنسية - على نزوح بريطانيا عن الخليج العربى باستثناء بعض النقاط لمراقبة الطريق إلى الهند، وهنا يأتى دور فرنسا، فبالرغم من ضعف الوجود الفرنسى فى الخليج إلا أن علاقة الفرنسيين

بمسقط بصفة خاصة كانت جيدة حتى عام ١٧٨٥ من خلال المصالح التجارية^(٢٢) المتبادلة، وقد صدر في باريس في ٣ مارس ١٧٩٥ قرار بتعيين قنصل عام فرنسي في مسقط وهو بوشامى.

وقد كانت للحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٨ أهداف أخرى وهو تدمير القوة البريطانية في الهند، وفات إنجلترا أن بونابرت بوصوله إلى شرق البحر المتوسط ستفتح أمامه مسارات أربعة إلى الهند وهى:

أولاً : إلى القسطنطينية فالبحر الأسود ثم جنوباً إلى تركيا الشرقية.

ثانياً : إلى السويس فالبحر الأحمر وصولاً إلى الهند.

ثالثاً : إلى جدة فالحجاز واليمن وساحل حضرموت فالهند.

رابعاً : عن طريق الصحراء السورية فيبغداد ثم الخليج العربى فالهند.

وكان من رأى إنجلترا أن المسار الرابع هو أنسبها بالنسبة لإمكانات نابليون بونابرت وأن طريق الصحراء السورية هو أكثرها ملاءمة من غيره، وبالنسبة للخليج العربى فقد أرسلت إنجلترا ثلاثة سفن لتبحر من البحر الأحمر حتى الخليج كى تكون على استعداد لمواجهة أى طارئ ينتج عن غزو بونابرت، بالإضافة إلى جهود إنجلترا فى كسب صداقة ومؤازرة والى العراق العثمانى إلى جانبها^(٢٣).

وقد لاحظ أحد الباحثين أن السياسات الأوربية بالتالى قد تجاوزت وقتئذ الخليج العربى إلى مصر والبحر الأحمر، بيد أن مسقط هى التى احتفظت بأهميتها فى السياسة البريطانية باعتبارها نقطة الارتكاز التى تسيطر على منطقة الساحل الأفريقى برمته، وأصبحت مسقط نقطة هامة فى الأمن الإقليمى لإنجلترا فى الهند.

هوامش الفصل الثانى

بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية فى اخليج

١ - أ.ل. لوكهارت، نادر شاه، دراسة نقدية، لندن، ١٩٣٨، ص ١-١٧ بالإنجليزية حيث سيطر نادر شاه على بحر قزوين أيضاً وكان يسمى بالبحر الشمالى، وهو ما أكدته أيضاً ج. كرزون فى كتاب «فارس والمسألة الفارسية» بالإنجليزية، لندن ١٨٩٢، الجزء الثانى، ص ٣٨٧-٣٩٠.

٢ - ترجمة: خطاب مارتن فرنشر وكيل مركز البصرة إلى مجلس إدارة الشركة مؤرخ فى ١٧٣٢/٥/٢٠ مجلد رقم ١٥.

٣ - ولعل أوضح مثل لهذا النفور أن أميراً لالبحر الفارسى لم يشاهد سفينته فى حياته ن، وكان الهنود والبرتغاليون هم الذين يشرفون على الأسطول الفارسى.

٤ - راجع:

أحمد مصطفى أبو خاكمه، تاريخ شرقى الجزيرة العربية، ١٧٥٠-١٨٠٠، مرجع سابق، ص ٥٤-٥٥.

٥ - وكانت كالاتى:

سفينة من طراز بريمانتين وسفينة ذات ٣ سوارى وأخرى ذات ساريتين وعدد من القطع المساعدة، راجع ترجمة: خطاب من وكالة جامبرون إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية فى لندن مؤرخ فى ١٧٣٩/٣/٣١.

٦ - لوكهارت، مرجع سابق، ص ٩١-٩٣.

٧ - وذلك فى عهد السلطان بنى سيف الإمام اليعربى الثانى لعمان، راجع فى تفصيل ذلك:

التمغة النبهانية فى الجزيرة العربية (تاريخ البحرين)، القاهرة، ١٣٤٢ هـ/١٩٢٣ م، ص ١١٠-١١٢.

٨ - راجع: أحمد مصطفى أبو حاكمه، مرجع سابق، ص ٥٥-٥٧.

٩ - كرزون، مرجع سابق، الجزء الثانى، ص ٣٩٠-٣٩٢.

١٠ - راجع فى تفصيل ذلك:

Searight, Sarah, The British in the Middle East (London 1969), pp. 35-40.

وقد نشأ إطلاق اسم الخليج الفارسى على الخليج العربى حين اكتشاف الإسكندر المقدونى منذ ثلاثة وعشرين قرناً خلت للساحل الفارسى لهذا الخليج أولاً، ثم للساحل العربى الأكبر، وبعد الاسلام ازدهرت الملاحة فى جزيرة العرب، وأبدى العرب مهارات نادرة فيها وتفوقوا فى صناعات السفن القديمة، ويؤكد Richard H. Sanger فى كتابه The Arabian Peninsula أن قلب الشرق العربى يقع فيما بين البحر الأحمر والخليج الفارسى - حسب تسميته له - ومن الصحراء السورية حتى البحر العربى، راجع فى تفصيل ذلك:

Sanger, Richard H., The Arabian Peninsula, New York, 1954, pp. 200-204.

١١ - وقد شهدت هذه الجهود منحى متذبذب صعوداً وهبوطاً بين لوريمر والشاه ففى حين وصف لوريمر الشاه بأنه شخص غير مناسب فى التعامل معه، فقد وصفه الشاه بأنه «عجوز قد حل التعب والإرهاق به» راجع تفصيلاً:

Lorimer, J.G., Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol. I, Historical, Part I, (Calcutta, 1915), pp.10-12.

12. Aitchison, C.U., A Collection of Treaties, Engagements and Sands Relating to India and Neighbouring Countries, Vol. 5, (Calcutta, 1892), pp. 1-5.

13. Lorimer, op.cit., pp. 15-18.

14. Ibid., p. 15.

15. Wilson, A.T., The Persian Gulf, (London, 1959), pp. 135-165.

١٦ - كما قامت إنجلترا بحماية الهند الجنوبية، ويرى أحد المؤرخين العرب المعاصرين أن هذا التقسيم يدل على أن تجارة الخليج العربى لم تبلغ وقتئذ درجة تجعل إنجلترا تتشبث بحماية هذا الخليج. راجع:

دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربى،

دراسة وثائقية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ٧١-٨٠.، وفي اعتقادي أن إنجلترا كانت متعثرة في نشاطها التجاري في هذه المنطقة فضلا عن التفوق الهولندي البحري البارز والنشاط الفارسي الملحوظ في الخليج العربي بما يعنيه ذلك من جعل قوة إنجلترا تأتي في المرتبة الثالثة (الباحث)، حول دراسة مستفيضة لنادر شاه والظروف التي تولى فيها الأمور في فارس وما سبق ذلك من اضطرابات داخلية تمتد بداية القرن الثامن عشر - راجع:

Lickhardt, L., Nadir Shah, (London), 1938.

١٨ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، ص ٨١-٨٤ نقلا عن :

Skeet, Ian, Muscat and Oman, The End of and Era (London, 1974), pp. 20-25.

١٩ - واسمه جريفس Graves وكان يعمل كمقيم للشركة الإنجليزية في كرمان وهو الذى فند آراء سلفه، سافدج Savdage عن البحرين مفضلا (قسم) عنها راجع: دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٨٢-٨٣.

20. Amin, Abdul Amir, British Interests in the Persian Gulf, London, 1967, pp. 15-50.

٢١ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٩٢.

22 Skeet, Ian, op.cit., pp. 25-32.

23. Ibid, p. 65.

٢٤ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠١.

الفصل الثالث

إحكام السيطرة البريطانية على الخليج

الفصل الثالث

إحكام السيطرة البريطانية على الخليج

مسقط:

كانت البرتغال قد تسلطت على مسقط حتى يناير ١٦٥٠ حين سلمت حاميتها البرتغالية لليعاربة، وقد حاول العرب مواجهة البرتغاليين اقتصادياً، وربما يفسر ذلك سبب عقد اتفاق تجارى بين البرتغال وبريطانيا، وفيما يتعلق بدور العثمانيين وانعكاس هذه الاتفاقية على الأوضاع الاقتصادية فى المنطقة، فالملاحظ أن الاتفاقية قد جعلت بريطانيا تتمتع بحرية التجارة فى عمان، على أن يوافق العمانيون الإنجليز فى توريد أو استيراد أى سلع، وأن لا يصرح لتجار أى دولة مسيحية أخرى بالتجار فى ميناء صحار فى السلع الإنجليزية. وجاء فرض القيود على العمانيين نتيجة لعدم التكافؤ والغبن الذى لحق بهم والذى يتضح من مناقشة أهم شروط هذا الاتفاق^(١)، وعلى سبيل المثال، فإنه فى حالة سرقة متاع التجار الإنجليز أو إتلافه أو سلبه تقع مسئولية التعويض على العمانيين ويكون الحق مكفولاً للإنجليز فى حمل السلاح فى المنطقة الساحلية، وإذا حدث نزاع بين العمانيين والإنجليز، فإن الإمام ناصر ملك عمان هو الذى يتولى معاقبة المسلمين، أما المقيم البريطانى فى عمان فهو المسئول عن إقامة العدل بين أتباعه.

وتشير المصادر^(٢) أن العرب قد ازدادت قوتهم البحرية فى الفترة اللاحقة، بل إن هذه القوة البحرية العربية المتصاعدة قد أخذت تلاحق البرتغاليين حتى الساحل الشرقى لأفريقيا حيث قامت حركة تجارية نشيطة بين المسلمين، وكان ذلك محل اهتمام الشركة الإنجليزية التى بعثت بعدة تقارير^(٣) إلى الحكومة البريطانية أوضحت فيها أن الحكومات الغربية فى المنطقة هى حكومات جديرة بالاحترام وأن حكومة مسقط هى أبرز هذه الحكومات. وربما يفسر ذلك استقطاب بريطانيا لسلطان مسقط فى محاولة لإقامة وكيل سياسى

إنجليزى فى مسقط، ومع ذلك انعكست قوة سلطان مسقط فى إقامة نوع التوازن بين الدول الأوروبية المتنافسة. بريطانيا وفرنسا وهولندا، رغم أن السلطان كان قد عقد معاهدة فى ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ مع الشركة الإنجليزية، وقد تركزت نصوص المواد الستة للمعاهدة على حماية مصالح الشركة الإنجليزية أما المصالح الفرنسية والهولندية قد واجهت صعوبات نظراً لانحياز نصوص (٤) المعاهدة تماماً لمصالح بريطانيا، وهو ما يدخل فى إطار المعاهدات غير المتكافئة (٥) فى القانون الدولى، وتدل ردود فعل حكومة الهند البريطانية على هذه المعاهدة على أهمية مسقط الجيوبوليتيكية والاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا التى تمكنت من تحقيق نوع من التفوق على منافستها : فرنسا وهولندا، خاصة وأن هذه الحقبة ترتبط بتصاعد المد الفرنسى من خلال سياسة نابليون بونابرت تجاه الخليج التى كانت مشار قلق شديد لحكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية ذاتها.

وحرصاً على المصالح البريطانية فى مسقط، فقد أقدمت بريطانيا على التوشح «بوشاح الغيرة على الدين الإسلامى» (٦) بتقديم هدايا إلى سلطان مسقط، وقد تجاوب السلطان مع «الصدقة البريطانية» معبراً بحرارة عن إحساسه بقوة الحكومة البريطانية، لدرجة أنه رحب بوجود وكيل للشركة الإنجليزية فى مسقط باعتباره قناة اتصال دائمة مع إنجلترا، حيث مسقط قاعدة التمثيل السياسى على حد رأى لوريمر. أما المنافسة الفرنسية لبريطانيا قد انعكست على تعيين قنصل فرنسى فى مسقط فى أكتوبر ١٨٠٣، حيث علمت فرنسا للمرة الأولى باتفاقيتى ١٧٩٨ (٧)، ١٨٠٠، واستمرت والوكالة البريطانية فى مسقط بعد انحسار خطر فرنسا، وذلك بدون أى موظفين بريطانيين (٨)، واستمرت على هذه الحال حتى سنة ١٨٤٠ حيث كان النشاط المصرى قد أفل أيضاً فى تلك الأرجاء، ولم ترسل بريطانيا وكيلاً آخر إلا فى سنة ١٨٦١. والواقع أن الظروف الدولية والإقليمية السائدة فى تلك الفترة قد عكست تأثيرها على تجارة الشركة الإنجليزية فى الخليج من حيث الرواج والازدهار أو

الركود، أما هدف الشركة في الخليج فقد كان يتركز بالدرجة الأولى على السيطرة السياسية والعسكرية وتحصيل الضرائب من السفن التي ترفع العلم الإنجليزي على كافة موانئ الخليج، ووجد الإنجليز في سلطان مسقط حليفاً لهم خاصة وأن القواسم كانوا يشكولوا خطراً جسيماً على النشاط الاقتصادي والتجاري البريطاني من خلال غاراتهم المتكررة على السفن الإنجليزية، وهذا التحالف الإنجليزي العماني نتج عنه عدة حملات عسكرية بحرية على القواسم كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وما بينهما هنا هو انعكاس هذا التحالف على مسقط ذاتها التي لم تحقق أى ربح يذكر، بل حاقت بها الخسارة، حيث تمكنت الشركة الإنجليزية من فرض السيطرة الكاملة على الأراضي العربية، ويوضح ذلك المهارة السياسية البريطانية على الخليج العربي، والتي أدت إلى إقامة علاقات طيبة بالشيوخ المتصالحين كانت لها آثارها على الشئون التجارية من خلال الحماية القوية التي كفلتها بريطانيا للسفن رافعة العلم البريطاني، وتورد المصادر أن فترة غياب التنافس الدولي التجاري على الخليج، وتصاعد النزاع بين الإنجليز والقواسم قد جعل للأمريكيين موضع قدم لهم في المنطقة حيث أعطى اتفاق أمريكي بريطاني امتيازاً للأمريكيين لممارسة أعمال التجارة بصفة مباشرة وقد كانت القناعة البريطانية تعتمد على مقولة أن المقيمين في الخليج العربي ليسوا أكثر من وكلاء للشركة في أرض قوى أجنبية مستقلة استقلالاً كاملاً.

بوشهر:

عقب تلك الفترة تركز اهتمام بريطانيا على بوشهر وتعيين مقيم بريطاني فيها واعتباره «راعى المصالح البريطانية في الخليج العربي»^(٩)... وقد سبقت الإشارة إلى أن وكالة مسقط قد استمرت لمدة ثلاثين سنة دون وكيل بريطاني، فلما كان المد المصري في شبه الجزيرة العربية وتوجهه لمنطقة الخليج العربي واستثار محمد علي «باشا» باهتمام شيوخ ساحل الخليج، وتطلعاتهم للتحالف معه، فقد أرادت بريطانيا استعادة نفوذها لهذه المنطق الساحلية التي تحظى

بموقع ممتاز، وبالفعل أرسل حكومة الهند البريطانية ممثلاً لها فى مسقط «بغرض إبعاد المداخلات المصرية... وعلى أن يترك له أمر المسؤولية المباشرة فى المنطقة...»، وتم توقيع اتفاقية تجارية بين بريطانيا ومسقط فى ٢٢ يوليو ١٨٤٠، وصار لبريطانيا بموجب هذه الاتفاقية وجود قنصل لها فى مسقط لخدمة التجارة البريطانية، وبأفول نجم مصر فى هذه المنطقة وغياب التنافس الأوروبى، فقد رحل الإنجليز من مسقط إلى زنجبار باعتبارها أنسب طقساً. وتلى ذلك ادماج وكالتى مسقط وبغداد فى مقيمة بريطانية واحدة هى مقيمة البصرة التى أنيط بها رعاية شئون المصالح البريطانية ومصالح حكومة الهند البريطانية فى بومباى، وفى سنة ١٨٢٣ تقرر صرف النظر عن الوكالة السياسية للخليج وإلحاق أعبائها بمقيم بوشهر، والذى تغيرت طبيعة عمله من تجارية بريدية استخبارية إلى طابع سياسى حيث عهد إليها بالاتصال بالسعوديين الموحدون والإشراف على أمن الخليج.

غير أن حكومة الهند البريطانية قامت فى العقدين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر بتخفيض نفقاتها فى بوشهر، وتركز اهتمامها على كيفية التعامل مع حالات «القرصنة» العربية من جانب القواسم فى الخليج، وقد لقى ذلك مقاومة من جانب فريق من المسؤولين فى حكومة الهند البريطانية، فمن ناحية تركر الجدل فيما بينهم فى اختلاف طبيعة المقيمة عن البعثة اختلافاً تاماً من حيث التدخل فى الشؤون السياسية، ومن ناحية أخرى فإلى أى مبعوث سياسى يجد نفسه حائراً أمام الأوضاع المضطربة فى الخليج واختلال الأمن به وأن «عمل المقيم يتطلب دراية ومهارة وجرأة وهى صفات لا تتوافر فى المبعوث». وهذه الآراء صيغت فى مذكرات متبادلة بين حكومة الهند البريطانية فى بومباى وبين مندوبيها فى طهران. وكانت الأوضاع فى البحرين والدعاوى الفارسية بشأنها يجعل موقف رئيس البعثة البريطانية يتعرض للحرش بشأن ضرورة تدعيم السيطرة البريطانية على جزر الخليج، وأنه فى الأمر ذات الصيغة المحلية والإقليمية فإن حاكم بومباى ينبغى أن يكون له حرية التصرف، أما إذا كان الأمر يتعلق بالعلاقات السياسية لبريطانيا فيجب أن يحال الأمر لحكومة الهند

البريطانية، وكان من نتيجة ذلك أن تراجعت حكومة الهند عن مقيمة بوشهر التي أصبحت تابعة لحاكم بومباي^(١٠) الذي كتب في سبتمبر ١٨٣٦ قائلاً: «أنا نتصرف بأنفسنا في الأحداث الصغيرة، أما الأمور التي تقضى قراراً سياسياً فسنلجأ إلى حكومة الهند... وتترك لها تفاصيل الأحداث»^(١١).

وقد سبقت الإشارة إلى تزايد السيطرة البريطانية على منطقة الخليج في هذه الفترة وصولاً إلى الهدنات والاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة التي أبرمت بين بريطانيا وشيوخ الخليج في العقد السادس من القرن التاسع عشر... وعندما عازمت حكومة الهند على تمزيق سلطنة مسقط جزءاً عربياً وجزءاً أفريقياً في أواخر هذا العقد، فقد عينت وكيلاً لوكالتها في مسقط التي ظلت دون وكيل إنجليزي منذ سنة ١٨٤٣، وتشير المصادر إلى وثيقتين هامتين تتعلقان بهذه الظروف، الأولى وثيقة التعيين وتنظمها التعليمات العلنية الصادرة للوكيل البريطاني في مسقط بشأن ضرورة محافظته على تفوق النفوذ البريطاني وامتداده إلى عمان والجزيرة العربية بصفة عامة، أما الوثيقة الثانية فقد كانت تعليمات سرية لوكيل مسقط وتكشف عن الغرض الأساسي في إعادة تعيين بريطاني لهذا المنصب، وأنه سواء تعلق الأمر بالجزء العربي «مسقط» أو بالجزء الأفريقى «زنجبار»، فإن التعليمات السرية كانت تقضى ببذل الوساطة في أى نزاع ينشأ بين إمام مسقط وحاكم زنجبار.

تبعية مسقط لبوشهر:

استمرت مسقط تابعة لحاكم بومباي حتى سنة ١٨٦٥ حتى تغيرت تبعيتها الإدارية إلى مقيمة بوشهر، حيث صدرت التعليمات للوكيل البريطاني في مسقط أن لا يتصل بحكومة بومباي إلا عن طريق المقيم السياسى للخليج العربى، وأن يقصر اتصاله المباشر مع بومباي فى الشئون ذات الطبيعة العاجلة والطارئة، وفى يناير ١٨٧٠ تم تعيين كتون دى واى فى وكالة مسقط السياسية على أن يلتزم بالتبعية لمقيمة بوشهر حيث استمرت وكالة مسقط تابعة لبوشهر وتتأثر بها قوة وضعفاً وصولاً إلى العقد الأخير من القرن التاسع

عشر وإلى أن تدهور فيها نفوذ الوكيل فى مسقط، الأمر الذى استلزم نقل المسئولين من البريطانيين فى مسقط، وأنيطت الوكالة للسير بيرسى كوكس الذى سيلمع اسمه فى الخليج العربى والجزيرة العربية فيما بعد، وقد نجح المندوب السامى فى بغداد بيرسى كوكس Percy Cox فى إعادة النفوذ البريطانى كاملاً على مسقط، وكانت حكومة الهند البريطانية «تعد سلاطين مسقط بالقروض من وقت لآخر»^(١٢).

وقد ظلت أمور الساحل العمانى تابعة من الناحية التنظيمية لمقيمة بوشهر، وكانت مهمة المقيم الوطنى^(١٣) فى بوشهر مهمة استخبارية. ومن الثابت أن السبب الجوهرى الذى جعل حكومة الهند البريطانية تحتفظ لها بوكيل وطنى فى ساحل عمان هو حماية مصالح الرعايا البريطانيين، وأن انتماء الوكيل «البريطانى» إلى العرب يجعله - من وجهة نظر حكومة الهند - أكثر مقدرة على الحكم من أى أوروبى آخر فيما يتعلق بالمؤامرات السرية فى الخليج، وأن هذا الوكيل - من حيث انتمائه - لن يكون بعيداً عن هذه المؤامرات، ومن هذا المنظور، فقد أدى المندوب «الوطنى» - الجنسية، «البريطانى» - المهنة - خدمات كبيرة للمصالح البريطانية، ومع ذلك فإن سفن الحكومة البريطانية التى كانت تقوم بزيارات متكررة ومتلاحقة إلى المنطقة، فإن قادة هذه السفن كانوا من الناحية العملية بمثابة الضباط السياسيين للساحل العمانى وأن نفوذهم يصل إلى البصرة، غير أن عدم إلمامهم بالعادات والتقاليد العربية ومشكلات البيئة المحلية فضلاً عن صعوبة تعلمهم اللغة العربية والجدل المثار حول دور المترجمين - كل ذلك رفع من مكانة الوكيل الوطنى فى المنطقة^(١٤).

أما فكرة تعيين وكيل بريطانى فى المنطقة فقد بدأت فى سنة ١٩٠٨ حين أثارت ذلك الغرفة البريطانية للتجارة التى كتبت لوزارة الخارجية البريطانية تطلب إليها تعيين وكيل بريطانى فى دى لخدمة المصالح التجارية البريطانية المتزايدة وقد بعثت الخارجية البريطانية بهذه الرغبة إلى وزارة الهند فحكومة الهند

البريطانية، وقد عارض بيرسى كوكس Percy Cox المقيم البريطانى فى الخليج هذه الفكرة لأن شيوخ المنطقة من وجهة نظره «يجب أن يساسوا بحذر شديد»، وأضاف قائلاً : «إن وجود ممثل بريطانى فى المنطقة سيثير حساسية عند الشيوخ خوفاً على استقلالهم فضلاً عن شؤون تجارة اللؤلؤ»^(١٥).

ولم تتغير آراء المندوب السامى فى بغداد بيرسى كوكس طوال العقدين التاليين بشأن تعيين وكيل يتمتع بالجنسية البريطانية بحجة أن الوضع فى المنطقة لم يتغير فضلاً عن أن السلطات البريطانية فى الهند كان من رأيها الحفاظ على الوضع القائم^(١٦)، وكان من رأى بيرسى كوكس أنه فيما يخص التمثيل البريطانى على الساحل «فهو رهن بالأمور المحلية وحدها، وأن الوكيل الوطنى لن يستطيع أن يساعدنا حين تطرأ على المنطقة أهداف عليا للسياسة البريطانية، إن شيخ ديبى^(١٧) يقاوم دخول أى أوروبى أو شبه أوروبى إلى المنطقة حتى لو تعين ذلك الشخص وكيلا لشركة الهند البريطانية للملاحة. ويستفاد من تحليل تقرير أحد^(١٨) المقيمين البريطانيين فى المنطقة حرص بريطانيا وحكومة الهند على السواء على اتباع سياسة سلمية تدريجية تجاه الشيوخ العرب فى منطقة الخليج، ما لم يجبرهم الشيوخ على قيام بريطانيا «بإجراءات عنيفة صارمة».

ولم تتمكن بريطانيا من تعيين مقيم يتمتع بالجنسية الإنجليزية ولا فى أواخر العقد الرابع من القرن العشرين حين وضعت فى أكتوبر ١٩٣٩ ضابطاً سياسياً بريطانياً فى الشارقة بدعوى مواجهة مقتضيات ظروف الحرب العالمية الثانية، وقد أصبح هذا الضابط مسئولاً مسئولية مباشرة فى البحرين^(١٩). وعقب نهاية الحرب اقترح المقيم البريطانى تطوير منصب الضابط السياسى ليصبح الوكيل السياسى للساحل العربى، وتشير المصادر إلى التقرير الذى يتعلق بهذا الخصوص متضمناً ستة أسباب هى التى تستلزم ذلك، لعل أهمها امتيازات النفط التى منحت لشركة بتروليوم كونستون وما ترتب عليها من تعقيدات توجب وجود رجل ماهر يتمتع بالخبرة والدراية والشخصية البارزة فضلاً عن

تزايد الثروة فى منطقة دى وتوافد الجنود الأوروبيون وتصاعد الوعى القومى العربى. وبالفعل فقد نفذ تدريجياً اقتراح المقيم البريطانى فى سنة ١٩٤٨ حين انتقلت رئاسة الضابط السياسى البريطانى من «الوكيل» فى البحرين إلى «المقيم» فى البحرين، وفى سنة ١٩٥٣ أصبح للساحل العمانى وكالة سياسية يرأسها وكيل سياسى بريطانى.

الكويت:

لم تكن الكويت ذات أهمية تذكر فى سياسة بريطانيا الخارجية حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وقد دعت الأهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية إلى توقيع معاهدة سنة ١٨٩٩ من جانب المقيم البريطانى، وفى يوليو ١٩٠١ وافقت حكومة الهند على ديمومة منصب الوكيل وجعله علنياً. وقد أثار أوكونور Oconor السفير البريطانى لدى الدولة العثمانية فى ١٨ يونيو ١٩٠٣ مسألة وضع وكيل بريطانى فى الكويت «لكبح جماح» تصرفات شيخ الكويت، To keep the Sheikh in order، ثم أحالت وزارة الخارجية البريطانية ذلك الطلب إلى وزارة الهند، واستقر رأى فى النهاية على أن تعيين وكيل فى الكويت سوف يؤدى إلى الاحتفاظ بالامتيازات البريطانية هناك، فضلاً عن الحصول على معلومات دقيقة عن الأوضاع الداخلية فى الجزيرة العربية برمتها يمكن استغلالها فى الظروف التى تستدعى ذلك، ثم - وهذا هو الأهم - مراقبة تحرك الدولة العثمانية تجاه حدود الكويت، وذلك بالرغم من المقولات المعارضة^(٢٠) بأ تعيين موظف بريطانى فى الكويت سيعتبر خروجاً عن حالة الوضع الراهن Status quo والذى يعتبر بمثابة «الورقة» الأخيرة التى «تلعب» بها بريطانيا فى المفاوضات مع الدولة العثمانية، وبالرغم من استقرار رأى فى النهاية على تعيين وكيل بريطانى فى الكويت إلا أنه لم يكن له تأثير سياسى فى إدارة العلاقات السياسية للكويت نظراً لتشابك العلاقات الدولية الإقليمية، فمسألة الكويت ترتبط بالسياسة البريطانية الاستعمارية تجاه الدولة العثمانية من ناحية والقوى الدولية المختلفة من ناحية أخرى. وقد احتجت الدولة

العثمانية على تعيين وكيل سياسى بريطانى فى الكويت، وتذكر المصادر (٢١) أن وزارة الخارجية البريطانية قد انتهزت هذه الفرصة كى تدخل فى مفاوضات مع الدولة العثمانية لتحديد هوية الكويت، وقد أبرمت اتفاقية عام ١٩٠٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية تم بموجبها الاعتراف بنوع من الحكم الذاتى دون السيادة على الأرض (٢٢)، والواقع أن هذ الاتفاقية قد أصبحت منتهية بدخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى حيث تغيرت الأوضاع الإدارية والسياسية لبريطانيا فى الكويت، وكان السير بيرسى كوكس Percy Cox يوجه العمل السياسى لوكالة الكويت من بغداد، وزادت المصالح البريطانية ارتباطاً بالكويت، ورغم تقاعد كوكس سنة ١٩٢٤ إلا أنه كان قد أدى دوراً كبيراً فى الوساطة بين الأمير عبد العزيز آل سعود (الملك فيما بعد) وبين الشيخ مبارك الصباح من ناحية، وملك العراق من ناحية أخرى وهو ما يستدعى وقفة للتفسير.

سياسة التوازن بين الزعامات المحلية:

كان آل سعود فى ضيافة مبارك الصباح الذى قام بمفاوضة السلطات البريطانية فى الخليج العربى لتدعيم حكمه، وقد كان ذلك متعلقاً بصورة أو بأخرى بالسياسات العالمية والإقليمية ودور بريطانيا المتميز تجاه الجزيرة العربية بشأن المحافظة على نوع من التوازن بين الزعامات المحلية - عبد العزيز آل سعود ومبارك الصباح، فالأول أخذ نجمه فى الصعود مع مطلع القرن العشرين من خلال تثبيت أقدامه وفى نجد ومهارته الدبلوماسية التى انعكست على تفهمه لدور حكومة الهند البريطانية فى الخليج العربى، فى حين نجحت بريطانيا فى أن تحول دون تدخل مبارك الصباح فى سياسة الصحراء، وهذا الموقف البريطانى قد أخذ فى الاعتبار جهود بريطانيا فى عدم تدخل الدولة العثمانية بصورة مباشرة فى الكويت وقد شكل الوجود الرخو للدولة العثمانية فى الإحساء عبئاً كبيراً على عبد العزيز آل سعود، وكان الإمام عبد الرحمن والد عبد العزيز يتمتع بتأييد الوكيل البريطانى فى الكويت، ومما ساعد الإمام عبد الرحمن أن بريطانيا كانت زاهدة فى التدخل فى الشؤون الداخلية للجزيرة العربية، وتأسيساً على

ذلك يمكن القول أن الحفاظ على توازن القوى محلياً وإقليمياً كان مبعث السياسة البريطانية، غير أن الإمام عبد الرحمن قد استطاع أن يستقطب بريطانيا لمساعدة ابنه من خلال حكومة الهند البريطانية، ويرى سانت جون فيلبي^(٢٣) أن أولى اتصالات عبد العزيز آل سعود ببريطانيا كان عن طريق حكومة الهند، وتقرر هذه الرؤية^(٢٤) أن هذه الاتصالات ظلت حتى العقد الثالث من القرن العشرين تسير عبر القنوات الهندية.

أما عبد العزيز آل سعود فإنه التقى للمرة الأولى بوكيل الكويت السياسى، شكسبير W. H. I. Shkspere، وتذكر المصادر أن هذه هي المرة الأولى التى يرى فيها عبد العزيز إنجليزياً ويجلس إليه، وأوضح عبد العزيز لشكسبير كرهه للسياسة التركية التى تحاول «عثمنة» الجزيرة العربية، وأن ما يزعجه هو احتلال الدولة العثمانية لموانئ الإحساء، ورحب عبد العزيز بوجود ضابط بريطانى فى أحد الموانئ وزيادة حجم النشاط التجارى البريطانى الذى يتمتع بالأمان داخل شبه الجزيرة، وانعكس رد فعل شكسبير تجاه عبد العزيز على تأييده له وذلك من خلال ما ذكره للمقيم البريطانى بيرس كوكس قائلاً : «يجب أن نمد أيدينا له للاستعانة به عند الحاجة حين يكون استثمار صداقته أمراً مرغوباً».

وتشير الوثائق إلى تعدد الاتصالات بين شكسبير وعبد العزيز آل سعود وخاصة عشية الحرب العالمية الأولى بل والاعتراف له بوضعه فى نجد والإحساء، وإعطائه ضماناً للدفاع عن أرضه بحراً وبراً، وكان بيرسى كوكس هو المسئول المباشر عن هذا التعاون الذى استمر حتى بعد مقتل شكسبير حين كان يرافق عبد العزيز آل سعود فى موقعة جرا^(٢٥). واستمرت الاتصالات طوال العقد الثالث من القرن العشرين بين عبد العزيز آل سعود وبريطانيا حتى فتحت بريطانيا قناة اتصال أخرى رسمية من خلال مكتبة وزارة الخارجية بجدة وبعد بعثة جلبرت كلايتون تقرر أن تكون كل المراسلات البريطانية لعبد العزيز آل سعود من خلال القنصل فى جدة عل أن تظل المسئولية السياسية فى يد وزارة المستعمرات، ومع ذلك فإن أهمية الأوضاع الجيوبولتيكية لشبه الجزيرة

العربية التي تطل على الخليج العربي كان يحتم على حكومة الهند أن توطد علاقاتها مع عبد العزيز آل سعود، بالإضافة إلى مسائل النفط التي أثّرت في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين قد سببت منحني متذبذب صعوداً وهبوطاً في مشكلات الحدود بين السعودية وجاراتها حتى انشئت البعثة البريطانية في ١٩٣١ وتم إبعاد المقيم البريطاني في الخليج العربي عن أى تعامل مع عبد العزيز آل سعود (٢٦) الذي كان مدركاً لأهداف حكومة الهند وأسلوبها في التعامل، ولذلك فقد حرص على التعامل مع وزارة الخارجية البريطانية، وقاده نضجه السياسى فى فترة ما بين الحربين إلى حساسيته تجاه ضباط الاتصال البريطانيين (٢٧).

هوامش الفصل الثالث إحكام السيطرة البريطانية على الخليج

1. Skeet, Lani Muscat & Omani, op.cit., pp. 64-67.

٢ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٣.

٣ - المرجع نفسه نقلا عن :

Ropart of Commerce of Arabia & Persia by Samuel Mancsty &
Harhvd Jones, 1790in Saldanha (ed.)

وهذا التقرير بعثه المندوبان البريطانيان مانستى، وجونز فى سنة ١٧٩٠ حيث ذكر مانستى أن مسقط يحكمها «وكيل» بحكم رتبته وأن التجار الذين يقيمون فى مسقط يجدون كل عون ومعاملة عادلة من الشيخ خلفان الوكيل الحالى، وأضاف مانستى قائلا : «وخلفان سهل الحجاب يلقي لطلبات التجار أذانا صاغية، ويتمتعون وسلمهم بكل أمن»، كما أفاد التقرير أن التجارة بين مسقط والهند تقوم بها السفن العربية تشاركها فى ذلك سفن أخرى من مختلف الدول الأوروبية، وأن السفن المسقطية تسيطر على التجارة الداخلية فى الخليج.

٤ - راجع نصوص هذه المعاهدة فى :

دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٥-١٠٧ نقلا عن :

Atchson, C.U.A. Collection of Treaties, op.cit,pp. 53-56.

٥ - لمزيد من التفصيل حول المعاهدات غير المتكافئة فى القانون الدولى :

دكتور محمد نصر مهنا، صور من المشكلات السياسية فى العالم المعاصر، دار المعارف
بمصر، القاهرة، ١٩٨١.

٦ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٠٨، نقلا عن :

Kay, J.W., Life & Correspondance of Major General Sir John Malcolum

Vol. I (London, 1956), pp. 101-115.

ويورد الدكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم فقرات من كتاب Kay تدل على تعصب وحقد وكره مالكولوم على الاسلام وأن مسقط «واقعة تحت النفوذ الدينى المضاد لكل الاصلاحات، المعادى للعلم الحديث، أن هذا الدين يحرك فى أتباعه حمى الإثارة، وما أن تذهب تلك الحمى حتى لا يبقى فى الدين الاسلامى سوى الأغلال التى تشد إلى التعصب والشعوذة والكراهية»، وهكذا يتضح إلى أى مدى تصل درجة الحقد من جانب مالكولوم على الاسلام بالرغم من إظهاره لحاكم مسقط عكس ذلك تماماً.

٧ - حيث كان مالكولوم قد وافق على تعيين بوغلى وكيلا للشركة الانجليزية فى مسقط سنة ١٨٠٠، وهو طبيب (مساعد جراح) مرافق للملكوم، ولم يكن الهدف من رحلته الإقامة فى مسقط، غير أن سلطان مسقط طلب من مالكولوم أن يدمه بجراح أوروى وهو ما اعتبره مالكولوم، «منتهى الحظ إذ سنستطيع أن نؤثر عليه بواسطة الطبيب»، راجع:

دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، المرجع نفس، ص ١٢٩.

٨ - المرجع نفسه، ص ١١٧ نقلا عن

I.O. R/15/6, Pol, Agency Muscat, Index

٩ - نفس المرجع، ص ١١٨.

١٠ - المرجع نفسه، ص ١٢٢-١٢٣، نقلا عن :

Pombay Pol. Proc., Range 388, Vol. 26 Cons. 39 of 8 august 1438 of Macmaghton to chief Sec. Bombay, 25 July, 1836.

11. Ibid, Minute by Grant Bombay, 12 Sep., 1936.

١٢ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤٢-١٤٣ نقلا عن :

Landen, R.G., Oman Sines, 1856, Disruptive Modernization in a Trandicoial Arabe Socceity, pp. 35-54.

وقد بقى بيرسى كوكس فى مسقط حتى سنة ١٩٠٤.

١٣ - وكان اسم الوكيل الوطنى هو يعقوب، وحينما زار المندوب البريطانى بلجريف - الشارقة فى سنة ١٨٦٤ كتب عن يعقوب قائلاً : «... أن مهمته الرئيسية هى منع الرقيق ومحاربة استيراده، غير أن يعقوب الوكيل الوطنى، الذى يتقاضى راتبه من البريطانيين يرى أنه من الحكمة التى تستلزمها مجموعة أسباب أن يحافظ على صداقة جميع الأطراف، وهو - أى يعقوب - يصارح تجار الرقيق ببيعاً وشراءً فى الأسواق بتدخله، وفى حالة ممارسة تجارتهم فى منازلهم فسوف يفترض أنه لا يعلم من الأمر شيئاً، راجع فى تفصيل ذلك:

Palyrave, W.C.A. Years Journey Through Central & Eastern Arabia
(London, 1865), pp. 55-60.

١٤ - ويصف أحد التقارير أحد الوكلاء الوطنيين قائلاً: «... وبهذه الصفة فإن الوكيل الحالى خان بها دور عيسى عبد اللطيف وهو الثالث فى سلسلة هذه الأسرة التى تولدت خدمة الأهداف البريطانية فى المنطقة وهو رجل داهية...» راجع:

عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤٧.

١٥ - المرجع نفسه نقلاً عن :

(I.O) L/P & 5/12/3747, Minute M. Nov., 1929.

١٦ - المرجع نفسه، ص ١٤٩.

١٧ - وكان شيخ دى من شدة حرصه وحساسيته تجاه الأمور التى يعتبرها تتعلق بالاستقلال، كان لا يدع أحداً من قادة السفن البريطانية أو أى أوروبى يتجول وحده فى مدينته إلا إذا كان برفقة حرس مدجج بالسلاح.

١٨ - راجع تفصيل هذا التقرير ومصادره فى :

دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٥٣.

19. Howley, D., The Trocial States, (London, 1970), pp. 165-170.

٢٠ - أما ظروف الحرب العالمية الأولى يفقد جعلت وكالة الكويت تقع تحت السيطرة السياسية للسير يرمى كوكس وكان يتولى إدارتها من العراق، وهو ما أدى إلى تقليل نفوذ بوشهر

على وكالة البحرين، فضلاً عن أن الوكالة في هذه الفترة قد تعرضت للتغيير السريع والمتلاحق، الأمر الذى قلل من شأن هؤلاء الوكلاء، وأصبحت وكالة البحرين ينظر إليها فى الاستراتيجية البريطانية على ضوء المصالح البريطانية فيما بين النهرين (العراق)، خاصة بعد أن أصبح المندوب السامى «كوكس» فى بغداد يسمى وكيل هذه الوكالة. ومنذ أن انتهت الوصاية البريطانية على العراق فى سنة ١٩٣٣ تراجعت وزارة المستعمرات عن مسئولية الخليج العربى، وعادت شئون البحرين برمتها إلى حومة الهند التى وافقت على تعيين وكيل سياسى مساعد فى البحرين بصورة مؤقتة وصولاً إلى ظروف الحرب العالمية الثانية كما سبقت الإشارة فى المتن.

٢١ - حيث سبق ذلك العديد من المشاورات داخل مؤسسات حكومة الهند ذاتها بشأن ذلك التعيين، وكان أوضاع هذه المنطقة غير مستقرة سياسياً حيث كانت هجمات أمير نجد محل شكوى مستمرة من شيخ الكويت والدولة العثمانية عاجزة عن الدفاع عنه أو تعويضه خسائره، وبريطانيا فى حالة استخدام القوة المسلحة لمعاونة شيخ الكويت فإن هذا الإجراء سيتبعه مزيد من الإنفاق البريطانى لتعويض خسائره فى حالة الإغارة عليه من ظهير الكويت، وهو أمر لم يكن فى طاقة بريطانيا التى رأت أن يقوم القنصل بهذا العبء بتفويض من المقيم السياسى فى الخليج العربى (١٨٤٠-١٩١٤)، القاهرة، ١٩٦٦، وراجع أيضاً:

Hurewits, J.C., The Middle East & North Africa in World Politics, Vol. I, 1635-1914, (Yal, 1975).

Coch & Tempetely, British Documents on the Origins of the War, 1898-1914, London, 1938.

٢٢ - حيث سادت مقولات مؤيدة وأخرى معارضة لتعيين موظف يتمتع بالجنسية البريطانية كى يكون وكيلاً مقيماً بالكويت، فقد تساءل كيرزن ممثل ملك بريطانيا فى الهند عن الأستباب التى دعت وزير الهند وحكومة الهند لرفض وضع موظف من الهند فى قنصلية المحمرة التى يمكن أن تتولى الأمور الخاصة ببريطانيا فى الكويت، وقد أفاد وزير الهند باعتراض وزارة الخارجية البريطانية على قيام قنصل المحمرة بهذا العمل انطلاقاً من مفهوم الخارجية البريطانية أن أمور الكويت متصلة، بالعربية التركية، راجع فى تفصيل ذلك:

Bidwell, R., The Affairs of Kuwait, 1896-1905, Vol. I, pp. 40-45.

٢٣ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٦.

٢٤ - وقد جاء فى نص الاتفاق بأن الكويت محافظة ذات حكم «أونومى» Autonomous Mhalaza حيث تعنى «الأتونومية» أن يحكم الشعب نفسه بنفسه دون أن تكون له سيادة على الأرض التى يعمرها.

25. Philip, H. St. J. B., Arabian Jubilee (London , 1952), pp. 30-36.

26. Ibid, pp. 31-32.

٢٧ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٩، نقلا عن :

Philip, H.St. J.B., op.cit., pp. 41-44.

ويذكر فيلبى أن عبد العزيز آل سعود جدد لشكبير ما وردده والده الإمام عبد الرحمن من أن جده فيصل كان قد عقد فى سنة ١٨٦٥ اتفاقية صداقة بريطانية سعودية.

٢٨ - وهناك روايات متعددة حول مقتل شكبير، غير أن المصادر البريطانية تذكر أنه قد أصيب فى رجله أولا، واستولى عليه رجال ابن الرشيد واقتادوه إلى مكان غير معروف، أما كيفية قتله على وجه التحديد فإن المصادر البريطانية تجهل ذلك.

٢٩ - دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٦٩-١٧٣.

٣٠ - ومن مظاهر هذه الحساسية تساؤلات عبد العزيز آل سعود لأحد الضباط البريطانيين «دى جارى» عن معنى زيارته للرياض فى سنة ١٩٣٩، واستفساره عن مغزى العلاقات الإيرانية العراقية... ودور بريطانيا.

الفصل الرابع الجان البريطانية

الفصل الرابع اللجان البريطانية

محاولات الاستقطاب:

عندما استشيرت حكومة بومباى المحلية فيما يتعلق بنزع سلطانتها عن الخليج العربى، فقد أجابت أنه من الأفضل أن تصدر حكومة الهند البريطانية المسئوليات المتعلقة بالنواحي السياسية والمادية. وفى تقريرها (١) بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٧٢ ذكرت حكومة بومباى المحلية أن الاتصالات المباشرة التى تزايدت وربطت بين أوروبا وآسيا والتى جاء نتيجة طبيعية لتشغيل قناة السويس والتطور التقنى السريع فى أعمال البريد والبرق، كل ذلك قد جعل أهمية حكومة بومباى المحلية أهمية ثانوية، وأن الاتصال بالمركز فى كلكتا لاتخاذ القرار وتحمل المسئولية هو الأمر الأجدى فى هذه الأحوال، وكان رأى حكومة الهند البريطانية أن تتحمل حكومة لندن مزيداً من المسئوليات فى إدارة الخليج، وقد أرسل نائب الملك فى الهند فى ١٤ يوليو ١٩٢٠ خطاباً إلى وزارة الهند بشأن تحويل الشؤون الإدارية للخليج العربى من مقيمة بوشهر إلى الإدارة البريطانية فى البصرة، وبشأن الخليج العربى أضاف قائد الملك قائلاً: «أن عمان والبحرين هما سياسياً واقتصادياً مرتبطتان بالهند، وتتطالعنا إليها تطلعاً كاملاً فى كل شىء وليس لهما مصلحة أبداً فى بلاد ما بين النهرين» (٢).

وقد تكرر مثل هذا الخطاب بصورة أو بأخرى، بشأن استقطاب بريطانيا للخليج العربى واستبعاد العراق والإحساء ونجد وأسباب ذلك، وهو ما يتضح من خطاب المقيم البريطانى فى الخليج فى ٢ يونيو ١٩٢٠ إلى حكومة الهند والذى جاء فيه قوله: «يدولى أن المناطق التى كنا نمارس فيها الحماية العلنية أو الحماية المستترة قبل الحرب» (٣) «الساحل المهادن، البحرين، الكويت» يجب أن تكون بعيدة عن مناطق ما بين النهرين أو الإحساء أو نجد أو أى من المناطق التى كانت سابقاً تابعة للإمبراطورية العثمانية ونديرها حالياً عن طريق عصبة الأمم.

لجنة سميث:

نظراً لإلحاح حكومة الهند على طلباتها ورغباتها السابقة فقد نهجت السياسة الخارجية البريطانية نهجاً مختلفاً لتنظيم إدارة الخليج العربى فشكّلت لجنة ماستر طون سميث فى سنة ١٩٢١ ، وقد أشار تقرير هذه اللجنة إلى أنه يجب عدم النظر لمسألة العالم العربى بعيداً عن مسألة الشرق الأوسط ككل... وتوصى اللجنة بأن تقوم فى لندن مصلحة جديدة مسئولة مسئوليّة كاملة عن كل المسائل السياسية التى تخص المنطقة المحدودة بالبحر المتوسط غرباً حتى مصر إلى الجنوب الغربى ثم البحر الأحمر جنوباً، والمحيط الهندى شرقاً، وتنتهى فى الشمال الشرقى عند حدود ما بين النهرين» ، وبالنسبة للخليج العربى فقد ذكر التقرير أنه «ظلت حكومة الهند مسئولة فى المائة سنة الأخيرة عن كل شئون الساحل العربى من خلال موظف ممن لهم خبرة فى المنطقة وشئونها، وكذلك مسئوليات قنصلية فى جنوب فارس...». ويعنى ذلك أن السياسة البريطانية قد اعتبرت الخليج العربى فى حد ذاته كودة إدارية متكاملة. ويضيف التقرير بأن تحويل الجزء العربى من الخليج للمصلحة... سيضيف أعباءً جديدة على الخزانة البريطانية، ولكن هذا الإجراء سيقابله صوت مرجح فى الشئون المؤثرة فى السياسة، وأن لعبد العزيز بن سعود الذى تدير وزارات المستعمرات علاقاته مع بريطانيا أرض تطل على الخليج العربى» ، واقترح التقرير أن يظل الساحل الغربى تحت السيطرة المباشرة للمقيم فى الخليج، وفيما يتعلق بأسلوب الإدارة فى الخليج العربى فقد أضاف تقرير لجنة ماستر طون سميث أن تحال الأمور السياسية المتعلقة بالخليج إلى حكومة لندن وأن تقتصر وظيفة حكومة الهند فى المنطقة على التعامل مع المسائل الإدارية ذات الصلة المحلية.

لجنة فيشر:

وافقت الحكومة على هذه التوصيات، غير أنها ضجرت فى الفترة اللاحقة بسبب حرمانه فى صنع وتوجيه السياسة الخارجية للمنطقة لأن «انعكاس السياسة الخارجية البريطانية فى منطقة الخليج العربى قد يكون لها رد

فعل مباشر فى الهند «المسلمة»^(٤) وأعقب ذلك ردود فعل مناوئة لتقرير هذه اللجنة فضلاً عن عدم التنسيق فى الرؤى بين حكومة الهند ووزارة المستعمرات ووزارة الطيران ووزارة الخارجية، وقامت الحكومة البريطانية بتشكيل لجنة أخرى سميت لجنة وارن فيشر Fisher، وقد أبدت هذه اللجنة آراءً فيما يتعلق بهيكل الإدارة البريطانية فى الخليج العربى، فالمقيم هو قمة السلطة البريطانية، ويخضع له على الجانب العربى للخليج وكلاء سياسيون فى الكويت والبحرين ومسقط ووكيل مسئول عن الساحل المهادن فى الشارقة، ولم يكن لأى من الوكلاء السياسيين أى تدخل فى شئون العراق أو فى شئون عبد العزيز آل سعود، ورأت لجنة فيشر أن تتحمل حكومة الهند البريطانية كل نفقات الساحل العربى باستثناء وكالة الكويت حيث تشترك حكومة لندن فى دفع نصف النفقات، ولاحظت لجنة فيشر تشابكاً واختلاطاً فى الهيكل التنظيمى الذى كان يشوبه عدم وضوح الرؤيا فى شئون الإدارة الدولية والإقليمية والمحلية فى الخليج العربى، وأضاف تقرير اللجنة فى تقييمه للجنة سميث أنها لم تضع حداً فاصلاً بين السياسة والإدارة والشئون الدولية والإقليمية والمحلية، وعلى سبيل المثال كان هناك عدم وضوح رؤياً فيما يخص توجهات السياسة العربية فى العثمانية وإلى أى مدى تكون علاقة بريطانيا بعبد العزيز آل سعود، وهل تدخل مثل هذه الأمور فى دائرة تخصص وزارة الخارجية أم وزارة المستعمرات وهل يتم ذلك بالتشاور من عدمه مع حكومة الهند البريطانية.

واستقر رأى لجنة فيشر Fischer على ضرورة اتفاق وزارات الهند والمستعمرات والخارجية على الفصل بين الأمور السياسية والأمور الإدارية فى الخليج العربى، وفيما يخص مسقط فليس لوزارة المستعمرات شأن بها، إلا ما ان من أمر علاقاتها بعبد العزيز آل سعود، أما إذا حدث فى مسقط أمر ذو أهمية خاصة، فإن حكومة الهند هى التى تقوم بدراسة مثل هذا الموضوع بالتشاور مع وزارتى الخارجية والمستعمرات، وفيما عدا ذلك فإن سياسة منطقة الخليج تقع مسئولياتها على كاهل حكومة الهند ووزارة الهند^(٥). وفيما يتعلق

بالبحرين فإن تشابك تمثيل الجهات المختلفة كان من الأمور التي وضعتها لجنة فيشر في الاعتبار حيث رأت أن مسؤولية الادعاءات الفارسية في البحرين تقع ضمن مسؤولية وزارة الخارجية تعالجها بالتشاور مع وزارة الهند، وفي الكويت كان الوضع مختلفاً نوعاً ما، فالكويت ذات صلة وثيقة بالمسائل السياسية الخاصة بنجد والعراق، والمسائل الداخلية للكويت هي - نظرياً على الأقل - من شئون حكومة الهند وتتقاسمها مع حكومة لندن، وهناك مسائل أخرى تتسم بالخصوصية وهي (أ) مشكلات الحدود بين الكويت ونجد. (ب) مشكلات إدارة امتيازات النفط. وقد لاحظت لجنة فيشر أن وزارة المستعمرات لا تزيد عن كونها جهازاً وسيطاً بين وزارة الهند ووزارة الخارجية، أما فيما يتعلق بمشكلات الحدود والنفط فإن المقيم يتلقى تعليماته بشأن الكويت من حكومة الهند أو من وزارة الهند، واقترحت اللجنة إنشاء علاقة وثيقة بين الضابط الأعلى للطيران في العراق وبين المقيم البريطاني بهدف تسهيل حصول المقيم على المساعدة الجوية اللازمة للتدخل بما تستلزمه الظروف في الجزيرة العربية، وقد انعكس ذلك على أحداث أكتوبر ١٩٣٠، وتفسيرها أن حكومة لندن قد نظرت في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٠ في تنظيم الاتصال وقضت بوجوب التعاون الوثيق بين المقيم والعراق وأن يبعث المقيم بنسخة من كل ما يكتبه للجهات المعنية بشأن الخليج العربي ليكون المندوب السامي على علم بالأمور، دون أن يكون له صحة التدخل في السياسة الخارجية بالخليج العربي إلا في الأمور التي تؤثر في السياسة العراقية، وقد صدرت أوامر صريحة لقائد سلاح الجو في العراق أن يتعاون تعاوناً دائماً مع المقيم في الخليج العربي^(٦).

وقد اعتبرت لجنة فيشر أن وظيفة المقيم هي من أرفع المناصب في حكومة الهند ومع ذلك فهي وظيفة يعزف عنها الكثيرون بالنظر لدعم الرغبة في القيام بأعبائها الجسيمة.

دور وزارتي المستعمرات والخارجية:

وتذكر المصادر أن وزارة المستعمرات قد افترضت سنة ١٩٣٢ تحويل كل

الأعباء التي تمارسها في الخليج العربي بسبب إنهاء الانتداب البريطاني على العراق، خاصة وأن تكوين المملكة العربية السعودية كان قد اكتمل، بيد أن وزارة الخارجية رأت أن الخليج العربي أصبحت له أهمية قصوى لعدة اعتبارات لعل أهمها هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الخليج العربي. وفي سنة ١٩٣٣ قررت حكومة لندن أن تقوم وزارة الهند بتحمل المسئوليات في مناطق الخليج العربي التي تديرها وزارة المستعمرات. وقد أثارت مشكلة أخرى في هذه الأزمة، وتعددت الاتصالات بين وزارة الخارجية وحكومة الهند من جهة، وبين وزارة الهند وحكومة الهند والمقيم في الخليج العربي من جهة أخرى حول ضرورة نقل المقيمة من الساحل الفارسي إلى الساحل العربي، وتأرجحت الآراء بين الكويت والبحرين^(٧)، وقد أحييت محصلة هذه الآراء في تقرير المقيم البريطاني إلى وزارة الهند وتدارسته مع وزارتي الخارجية والمستعمرات، وردت حكومة الهند قائلة بأن الوزارتين (الخارجية والمستعمرات) تفضلان نقل المقيمة إلى البحرين، وقد أكد المبعوث البريطاني في طهران أهمية البحرين قائلاً: «إن نفوذنا وموقفنا في الساحل الفارسي للخليج أخذ في التضائل، ومن الضروري أن نحاول تقوية نفوذنا، وهيبتنا على الساحل العربي»^(٨). وقد انتهى المبعوث البريطاني في طهران إلى أن نقل المقيمة أمر مرغوب فيه بالنظر إلى السياسة العربية والسياسة الفارسية على حد سواء.

وقد رأت وزارة الخارجية البريطانية أهمية نقل المقيمة إلى البحرين في وقت اشتدت فيه الروح «القومية» في فارس وتقوية هذا التيار حتى يقف أمام المد السوفيتي في المنطقة، أما الوكيل راندل Randel فقد انبرى هو الآخر يؤيد المبعوث البريطاني في طهران قائلاً: «لن نستطيع في ضوء الظروف الجديدة أن نبقي على المقيم الذي هو تقريباً الحاكم البريطاني لمنطقة الخليج العربي على الأرض الفارسية لأ وجوده هناك لن يؤدي إلا إلى الاحتكاك، ولن يجلب سوى المتاعب»^(٩). وفي خطاب للمقيم في الخليج في ٢٥ يوليو ١٩٣٦ إلى وزارة الهند، أثار مجدداً هذا الأمر وحث فيه على نقل المقيمة إلى الساحل العربي باعتباره يشكل أكثر من ٩٠٪ من الأهمية، ودعا المقيم لاتمام النقل

على الفور لضرورة تثبيت السيطرة البريطانية خاصة وأن « ما يحدث في فلسطين الآن يهدد سياسة بريطانيا على الساحل العربى للخليج ويضر بالمصالح البريطانية فى المنطقة»^(١٠). وأضاف المقيم أن تطلعات بعض الدول الأوروبية المختلفة وبصورة خاصة التطلعات الإيطالية والألمانية تستلزم وجود المقيمة فى الساحل العربى حتى تحجبه عن هذه التطلعات، إذ تسعى هاتان الدولتان على وجه الخصوص إلى إقامة مصالح لهما فى تلك المنطقة على حساب المصالح البريطانية».

وقد أثار التقرير إلى المنافسات الإقليمية بين الحكام الإقليميين فى المنطقة وضرورة حماية المصالح البريطانية فأشار إلى أن ما حدث فى الجزيرة العربية فى السنوات القليلة الماضية عن تحركات لعبد العزيز آل سعود أحدثت مشكلات حدود ستؤثر بالضرورة على مصالح إيطاليا مع الإمارات العربية فى ساحل الخليج العربى «تلك الإمارات التى لها علاقات تعاھدية خاصة مع الحكومة البريطانية وممثليها فى الخليج واجبة الرعاية. إن علينا واجب توخى الحذر للظروف التى قد تنشأ من حدوث فراغ يأتى به موت عبد العزيز آل سعود أو اختفائه حيث يجب أن يكون للحكومة البريطانية هنالك وجود قوى وفعال لىخدم الأهداف البريطانية إن بريطانيا قوة أساسية فى المنطقة العربية من الخليج العربى يجب أن لا تكون بعيدة عن مسرح الأحداث وتترك دورها لقوى أجنبية مختلفة لتعبت به».

وقد أكدت وزارة الخارجية أن مسألة الحدود الجنوبية الشرقية للدولة السعودية يمكن أن تقود إلى تعقيدات سياسية فى أى لحظة خاصة فى المنطقة عند شبه جزيرة قطر ومن منطقة الساحل العمانى، مما يقتضى نقل المقيمة^(١١) فوراً قبل أن يستفحل أمر من هذه الأمور. وقد أوشكل أمر النقل أن يتم لولا بداية الحرب العالمية الثانية التى أوقفت هذه التدابير، وفى مارس ١٩٤٦ عاود السفير البريطانى محاولات نقل المقيمة، وصدر قرار مجلس الوزراء البريطانى بتحويل المقيمة إلى البحرين، ونقلت المقيمة إلى قاعدة الجفير

الأسطولية بصورة مؤقتة حتى تمت بنهاية السنة كل المتطلبات الخاصة بالنقل، وانتهى بهذا الأمر وجود الوكالة السياسية لبريطانيا في بوشهر وزادت قوتها في الساحل العربي^(١٢).

وفي قطر كانت بريطانيا قد دخلت في علاقة مباشرة معها منذ عام ١٩١٦، وفي عام ١٩٢٨ قام المقيم في بوشهر بتفويض الوكيل السياسي في البحرين بالإشراف على المصالح البريطانية في قطر. واستمرت قطر تحت الإشراف السياسي لوكيل البحرين حتى الحرب العالمية الثانية^(١٣). وفي عام ١٩٤٩ وجد البريطانيون الفرصة سانحة لتعيين وكيل لهم في قطر، والذي استطاع أن يهدئ من حدة الاضطرابات الشعبية وبالفعل أقيمت أول وكالة سياسية لبريطانيا تابعة تبعية مباشرة للوكالة السياسية في البحرين.

وفي نوفمبر ١٩٤٦ عقدت للوزارات المعنية بشئون الخليج اجتماعات عديدة وتركزت الآراء في : إما إبقاء وزارة الهند للسيطرة الإدارية أو أن يؤول ذلك لوزارة الخارجية، أما الخيار الثالث فهو أن يسند إلى وزارة المستعمرات الإشراف الإداري على الإمارات العربية على الخليج، وثار مناقشات عديدة بين مندوبي هذه الوزارات، ولعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة ما أثاره مندوب وزارة المستعمرات من تساؤلات حول مدى موافقة الشيوخ العرب على التعاون مع وزارة المستعمرات، وعمّا إذا كانت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يوافقان على ذلك، وكذلك ما أثاره ممثل وزارة الطيران المدني الذي أوضح أن وزارته لا يهمها الجهة البريطانية المسؤولة، عن الخليج العربي ولا فرق عنده بين وزارة الخارجية والمستعمرات «إلا أنني أرجو أن أنبه إلى الحساسية التي تنشأ من قبل الجامعة العربية أو من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسب لتنفيذ اتفاقاتنا الخاصة بالطيران مع الشيوخ المختلفين في المنطقة، وهذا مما يجعلني أميل إلى أن تتولى وزارة الخارجية موضوع الإدارة هنالك حتى تستطيع أن تتولى حماية هذه المصالح».

وعموماً فقد كانت محصلة المناقشت موافقة المجتمعين على قيام وزارة

الخارجية بذلك، وأن تقوم حكومة الهند / وزارة الهند بتسيير الأمور على أن تؤول المسؤولية تدريجياً إلى وزارة الخارجية وليس لوزارة المستعمرات»، ثم آلت الأمور لوزارة الكومنولث ثم لوزارة الخارجية، وقد انتهى نظام المقيم في دول الخليج العربي وإماراته منذ عام ١٩٦١ فليس للمقيم وضع دبلوماسي أو سياسي هناك، والواقع أن العقدين السابقين قد شهدا تطوراً كبيراً في سياسة الحصول على استقلال العديد من دول الخليج العربي وهو ما انعكس على افتعال أهمية وظيفة المقيم التي كانت هامشية تماماً، فالكويت ومسقط والبحرين وقطر - كان القنصل البريطاني العام هولدن Holden يدرك تماماً أن المقيم في الخليج العربي التابع لوزارة الخارجية البريطانية هو رئيسه الأعلى، وقد تغيرت الوكالة السياسية لتصبح سفارات لبريطانيا في جميع دول الخليج العربي وإماراته.

وهكذا ظلت إدارة حكومة الهند البريطانية هي التي ترسم سياسة الخليج العربي، وكان المقيم البريطاني هو المسئول عن هذه السياسة وتصريفها في حدود نطاق السياسة المرسومة لها، وكانت إدارة الهند في الخليج العربي هي التي تقترح وضع اللوائح والقوانين والنظم التي تحكم المنطقة، وقد زادت ثورة الإدارة الهندية في الخليج العربي مع زيادة قوة حكومة الهند ومقيمها في الخليج، ثم تضاءلت تماماً حين نقصت هذه القوة «مع المتغيرات العالمية والإقليمية» - على حد رأي أحد المؤرخين العرب المعاصرين^(١٤). مع ذلك فإن الإدارة الهندية قد أحدثت تأثيرات سياسية واقتصادية عميقة في المنطقة، ومن المؤسف أن هذه التأثيرات جاء سلبية، فعزل منطقة الخليج العربي عن المؤثرات الدولية من جانب بريطانيا قد حرّمها الشيء الكثير من التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية، والتغاضي البريطاني عن الزحف البشري الإيراني إلى بعض الإمارات العربية، وطبقاً لهذه الآراء^(١٥) القيمة، فإن الخليج الذي كان الغرب يطلق عليه ساحل القرصنة ومناطق تجارة الرقيق - أصبح بعد أن غذى بتروله عصب الغرب يستأثر باهتمام السياسة البريطانية من مفهوم مفاده «المحافظة على استقلاله»^(١٦).

هوامش الفصل الرابع اللجان البريطانية

١ - راجع فى تفصيل ذلك دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٧٣-١٧٧،

نقلا عن :

(I.O) L/P & 5/5/598, No. 23, Secret, Vol. I, to Vol. IIX, Aug., 1872.

Lorimer, J.C. op.cit., p. 267.

- (I.O.) L/P & 5/18/13393, Pol. Control in P.G., 5 Oct., 1928.

٢ - المرجع السابق نقلا عن :

Report of Inter-department Committee Appointed by the Prime Minister to Make Recommendation as to the Formation of the New Department Under the Colonial Office to Deal with Mandated & Other Territories in the Middle East (Masterton Smith 31 Jan., 1931).

(P.R.O) F.O. 371/5270, From Viceroy, 14 July, 1920 to I.O.

(P.R.O) F.O. Same Series & Vol. P.R. to F.S. Gai, Simla, Bushire, 2 June, 1920.

٣ - المقصود قبل الحرب العالمية الأولى.

٤ - المرجع نفسه، ص ١٨١.

٥ - المرجع نفسه، ص ١٨٥-١٨٦.

٦ - المرجع نفسه، ص ٢١٥، نقلا عن :

(P.R.O) F.O. 1371/14483, From C.O. to F.O. 30 Oct., 1930.

٧ - راجع عرضاً شاملاً ووافياً وقيماً لهذه الآراء فى :

دكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٩٠-١٩٦.

٨ - خطاب لتشيل هجسين Huggessen المبعوث البريطانى فى طهران، وقد كتبه فى البحرين

فى ٢٨ فبراير ١٩٣٥، راجع:

(P.R.O) F.O. 371/18911, D. 2820, Extract from a private letter from

Huggessen.

9. Minute by Randel 15 Apr. 1935.

10. (I.O) R/15/2/164., P.R. to Goi, 25 Jul, 1836.

١١ - يذكر الدكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم أن وكيل البحرين السياسى قد أخطر حاكم البحرين حمد بن خليفة فى أغسطس ١٩٣٦ بأنه من المحتمل نقل المقيمة إلى البحرين وذلك نقلا عن:

A ltter dated 3 Aug. , 1936 from B.A. Bahrin to Sir Hamad Ben Issa.

12. (I.O) L/P & 8/12/3554 No. 29/3 (2) Future administerational control in the Arabe States of the P.G. Note on a Meeting, Nov. 6, 1946.

13. Ibid.

١٤ - الدكتور عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٩-٣٠٣.

١٥ - المرجع نفسه، ص ٣٠٣.

١٦ - وتجدر الإشارة أن حين استقلت الكويت واجهت محاولة من العراق لضمها إليها، وقد تصدت المقيمة البريطانية إلى هذه المحاولة التى يصفها الدكتور عبد الله فهد النفيسى فى كتابه الكويت الرأى الآخر، (لندن ١٩٧٨) بأنها كانت عملا مسرحيا بالنظر إلى الحشود العسكرية البريطانية، من قواعدها المختلفة، فقد عرفت عملية الإنزال العسكرى البريطانى فى الكويت لمواجهة المحاولات العراقية بعملية Vantage بدءاً بنزول ٦٠٠ جندي بريطاني من الكوماندوز فى ١٩٦١/٧/١ ومروراً بالتحاق بعض القوات المربطة فى البحرين وعدن، وانتهاءً بدور الطائرات البريطانية العسكرية والعديد من الفياق العسكرية التى شكلت فرقة كاملة بمعدات تحت قيادة القائد الأعلى لقيادة الشرق الأوسط مارشال الجو شارلز ألو ويرت Elo Worth حيث تراوحت القوة العسكرية برمتها بين ٥٠٠٠-٧٠٠٠ ضابط وجندي بريطاني.

الباب الثالث

الخليج العربي في القرن الثامن عشر

«عالمياً - إقليمياً»

الفصل الأول : توتر العلاقات البريطانية الفرنسية.

الفصل الثاني : اليعاربة والبوسعيديون .

الفصل الثالث : الساحل والعتوب.

الفصل الأول

توتر العلاقات البريطانية الفرنسية

الفصل الأول

توتر العلاقات البريطانية الفرنسية

من الثابت أن الباحث في التطور السياسي الحديث للخليج العربي يستوقف نظره بالمقام الأول تشابك العلاقات الدولية الإقليمية في نشاطاتها المعاصرة للأحداث السياسية في القرن الثامن عشر بدءاً بالدول الأوروبية الكبرى التي تنافست في مرحلة سابقة من أجل العالم الجديد، ومروراً بالنجاح الذي كان حليف تلك القوى التي كانت أقل إعاقة بالعالم القديم وانتهاءً بالأحداث في الخليج العربي نفسه خلال القرن الثامن عشر من خلال القوى الإقليمية الإسلامية مثل عمان والعراق والدولة العثمانية والدولة الفارسية. وقد عكست السياسات العالمية في القرن الثامن عشر تأثيراتها المتفاوتة من التغيير إلى عدم الاستقرار بسبب الثورات التي تعتبر سمة رئيسية من سمات هذا القرن^(١)، وهو ما سوف يرد تفصيلاً في موضع لاحق من الدراسة.

السياسة البريطانية وتوجهاتها:

هناك العديد من الاعتبارات المتداخلة فيما يتعلق بالسياسة البريطانية تجاه الخليج العربي وسواحل.

أولاً: أن الإنجليز كانوا في مؤخرة الشعوب الأوروبية التي تركز اهتمامها بالخليج فقد تنافست إنجلترا إبان الموج الاستعمارية الأولى في غزو سواحل الخليج وفتحوره حيث بلغت سنة ١٦١٥، أي بعد وصول البرتغال بأكثر من مائة عام وبعد وصول هولندا بنحو نصف قرن. ويستوقف نظر الباحث في تاريخ العلاقات الدولية أن الإنجليز لم يحملوا حين وصولهم إلى الخليج، السيف في يد والفأس في اليد الأخرى^(٢) للقتل والتدمير كما فعل البرتغاليون مما كان في مقدمة الأسباب التي عجلت بطردهم، وإنما جاء الإنجليز يرتدون ملابس التجار ولا ينشدون سوى البيع

والشراء، وربما يغرى ذلك إلى السياسة الانجليزية التي كانت منشغلة بتصفية حساباتها مع أسبانيا التي كانت تعد من الدول الكبرى، وكانت منافسة أسبانيا لإنجلترا في المحيط الأطلسي في محاولة للانفراد والسيطرة على العالم الجديد، ثم القفزة الانجليزية في سيادتها على البحار في نهاية العقد التاسع من القرن السادس عشر بعد تحطيم الاسطول الأسباني «الارمادا»، وقد شجع ذلك الانجليز في الاندفاع نحو الاستعمار تجاه الشرق والخليج العربي لاستيراد محاصيل الرق وجواهره والتوابل، فكانت موافقة الملكة اليزابيث وصدور مرسوم ملكي بتكوين شركة الهند الشرقية على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً.

ثانياً: إذا كانت هولندا قد أحرزت سبقاً في التنافس الأوروبي على أمور الخليج في القرن السابع عشر، وإذا كانت البرتغال هي الدولة الأوروبية المسيطرة على الخليج حتى النصف الأول من القرن السادس عشر، فإن الظروف والأحداث الدولية والإقليمية سرعان ما أدت إلى أقول نفوذ كل من البرتغال وهولندا وتركهما لمنطقة الخليج مما أتاح الفرصة أمام إنجلترا لتدعيم نفوذها ووجودها في الخليج^(٣).

ثالثاً: ساعد تصاعد توتر العلاقات الفارسية البرتغالية - بسبب الاحتكار البرتغالي التجاري لمنطقة الخليج - على زيادة الصلات التجارية بين الانجليز ومناطق الخليج. وكان الانجليز على اتصال ومعرفة بهذه المناطق منذ القرن السادس عشر. وبعد نجاح سياسة التعاون المشترك بينهم وبين الفرس في إلحاق الخسائر والهزائم بالبرتغاليين في الربع الأول من القرن السابع عشر، وخاصة عندما سقطت المراكز الحصينة للبرتغال في هرمز، وكان من نتائج ذلك أن رحب شاه فارس^(٤) بالانجليز ومنحهم امتيازات في بلاده، وعهد إلى شركة الهند الشرقية الانجليزية بحماية التجارة في الخليج، فأقام مراكز لها على السواحل في بندر عباس وأصفهان وشيراز والبصرة، كما عقدت الشركة في سنة ١٧٦٣ اتفاقية مع حاكم بوشهر

تم بمقتضاها إعفاء السلع الانجليزية من الرسوم الجمركية، والموافقة على إقامة تمثيل سياسى للإنجليز فى «بوشهر»، وإقامة حرس خاص لحماية وكالة الشركة الإنجليزية فى بوشهر^(٥) وقد ظلت مقيمة «بوشهر» تشرف على جميع علاقات إنجلترا بمشيخات الخليج فى فترة لاحقة وخاصة بعد أن استقلت عن مقيمة البصرة عام ١٧٧٨^(٦).

رابعاً: تذكر المصادر^(٧) أن الانجليز لم يكتفوا بما حصلوا عليه من حاكم بوشهر، فعلموا على الحصول على فرمان من شاه فارس كريم خان فى عام ١٧٦٣ ينص على منح الحاكم الانجليز فى الخليج جميع الامتيازات المنصوص عليها فى الاتفاق مع شيخ بوشهر وأن يسرى ذلك على جميع السواحل التابعة لها^(٨). وكان شاه فارس يهدف من هذا فرمان إلى كسب جانب الانجليز للحصول على مساعداتهم البحرية حتى يؤكد سلطته على طول ساحل الخليج، وقد تعاونت سفن الشركة الانجليزية مع شاه فارس بالفعل فى حملاته التى شنها لإخضاع سكان المناطق الساحلية لسلطته.

خامساً: غير أن تجارة الشركة قد ووجهت بالعديد من الصعوبات بسبب عدم الاستقرار السياسى فى فارس فضلاً عن منافسة السلع الهولندية للسلع الانجليزية، وكان لهذين العاملين أثرهما فى تفضيل الشركة الانجليزية لنقل مركزها من بندر عباس إلى البصرة، وقد سبقت الإشارة إلى أن الانتقال قد تأخر فترة من الزمن نظراً لنشوب حرب السنوات السبع بين إنجلترا وفرنسا (١٧٥٦-١٧٦٣)، واستمرت الوكالة الانجليزية قائمة بالبصرة حتى عام ١٧٧٦ حيث خضعت للاحتلال الفارسى.

السياسة الفرنسية وتوجهاتها :

عزمت فرنسا على إرسال حملة عسكرية إلى الشرق بهدف القضاء على النفوذ الانجليزى فى الهند، ونتيجة لذلك فقد تعرض نفوذ إنجلترا فى الخليج لتهديد شديد، لذا رأت إنجلترا ضرورة إغلاق جميع المنافذ التى يحتمل أن

تنفذ منها فرنسا إلى ممتلكاتها في الهند وخاصة الدولة الفارسية وبغداد
ومسقط.

أولاً: ففيما يتعلق بالدولة الفارسية، أرسلت إنجلترا جون مالكولم John Malcol كمبعوث خاص إلى الامبراطور فتح علي شاه لإقناعه بعدم السماح لفرنسا بدخول الأراضي الفارسية، وتذكر المصادر أن ذلك قد شمل أيضاً عدم الموافقة على رسو السفن الفرنسية أمام السواحل الفارسية، ومطالبة الدولة الفارسية بتنشيط تجارتها مع إنجلترا. وقد قام مالكولم بدراسة المنطقة وزاد اقتناعاً بنظريته القائلة بضرورة اعتماد الوجود الانجليزي في الهند على قواعد عسكرية ومستودعات تجارية في الخليج، وعندما سمح له في نوفمبر عام ١٨٠٠^(٩) بمقابلة الشاه أثار موضوع تنازل فارس لإنجلترا عن بعض جزر الخليج مثل خارج Kharag وقشم لاستخدامها كقواعد ومستودعات في الخليج. ولم يحالف الحظ مالكولم في الحصول على موافقة الشاه بهذا الخصوص، وإن كان قد نجح في إبرام أول معاهدة سياسية مع الدولة الفارسية في ٢٨ يناير ١٨٠١ التزم فيها الجانبان بأن يتحالفا معاً في مواجهة أية قوة تحاول غزو الهند وأن تزود إنجلترا فارس بالأسلحة إذا اعتدى عليها أي طرف آخر. وبالطبع كان المقصود بذلك مواجهة فرنسا بدليل أن الشاه قد تعاون مع الانجليز، من ناحية لمناوئة السفن الفرنسية التي كانت تظهر في الخليج من حين لآخر، ومن ناحية ثانية فقد انعكس ذلك على التعاون على منع الفرنسيين من النزول إلى الساحل الفارسي للخليج حتى لا يتعرضون للموت، وفي ١٢ مارس ١٨٠٩ تمكن مبعوث الحكومة البريطانية «هارفورد جونز Harford Jones» من توقيع اتفاقية مع الدولة الفارسية تم بموجبها إلغاء جميع الاتفاقات التي تمت بين فارس والدول الأوروبية، كما حصلت إنجلترا بموجبها على وعد باستخدام موانئ فارس وجزرها في حالة الاعتداء عليها، وكان ذلك بمثابة بداية لسلسلة

من المعاهدات الأخرى بين الجانبين .

ثانياً: وفيما يتعلق ببغداد، فإن المصادر تذكر أن الظروف كانت سانحة كذلك لإنجاح مهمة هارفورد جونز، حيث تباحث مع سليمان باشا وإلى بغداد لإحباط مخطط الفرنسيين، ولم يجد جونز أية صعوبة في مهمته، إذ جاءت في وقت كان يشعر فيه وإلى بغداد بحاجته الشديدة إلى أسلحة إنجليزية لمواجهة خطر «السعوديين» الذين شنوا غاراتهم المتكررة جنوبى بغداد، بالإضافة إلى حاجته لوساطة إنجلترا لتقريب وجهات النظر بينه وبين سلطان مسقط للوقوف في وجه غارات الموحدين .

ثالثاً: أما فيما يتعلق بمسقط، فقد أوفدت الشركة الإنجليزية تاجرًا فارساً كان قد أقام فترة طويلة بالهند وعينه الإنجليز وكيلاً لهم في بوشهر وهو يهدى على خان الذى عقد معاهدة (١٠) مع سلطان بن أحمد حاكم مسقط بشأن قبول أطباء إنجليز بذل الفرنسيين وخروج جميع الرعايا الفرنسيين من مسقط وأنه يجب على الطرفين «إنجلترا ومسقط» توثيق الصداقة بينهما والحيولة دون حصول الفرنسيين على حق الإقامة، والوقوف إلى جانب إنجلترا فى البر والبحر فى حالة حدوث معارك بحرية بين السفن الإنجليزية والفرنسية فى المياه الإقليمية لمسقط، وأجازت هذه المعاهدة السياسية للإنجليزية حق إقامة وكالة تجارية لهم فى بندر عباس التابعة للسلطنة وتخويلهم حق تحصينها وحمايتها .

رابعاً: كانت هذه المعاهدة بمثابة تصفية للنفوذ الفرنسى من سلطنة مسقط وتذكر المصادر فى تقييمها لهذه المعاهدة بأنها جاءت معبرة عن مدى النجاح الذى حققته الدبلوماسية الإنجليزية فى شئون مسقط، كما أنها نتجى كأول معاهدة سياسية وقعت لها إنجلترا مع حاكم عربى، وعلى هذا النحو لقد أخرجت المعاهدة سلطنة مسقط عن حيادها التقليدى الذى كانت قد التزمت به سلفاً، وفاقته بينودها المؤيدة للنشاط الإنجليزية كل التوقعات، واعتبرها المسئولون الإنجليز أنفسهم بمثابة تحديد بداية

العلاقات السياسية المكشوفة مع مسقط، تلك العلاقات التي ازدادت بمرور الوقت ترسخاً^(١١).

خامساً: غير أن الفترة اللاحقة شهدت تراخياً من جانب مسقط في تنفيذ بعض بنود هذه المعاهدة، لقد نجح «سلطان بن حمد» حاكم مسقط في إقناع السلطات الإنجليزية بتأجيل قيام تمثيل لها في مسقط خشية أن يشير ذلك فرنسا ويدمنها إلى المطالبة بتشميل مشابه، وهو يريد أن يقف - مظهراً على الأقل - على الحياد في دائرة الصراع الإنجليزي - الفرنسي الذي تصاعد بسبب نجاح الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وهو العام الذي وقعت فيه المعاهدة بين مسقط وإنجلترا. ومع ذلك فقد ساء التوتر في العلاقات بين فرنسا ومسقط بسبب اعتداء القراصنة الفرنسيين على سفن مسقط التجارية بالإضافة إلى انتشار روح السخط بين مواطني مسقط إزاء فرنسا بسبب حملتها على مصر^(١٢).

وعموماً لقد انحصرت توجهات السياسة الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في القرن الثامن عشر في الاعتبار الآتية :

أولاً : لم تكن التحركات الفرنسية في الخليج خلال القرن الثامن عشر مفاجئة، بل إن فرنسا كانت قريبة من أحداث المنطقة منذ منتصف القرن السابع عشر في أعقاب تأسيسها لشركة الهند الشرقية الفرنسية سنة ١٦٦٤ ونجاحها في إرسال سفنها إلى الخليج بعد حصولها على حق تأجير جزيرة «خارج» عام ١٧٠٨ وقيامها بتأسيس مركز تجارى لا في في بندر عباس واشتباكها بالعديد من السفن الإنجليزية^(١٣) وهزيمتها.

ثانياً: شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر بداية فترة نشطة من جانب فرنسا في منطقة الخليج العربي، فكانت شركة الهند الشرقية الفرنسية قد أغلقت في أوائل هذا القرن، وفي سنة ١٧٥٥ أعيد تأسيس دار اعتماد فرنسية في البصرة، وفي سنة ١٧٦٥ عين قنصل فرنسي هناك، وفيما عدا هذا كانت فرنسا منذ نهاية حرب السنوات السبع سنة ١٧٩٣ إلى

المراحل الأولى للثورة الفرنسية سنة ١٧٩٣ من غير تمثيل رسمى فى الخليج، غير أنها احتفظت بعلاقات ودية مع عمال عن طريق بغداد. وفى نفس السنة نشبت الحرب بين فرنسا وإنجلترا وعكست هذه الحرب - كما سبقت الإشارة - تأثيراتها على البلاد المجاورة للخليج فسادتها الفتن والمؤامرات، وقامت فرنسا بإرسال العديد (١٤) من البعثات إلى المنطقة، والواقع أن الأهداف السياسية كانت كامنة وراء إرسال هذه البعثات وخاصة خلال السنوات الأولى للعصر الجمهورى لاكتشاف ميادين جديدة لأنشطة فرنسا، وهو ما يستدل عليه من التوصيات التالية لإحدى هذه البعثات:

(أ) ضرورة احتلال فرنسا لمصر.

(ب) تدبير تحالف بين الدولتين الفارسية والعثمانية ضد روسيا.

(ج) إحياء النفوذ الفرنسى فى فارس.

غير أنه لم يتم انجاز أى شىء لتأسيس أو إعادة المستعمرات الفرنسية فى أصفهان وشيراز والخليج.

ثالثاً: استأثرت منطقة الخليج العربى بالتالى باهتمام فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر من خلال الأهمية الجيوبوليتيكية لها حيث الاتصال القائم بين فرنسا ومستعمراتها فى المحيط الهندى، فقد كان أسطول مسقط وسيلة للنقل التجارى بين الخليج وجزيرتى «مويشياس» و«بوربون» الواقعتين فى المحيط الهندى بالقرب من سواحل موزمبيق، مما دفع بفرنسا أن تجعل «مسقط» قاعدة بحرية فرنسية فأعدوا بنود اتفاقيات من نوع الوجود الفرنسى الذى ينبغى أن يكون قائماً فيها، ومدى الفوائد التى يمكن أن تعود على فرنسا من امتلاكها (١٥).

رابعاً: تذكر المصادر (١٦) أن حكام مسقط يبدو أنهم كانوا مدركين للفوائد التى تعود على مواطنيهم نتيجة قيامهم بعمليات النقل التجارى ما بين المستعمرات الفرنسية ومدن الخليج، وربما يفسر هذا الاستطرد سبب

عدم اهتمام حاكم مسقط للاعتداءات المتكررة من القراصنة الفرنسيين على السفن العمانية واستعداده لإقامة وكالة فرنسية في مسقط سنة ١٧٨٥ في الوقت الذي رفض فيه عرضاً إنجليزياً مماثلاً، لكن فرنسا أغفلت ذلك مكتفية بأن قدمت لحاكم مسقط هدية عبارة عن سفينة حربية تعويضاً له عن الخسائر التي ألحقها الفرنسيون بسفنه^(١٧).

خامساً : يفسر فريق من المؤرخين العرب المعاصرين سبب تغاضي الفرنسيين للعرض الذي تقدم به إليهم حاكم مسقط وعدم أخذهم بالتوصيات التي كان قد بعث بها القنصل الفرنسي في بغداد بضرورة إقامة وكالتين لفرنسا في «مسقط» و«البصرة» للإشراف على ملاحاة وتجارة الخليج، بأن الحكومة الفرنسية كانت وقتئذ تركز اهتمامها على طريق البحر الأحمر للوصول إلى مستعمراتها في المحيط الهندي. غير أنها لم تلبث أن أدركت - فور قيام الحرب بينهما وبين إنجلترا سنة ١٧٩٣ - أهمية طريق الخليج العربي في حالة قيامها بإرسال حملة إلى الهند، وقد كان ذلك موضع اهتمام حكومة الثورة الفرنسية الجمهورية التي مهدت لهذا العمل بخطوتين : أولاًهما : إقامة قنصلية فرنسية في مسقط والخطوة الثانية هي أن ترسل فرنسا بعثة إلى الدولة الفارسية لمراقبة الطرق المؤدية إلى الهند. وقد عمدت فرنسا إلى تعيين بعثة في مارس ١٧٩٥ لمراقبة تحركات الإنجليز في الهند ودراسة الظروف الداخلية لمسقط منطقة الخليج، وأى الطرق التي يمكن أن يسلكه الفرنسيون في حالة غزوهم للشرق، ولم ينجح رئيس البعثة الفرنسية بوشام Beauchamp في مهمته التي كلف بها، نظراً لتطور الأحداث بصورة سريعة من جانب فرنسا ذاتها - التي لم تترث لانتظار ما تسفر عنها توصيات هذه البعثة - حيث شنت الحملة الفرنسية طريقها إلى مصر سنة ١٧٩٨، وكانت النتيجة حالة السخط والاستياء وعدم الرضا التي شملت الأقطار الإسلامية والعربية ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وهو ما جعل بوشام يعتذر لبلاده عن عدم قدرته، وعدم مواصلته لأداء مهمته^(١٨).

تعارض المصالح البريطانية الفرنسية:

اتجهت الدول الأوروبية بثقلها نحو الساحل الشرقى للخليج حيث وجدت أوروبا فى موانئ وجزر هذا الساحل التى تطل على الدولة الفارسية المترامية الأطراف - وجدت مطمحا يحقق لهم بسط نفوذهم الاقتصادى والسياسى، أما الساحل الغربى فكان التنافس الأوروبى عليه يمر بمنحنى متذبذب صعودا وهبوطا، وتشير المصادر إلى تصاعد التنافس بين إنجلترا وفرنسا على الساحلين الشرقى والغربى ظل قائما، بيد أن إنجلترا نجحت فى إبرام معاهدة مع سلطنة مسقط فى ١٢ أكتوبر ١٧٩٨، ويتجلى تذبذب منحنى العلاقات الإنجليزية المسقطية^(١٩) إلى عدم تقيد إنجلترا بتلك المعاهدة، فلم يؤسس الإنجليز وكالة لهم فى «بندر عباس» لعدم تحمس حكومة الهند البريطانية، وهو ما جعل العلاقات الفرنسية المسقطية تظل سارية فى موريشياس مما أقلق الإنجليز وخاصة عندما عشروا على خطاب^(٢٠) بعثه نابليون بونابرت لسلطان مسقط. وقد حث الإنجليز السلطان على قطع علاقاته بالفرنسيين من خلال مالكولم الضابط البريطانى الذى عمل جاهدا على أن تظل معاهدة ١٧٩٨ سارية المفعول، وظل يلاحق سلطان مسقط وحاكمها إلى لم يكن يرغب فى الدخول فى ارتباطات جديدة مع إنجلترا، غير أن مالكولم استخدم أسلوب التهديد مع السلطان بمنع سفن مسقط من التوجه إلى الموانئ الهندى مما اضطر السلطان إلى الرضوخ لما عرضه مالكولم والتوقيع على اتفاق ١٨ يناير^(٢١) ١٨٠٠ الذى تضمن ما يؤكد الالتزام بينود معاهدة ١٧٩٨ وتعيين وكيل سياسى مقيم فى ميناء مسقط والذى شغله على الفور أحد المرافقين لمالكولم، وقد حدث تغيير كبير عقب ذلك فى سياسة سلطان مسقط وحاكمها تجاه فرنسا، وقد انعكس هذا التغيير على منع فرنسا من تعيين وكيل سياسى لهم فى مسقط فى أكتوبر ١٨٠٣ بحجة أن ذلك يناقض بنود معاهدة ١٧٩٨ بين إنجلترا ومسقط.

غير أن جهود فرنسا استمرت مع سلطان مسقط وحاكمها «سعيد بن

سلطان» حيث نجحت فى الحصول على الموافقة على حق تعيين وكيل تجارى فرنسى فى مسقط عام ١٨٠٧ وتنظيم حركة الملاحة والتجارة بين الجانبين، ومع ذلك فإن القيود التى كانت انجلترا قد فرضتها على مسقط وخاصة إزاء المرور والتوجه إلى المحيط الهندى جعلت صياغة مشروع المعاهدة الفرنسية على مسقط يجيز للسفن أن ترسو فى الموانى الهندية شريطة الخروج منها والتوجه مباشرة صوب الموانى التابعة للسلطنة حيث لا يجوز لها الملاحة بين ميناء معاد وآخر مثله، كما حرم المشروع تجارة السلاح مع الإنجليز، وخول المشروع للسفن الفرنسية حق تفتيش السفن العمانية ونظم وسائل التعرف على شخصيتها فألزمها بحمل الوثائق الدالة على جنسيتها وأماكن تحركاتها، وقائمة بأسماء ركابها.

ومع أن مشروع المعاهدة الفرنسية مع مسقط قد قيد عملية المتاجرة مع الإنجليز، فإنه منح الحرية التامة للتجارة والملاحة بين مسقط والمستعمرات الفرنسية وهو ما رجح كفة فرنسا على انجلترا. وعلى الرغم من ذلك فإن فرنسا قد رفضت التوقيع على مشروع المعاهدة تمكسا بمبدأ «الحصار الاقتصادى» المفروض على إنجلترا ومستعمراتها، وتأسيساً على ذلك فإن مشروع المعاهدة الأصلى لم يقدر له أن يوضع موضع التنفيذ. ويتساءل أحد المؤرخين (٢٢) العرب المعاصرين عن كيفية اتمام الاتصالات بين سلطنة مسقط ومستعمرة «موريشياس» الفرنسية بالرغم من وجود ممثل انجليزى فيها، فضلاً عن المركز المتفوق للأسطول الانجليزى فى المحيط الهندى.

والواقع أن تفسير هذه النقطة يكمن فى عدم وقوف الانجليز إلى جانب «سعيد بن سلطان» سلطان مسقط وحاكمها فى مواجهة خصومه على نحو ما فعله الإنجليز أنفسهم مع سلفه عام ١٨٠٥ عندما أرسلت انجلترا بعض الأسلحة للسلطان «بدر بن يوسف» لاستخدامها ضد خصومه فى هرمز وقشم، وربما يعزى ذلك إلى خوف الإنجليز من التورط فى النزاعات القبلية والفتن الداخلية التى كانت سائدة فى شبه الجزيرة العربية، ورغم العديد من

الاتصالات والجهود التي بذلت للاستجابة لمطالب سلطان مسقط الجديد، فإن حاكم عام الهند البريطاني لم يكن راغباً في أن تتحمل إنجلترا مسؤوليات التورط في النزاعات والخصومات القبلية والفتن الداخلية في شبه الجزيرة العربية.

وقد شهدت الفترة ١٨٠٧-١٨٠٨ تحولات في غير صالح فرنسا، فمن ناحية تأكد التفوق الإنجليزي في المحيط الهندي في حصار جزيرة «موريشياس» ومن ناحية أخرى فقد أخفقت فرنسا تماماً في تحقيق أى تحالف مع شاه فارس، ومن ناحية ثالثة وهذا هو الأهم سعى سلطان مسقط وحاكمها كى يوثق علاقاته مع الإنجليز.

التنافس البريطاني الفرنسى فى فارس:

وفيما يتعلق بالدولة الفارسية، فإن بروز التفوق الإنجليزي على فرنسا اتخذ أشكالاً ووسائل جديدة، فالمرحلة الأولى من التنافس بين الدولتين فى الدولة الفارسية شهدت توصيات من القنصل الفرنسى فى البصرة وزميله فى حلب للحكومة الفرنسية بضرورة توثيق صلاتها مع الدولة الفارسية منذ أوائل القرن التاسع عشر، وبالفعل سعى المبعوث الفرنسى «جوير» فى عام ١٨٠٦ لإيجاد تحالف بين فارس وفرنسا، وتذكر المصادر^(٢٣) أن الامبراطور الفارسى «فتح على شاه» رحب كثيراً بفكرة التحالف، بل أنه من فرط تشجيعه لذلك فقد كلف «ميرزا محمد رضا» بمرافقة «جوير» لدى عودته لفرنسا لمقابلة «نابليون بونابرت» وإبرام معاهدة التحالف، وبالفعل تمت مقابلة المبعوث الفارسى لنابليون بونابرت، وعقب مفاوضات قصيرة تم التوقيع على معاهدة التحالف فى ٤ مايو ١٨٠٧ التى تضمنت بنودها تسهيلات متعددة تمنحها فارس للقوات الفرنسية إذا ما حاولت هذه الأخيرة غزو الهند، وبالمقابل تقوم فرنسا بمساعدة فارس لاستعادة أقاليمها الشمالية التى فقدتها بسبب الاعتداءات الروسية، كما تضمنت قبول فارس لتمثيل سياسى فرنسى لديها بشكل دائم، وقطع علاقاتها السياسية والتجارية مع الإنجليز، وخروج الموظفين الرسميين والتجار الإنجليز المقيمين فى فارس، على أن تتكفل فرنسا بتزويد فارس

بالأسلحة والمعدات العسكرية وتحديث الجيش الفارسي على غرار الجيوش الأوروبية الحديثة.

وقد ركز الشاه جهوده السياسية مع فرنسا كي تنجح في مساعدتها لدى روسيا لإعادة إقليم جورجيا إلى فارس^(٢٤)، إلا أن آمال الشاه قد ضاعت بسبب عجز فرنسا عن الوفاء بوعدها لتغيير الظروف السياسية في أعقاب اجتماع «تلس» بين الامبراطور الفرنسي والقيصر الروسي في ٧ يوليو ١٨٠٧ والذي أسفر عن صلح تلس، وربما يفسر ذلك موازنة الشاه في مارس ١٨٠٩ لعقد سلسلة من المعاهدات^(٢٥) بين إنجلترا وفارس.

وكانت محصلة هذا التنافس الفرنسي الإنجليزي أن بروزاً أكثر للنفوذ الإنجليزي وتصاعده سياسياً واقتصادياً ليس في فارس وحدها فحسب وإنما في المناطق الجنوبية المطلة على الخليج العربي بصفة خاصة.

هوامش الفصل الأول

توتر العلاقات البريطانية الفرنسية

١ - ويكفى أن نشير على سبيل المثال إلى موقف روسيا القيصرية التي رأت أن تستفيد من عدم الاستقرار السياسى فى الدول الفارسية، وما تذكره المصادر من محاولات الروس الاقتراب من القسطنطينية والهند، وكذلك محاولات إثارة الروس للحروب فى الدول العثمانية والدولة الفارسية، ورغبتهم فى التوغل فى الخليج، ومحاولات تجزئة السويد والقضاء على بولندا ثم جهودهم فى التحالف مع فرنسا والنمسا والمجر راجع:

ويلسون، مرجع سابق، هامش ص ٢٩١.

٢ - أمين سعيد، الخليج العربى فى تاريخ السياسى ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربى، بيروت، بدون تاريخ إصدار، ص ٤١-٤٤.

٣ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٤١ نقلا عن :

HAWLEY, op.cit., pp/ 73etc.

4. Miles, op.,cit., pp. 250 e/c.

٥ - وهو الشاه عباس الذى أبدى اهتماما كبيرا بخطاب ملك إنجلترا «جيمس الأول»، حيث سلم الخطاب إليه بواسطة إدوارد كونوك Edward Connock عام ١٦١٧ ووعده بمنح الإنجليز مركزا تجاريا فى ميناء جاسك، راجع:

Hawely, Donald, op.cit., pp. 74.

٦ - د. صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٣٥-٤٠.

٧ - لم تنتقل المقيمة الإنجليزية من «بوشهر» إلا عام ١٩٤٦ عندما انتقلت إلى البحرين، راجع:

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٤٢، حاشية رقم (٣) نقلا عن :

Hawley, op.cit., pp. 75-78.

٨ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٤٢-٤٣؛ دكتور صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٣٥-٤٠.

٩ - راجع :

Hurewits, Diplomacy in the Near & Middle East, Vol. I, pp. 61-70.

١٠ - كان مالكولم قد وصل إلى بوشهر في فبراير عام ١٨٠٠ ولكن لم يسمح له بمقابلة الشاه إلا في نوفمبر من السنة ذاتها، غير أن ذلك لم يجعله يشعر بالتراجع، وإن كان مالكولم رأى في هذا الإجراء إهانة كبيرة له، فغادر فارس في ١٢ يوليو ١٨٠٨ مستخدماً هذا الحادث كتبرير قوى لإقناع الحاكم البريطاني العام للهند «اللورد منتو Mintu» بنظريته القديمة الخاصة بإنشاء قواعد بريطانية في الخليج، وإن كان التمسك بهذه الأفكار قد تم تجاوزها إلى التطبيق من خلال زيارة هارفورد جونز - منافس مالكولم - لفارس في أكتوبر ونوفمبر ١٨٠٨ ممثلاً للحكومة البريطانية، وقد نجح هارفورد بتوقيع معاهدة أولية مع فارس في ١٢ مارس ١٨٠٩ كما ورد ذكره في المتن؛ راجع في ذلك :

دكتور صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٧٢-٩٤.

١١ - راجع النص الكامل للمعاهدة في :

Hurewits, op.cit., Vol. I, pp. 66-75.

١٢ - راجع رسالة دنكان Duncan حاكم بومباي إلى «ولزلي» Wellesley حاكم الهند في : دكتور صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٦٥-٧٥.

١٣ - نفس المرجع السابق، ص ٦٠-٦٥.

١٤ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٤٨ نقلاً عن :

Hawley, op.cit., p. 77 & Belgrave, op.cit., p. 17.

١٥ - ومن أهم هذه البعثات على الإلاق بعثة العالمين الطبيعيين برجور Bruguire وأوليفيه Olivier وكان ذلك بتعليمات من الحكومة الفرنسية إبان السنوات الأولى للحكم الجمهوري، راجع :

أرنولد ت. ويلسون، ص ٣١٤-٣١٥.

١٦ - اعتمدنا في هذا التحليل القيم على :

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٤٩ وما بعدها.

١٧ - المرجع نفسه، ص ٤٩.

١٨ - دكتور صلاح العقاد، مرجع سابق، ص ٣٠-٤٥.

١٩ - راجع فى تفصيل ذلك:

دكتور صلاح العقاد، الاستعمار فى الخليج (الفارسي)، القاهرة، ص ٢٠، ص ٣٥، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٦٠-٧٠، وقد سبقت الإشارة إلى مهام البعثة الأخرى التى كانت مأخذ العلماء الفرنسيين «أوليفيه» والذى أوصى حكومته باستخدام السفن الفرنسية لنقل مصنوعات إلى منطقة الخليج، ويمكن إضافة توصيته عن الأصواف الإنجليزية بالإضافة إلى توصياته بشأن جزيرة خارج على نحو ما سبقت الإشارة إليه فى المتن، راجع تفصيلا : أرنولد ت. ويلسون، مرجع سابق، ص ٢٨٨-٢٨٩.

٢٠ - نسبة إلى اللفظ «مسقط».

٢١ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٥١.

٢٢ - دكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٧٥-٨٠.

٢٣ - المرجع نفسه، ص ٨٠-٨٤.

٢٤ - المرجع نفسه، ص ٨٥.

٢٥ - ومن مظاهر تعليق الشاء الآمال الكبيرة على الوساطة الفرنسية أنه ترك المبعوثين الفرنسيين «تريزيل» و«دوبريه» يجوبان أنحاء فارس بحرية تامة، مما أثار قلق السلطات البريطانية فى الهند التى كلفت وكيلها فى مسقط بتقييمها فى فبراير ١٨٠٨.

٢٦ - فقد دفعت اتفاقية بين فارس وإنجلترا فى ١٤ مارس ١٨١٢ تعهد الشاء بمقتضاها بمنع الجيوش الأوروبية من عبور فارس إلى الهند مقابل تعهد إنجلترا بتقديم المساعدات العسكرية والمالية لفارس فى حالة مهاجمتها، وتم تعديل هذه الاتفاقية فى ٢٥ نوفمبر ١٨١٤ بحيث لا تلتزم إنجلترا بتقديم المساعدات لفارس إلا فى حالة الاعتداء عليها من أى من الدول الأوروبية. وأقرت هذه الاتفاقية عدم تدخل إنجلترا فى الحرب الفارسية الأفغانية، وأن تقدم إنجلترا مساعداتها البحرية والعسكرية لفارس فى الخليج فى حالة حاجتها إليها. وراجع:

دكتور بدر الدين الخصوصى، مرجع سابق، ص ٥٨ نقلا عن : Kelly, op.cit., p. 17.

الفصل الثانى

اليعاربة والبوسعيديون

الفصل الثانى

اليعاربة والبوسعيدون

من تجمعات قبائلية إلى كيانات سياسية:

شهد الساحل العربى للخليج قيام العديد من الكيانات السياسية العربية، ففى حين ظهر «اليعاربة» والبوسعيدون فى عمان، ظهر تجمع «الخوالد» فى المنطقة الممتدة ما بين شبه جزيرة قطر والبصرة، وانضوى تحت لواء الخوالد تجمع «العنوب» الذين أقاموا كيابين سياسيين عرف الأول الشمالى باسم «مشيخة الكويت» والثانى الجنوبى باسم «مشيخة البحرين»، وتذكر المصادر^(١) أن تجمعى القواسم و«بنى ياسى» تجمعا فى جهودهما لتأسيس كائيات متعددة كمشيختى «أبو ظبى» و«دبى» بواسطة «بنى ياسى»، أما القواسم فقد ساعدوا فى تأسيس مشيخات «رأس الخيمة» و«الشارقة» و«عجمان» و«أم القيوين» و«الفجيرة». ولم يكتف القواسم بإقامة تلك المشيخات فحسب، بل إن جهودهم امتدت لتشمل الساحل الشرقى للخليج حتى بسطوا سيادتهم على جزيرة «تشم» و«لنجة» التى جعلوا منها مشيخة تابعة لهم.

أما تجمع «الجبور» من بنى خالد، فقد نجح فى الوصول إلى شبه جزيرة قطر، حيث يذكر نيبهر^(٢) Neibuhr أن الحكم أصبح فى يد «آل مسلم» الذين رحبوا بجماعات العقوب قبل انتقالهم إلى الكويت، فى الوقت الذى ترك فيه «آل ثانى» نجداً ونزلوا بواحة «جبرين» شرقى قطر، ومنها تحركوا شمالاً حيث قطنوا «الزبارة» لبعض الوقت، ثم انتقلوا منها إلى «الدوحة» حيث عاشوا فيها كأتباع لآل خليفة حكام «الزبارة»^(٣) أما أسرة آل ثانى فيعود تاريخها إلى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وكان الشيخ ثانى بن محمود والد الشيخ محمد بن ثانى أول من تولى مقاليد الحكم فى دولة قطر^(٤).

أما السياسات الأوروبية فإنها سعت إلى التداخل في إحداث الخليج العربي من خلال هذه التجمعات القبلية التي كونت كيانات سياسية استأثرت باهتمام القوى الأوروبية وخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

- بروز منطقة عمان:

برزت منطقة عمان ككيان سياسي مستقل في القرن السابع عشر، وكان ذلك بفضل قوتها البحرية الكبيرة مما جعلها تبسط سيادتها على امتداد الساحل الشرقي لأفريقيا وأجزاء كبيرة في منطقة الخليج العربي. وقد تولى الإمام الأباضي «ناصر الدين مرشد» من اليعاربة زمام الأمور فيها سنة ١٦٢٤ وعمل على توحيد أجزاء البلاد وعين ولاته على كل منها. وقد كان اهتمامه الرئيسي موجهاً نحو تطهير البلاد من البرتغاليين والفرس، ونجح في تخلص «رأس الخيمة» من كل العدوين، وهاجم «صحار» عام ١٦٤٣ فانتزعها من البرتغاليين وأرغمهم على عقد معاهدة تعهدوا بمقتضاها بدفع الجزية السنوية والسماح بحرية التجارة^(٥).

غير أن البرتغاليين نكثوا بعهدوهم مع اليعاربة بعد وفاة الإمام «ناصر بن مرشد» عام ١٦٤٩، مما اضطر خليفته «سلطان بن سيف» (١٦٤٩-١٦٦٨) إلى شن غاراته على البرتغاليين وانتزاع مسقط منهم، بل أنه تتبعهم نحو ممتلكاتهم في الهند وشرقي أفريقيا استجابة لنداء استغاثة أهالي مدينة محباسة من ظلم البرتغاليين، وفرض «سلطان بن سيف» حصاراً طويلاً على المدينة استغرق خمس سنوات حتى سقطت، وعين عليها حاكماً عربياً من ولاته، وقد واصل ابنه «سيف بن سلطان» (١٦٩٢-١٧١١) سياسة والده فعمل على مد سيادته وسطرته على الهند من خلال أسطوله البحري القوي^(٦).

وبالرغم من قوة هذا الكيان السياسي العربي الذي حقق الاستقلال لعمان وجعل منها دولة مركزية وطنية قوية، فإن الباحثين الغربيين لا يصفون اليعاربة في تحليلاتهم أو سردهم لأحداث تلك الفترة. فحينما زار الرحالة الانجليزي الدكتور فراير بلاد فارس سنة ١٦٦٧ وصف أهل عمان بأنهم

اكتسبوا شهرتهم السيئة بأنهم «شعب شرس غدار يربح من الخيانة والتدليس كما يربح بالتجارة» وحين يتحدث عن العرب عموماً يقول: «هؤلاء حقاً جوايو بحر وير. وهم على الدوام ينهبون البرتغاليين، وهم لا ينشدون الحصول على شيء بغير الضربات ويلتفون الأماكن التي هي أكثر انفتاحاً على ساحل البحر، ويصف فراير اليعاربة وحكمهم في عمان سنة ١٦٩٥ قائلاً «نجد أول إعلان عن الطابع العدواني للقبائل البحرية في الجزيرة العربية والخليج والتي سببت في التالي إزعاجاً لطرادات الأسطول الهندي وتسببت في إرسال حملات ضد رأس الخيمة على ساحل عمان في أوائل القرن الثامن عشر»^(٧).

بل إن عرب عمان قد وصفوا بالقرصنة من جانب الرحالة الغربيين، حيث قال الكابتن براونجوين Brangway أحد الضباط البحريين التابعين لشركة الهند الشرقية ففي بندر عباس: إن الإزعاج الذي سببه العرب في النهاية سيرهنون به في النهاية على أنهم وباء عظيم أشبه وطأة الجزائريين على أوروبا» أما بروس فقد كتب في وصف عرب عمان ومسقط قائلاً: «كانت قوة العرب في مسقط من ناحية الشحن والقوى البشرية»^(٨) هائلة لدرجة تثير الرعب بأنهم سيضعون أيديهم على الخليج كله». في حين وصف ممثل الشركة الإنجليزية الشرقية في جورمبرون الأسطول العربي في عمان ومسقط «أنه يتكون من خمس سفن كبيرة عليها ١٥٠٠ رجل، وقد نهبوا ميناء كنك البرتغالي وأسروا سفينة أرمنية ثمينة وهناك توقعات بأنهم سيهاجمون جومبردن ذاتها، وأن الملاحة صارت أشد صعوبة نتيجة للقوة المتزايدة لعرب مسقط الذين مازالوا يعملون ضد التجارة»^(٩) الفارسية.

الحرب «الأهلية» القبائلية:

غير أن النجاح الذي حققه اليعاربة خارج بلادهم، وقف عاجزاً أمام الصراعات الداخلية الأسرية والقبلية وهو ما أضعف كيان عمان، حيث دب الخلاف بين سلطان بن سيف الذي خلف أباه سيف بن سلطان، وابن عمه ناصر بن مرشد في منتصف القرن السابع عشر، وبعد وفاة سلطان حدث

التنافس بين ولديه «بلعرب» و«سيف»، وكان الفائز هو «سيف» بعد أن «بلعرب» قد حكم ثلاثة عشر سنة، وقد خلفه ولده «سلطان بن الثاني» (١٧١١-١٧١٨) الذى حارب الفرس واستولى على البحرين وجزيرتى فشم وهرمز، كما حارب البرتغاليين فى الهند^(١٠).

وأدت الحروب الأهلية القبائلية - على حد وصف أحد المؤرخين العرب المعاصرين^(١١) - التى انقسمت فيها عمان ضد العقد الثانى من القرن الثامن عشر إلى مقام الاضطرابات والفتن الداخلية بين التجمعات القبلية السائدة، ولم يستطيع «سيف بن سلطان الثانى» - (الذى تولى أمور إمارة عمان فى ٢ أبريل ١٧٢٨ - أن يضع حداً لهذه الفتن والصراعات الأسرية والقبلية لاسيما وقد نافسه ابن عمه «بلعرب بن حمير» عام ١٧٣٣، فاتجه «سيف» لطلب مساعدة الفرس الذين استجابوا لطلبه وأوقعوا الهزيمة ببلعرب، وكان الثمن هو إخضاع المدن العمانية لسيادتهم، فاتفق أبناء العمومة ثانية مع بعضهم البعض، وساعدهم فى ذلك أن سخط العمانيين كان قد وصل إلى أقصى درجاته، فثاروا على الفرس وانقضوا عليهم وأوقعوا بهم الهزيمة، واضطرت فارس إلى سحب قواتها وعلى هذا النحو استرد «سيف بن سلطان الثانى» - نفوذه على بلاده، غير أن سلوكه الشخصى جعل مواطنيه ينفرون منه، وتمكن «سلطان بن مرشد» - وهو أحد أفراد الأسرة الحاكمة - عام ١٧٣٨ من فرض سيطرته على معظم عمان، مما اضطر «سيف» إلى معاودة الاتصال بالفرس والاستعانة بهم مقابل الاعتراف لهم بالسيادة على «صحار»^(١٢).

وكانت محصلة هذه الصراعات على السلطة فى عمان فى منتصف القرن الثامن عشر أن تولى «أحمد بن سعيد» زمام الأمور فى عمان، غير أنه تفرغ لتدعيم مركزه وهادن الفرس الذين أدخلوا عمان، وتسلم «أحمد بن سعيد» تحصينات منسقط وأغرق السفن الراسية أمامها مما اضطر الفرس إلى الانسحاب من عمان^(١٣).

ويتولى أحمد بن سعيد زمام الأمور وتثبيتته لدعائم حكمه فى عمان

بدأت فترة جديدة فى التطور السياسى لعمان من خلال قيام دولة البوسعيديين . وقد واجه الإمام «أحمد بن سعيد» منذ بداية حكمه الكثير من المشكلات الداخلية والخارجية ولعل أهمها - داخلياً - مشكلة كسب تأييد الأسرة الحاكمة السابقة - فعمد إلى مصاهرتها بالزواج من ابنة الإمام «سيف بن سلطان الثانى» وترك لزعمائها حرية مزاوله سلطانهم على مقاطعتهم . ونظراً لانتمائه لعرب الجنوب «الهناوية» نقله عمل على كسب جانب عرب الشمال «الفافرية» وسمح لهم بمزاوله سيطرتهم على إقليم «الظاهرة» ، ومع ذلك فإن التمرد ساد ضده من بعض الزعماء فواجه مناوءتهم وتمكن من التخلص منهم سريعاً ، وهناك مشكلة أخرى واجهته وهى خروج بعض أبنائه عليه وعصيانه على نحو بضعة أحد الزوخين العرب المعاصرين^(١٤) - كاد يودى بكيان الدولة .

وبعد وفاة أحمد بن سعيد تولى ابنه «سعيد» الحكم بإجماع العمانيين على اختياره ، لكن الصراع ما لبث أن احتدم بين مواطنيه بسبب ضعفه من ناحية ، وانتهاجه أموراً دنيوية لم يألّفها الأباضيون المتمسكون بمبادئهم ، وهذه العوامل شجعت المنافسين على التمرد والعصيان وإثارة الاضطرابات ، وكانت نتيجة ذلك انفصال^(١٥) الساحل العمانى عن الداخل عندما تمكن «حمد بن سعيد» من الانفراد بحكم مسقط (١٧٧٩-١٧٩٣) بعد أن انتزعها من «محمد بن خلفان بن محمد البوسعيدى» نائب الإمام هناك .

وعموماً فإن الصراع على السلطة واستمراره فى عمان على النحو المشار إليه - لم يمنع العمانيين من الدفاع عن بلادهم فى مواجهة كل من الفرس والسعوديين - إقليمياً أما على الصعيد الأوروبى فقد كانت هناك مشكلة خروج العمانيين من دائرة الصراع بين السياسات العالمية ممثلة فى إنجلترا وفرنسا وهو ما يقتضى وقفة للتفسير والتعليل .

السياسات الإقليمية تجاه عمان:

بداية يجب إيضاح أنه على الرغم من نجاح أحمد بن سعيد فى إخراج

الفرس من بلاده، إلا أنهم سرعان ما حاولوا استرداد نفوذهم على مناطق الخليج العربي من خلال إدعاءاتهم علاقات التبعية، وقد واجه الإمام «أحمد بن سعيد» تلك الادعاءات بقوة فأنشأ صلات طيبة مع الدولة العثمانية وتحالف معها بصورة غير مباشرة بتقديم المساعدات لها في حربها مع الدولة الفارسية عام ١٧٥٦، واشترك في رفع حصار الفرس عن البصرة عام ١٧٧٦، فكانت مساعدة الدولة العثمانية للإمام «أحمد بن سعيد» بتدعيم نفوذ بلاده في منطقة الخليج العربي فمد حدودها إلى الإحساء شمالاً، ومنطقة ظفار جنوباً، وقد نجح ولده «سلطان بن أحمد» في عام ١٧٩٤ في السيطرة على بندر عباس وجزر قشم وهرمز والبحرين بموجب فرمان الذي حصل عليه من الشاه عام ١٧٩٤ بتأجير بندر عباس لمدة خمسة وسبعين سنة مقابل دفع إيجار، أما هرمز والبحرين فقد انتزعهما من «بنى معين» الذين كانوا قد فرضوا سيطرتهم عليها^(١٦) بمقتضى فرمان من الشاه.

ولعل أهم تحدى إقليمي واجه البوسعيديين بعد إحباط إدعاءات الفرس، هو محاولات بعض القوى الإقليمية إضعاف نفوذ البوسعيديين من جانب التواسم الذين استغلوا فرصة الصراعات القبلية والأسرية. وهاجموا مسقط وصحار مما اضطر البوسعيديين إلى محاصرة موانئ القواسم الذين سرعان ما اعترفوا بسلطة البوسعيديين عليهم عام ١٧٦٢، غير أن مناوئة القواسم استمرت للبوسعيديين وهاجموا عاصمتهم «الرساق» عام ١٧٦٣. وقد استمرت المناوشات بين الفريقين حتي مطلع الثمانينات من القرن الثامن عشر عندما تحول الخليج إلى ساحة قتال بين الجانبين حتى نهاية القرن، وقد زاد ضراوة القتال دخول القواسم في تبعية «الموحدين».

فمن هم القواسم؟ وكيف وصلوا إلى هذا النفوذ في مواجهة العمانيين البوسعيديين؟ وبالرغم أن الإجابة على هذين السؤالين سوف تأتي تفصيلاً في موضع لاحق من هذه الدراسة، إلا أننا سنجيب في عجالة على ما له علاقة مباشرة بالبوسعيديين نظراً لمواجهتهما معاً للعديد من التحديات الإقليمية في مسقط.

تذكر المصادر (١٧) أن لفظة «قواسم» قد استعمل على نطاق واسع ليدل على القبائل فى داخل خليج عمان ثم أصبح اسمه عمان المهادنة، ولم تكتف هذه القبائل ببيت الرعب فى نفوس جيرانهم بل تحذوا كل جهود البرتغاليين على طول الساحل الجنوبى لشبه جزيرة العرب وكذلك إلى سواحل الهند والبحر الأحمر، وتذكر هذه المصادر (١٨) أن القواسم أصبحوا «عدوانيين» على نحو متزايد فى منتصف القرن الثامن عشر حيث وجهوا طاقاتهم لاستغلال الأجزاء القريبة من الساحل الفرنسى، وفى سنة ١٧٦٠ حصلوا على موطن قدم لهم فى جزيرة قشم، وحوالى سنة ١٧٧٧ أصبح «صقر» شيخ القواسم الذى قوى مركزه بالزواج من كريمة حاكم تشم وشيخها، وهكذا سوى خلافاته مع قبيلة معن القوية فى الجزيرة.

أما التحدى الإقليمى التالى فقد كان من جانب السعوديين فى الوقت الذى ظهر فيه «القواسم» كقوة بحرية مناوئة لمسقط، نجح السعوديون كقوة برية فى استقطاب بعض القبائل العمانية إلى جانبهم، وكانت طلائع القوات السعودية قد وصلت إلى جهات عمان، وبدأت الغزوات السعودية لعمان خلال فترة حكم سلطان بن أحمد بن سعيد حاكم مسقط، وكان قائد أول هذه الغزوات هو إبراهيم بن عفيصان، الذى أدى دوراً بارزاً فى قيادة الغزوات السعودية على مناطق متعددة من الخليج العربى. وكان تحمس القواسم فى رأس الخيمة وما حولها لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب كسباً عظيماً لآل سعود فى جهودهم العسكرية ضد الأراضى العمانية: وحين توفى «سلطان بن أحمد»، تولى الحكم بعده «بدر بن سيف» الذى كان متعاطفاً مع الدولة السعودية، لكن حكمه لم يستمر، إذ ثار عليه سعيد بن سلطان، وقتله، وقامت حروب بين سعيد وبين السعوديين وأتباعهم فى جهات عمان، فانتصروا عليه فى أكثرها، ووصلوا إلى أسوار مسقط ذاتها مما اضطره إلى دفع مبالغ مالية إليهم كل سنة. غير أن المناوشات بين حاكم عمان وبين السعوديين لم تنقطع، وكان مقتل المطيرى - القائد الذائع الصيت - مع انشغال الدولة السعودية بالحملة العسكرية العثمانية المصرية من الأمور التى اضطرت القوات السعودية

إلى أن تتخلى عن أماكن سبق أن استولت عليها من أراضي سلطان عمان، وأن تتمركز في البريمي^(١٩) لمحاولة بسط نفوذهم على هذه الواحة عام ١٧٩٥، وقد تمكن «سلطان بن أحمد» التصدى لمحاولات الدولة السعودية الأولى وعمل على جمع كلمة العمانيين لمواجهة السعوديين، وطلب مساعدة كل من الدولة العثمانية والدولة الفارسية وفرنسا، وانتهى به الأمر على عقد معاهدة مع السعوديين سنة ١٨٠٣، كما تعهد بالسماح لممثل السعوديين بالبقاء في مسقط والاعتراف بحقوقهم في إبقاء حامية لهم في البوريمي، ومع ذلك فإن النزاع استمر بين السعوديين والبوسعيديين وسرعان ما دعم السعوديين نفوذهم في عمان، مما أثار السلطات البريطانية التي بادرت بتقديم مساعداتهم لسلطان مسقط، غير أن تلك المساعدات لم تمنع السعوديين من مزاوله نشاطهم في البوريمي أو الاستمرار في تحصيل الزكاة من البوسعيديين في مسقط (٢٠).

وجاء الخطر الإقليمي الأخير فقد جاء تداعي قبضة سيطرة العمانيين اليعاربة على ممتلكاتها الأفريقية حين عمد بعض حكام الممتلكات الأفريقية إلى انتهاز فرصة هذه السيطرة الواحية ونزعوا سلطة العمانيين عنهم، وتزعمت «محباسة» حركة التخلص من التبعية العمانية، وإذا كان الإمام «أحمد بن سعيد» قد لقي التمرد والعصيان من جانب «محباسة»، فإنه لقي ولاء وإخلاصاً من بعض الممتلكات الإفريقية مثل زنبار، مما دفع محباسة إلى إثارة تلك الممتلكات الأفريقية للتبعية العمانية، وعلى الرغم من جهود الإمام «أحمد بن سعيد» للحفاظ على هذه الممتلكات، فقد جاء اضطراب الأمور في عمان ليعكس تأثيره على شرق أفريقيا، غير أن جهود الإمام «سعيد بن أحمد» قد نجحت في استعادة ولاء مبحاسة وتبعيةها لمسقط^(٢١).

التنافس الإنجليزي الفرنسي على عمان:

كان الإنجليزي قد وطدوا علاقاتهم بمنطقة الخليج العرب يبعد رحيل البرتغاليين والهولنديين، كما شهد منحى العلاقات الإنجليزية الفارسية تصاعداً

تجلت مظاهره فى إقامة العديد من الوكالات التجارية فى بندر عباس وأصفهان وشيراز بالإضافة إلى وكالة لهم فى البصرة. وقد كان من أبرز المشاكل التى واجهت دولة البوسعيدين هى الصراع بين إنجلترا وفرنسا فى المنطقة وهو ما يحتاج إلى تفسير غير قليل، فلم يكن لفرنسا وكالات تجارية قائمة على غرار تلك التى كانت قائمة لإنجلترا، بالإضافة ضياع الممتلكات الفرنسية فى الهند، صحيح أنه قد بقى لفرنسا مستعمراتها القريبة من الشاطئ الشرقى لموزمبيق والتى كانت على صلات بحرية وثيقة بمسقط، ولكن هذا لم يكن شيئاً يذكر بجانب النفوذ الإنجليزي المتعظم فى منطقة الخليج.

غير أن فرنسا قد استجابت - بالرغم من نفوذ إنجلترا - لمطالب مسقط بشأن إقامة حفلات طيبة عن طريق المستعمرات الفرنسية فى المحيط الهادى، وكان الإمام «زايد بن سعيد» أول من أدرك أهمية الصداقة الفرنسية والدخول فى علاقات تجارية مع حاكم جزيرة «موريشيوس» وتبادل الهدايا معه وقد تعرضت هذه الصلات الطيبة إلى الفتور سنة ١٧٨١ بسبب استيلاء القراصنة الفرنسيين على إحدى سفن مسقط، غير أن هذا الفتور قد اختفى لتعود العلاقات إلى طبيعتها الودية من خلال جهود Rousseau القنصل الفرنسى فى بغداد، وكانت محصلة هذه الجهود ما عرضته مسقط على فرنسا بشأن إقامة وكالة تجارية لهم فى مسقط عام ١٧٨٥ وإرسال مبعوث فرنسى يجيد اللغة العربية يعمل وكيلاً تجارياً لفرنسا. فى مسقط.

على أن هذه الجهود قد تعرضت للفشل فى الفترة اللاحقة بسبب تطور الأحداث فى فرنسا وبينها وبين إنجلترا وذلك على النحو التالى (٢٢):

أولاً : قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وانصراف فرنسا لمعالجة شئونها الداخلية ومواجهة خصومها من الداخل وهو ما جعل فرنسا تصرف النظر عن الاهتمام بأحداث الخليج العربى.

ثانياً : نشوب الحرب بين فرنسا وإنجلترا عام ١٧٩٣ وما أعقبها من فترة سادتها المؤامرات والفتن والاضطرابات فى البلاد المجاورة للخليج العربى، وبالرغم

من إرسال فرنسا للعديد من البعثات على نحو ما سبقت الإشارة إليه،
وزيارة هؤلاء المبعوثين تركيا (١٧٩٣) ومصر (١٧٩٤-١٧٩٥)
وطهران ١٧٩٦ حيث قاموا بالعديد من المقابلات مع الوزير الأول للشاه
أغا محمد خان، غير أن هذه الجهود لم تؤت الثمار المرجوة منها نظراً
لليقظة الإنجليزية المتزايدة تجاه جهود فرنسا.

ثالثاً : تختلف اليقظة الإنجليزية المتزايدة تجاه جهود فرنسا في عرقلة النشاط
الفرنسي، وقد ساعدت ظروف السياسات الدولية ضد فرنسا بسبب
الشعور بالاستياء من جانب مواطني دول الخليج العربي من الحملة
الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ على نحو ما أشرنا إليه تفصيلاً في
موضع سابق من هذه الدراسة، فكان أن بعثت إنجلترا بأحد رجالها إلى
مسقط لعقد اتفاق مع سلطانها لتقليص النفوذ الفرنسي وإحلال النفوذ
الإنجليزي محله.

رابعاً : استمر النشاط الإنجليزي بأخذ وسائل متعددة لتقليص النفوذ الفرنسي
الذي لم ينقطع تماماً من مسقط، فأوفد الإنجليز مبعوثاً آخر إلى مسقط
عام ١٨٠٠ للتعرف على ميول سلطانها تجاه الفرنسيين وتأكيد
الاتفاقات السابقة (وكان أبرزها اتفاق ١٧٩٨) وقد نجحت إنجلترا في
جهودها، فحول للإنجليز حق تعيين وكيل لهم في مسقط.

خامساً : استمر التنافس المتبادل بين إنجلترا وفرنسا يأخذ أطواراً متباعدة في بداية
القرن التاسع عشر، فصلة مسقط بفرنسا لم تنقط وبصفة خاصة عندما
أيدت فرنسا السلطان، بتقديم العوم والمساعدة له للسيطرة على جزر
البحرين عام ١٨٠١ في الوقت الذي أحجم فيه الإنجليز عن ذلك،
بأنهم وقفوا كعقبة في سبيل نمو هذه العلاقات.

سادساً : استمرت الفترة النابليونية في الشرق منذ عام ١٧٩٨ حتى طرد
الفرنسيون (٢٣) من موريشيوس عام ١٨١٠، وكان على حكومة الهند
البريطانية أن تعالج في هذه الفترة المصاعب الخطيرة التي اتخذت صورة

غارات وغارات مضادة قامت بها السفن الفرنسية الحربية وسفن تجارية تابعة للأسطول الفرنسى على التجارة البريطانية البحرية، وكان الخليج العربى جزءاً من أحداث مسرح الصراع الإنجليزى الفرنسى، وكانت القاعدة التى اتخذها الفرنسيون هى جزيرة موريشيوس التى كان من السهل إنطلاقهم منها لمهاجمة العديد من طرق المواصلات البحرية. وفى سنة ١٧٩٩ أسر الفرنسيون سفينة تحمل العلم البريطانى وساروا بسفنهم إلى مسقط، وكانت هذه واحدة من سلسلة متعددة الحلقات من الغارات التى سبقت سقوط جزيرة موريشيوس الفرنسية فى أيدى الإنجليز عندما استسلمت الجزيرة لقوة بحرية عسكرية أرسلت من الهند بقيادة الجنرال أبير كرومبى Aber Cromby، وبهذا تم وضع حدٍ لنشاط الفرنسيين فى المياه الشرقية.

هوامش الفصل الثاني اليعاربة والبوسعيديون

- ١ - نقلا عن دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٦٤-٦٥.
2. Niebuhr, Travels Through Arabia, Vol II, p. 128.
- ٣ - اعتمدنا في تسلسل هذه الأحداث على التحليل القيم للدكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٦٤.
- ٤ - وقد سبق الإشارة إلى أن آل ثاني فرع من بنى تميم الذين يعود نسبهم إلى مضر بن نزار وكان يقطن الجانب الشرقي من شبه الجزيرة العربية
قطر، الكتاب السنوى ٨٠-١٩٨١، وزارة الإعلام، الدوحة، ص ١٨.
قطر، الكتاب السنوى ٨١-١٩٨٢، وزارة الإعلام، الدوحة، قطر، ص ٢٤.
- ٥ - راجع في تفصيل ذلك:
دكتور بدر الدين عباسى الخصوصى، الخليج العربى فى مواجهة التحديات، محاضرات الموسم الثقافى السابع، ١٩٧٤، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٧٧.
6. Badger History of the Imams & Seyyids of Oman, p. 53.
- ٧ - أرنولد ت. ويلسون الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٢٩١-٣١٦.
- ٨ - خطاب لورد كيرزون فى الشيوخ المتعاونين فى ٢١ نوفمبر ١٩٠٢ نقلا عن المرجع السابق، ص ٣١٩-٣٢٦ Bruce , Vol. III
9. Ibid & Grosse, pp. 8-10.
- ١٠ - راجع فى تفصيل ذلك: دكتور جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا، ص ٨-٢١، الأصول العربية لتاريخ شرق أفريقيا، مرجع سابق، ص ١٠٨-١١٥.
- ١١ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، دراسات فى تاريخ الخليج العربى، مرجع سابق، ص ٧٠-٧١.

- ١٢ - راجع: دكتور جمال زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان، مرجع سابق، ص ٤٠-٤١.
- ١٣ - نفس المرجع السابق، ص ٤٣.
- ١٤ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، دراسات في تاريخ الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٧٦-٨٠.
- ١٥ - راجع في تفصيل ذلك:
- أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخ السياسى ونهضته الحديثة، مرجع سابق، ص ٤١-٤٦؛ وراجع:
- Badger, op.cit., pp. 180-200.
- ١٦ - دكتور زكريا قاسم، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا، مرجع سابق، ص ٧٠-٧٦؛ وراجع أيضاً:
- Miled , op.cit., pp. 75 & 286.
- ١٧ - أرنولد ت. ويلسون، مرجع سابق، ص ٣٢٩-٣٣٦.
- ١٨ - المرجع نفسه، ص ٣٣١.
- ١٩ - راجع تفصيل ذلك:
- دكتور عبد الله صالح العتيبي، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ص ١٤٤-١٤٦.
- دكتور محمد الشعفى، العلاقات السعودية العمانية، فى: مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، العدد الأول، ١٣٩٠هـ، ص ٢٠٦-٢٢٩.
- ٢٠ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٨٤.
- دكتور جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص ٨٤-٨٥.
- Badger, op.cit., pp. 364-370.
- ٢١ - دكتور جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص ١١٧-١٢٥.

٢٢ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٨.

دكتور صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج (الفارسي)، مرجع سابق، ص ٣٣.

دكتور جمال زكريا قاسم، الأصول التاريخية، مرجع سابق، ص ١١٦.

Curzon, op.cit., Vol. II, pp. 430-438.

Miles, op.cit., pp. 290-298.

Belgrave, op.cit., pp. 20-25.

Bartlett, op.cit., pp. 20-26.

٢٣ - أرنولد ت. ويلسون، مرجع سابق، ص ٣١٤-٣١٦.

الفصل الثالث

الساحل والعتوب

الفصل الثالث الساحل والعتوب

تجمعات الساحل والإحساء:

فى أعقاب نجاح إخراج البرتغاليين من منطقة الخليج العربى بواسطة اليعاربة عند منتصف القرن السابع عشر، استقرت تجمعات عشائرية هاجرت من شبه الجزيرة العربية نظراً لهدوء الأوضاع السياسية فى هذه الفترة، وتذكر المصادر^(١) أن أبرز التجمعات العشائرية التى استفادت من تلك الظروف كى تؤسس لنفسها مشيخات وكيانات سياسية امتدت على طول الساحل العماني هى تجمعات «القواسم» و«بنى ياس» و«النعيم» و«البوعلى».

وفيما يتعلق بالقواسم فقد سبقت الإشارة إلى أن ينتسبون على شيخهم «قاسم» الذى كان يقيم لنفسه «خيمة» عند «جلفار» كانت السفن المارة تراها باستمرار فعرف هذا المكان باسم «رأس الخيمة» ويقال أنهم من نجد، ويذهب آخرون إلى أنهم ينتمون إلى عرب «الهولة» الذين يقيمون فى الساحل الشرقى للخليج، فى حين يذهب فريق آخر أنهم وفدوا من العراق واستقروا فى الساحل العماني^(٢).

ومن الثابت أن القواسم قد شكلوا منذ منتصف القرن الثامن عشر، قوة لها شأنها، إلى جانب سيطرتهم على أجزاء كبيرة من الساحل العماني، بل إن سيادتهم الإقليمية قد امتدت إلى الساحل الفارسى على نحو ما سبقت الإشارة إليه فى موضع سابق من هذه الدراسة.

والشيخ «راشد بن مطر» كان أول من ذاع صيته من القواسم بسبب انفراده بحكم «جلفار» (رأس الخيمة) عام ١٧٤١ مستغلاً تفكك دولة اليعاربة وانشغالها بنزاعاتها الداخلية... ومن ناحية أخرى فإن القواسم تحالفوا مع أمير البحر الفارسى وحاكم بندر عباس، فحققوا بذلك طموحاتهم تجاه الساحل الشرقى للخليج^(٣).

وكان الإنجليز يراقبون بحذر تصاعد القوة البحرية للقواسم نظراً لما أصاب مركز الشركة الإنجليزية من الخسائر نتيجة تحويل التجارة من بندر عباس إلى جزيرة قشم فضلاً عن أن هذه القوة البحرية المتصاعدة للقواسم جعلتهم يشنون هجماتهم على السفن الإنجليزية في الخليج، مما جعل إنجلترا تهدد باستخدام القوة المسلحة في مواجهتهم، غير أن الإنجليز قد فشلوا في تقليص نفوذ القواسم، الذين بلغوا شأنًا كبيراً جعلهم ينفردون بحكم الخليج في أعقاب انسحاب البرتغاليين والهولنديين^(٤) ويذكر أحد المؤرخين العرب المعاصرين^(٥) أن قيام القواسم بهذا النشاط البحري ضد الإنجليز لم يكن الهدف منه القيام بأعمال السلب والنهب «والقرصنة»^(٦)، دائماً كان هدفه الدخول في مواجهة مع المستعمر الغاصب لإجباره على الرحيل من منطقة الخليج العربي.

هناك نقطة أخرى جديرة بالملاحظة، فالموحدون كانوا قد شنوا هجماتهم على ممتلكات «الخولد» في الإحساء في أواخر القرن الثامن عشر، وأُتيحت لهم الفرصة بذلك للتعرف على «القواسم» عن قرب، وإقناع زعيمهم «صقر بن راشد» للانضمام إلى الموحيدين، ولدى رفضه حاصر القائد الذائع الصيت «مطلق المطيري» ورأس الخيمة وسرعان ما أعلن القواسم تبعيتهم للموحيدين^(٧).

أما «أبو ظبي» فكان قد تجمع فيها عشائر «بنى ياس» من «البوفلاح» من «بنى ياس» ثم ابنه من بعده «دياب بن عيسى» ثم حفيده «شخبوط بن دياب» نجحوا في جمع مواطنيهم حولهم، ثم دب الخلاف بين هذه التجمعات القبائلية وكانت نتيجتها أن تركت جماعة «بوفلاسة» مشيخة «أبو ظبي» واستوطنت «دبي» وقامت بتأسيس مشيخة لها هناك بمساعدة شيخ الشارقة «سلطان بن سقطر» عام ١٨٣٣ واختارت الشيخ «مكتوم بن طي» حاكماً عليها^(٨).

وهناك العديد من التجمعات العشائرية الأخرى التي نجحت في هجرتها نحو الساحل تجاه «عجمان» و«أم القيوين»، و«البريمي»، أما جماعات «بنى

خالد» فهي أهم تجمعات ظهرت في منطقة الخليج العربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد استفادت من ضعف الدول العثمانية واستقرت في الإحساء، وزاولت نوعاً من النفوذ على الحكام المحليين لإخراج الشيخ «محمد بن عبد الوهاب» من بلده، مما اضطره إلى الرحيل نحو «الدرعية» حتى لقي مؤازرة وتأييد حاكمها «محمد بن سعود»، واعتبر الخوالد هذا بمثابة عمل عدائي لهم، فقام النزاع بين الفريقين، واستمر التوتر بينهما طوال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وانتهى بزوال ملك «الخوالد» على أيدي السعوديين عام ١٧٩٥ بسبب اشتداد الهجمات السعودية^(٩).

وأتاح الخلفاء الأسرية بين «الخوالد» انشقاق تجمع «العتوب» وانفرادهم بحكم المناطق التي كانت قد تركزت فيها، وشجع ذلك السعوديين للإجهاز على الخوالد، وتشير المصادر إلى أن الأمير «عبد العزيز بن محمد آل سعود» قام بتأليب «الخوالد» على «سعدون بن دجين» - حاكم الخوالد عام ١٧٧٤ وخصم السعوديين - مما ضاطره لطلب المساعدة من السعوديين أنفسهم الذين رحبوا بذلك وشنوا هجماتهم على ممتلكات «الخوالد» عام ١٧٨٧ لإعادة «سعدون»، فلما توفي تبنى السعوديون قضية أخيه «زيد بن عريعر» وقاموا بشن غاراتهم على الإحساء عام ١٧٨٩ حيث نجحوا في إحراز النصر على الخوالد وقد استمرت الغارات والغارات المضادة بين السعوديين والخوالد في الفترة ١٧٩١-١٧٩٥ وانتهى الأمر بزوال ملك الخوالد في الإحساء على أيدي السعوديين، فلجأ بعضهم إلى ممتلكات العتوب في كل من «الكويت»، و«الزبارة»^(١٠).

العتوب:

ينتسب «العتوب» إلى قبيلة «عنزة» العربية التي كانت تقيم بمنطقة الأفلاج بإقليم نجد في شبه الجزيرة العربية، وتذكر المصادر أن هجرة «العتوب» جزء من هجرة «عنزة الكبرى» في النصف الثاني من القرن السابع عشر حيث هاجر قسم منها إلى الشام والقسم الثاني إلى شبهة جزيرة^(١١) قطر، ويذهب

أحد المؤرخين العرب المعاصرين ^(١٢) أن القحط الكبير الذى أحاق بمنطقة شبه الجزيرة العربية هو الذى دفع عشائر هذا التجمع للهجرة ، غير أنه يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن هجرة العشائر العربية إلى مواطن أخرى أفضل هو سمة من سمات البيئة الصحراوية التى تقوم على الرعى .

وقد عرف «العتوب» بهذه التسمية بعد رحيلهم من مواطن إقامتهم فى الجنوب إلى الشمال نحو منطقة الكويت، أى عقب عروجهم أو عتبهم نحو الشمال، وهذه التسمية «حركية» وليست «عشائرية» اشتقت من الفعل الثلاثى العربى «عتب» بمعنى «انتقل» و«ارتحل» ويميل الخصوصى ^(١٣) فى مؤلفه القيم عن تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر - إلى هذا الرأى، ويرر ذلك بأن اشتقاق أسماء القبائل من الأفعال غير غريب على منطقة شبه الجزيرة العربية ^(١٤) .

وتشير الشواهد أن جماعات «العتوب» أقامت فى قطر فترة من الوقت، ثم تركتها عقب حدوث خلاف مع «آل مسلم» واشتباكهم معاً فى معركة بالقرب من «رأس تنورة» تم فيها النصر لجماعات «العتوب» ، ومع ذلك فلم يكونوا راغبين فى العودة إلى قطر وانتهى بهم المطاف فى الكويت، غير أنهم اتجهوا أيضاً إلى الشاطئ الشرقى للخليج على نحو ما أشارت إليه الروايات الشفاهية المتناقلة جيلاً بعد جيل فى إضافات وزيادات مما شكل أمام الباحث صعوبة للتوصل إلى الحقيقة الواقعة ، غير أن إقامتهم بالكويت قد تمت بموافقة الخوالة أنفسهم، ولم يتفق الباحثون على تحديد تاريخ معين لوصول العتوب إلى الكويت. ويشير أحد الباحثين الغربيين ^(١٥) أن حوالى ١٧١٦ نسمة فى إطار ثلاث قبائل عربية ذات شأن هى : بنو صباح والجلاهمة وآل خليفة... قد استولت على بقعة من الأرض على الساحل الشمالى الغربى من الخليج تسمى «الكويت» . وكان بنو صباح فى ذلك الوقت تحت رياسة الشيخ سليمان بن أحمد، والجلاهمة تحت زعامة جابر بن عتبة، وآل خليفة تحت رياسة خليفة بن محمد...» .

ويرى الخصوصى أنه فى ظل غياب المصادر العربية المعاصرة فإن أقرب التواريخ تحديداً لنزول جماعات «العتوب» منطقة الكويت هو عام ١٧١٦ أو حوالى هذا التاريخ، دون تحديد سنة بعينها لهجراتها من مكان لآخر، فى حين يذكر فرانسيس وarden أن العتوب قد اتفقوا - عقب حضورهم إلى الكويت - على أن تمارس جماعة «آل صباح» شؤون الحكم ، وأن يشرف «الجاهل» على أعمال البحر، وأن يتولى «بنو خليفة» أمر التجارة.

آل صباح والتحديات الإقليمية:

تشير أحداث الخلافات الأسرية فى الخوالد عقب وفاة «سعدون بن محمد» عام ١٧٢٢، أن هذه الخلافات أضعفت من قبضة «الخوالد» على المناطق الواقعة تحت سيادتهم ومن بينها الكويت، فضلاً عن انشغال «الخوالد» بمواجهة مع «الموحدين» من خلال الغارات والغارات المضادة بين الجانبين ، مما أتاح الفرصة أمام تجمعات «العتوب» فى الكويت لاختيار زعيم من جماعة آل صباح «صباح بن جابر» عام ١٧٥٦ كأول حاكم للكويت من جماعات «العتوب» ، وبعد ذلك أخذ نفوذ الخوالد يقل تدريجياً إلى أن زال تماماً فى أواخر القرن الثامن عشر على أيدي السعوديين الموحدون.

ثم تولى «عبد الله بن صباح» أضغر أبناء «صباح بن جابر» مقاليد الأمور بعد وفاة والده، حيث واجه تحديات إقليمية كانت أهم مظاهرها أن الخوالد - حكام الإحساء - يرقبون الكويت وتطورت عن كثب ، لكن حروب الموحدون السعوديين أنهكتهم ، وعلى أى حال فقد تم عقد اتفاق صداقة وحسن جوار بين حاكم الكويت وحكام الإحساء ، حتى أطاح السعوديون الموحدون بحكم «الخوالد» عام ١٧٩٥ فتخلصت الكويت من شروط الاتفاق المذكور^(١٦).

أما التحدى الإقليمى التالى الذى واجهته مشيخة الكويت فجاء هذه المرة من جانب الكعبيين - وهم الجماعات العربية التى هاجرت من العراق واستوطنت شط العرب ونجحت فى إقامة إمارة لهم يتعدد ولاؤها السياسى بين الفرس والعثمانيين وكان «العتوب» يرفضون دوماً الامتثال للكعبيين الذين كانوا

يهدفون إلى ربط الكويت ببلادهم ، سواء كان هذا الارتباط من خلال التهديد باستخدام القوة أو بأخذ شكل مصاهرة حاكم الكعبيين^(١٧) ، وعندما رفضت الكويت ، حدثت مواجهة بحرية بين الجانبين بالقرب من جزيرة «فيلكا» وتمكن الكويتون من الاستيلاء على بعض سفن الكعبيين الذين حاقت بهم الهزيمة ، وقد أطلق على هذه المواجهة معركة «الرقعة» . ويشير واردن^(١٨) أن فترة الخمسين عاماً اللاحقة قد شهدت تطوراً وازدهاراً على ذلك الجزء من الخليج بفضل العقلية التجارية التي تمتع بها الكويتيون ، والذين عرفوا في نفس الوقت من التحالف القديم مع التجمعيين الآخرين اللذين رغبا في الانتقال إلى ذلك الجزء من الخليج حيث يكثّر اللؤلؤ ، وقد أذن شيخ الكويت «خليفة بن محمد» وجماعته بمغادرة الكويت حيث نزلوا «الزبارة» وحصلوا بالفعل على قسم هام من مصايد اللؤلؤ ، وتمكن خليفة من استدعاء تجمعه واستوطنوا جميعاً «الزبارة» ومع مرور الزمن انفصلت جماعة «ال خليفة» منذ عام ١٧٦٦ ، في «الزبارة» على مقربة من جزر البحرين حيث أخذوا يتطلعون للاستحواذ عليها^(١٩) .

غير أن «آل خليفة» سرعان ما واجهتهم التحديات الإقليمية ، فعلى مقربة منهم كان «الخوالد» متمركزين في الأحساء ، وهناك في قطر «آل مسلم» الذين يسيطرون فعلياً عليها ، ولذا فقد كان متوقعاً نشوب نزاع بين هؤلاء وبين عتوب الزبارة الذين هاجروا لتحقيق الهدفين^(٢٠) الآتين

أولاً : الاعتماد على الذات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، وقد انعكس ذلك سياسياً في عدم تعويلهم كثيراً على تحالفهم مع الخوالد الذين انشغلوا - من ناحية بخلافاتهم الداخلية - من ناحية أخرى بصراعاتهم القائم بينهم وبين الموحدن السعوديين ، وعلى الصعيد الاقتصادي ، فقد ان عليهم تنمية مواردهم الاقتصادية بالإكثار من سفنهم العاملة في صيد اللؤلؤ ، وتخفيض الرسوم المفروضة على التجارة ، أما التحدى العسكرى فقد تمثل في إقامة العديد من الحصون والأسوار لحماية أنفسهم^(٢١) .

ثانياً : الاهتمام بجزر البحرين بعد أن عجزت «الزيارة» عن تلبية احتياجاتهم وخاصة بعد نزوح مجموعات كبيرة من العتوب بالزيارة إلى شبه الجزيرة العربية فضلاً عن أن حصار الفرس للبصرة (١٧٧٦-١٧٧٩) قد أتى بزيادة سكانية في الزيارة نتيجة لاضطرار عدد كبير من مواطني البصرة للهجرة إلى الموانئ التابعة للعتوب في الكويت والزيارة.

وسواء تعلق الأمر بتعوب الكويت أو عتوب الزيارة فإن كلا الفريقين قد واجهته العديد من التحديات الإقليمية التي يمكن إجمالها فيما يلي :

أولاً: كان طبيعياً إزاء التغييرات الجيوبولوتيكية أن يتطلع عتوب «الزيارة» إلى البحرين ، بعد أن تيقنوا أن الأخطار تحيط بهم في «الزيارة» ، وأنه لم يكن أمامهم سوى البحرين ، فهم في مأمن بعض الشيء عن الموحدنين السعوديين بسبب الحاضر المائي ، وهم يملكون السفن ويجيدون الملاحة البحرية ، ولما سنحت الفرصة لهم والتي برزت في النزاع بينهم وبين حكام البحرين من «آل مذكور» ، واستقطاب هؤلاء لـ «بنى كعب» و«هرمز» و«القواسم» إلى جانبهم ، وكانت المواجهة بين الجانبين : عتوب الزيارة وآل مذكور ، ولم يشترك «عتوب» الكويت في القتال لأن أخبار القتال وصلت متأخرة ، ولذا وصلت سفن الكويت إلى منطقة النزاع بعد انتهاء المعركة ، وقدر لهم القيام بدور حاسم في إخضاع البحرين لبنى عمومته «عتوب الزيارة» في ٢٨ يوليو ١٧٧٣ ، وسميت هذه المعركة بمعركة «الزيارة» .

ثانياً: على الرغم من سقوط البحرين في أيدي «عتوب» آل خليفة فإن وجودهم بالزيارة ظل قائماً وهو ما دعم نفوذهم في المنطقة ، غير أن هذا النفوذ لم يمنع القوى الإقليمية المقارنة للتطلع لفرض سيطرتهم ، مثال ذلك ، عرب الساحل الشرقي للخليج وسلطنة مسقط^(٢٢) ، وهو ما جعل دور السعوديين الموحدنين يبرز أكثر من ذي قبل ، كونهم صمام أمن في التوترات الإقليمية التي سادت في الفترة ١٧٨٥-١٧٩٩ والتي كان

من نتيجتها هجوم سفن مسقط على البحرين واحتلالها (٢٣) وأسر عدد من أعيانها وحملهم إلى مسقط كرهائن.

ثالثاً: يذكر الخصوصي (٢٤)، أنه في الوقت الذي كان فيه عتوب «آل خليفة» يتعرضون للأخطار من عرب الساحل الشرقي وسلطنة مسقط، كان بنو عمومته في الكويت يواجهون خطر الزحف العثماني، وقد توسط صموئيل مانيسى (٢٥) المسؤول عن الوكالة التجارية الإنجليزية في البصرة بين السلطات العثمانية في بغداد وشيخ الكويت لفض الخلاف بينهما حول تسليم الخارجين على العثمانيين والذين لجأوا إلى الكويت، غير أن تلك الوساطة لم تنجح في إثناء شيخ الكويت عن موقفه، بالرغم من تحذير «مانيسى» للشيخ باعتزام والي بغداد «سليمان باشا» غزو الكويت.

رابعاً: أتاحت الوساطة البريطانية امانية استفادة الإنجليز مستقبلاً من الكويت كمركز نشاط تجاري، خاصة وأن الخلاف العثماني - الكويت قد استمر طوال الفترة ١٧٨٠-١٩٢، فقد اتخذ المسؤولان عن الوكالة الإنجليزية القائمة في البصرة قرارهما بنقل مركز نشاط الوكالة من البصرة إلى الكويت في ٣٠ أبريل ١٧٩٣، وبقيت الوكالة هناك أكثر من عامين (٢٦).

خامساً: لعل أكبر تحدى واجه العتوب هم خطر «الموحدين» الذين نجحوا في نشر دعوتهم بسرعة وأرادوا توسيع نفوذهم فاصطدموا بالخوالد، وشنوا هجماتهم على ممتلكات عتوب الكويت في القرن الثامن عشر، حيث تصادف وجود الوكالة الإنجليزية هناك، وقام أحد مسؤولي الوكالة بالتوجه للدرعية لتحسين العلاقات بين الشركة و«الموحدين» الذين كانت قوتهم ذات تأثير فعال (٢٧).

سادساً: لم يلبث عتوب الزبارة أن تعرضوا لغارات حاكم الموحدين على الإحساء عام ١٧٩٥، وفي الوقت الذي فشلت فيه هجمات الموحدين على الكويت، فقد نجحوا في منع سكان عتوب الزبارة من ارتقاء موارد مياههم

ومناطقهم الزراعية، وشدّدوا هجماتهم على قلعة الزبارة التي سقطت في أيديهم وجاء انشغال الموحدين بحروبهم مع العثمانيين وجماعات المنتفق في العراق فضلاً عن معاركهم في الحجاز من ناحية أخرى، كان ذلك كله بمثابة عدم لفت الأنظار إلى البحرين والكويت حيث ظلتا بعيدتين عن متناول أيدي الموحدين، ويذكر الخصوصي (٢٨) أن «العتوب» لم يكونوا يشكلوا مصدر تهديد لنفوذ «الموحدين» المستقر في شرقي شبه الجزيرة العربية.

سابعاً : جاء عام ١٧٧٥ ليكون بمثابة عام التحديات الإقليمية وخاصة من قبل عرب الساحل الشرقي للخليج، فمن ناحية عاد التحالف من جديد بين «الجلاهمة» و«آل خليفة» - والجلاهمة هو تجمع كان قد نزل الكويت مع الجماعتين الآخرين واقتسمت معهما السلطة، غير أنها غادرت الكويت إلى الزبارة على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً - حيث نجح تحالف «الجلاهمة» و«آل خليفة» في صد هجومهما المشترك على العتوب، وإخضاع البحرين لتجمع «آل خليفة» عام ١٧٨٣ (٢٩).

والخلاصة أن كيانات الساحل العماني والإحصاء والعتوب كان لها تأثيراتها الفعالة على الساحل الغربي للخليج العربي، وهذه التأثيرات قد تركت بصماتها على العلاقات المحلية والإقليمية، لكن الصحيح أيضاً أن هناك قوة إقليمية استأثرت باهتمام السياسات العالمية فيما بعد وهي قوة الدولة السعودية على نحو ما سوف يتضح جلياً خلال تناولها في موضع لاحق من هذه الدراسة.

هوامش الفصل الثالث الساحل والعُتوب

- ١ - لعل من أفضل الدراسات العربية الموثقة بشأن مشيخات الساحل العماني دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول.
- ٢ - دكتور سعد نوفل، الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٤٥-٢٥٦.
- ٣ - أرنولد ت. ويلسون، مرجع سابق، ص ٣٣٠-٣٣٢.
- ٤ - المرجع نفسه.
- ٥ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٩٢.
- ٦ - وذلك على حد ما عبر عنه أرنولد ت. ويلسون في كتابه «الخليج العربي»، مجمل تاريخي من أقدم الأزمنة حتى أوائل القرن العشرين، لدرجة أنه أفرد الفصل الثالث عشر تحت عنوان «القرصنة» وتحدث عن عرب الخليج بصفته «قرصنة»، ولا ينتظر أن يكون منصفاً بحق العرب (الباحث).
- ٧ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ٩٤.
- ٨ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، الخليج العربي في مواجهة التحديات، مرجع سابق، ص ٤٠٠.
- ٩ - المرجع نفسه.
- ١٠ - أحمد مصطفى أبو حاكمه، ترجمة محمد أمين عبد الله، تاريخ شرقي الجزيرة العربية، ١٧٥٠-١٨٠٠.
- ١١ - المرجع نفسه.
- ١٢ - عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ٣٠-٣٦.
- ١٣ - ويضيف الدكتور الخصوصي قائلاً أن قبائل «الظفير» أو «التضفير» ما هي إلا مجموعات من عشائر شتى «تضافرت» واتحدت بذلك الاسم، وكذلك الحال بالنسبة إلى عرب «المتفق» منهم عشائر «اتفقت» فيما بينها وعرفت بالمتفقين، راجع:

الدكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٩.

١٤ - المرجع نفسه نقلا عن ابن منظور ، لسان العرب.

١٥ - المرجع نفسه ، ص ١٠٢ ، نقلا عن:

Extracts from Brief Notes relative to the Rise and Progress of the Arab Tribes of the (Persian) Gulf, Pripased in Aug. 1819 by M. Francis Warden, Member of the Council at Bombay under Uttoba Arabo (Bahrein)(, I.S. Bo., Vol. XXIV, pp. 362-372.

١٦ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، مرجع سابق، ص ١٠٢ ، وهو يستعين بآراء أحمد مصطفى أبو حاكمه، فى رسالته العلمية التى حصل بها على درجة الدكتوراه فى فلسفة التاريخ من جامعة لندن وترجمت للعربية بعنوان «تاريخ شرقى الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠» ، ص ٧٢، ٧٦، ١٠٥، ٦٨، ٦٩، ٨٦.

١٧ - راجع فى تفصيل ذلك:

دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، الأهمية الاستراتيجية للكويت فى العصر الحديث، مجلة كلية الآداب، جامعة الكويت، العدد السادس، ديسمبر ١٩٧٤، ص ٨-١٢.

١٨ - المرجع نفسه ، ص ٨.

١٩ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، تاريخ الخليج العربى، نقلا عن:

Francis Warden, op.cit., No. IV, p. 362.

٢٠ - دكتور أحمد مصطفى أبو حاكمه، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢١ - المرجع نفسه ، ص ١٢١.

٢٢ - المرجع نفسه ، ص ١٠١، ١٣٤، ١٨٨.

23. Francis Warden, op.cit., No. 21, p. 366.

24. Belgrave, op.cit., pp. 122-125.

- ٢٥ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصى، تاريخ الخليج العربى، مرجع سابق، ص ١١٣.
- ٢٦ - دكتور أحمد أبو حاكمه، مرجع سابق، ص ١٨.
- ٢٧ - المرجع نفسه، ص ٢٥٧.
- ٢٨ - المرجع نفسه، ص ٢٦٢.
- ٢٩ - الدكتور بدر الدين عباس الخصوصى، تاريخ الخليج العربى، مرجع سابق، ص ١١٧.
- ٣٠ - دكتور أحمد أبو حاكمه، مرجع سابق، ص ٦٨.

الباب الرابع

الخليج العربي والموجة الاستعمارية الثانية

الفصل الأول : السياسات الاستعمارية تجاه الخليج.

الفصل الثاني : مصر العثمانية والخليج.

الفصل الثالث : النشاط الروسى.

الفصل الرابع : تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الإقليمية.

الفصل الأول

السياسات الاستعمارية تجاه الخليج

الفصل الأول

السياسات الاستعمارية تجاه الخليج

إزاحة القوى المنافسة لبريطانيا من بحر العرب:

ترسخت في القرن التاسع عشر قواعد الامبراطوريات الاستعمارية الغربية وهو ما يطلق عليه الموجة الاستعمارية الثانية، وتأتى أهميتها من استئثار الدول العظمى في ذلك الوقت بالسلطة، فاستبدت بالتصرف في مستقبل الشعوب التي شاء سوء حظها أن تقع بين برائنها، وكانت أبرز هذه الدول هي بريطانيا، وانعكس تأثيرها في مجال هذه الدراسة من خلال الامبراطورية الهندية - البريطانية، وتأتى أهميتها من أنها كانت امبراطورية من نوع جديد رأسها أوروبى بريطانى وقاعدتها آسيوية هندية ، وقد أثرت على مجرى الحياة فى المنطقة برمتها، ومنها منطقة الخليج - موضوع هذه الدراسة - حيث تمكنت إنجلترا من السيطرة على الخليج والسواحل العربية ومضائقها وجزرها، وتمكنت السياسة البريطانية - بصورة أو بأخرى - من إخراج القوى المنافسة لها فى بحر العرب، لكن ذلك استغرق سنوات طويلة من الصراع والتنافس بين القوى الأوروبية والإقليمية أيضاً، وهذه الأخيرة كانت ممثلة بدولتى فارس والإمبراطورية العثمانية التى كانت تحتل العراق ثم القوى العربية الممثلة بالقبائل التى تعيش فى جزر الخليج وعلى شاطئيه، ولم تستطع هاتان الدولتان القيام بأى دور فعال بسبب الفتن الداخلية فضلاً عن الحروب المستمرة بينها والتي كان الايرانيون سببها لتحقيق مطامعهم السياسية فى العراق. فى حين استطاعت القوى العربية المحلية الممثلة فى القبائل من مناوئة بريطانيا بل إن إحدى هذه القوى العربية المحلية ممثلة فى العمانيين قد فرضت وجودها كشوكة فى حلق بريطانيا لفترة طويلة، وتمكنت بريطانيا من احتوائهم وأصبحت عمان قاعدة تقليدية بريطانية ضمن منطقة شاسعة تمتد من سواحل أفريقيا الشرقية حتى جزر الهند الشرقية بالإضافة إلى السيطرة البريطانية على المقاطعات العربية التى

كانت تحتلها الدولة العثمانية في العراق وفلسطين، وربطت بريطانيا الخليج بالبحر المتوسط بسبب أهميتها الجيوبوليتيكية من خلال الموقع الحساس القريب من الهند حيث كانت الأحداث التي وقعت في الهند خلال القرن الثامن عشر ذات تأثير كبير على تشجيع الإنجليز على تغيير سياستهم وتطبيق سياسة احتلال الأرضى والبدء «بقضم الشطيرة شيئاً فشيئاً حتى تمكنت من ابتلاعها كلها» وذلك على حد وصف أحد الباحثين^(١).

وفي الفترة التي امتدت بين نهاية القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر كان الخليج العربي مناهضاً لبريطانيا من خلال نشاط القبائل العربية - كما سبقت الإشارة - والتي اشتركت مع الدولة العثمانية وإيران بحملات ضد بني كعب في عربستان، غير أن أقوى مقاومة واجهت بريطانيا جاءت من القواسم الذين سيطروا على الخليج فترة من الزمن ، وبعد زوال نفوذ القواسم واضطرارهم لتوقيع معاهدات إذعان غير متكافئة مع بريطانيا فقد انفردت بريطانيا بالسيطرة على الخليج مستفيدة من الخلافات بين القبائل العربية ذاتها وهو ما سوف نتعرض له في تفصيل غير قليل.

سياسة بريطانيا تجاه طموحات فرنسا:

واجهت حكومة الهند البريطانية والحكومة البريطانية مشكلات خطيرة في مطلع القرن التاسع عشر، وهذه المشكلات بدأت في منطقة الخليج والشرق الأوسط بغزو نابليون بونابرت لمصر سنة ١٧٩٨ ، وكانت الغارات المنتظمة من جانب السفن الفرنسية الحربية على التجارة البحرية البريطانية بالإضافة إلى ما قام به الفرنسيون من إجراءات مناوئة لبريطانيا، كل ذلك جعل بريطانيا تتخذ إجراءات دفاعية أثناء الحقبة النابليونية في الشرق ١٧٩٨ - ١٨١٠ ، ولم يكن الخليج العربي سوى جزءاً صغيراً من ميدان الصراع الإنجليزي الفرنسي في بحار الشرق. ولم تكن اليقظة تنقص الحكومة البريطانية أو شركة الهند الشرقية، لكن جهودهما لم تحرز نجاحاً تجاه فرنسا إلا بعد طرد الأسطول الفرنسي من مصر سنة ١٨٠١ حيث حدث بعض التغيير في الموقف في بحار الهند،

وكانت أخطر الأضرار التي لحقت بالتجارة البريطانية هي المخاوف التي أثارها خطط نابليون سياسته لفتح آسيا وما أشارت إليه البعثات الفرنسية من أهمية منطقة الخليج العربي للسياسة الفرنسية.

ويبدو أن بريطانيا كانت متيقظة للطموحات الفرنسية : فقبل أن يخطو الفرنسيون أية خط حاسمة في ميدان الشرق الأوسط ، تم فتح مقيمة بريطانية في بغداد برئاسة اللور هارفورد جونز ، وكان الهدف من هذا الإجراء هو السيطرة على والى بغداد ، وبالتالي خفق النفوذ البونابرتي من الامتداد نحو الشرق . وكانت الحكومتان البريطانية والعثمانية يجمعهما تحالف غير رسمي ضد فرنسا ، بل أن حلفاً دفاعياً مشتركاً عقد بينهما في سنة ١٧٩٩ يهدف إلى طرد الفرنسيين من مصر ، وفي نفس الوقت صدرت الأوامر من الباب العالي بالقبض على القنصل الفرنسي والرعايا الفرنسيين من البصرة وإرسالهم أسرى إلى القسطنطينية .

وبعد افتتاح المقيمة البريطانية في بغداد ، اتخذت بريطانيا خطوة أخرى لحماية مصالحها في منطقة الخليج وذلك بتكليف أحد كبار الإيرانيين - مهدي علي خان - كي يكون ممثلاً لحكومة الهند البريطانية في الخليج على أن يتخذ كافة الترتيبات اللازمة لمواجهة النفوذ الفرنسي في عمان وإيران ، وقد أثمرت جهود مهدي علي خان في عقد معاهدة مع سلطان عمان في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ جعلته حليفاً لبريطانيا في صراعها ضد فرنسا بما في ذلك طرد الفرنسيين من أقاليم عمان ، ومنح بريطانيا حق اتخاذ قاعده لها في بندر عباس التي كانت مؤجرة للسلطان من حاكم إيران . وتلى ذلك إنشاء وكالة بريطانية سياسية في مسقط ١٧٩٩-١٨٠١ من خلال جهود كابتن مالكولم من حكومة الهند البريطانية حيث استطاع تجديد اتفاقية مع سلطان عمان ، كما تمكنت في يناير ١٨٠١ من عقد معاهدة مع شاه إيران يتم بمقتضاها عدم السماح بإقامة أية قواعد فرنسية هناك .

الخليج والعلاقات البريطانية العثمانية:

أما الفترة ١٨٠١-١٨٠٧ فقد شهدت تذبذباً في منحى العلاقات البريطانية العثمانية انتهت بقطع العلاقات السياسية بينهما وهو ما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل. ففي سنة ١٨٠٤ اقترحت فرنسا الاشتراك مع إيران في عمل ضد روسيا التي كانت إيران في حالة حرب معها، غير أن الشاه رفض ذلك الاقتراح لأنه كان يطمح في مساعدة بريطانيا له، وفي الفترة ١٨٠٧-١٨٠٨ حاولت إيران إقناع المقيم البريطاني بأن تقاربها مع فرنسا والذي جاء نتيجة عقد معاهدة فنكنشتين في مايو ١٨٠٧ يتم بمقتضاها تحالف فرنسا مع إيران ضد روسيا - وكررت الحكومة الإيرانية محاولاتها لإقناع المقيم البريطاني في بوشهر بأن التقارب الإيراني الفرنسي لا يعنى التقليل من العلاقات الودية بين إيران وبريطانيا.

أما القطيعة بين بريطانيا والدولة العثمانية فقد جاءت في إطار تشابك العلاقات الدولية الأوروبية من ناحية ، ومن ناحية أخرى انعكست هذه العلاقات على منطقة الشرق الأوسط والخليج بصفة خاصة على نحو ما سبقت الإشارة إليه، ففي أوائل سنة ١٨٠٧ ساد الود العلاقات العثمانية الفرنسية ، في حين كان التوتر يسود العلاقات العثمانية البريطانية في أوروبا ، وقد انعكس ذلك على الأوضاع في الخليج بصورة أو بأخرى حيث كان والى بغداد يرى في وجود أسطول بريطاني قوى في منطقة الخليج سنداً رئيسياً له، وقرر بالتالي تجاهل العداء العثماني البريطاني.

وقد استمر توجهات السياسة البريطانية في اتخاذ الترتيبات اللازمة لطرد الفرنسيين في منطقة الخليج ، حيث تغير سير الأحداث لصالح بريطانيا منذ عام ١٨٠٩ حيث غادر آخر دبلوماسي فرنسي طهران، وفي نهاية سنة ١٨١٠ أغلقت القنصلية الفرنسية أبوابها في مسقط. وفي نفس السنة جاء نتيجة بعثة مالكولم في إيران بنجاح للسياسة البريطانية في الخليج وقد تمثل ذلك في العلاقات القوية التي سادت بين حكومات الهند البريطانية وإيران وقيام البعثة بدراسة الأوضاع الجيوبولوتيكية للبلدان المجاورة لإيران والخليج العربي.

التطورات الإقليمية والمحلية:

وعلى الصعيد الإقليمي فقد جاءت توجهات السياسة الخارجية البريطانية مؤثرة ومتأثرة بأحداث الشرق الأوسط والخليج العربي في القرن التاسع عشر، غير أن هذه التوجهات البريطانية لم تأت من فراغ وإنما من خلال التطورات التي شهدتها شرقى الجزيرة العربية عشية القرن التاسع عشر ففى الكويت حافظ الشيخ عبد الله آل مبارك على السياسة السلمية التي انتهجها فى الحكم، فى حين ظل الحكم فى البحرين والزيارة فى يد أحمد آل خليفة وحافظ ابنه من بعده على سياسة أبيه بعد أن خلفه فى الحكم سنة ١٧٩٦ . وقد استفاد العتوب من الجهد الذى آل إليه غيرهم من الدول والموانئ على الخليج، وعلى الأخص من عملية حصار الفرس للبصرة ١٧٧٥ - ١٧٧٩، وفى سنة ١٧٩٠ أجبرت المشاكل^(٢) التي واجهها المسئولون البريطانيون عن المركز التجارى فى البصرة مع العثمانيين إلى الانسحاب من المنطقة، وفى ٣٠ أبريل^(٣) ١٧٩٣ ثم نقل المركز البريطانى من البصرة إلى الكويت . وقد عين «صموئيل مانستى» رئيساً لمركز الكويت البريطانى، كما عين هارفارد جونز مساعداً للرئيس. أما دلالة اختيار الكويت كبديل عن البصرة، فإن ذلك يرجع لكون الكويت دولة تتمتع بالاستقلال ولم تكن تابعة للدولة العثمانية، كما كانت منطقة هامة بالنسبة لحكومة الهند البريطانية باعتبارها مركزاً لإرسال بريدها من خلال احتلال الفرس للبصرة ١٧٧٥-١٧٧٩ .

وعلى الصعيد المحلى، كانت علاقة الشيخ عبد الله آل الصباح ببريطانيا علاقة تتسم بالود حيث أقام الشيخ احتفالا بمناسبة نقل المركز إلى الكويت، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية الكويت من وجهة نظر السياسة البريطانية، ويمكن إضافة سبب آخر لهذه الأهمية وهو أن الكويت ربما تصلح كميناء لرسو سفن الشركة وبالتالي تفريغ السلع عن طريق هذا الميناء على الرغم من أنه لو صح ذلك فإن مصطلحه فى النهاية عديمة الجدوى طبقاً لرؤى الباحثين المحدثين^(٤)، حيث اتضح فيما بعد أن الكويت لم تكن بديلاً صالحاً عن

البصرة ، فقد ظل المركز البريطاني في الكويت مايزيد على سنتين ١٧٩٣-١٧٩٥ م عاد بعدها إلى البصرة حيث لم تحقق إقامة المركز في الكويت الأغراض المرجوة ، ومع ذلك كانت إقامة المركز في الكويت عاملاً هاماً في تعزيز المركز الاقتصادي للكويت التي استفادت كثيراً من مرور السلع التي كانت ترد عن طريقها كما استفادت الكويت من بريد الشركة الذي كان يتم إرساله بالنظام البري السريع الذي تقوم بنقله مجموعة من راكبي الجمال يتم اختيارهم من بين الأهالي العرب سكان المنطقة أو من يعتمدون في معيشتهم على هذا المورد^(٥).

أما الاتصالات الكويتية - البريطانية فقد قويت أكثر من ذي قبل، وشملت بعض تجار الكويت الذين كان المركز البريطاني في البصرة يستأجر سفنهم أحياناً لتقوم بنقل بريد الشركة إلى الهند كي تتحاشى مواجهة الأسطول الفرنسي، وقد سمح شيخ الكويت لممثلى المركز البريطاني بتفتيش^(٦) المبعوثين الفرنسيين والبريد الفرنسي الذي كان ينقل بالسفن الكويتية، ومعنى ذلك أن النفوذ البريطاني كان يسود منطقة الخليج في هذه الفترة، ومع ذلك فإنه بالرغم من ميل شيخ الكويت إلى الإنجليز إلا أنه لم يكن يقر تصرفاتهم تجاه السفن العربية التي تنقل المواطنين الفرنسيين وطرود البريد الفرنسية^(٧).

أما بقية القوى الإقليمية - بخلاف العتوب في الكويت - فقد انحصرت في القوة المتزايدة للوهابيين وطموح حاكم عمان وقوته البحرية وضعف إمارة البحرين العربية ، ومن الغريب أن توجهات السياسة البريطانية ، لم تكن ذلك بالصورة المطلوبة^(٨) منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولو أنها وجهت مزيداً من الاهتمام إلى مقدمات الاضطراب البحري في الخليج وتعرفت على الموقف بواقعيته لكان بإمكان بريطانيا أن تصون بطريقة أفضل مصالح الامبراطورية البريطانية في الخليج. وهناك قوة أخرى لا يستهان بها - كما سبقت الإشارة - وهي قوة الوهابيين في نجد وامتدادها إلى البحر الأحمر والخليج في الفترة

١٧٩٨-١٨٠٥^(٩) من خلال السيطرة على ميناء القطيف وإقليم الإحساء ووصولهم إلى شواطئ الخليج، حيث اكتملت لهم السيطرة على كل رقعة من الساحل العربى من الخليج الممتدة من الكويت إلى سلطنة عمان بما فيها البحرين.

توتر العلاقات بين الدول الكبرى تجاه الخليج:

شهدت الفترة ١٨٠٥-١٨٠٦ حملة بريطانية هى الأولى من نوعها على القواسم واهتمام كل من الحكومة البريطانية فى لندن وحكومة الهند البريطانية بتوسيع شقة الخلاف بين القوى الإقليمية وأبرزها القواسم وسلطان عمان والسعوديين وصدور التعليمات للمقيم البريطانى فى المنطقة بتلافى الاحتكاك المباشر بين هذه القوى من ناحية، والخوف من تدخل قوى إقليمية أخرى طرفاً فى النزاع مثل إيران والدولة العثمانية. غير أن انتعاش القرصنة على نطاق واسع فى الفترة اللاحقة من خلال الغارات البحرية والغارات البحرية المعادية من القواسم^(١٠) وبريطانيا قد هددت سلامة التجارة البريطانية فى الخليج، الأمر الذى أدى إلى قيام بريطانيا بحملتها الثانية على القواسم فى الفترة ١٨٠٩-١٨١٠ وانتصار القواسم فى المراحل المتعددة من المعارك، وكانت النتيجة إخفاق الحملة البريطانية الثانية فى الحصول من القبائل العربية على اعتراف بالهزيمة ، وظل السلم فى الخليج مهمة صعبة الإنجاز بالرغم من إعلان الوهابيين الحياد بالنسبة للبريطانيين وعدم مهاجمة سفنهم^(١١).

وبالرغم من التوتر البحرى فى الخليج فإن التجارة البريطانية قد ازدهرت فى إيران بشكل خاص وذلك نتيجة لجهود شركة الهند الشرقية البريطانية ، وقد سبقت الإشارة لجهود مهدي علي خان وبعثة مالكولم بهذا الخصوص، بالإضافة إلى تعدد الهيئات السياسية البريطانية قفى الخليج فى الفترة ١٧٩٨-١٨١٠ والعمل على تنسيق مستمر سواء تعلق الأمر بالمقيم البريطانى فى بوشهر أو بجهود شركة الهند الشرقية على الصعيد السياسى والنتائج الفعلية التى تحققت من خلال زيادة مبيعات الشركة وتنشيط سلعها ، وقد سبقت

الإشارة إلى مركز البصرة التي ظلت حجر الزاوية بين أوروبا والبريطانيين في الهند، وشهدت الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ابتعاد الخليج العربي نسبياً عن سياسات الصراع بين الدول الأوروبية لفرض نفوذها على منطقة الخليج العربي.

استتباب الأمن البحري في الخليج ١٨١٠-١٨٣٦ :

وكان هناك العديد من الاعتبارات التي ساعدت على تأمين متدرج لاستتباب الأمن البحري في الخليج في الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ ويمكن تتبع تسلسل هذه الأحداث والاعتبارات محلياً وإقليمياً وعالمياً فيما يلي :

أولاً : معاهدة سنة ١٨١٤ بين بريطانيا وإيران والتي كانت موجهة أصلاً ضد روسيا بدلاً من فرنسا حيث ألزمت هذه المعاهدة إيران بأن تشترك في صد أي هجوم من جانب أية دولة أوروبية على الهند في مقابل أن تقدم بريطانيا مساعدتها الفعلية لإيران إذا حدث أي غزو لأراضيها من جانب أية دولة أوروبية، وقد تم تعديل هذه المعاهدة تعديلاً كبيراً في سنة ١٨٢٨ بما أدخل ساحة بريطانيا من هذا الالتزام الأخير وذلك بموافقة إيران مقابل تعويض مادي ، وفي سنة ١٨٣٤ تعاهدت بريطانيا وروسيا معاً على احترام استقلال إيران وسلامة أراضيها ، غير أن هذه الاتفاقية قد أدت إلى مشكلات بين البلدين بشأن إيران.

ثانياً : وصول السعوديين إلى أوج قوتهم منذ سنة ١٨١٠ ، وبالتالي ازداد تأثيرهم ونفوذهم على شئون الخليج، وكان الوهابيون يسيطرون - دون منازع - ليس على وسط جزيرة العرب فحسب، وإنما على أجزاء كبيرة من الحجاز ، بالإضافة إلى الإحساء وقطر والبحرين وعمان وواحة البريمي، كما استولى الوهابيون الموحدون على ميناء شنّاص من البريطانيين والعمانيين . من الفترة ١٨١١-١٨١٥ قد شهدت انكماشاً تدريجياً لنفوذ الوهابيين الموحدين بسبب الحملة المصرية لاستعادة الأراضي «العثمانية» على البحر الأحمر، غير أن الوهابيين الموحدين نجحوا في غزو سلطنة عمان واكتساح أقاليم مسقط وشرقي صحار، غير أن المنية

وافت قائد الحركة وأميرها «سعود» في سنة ١٨١٤ فمנית الحركة بخسارة فادحة نظراً للكفاءة السياسية والإدارية الكبيرة التي كان يتمتع بها ومع ذلك فقد تمكنت الحركة الوهابية من هزيمة القوات المصرية في الظهران في السنة نفسها^(١٢).

ثالثاً: أن موقف الحكومة البريطانية من الوهابيين والقواسم في هذه السنوات العvisية^(١٣) كان يتسم بالتردد^(١٤)، وقد تحاشت حكومة الهند البريطانية الدخول في معاهدة مع الوهابيين وقبل أن يرسل سلطان عمان حملته على رأس الخيمة في سنة ١٨١٤ حاول أن يقنع السلطات البريطانية في الهند بالاشتراك معه في العمل ضد القواسم، ولم توافق الحكومة البريطانية سلطان عمان في قناعاته بل إنها لم تقدم إليه أى نوع من المعونة البحرية أو العسكرية، غير أن الميم البريطاني في الخليج - بأوامر من حكومته - رافق الأسطول العماني إلى رأس الخيمة في مناسبتين، ومع ذلك لم تبد فرصة مواتية في تدخل ناجح من جانب سلطان عمان لنصرة المصالح البريطانية. وفي ظروف هذا الجهد الفاشل من سلطان عمان، والتراخي الواضح من الحومة البريطانية عادت أعمال القرصنة من جوانب القواسم في الفترة ١٨١١-١٨١٦ طبقاً للتطورات الآتية:

(أ) هاجم القواسم عدة سفن تابعة لميناء البصرة في سنة ١٨١٣ وشددت من حصارها على عدة سفن راسية ترفع العلم البريطاني.

(ب) في سنة ١٨١٤ أغار شيخ الشارقة على سفينة للأهالي ترفع العلم البريطاني ونقل الأسلاب إلى رأس الخيمة، وقد أدت هذه الحادثة وغيرها من الحوادث المشابهة إلى تبادل المراسلات بين المقيم البريطاني وزعماء الوهابيين الموحدون والقواسم. وفي تصعيد لهذه الأحداث وتكرارها في الفترة ١٨١٥-١٨١٦ أدى ذلك التصعيد إلى تأثر الأوضاع في منطقة الخليج ويمكن تقييم دلالات هذه الأحداث ونتائجها في أن القواسم قد نجحوا في تحقيق أهدافهم

وصارت منطقة البحرين سوقاً لتوزيع الأسلاب التي حصل عليها القواسم بالقوة.

(ج) شهدت سنة ١٨١٦ العديد من الأحداث الهامة بين الأطراف الإقليمية في منطقة الخليج وردود فعل لهذه الأحداث من جانب بريطانيا، ولم تنقطع غارات القواسم على السفن البريطانية والسفن العربية التي ترفع العلم البريطانى فى الفترة ١٨١٧-١٨١٩. فمن ناحية أدت الحملة التي قام بها سلطان عمان على البحرين فى صيف سنة ١٨١٦ إلى فترة استرخاء فى السلب، غير أن عملية السلطان سعيد فى البحرين سنة ١٨١١ لمعاونة العتوب فى مواجهة السعوديين الموحدين قد أدت إلى تغيير المواقف من جانب الأطراف الإقليمية سواء تعلق ذلك بالسعوديين أو الإيرانيين والقواسم أيضاً، وقد زار البحرين المقيم البريطانى فى الخليج واستطاع إقناع شيخ البحرين بأن بريطانيا ستقف موقفاً حيادياً من الصراع بين الأطراف الإقليمية، ولكن ضعف إمارة البحرين ظل يغرى دوماً جيرانها الأقوياء بالهجوم عليها.

(د) طلبت حكومة الهند البريطانية فى سنة ١٨١٦ ضرورة تعويض غير مشروط من القواسم نتيجة لاستمرار أعمال السلب التي قام بها القواسم، غير أن شيخ القواسم رفض هذا الطلب، ولم تفلح ضغوط بريطانيا فى ثنيه عن عزمه حتى تجددت الاشتباكات بين الطرفين فى نهاية سنة ١٨١٨.

رابعاً: قررت الحكومة البريطانية أن تضع حداً لنشاط القراصنة فى الخليج، وفى ربيع سنة ١٨١٩ أرسلت حكومة الهند البريطانية أحد مبعوثيها العسكريين^(١٥) إلى المنطقة للتمهيد للحملة البريطانية الثالثة على القواسم فى الفترة ١٨١٩-١٨٢٠ حيث أمكن لهذه الحملة احتلال مدينة رأس الخيمة والاستيلاء على الحصن الجبلى «الظاية» بالقرب من الرس،

وتقدمت إلى البحرين حيث استولت على بعض سفن القرصنة الراحية في جزر البحرين، وكانت نتيجة هذه الحملة توقيع معاهدة صلح بين بريطانيا والقواسم في سنة ١٨٢٠ «وقد أقرت السلطات البريطانية في الهند السياسة التي تضمنتها هذه المعاهدة ولم تسمح بعدها لأى عمل من أعمال القرصنة في الخليج، وانتهت هذه الحقبة من العنف والغارات البحرية والغارات المضادة».

خامساً: كان لابد من فترة احتياطات شديدة لقمع أعمال القرصنة في الفترة التالية لتوقيع معاهدة سنة ١٨٢٠ وهو ما حدث بالفعل من خلال وجود حامية بريطانية في الخليج في الفترة ١٨٢٠-١٨٢٢، وكذلك شملت هذه الاحتياطات نشوب حرب محدودة قامت بها حملتان بريطانيتان على قبيلة بنى علي في سلطنة عمان في الفترة ١٨٢٠-١٨٢١ وكشف ذلك بوضوح الأهمية البالغة لوجود قوة بحرية متنقلة في الخليج تتلقى أوامرها من مسئول سياسى واحد له صلاحيات واسعة.

وأثناء انهماك البريطانيين في العمل على تدعيم نتائج حملة ١٨١٩-١٨٢٠ في منطقة الخليج العربى وساحل عمان حدثت أزمة في العراق العثماني، فالرعايا البريطانيون كانوا يتمتعون بامتيازات من خلال المعاهدات المتتالية بين بريطانيا والدولة العثمانية، غير أن والى بغداد تجاهل هذه الامتيازات وضاعف الضرائب على التجار البريطانيين وقد تدخل المقيم البريطانى في الخليج لتخفيف حدة التوتر، وأعقب ذلك نقل الهيئة السياسية البريطانية كلها من العراق العثماني إلى الكويت حيث ظلت بها إلى أبريل سنة ١٨٢٢ كما تضمنت التسوية صيانة المصالح البريطانية في ولاية بغداد من خلا لوثيقة رسمية حصل عليها المقيم البريطانى من والى بغداد.

وعلى صعيد تشابك العلاقات الإقليمية أيضاً حدثت مشكلات بين الحكومة الإيرانية والمقيم البريطانى في بوشهر، وترجع أسباب هذه المشكلات إلى نجاح سلطان عمان في انتزاع اعتراف من مشايخ البحرين بتبعيةهم السياسية

له وهو ما يتعارض مع السياسة البريطانية تعارضاً تاماً ، وتلى ذلك العديد من الإجراءات البحرية التي اتخذتها بريطانيا لاستتباب الأمن في الخليج في الفترة ١٨٢٢-١٨٢٣ والتعليمات التي أصدرتها حكومة الهند البريطانية للمقيم البريطاني في منطقة الخليج لقيامه بجولة على الساحل العربي ١٨٢٣ والقيام باتصالات شخصية مع مختلف المشايخ لاختبار الأحوال السياسية وخاصة في قطر والبحرين ، وقد نفذ المقيم البريطاني تعليمات حكومته وبعث بتقرير مطول يشرح فيه تفصيلاً أوضاع السياسات المحلية والإقليمية في منطقة الخليج الأمر الذي أفاد توجهات السياسة البريطانية في الفترة اللاحقة.

سادساً : إن سيناريو تسلسل الأحداث الأخيرة في الاعتبارات الأساسية حول استتباب الأمن في الخليج في الفترة ١٨٢٤-١٨٣٦ قد سار على النحو الآتي :

(أ) ظلت أعمال القرصنة تقع بصورة عرضية بين وقت وآخر لكنها كانت قاصرة على السفن الأهلية ، ولم تكن حكومة الهند البريطانية تلقى بالا لمثل هذه الأعمال ، وكان أبرز من يقوم بأعمال القرصنة على الجانب العربي رحمة بن جابر الذي كان معروفاً بصلاته الوثيقة بالموحدين الوهابيين وشدة عداؤه لآل خليفة مشايخ البحرين ، فلما أزر الوهابيون آل خليفة في مواجهة سلطان عمان ، طرد الوهابيون رحمة بن جابر من قاعدته في الدمام ، غير أنه رجع إلى الإحساء ثانية ليعاون القوات المصرية في عملياتها ضد الموحدين الوهابيين الذين أعادوا وضعه في الدمام . وفي سنة ١٨٢٢ قدم كل من رحمة بن جابر وآل خليفة مشايخ البحرين خلافتيهما للتحكيم لدى ممثلي بريطانيا في الخليج ، وتم عقد معاهدة صلح بينهما في فبراير ١٨٢٤ حيث وجه رحمة بن جابر جهوده في القوة اللاحقة لبناء القطيف وإرغام سكانها على دفع الإتاوة له ، وظل يواصل هذه الأعمال خلال سنة ١٨٢٥ رغم تحذيرات المسؤولين السياسيين البريطانيين له .

وقد تجدد الخلاف بين رحمة وآل خليفة ورفض المقيم البريطاني التوسط بينهما إلا إذا كان أهل القطيف طرفاً في أى معاهدة تعقد بين رحمة وآل خليفة، غير أن العداوة استمرت بينهما وانتهت بتقليص نفوذ رحمة تماماً^(١٦) وكان موته مؤدياً لمزيد من الاستقرار في منطقة الخليج العربى .

(ب) صعود نجم السعوديين الموحديين فى المنطقة الخليج فى الفترة ١٨٢٤-١٨٣٣ وكانت آخر حامية مصرية قد انسحبت من نجد سنة ١٨٢٤ ، وبدأ نفوذ السعوديين «الموحديين» وسلطانهم فى منطقة الخليج ينتعش، وقد اعترف شيخ الشارقة فى سنة ١٨٢٥ بخوفه الشديد من تقدم السعوديين وطلب عون الحكومة البريطانية. وكان السعوديون قد استفادوا من سيطرتهم على الإحساء، وعادوا ليصبحوا قوة هامة فى الخليج حيث تحالفوا أيضاً مع سلطان عمان، وكان توازن القوى فى هذه الأحوال فى غير صالح مشايخ البحرين الذين رأوا أنه من الأفضل لهم الخضوع للسعوديين الموحديين ، كما أعلن مشايخ عجمان وأم القوين ولاءهم للوهابيين ، وأبدى الأمير السعودى تركى بن عبد الله فى مراسلات ودية لحكومة الهند البريطانية رغبته فى قيام علاقات حسنة معها، وشهدت الفترة ١٨٣٣ - ١٨٤٣ منحنى يتسم^(١٧) بالصعود والهبوط فى العلاقات السعودية العمانية ، والعلاقات السعودية مع البحرين ومشايخ الشارقة وصولاً إلى محاصرة شيخ البحرين لموانىء ساحل الإحساء فى سنة ١٨٤٣ .

وقد اعتمدت القوى المحلية المتنافسة فى الخليج على بريطانيا بصورة أو بأخرى وذلك فيما يتعلق بالخلافات البحرية بين هذه القوى^(١٨)، وهو ما يستدل عليه من تدخل المقيم البريطانى فى الخليج بالضغط تارة وتوقيع المعاهدات بين هذه الأطراف تارة أخرى، أما فى قطر - التى كانت تابعة للبحرين ، فقد أدت الخلافات بين بعض أعضاء الأسرة الحاكمة فى البحرين والسعوديين الموحديين إلى خضوعهم لمعاهدة صلح عامة كان قد تم عقدها سنة ١٨٢٠ .

(ج) أدت معاهدة الصلح الشاملة فى سنة ١٨٢٠ إلى قيام حالة من الأمن البحرى الكامل فى منطقة الخليج لكونها تمنع النهب والقرصنة غير أن هذه المعاهدة لم تمنع قيام الأعمال الحربية فى البحر، وقد ساد العقد الثالث من القرن التاسع عشر سمة ومنع مزيد من القيود على استخدام القوة المسلحة ودور بريطانيا البارز فى عقد هدنة بحرية يلتزم بها مشايخ العرب على «ساحل القرصنة» والذى استبدل اسمه منذ سنة ١٨٣٥ باسم «ساحل عمان المتصالح». وفى سنة ١٨٣٦ طلبت السلطات البريطانية إلى القبائل العربية عدم ممارسة العمليات العدوانية فى المياه المجاورة لأراضيها.

وعلى صعيد تطور الأمور فى العراق العثمانى، فقد بدا للحكومة البريطانية أن روسيا تنافسها نفوذها فى الخليج العربى والشرق الأوسط، وفى تقريره للحكومة البريطانية أوضح ج.ب. فريزر المبعوث البريطانى إلى المنطقة طبيعة الأوضاع الإدارية والاقتصادية للعراق العثمانى، وكانت الحملة البريطانية التى أيدتها الدولة العثمانية لإجراء مسح نهري دجلة والفرات وشط العرب بهدف إقامة مواصلات سريعة بين الهد وبريطانيا، ومع ذلك ظل البحر الأحمر هو وسيلة المواصلات المأمونة التى استخدمت رسمياً من جانب الحكومة البريطانية فى سنة ١٨٣٧.

سابعاً : تميزت التجارة البريطانية فى الخليج فى الفترة ١٨١٠-١٨٣٦ بأن ممارستها كانت مقصورة لحساب شركة الهند الشرقية، وكان لحكومة الهند البريطانية أربع مقيمات فى بغداد والبصرة وبوشهر ومسقط، وفى محاولة أكثر مركزية فقد تم إدماج مقيمة مسقط فى مقيمة بوشهر ومقيمة بغداد فى مقيمة البصرة، كذلك قامت بريطانيا بإعادة افتتاح الوكالة السياسية فى البصرة حيث مكثت حتى سنة ١٨٣٤ حين قرر مجلس مديرى شركة الهند الشرقية إلغائها لعدم جدواها من الناحية العملية.

الأزمات الدبلوماسية بين الدول الكبرى ونتائجها الإقليمية:

أصبحت منطقة وسط الجزيرة العربية خلال هذه الفترة هي حجر الزاوية في التوجهات السياسية لمختلف مناطق الخليج العربي. وكان التوسع المصري الذي هدد المناطق المتاخمة للخليج منذ سنة ١٨٣١ بمثابة ناقوس خطر لحكومة الهند البريطانية التي كانت مدركة تماماً أن توسع محمد علي تصرف لا ترضى عنه الحكومة البريطانية خاصة وأن هدف محمد علي كان إخضاع البحرين وعمان أيضاً لمصر. وقد ترتب على هذه التوسعات المصرية تراكم العديد من المشكلات الإقليمية وما نتج عن ذلك من دخول أطراف أخرى عالمية ، فالفترة ١٨٣٩-١٨٤٠ تشابت فيها العلاقات فروسيا دخلت الحرب ضد أفغانستان، وقد جر ذلك إلى أزمة دبلوماسية بين روسيا وإيران، والحكومة البريطانية أصابها الارتباك نتيجة لتشابك هذه العلاقات. وعل بالصعيد الإقليمي تابع السعوديون جهودهم تجاه منطقة الخليج، ونظرت بريطانيا إليهم بإعجاب.

وجاء التدخل البريطاني في الفترة ١٨٤٢-١٨٤٥ ليمنع حرباً أهلية في البحرين ، وسمح للأمير السعودي بأن يمتد سيادته على الدمام عوضاً عن خسارته في البحرين. أما الفترة ١٨٤٥-١٨٥٣ فقد شهدت مظاهرات بحرية من جانب بريطانيا على الساحل العربي ، وفي سنة ١٨٦١ انتهزت بريطانيا فرصة حدوث شبه قطيعة في العلاقات بينها وبين شيخ البحرين لترغمه على توقيع اتفاقية تدخل البحرين بموجبها ضمن الإمارات العربية الصغيرة التي تتطلع إلى الحماية البريطانية ضد الهجوم من أطراف دولية أخرى.

كما شهدت الفترة ١٨٥٣-١٨٥٧ العديد من الأزمات الدبلوماسية بين القوى الكبرى، فبريطانيا وروسيا تريدان الحصول على معاملة أفضل للإيرانيين من العثمانيين ، وقد أدى ذلك إلى أزمة في علاقة روسيا بالدولة العثمانية نتج عنها أيضاً أزمة في علاقة روسيا بالإنجلترا من ناحية وإجلترا وإيران من ناحية أخرى. وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك إلى سلسلة من الحروب والفتن

والتحرد، فحرب القرم ١٨٥٤-١٨٥٦ والتي نشأت أساساً بسبب مطالب تعسفية روسية من الدولة العثمانية مما عكس تأثيراته التي اتسمت بالتوتر الشديد فى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى.

وقد بذلت روسيا جهوداً من جانبها لاستقطاب إيران إلى جانبها ضد الدولة العثمانية فى محاولة منها لتفادى التدخل البريطانى الفرنسى. وفى حين كانت تساور الدولة العثمانية آمالاً فى السيادة على منطقة المحمرة، فإن إيران ساورتها آمال أخرى فى الاستيلاء على كربلاء والنجف.

وعلى الصعيد الدولى الإقليمى كانت السفن البريطانية بمنارة بحرية مسلحة فى منطقة الخليج وشط العرب فى أوائل سنة ١٨٥٣ وأدى ذلك إلى قيام نوع من التوازن بين الدولتين المسلمتين (إيران - الدولة العثمانية) فاستتب السلام بينهما فى حين ظلت حرب (١٩) القرم ناشبة بين الدول الأوروبية التى اشتركت فيها سنة ١٨٥٦.

وعلى صعيد توجهات السياسة البريطانية تجاه الخليج فقد قامت حرب قصيرة حاسمة بين إنجلترا وإيران نوكانت الهزيمة لصيقة بالجانب الإيرانى، وبدأ أن تحقيق آمال الدولة العثمانية فى الحصول على المحمرة سوف يأخذ طريقه إلى التنفيذ، غير أن رد فعل الانتصار البريطانى قد قوبل بالبهجة فى العراق العثمانى فضلاً عن زيادة نفوذ بريطانيا فى منطقة الخليج العربى برمتها.

وعموماً يمكن تبين ملامح السياسة البريطانية تجاه منطقة الخليج العربى فى هذه الفترة (٢٠) فيما يلى:

أولاً: مقاومة بريطانيا أى محاولة من جانب أية دولة أوروبية لمد نفوذها بشكل يتعارض مع المصالح البريطانية، فقد وقفت فى وجه روسيا وفرنسا والاندفاع الألمانى نحو الخليج.

ثانياً: أحكمت بريطانيا سيطرتها على الإمارات والمشايخات العربية بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة، ووضعت الكويت تحت الحماية الكاملة فى سنة

١٨٩٨ بالرغم من معارضة الدولة العثمانية، بما شملته هذه الحماية من مساعدة بريطانيا للشيخ مبارك للدفاع عن إمارته ضد قبائل نجد، كما اتصلت بالأمر - الملك فيما بعد - عبد العزيز آل سعود بعد استرداده لمدينة الرياض للدخول في حمايتها خاصة وأن آل الرشيد المدعومين من الدولة العثمانية كانوا يشكلون تهديداً مباشراً لسلطنة نجد. ومن خلال المعاهدة غير المتكافئة مع الكويت فقد تحتم عليها تقديم تعهد بعدم تنازل الكويت عن أية قطعة من أرضها لدولة أجنبية دون موافقة بريطانيا.

ثالثاً: وضعت بريطانيا البحرين تحت حمايتها على نحو ما فعلت مع الكويت وقد ساعد ذلك على تخلص البحرين من الدولة العثمانية ومحاولات غزوها للبحرين سنة ١٨٩٥.

رابعاً: لم تلبث قطر هي الأخرى أن وضعت تحت الحماية البريطانية. خامساً: تركت بريطانيا المحمرة وشط العرب إلى العراق العثماني، ولكنها وضعت الخطط لمواجهة أى طارئ، وقد حالت فى إحدى المناسبات بين الدولة العثمانية وبين تحصينها لبعض المناطق الجنوبية فى العراق ومداخل شط العرب، وأعيد تنظيم البحرية البريطانية فى منطقة الخليج فزاد عدد أفراد الجيش البريطانى.

سادساً: سيطرت بريطانيا سيطرة شبه كاملة على مداخل الخليج بعد أن وضعت عمان أيضاً تحت الحماية، وبحلول القرن العشرين كانت السياسة البريطانية تأخذ بمزيد من الحذر أى نتائج محتملة لتطورات الأحداث تجاه فرنسا وألمانيا وروسيا القيصرية على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

هوامش الفصل الأول

السياسات الاستعمارية تجاه الخليج

- ١ - محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٠٠.
- ٢ - أحمد مصطفى أبو حاكم، ترجمة محمد أمين عبد الله، تاريخ شرقى الجزيرة العربية ١٧٥٠-١٨٠٠، دار مكتبة الحياة، بيروت، بدون تاريخ إصدار، ص ١٨٠-١٨١.
- ٣ - المرجع نفسه.
- ٤ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠٤.
- ٥ - تفصيل هذه المشكلات ومبرراتها وردت في خطابات مانستى وجونز إلى مجلس إدارة الشركة والسفير البريطانى السير روبرت إنسلى فى القسطنطينية، راجع:
أحمد مصطفى أبو حاكم، مرجع سابق، ص ١٨٢-١٨٥.
- ٦ - غادر مانستى وجونز البصرة إلى املقل - على بعد خمسة أميال شمال البصرة - حيث أنشأت الشركة مقراً ومسكناً للعاملين فيها وكانت معظم الخطابات ترسل منتظمة إلى الشركة والعاملين فيها سواء كان ذلك فى البصرة أو الكويت؛ راجع:
أحمد مصطفى أبو حاكم، المرجع السابق، حاشية، رقم ٣، ٤، ص ١٨٣ ك ومن الجدير بالذكر أن مانستى وزملاءه غادروا الكويت، وقد ورد ذلك فى خطاب مانستى إلى روبرت لستون السفير البريطانى فى القسطنطينية الصادر من البصرة فى ١٣/٩/١٧٩٥.
- ٧ - المرجع نفسه، ص ١٨٤.
- ٨ - المرجع نفسه، ص ١٨٧.
- ٩ - وقد سبقت الإشارة إليه تفصيلاً إلى التنافس الأنجلوفرنسى فى الخليج.
- ١٠ - أحمد أبو حاكم، مرجع سابق، ص ١٨٨-١٩٣.
- ١١ - لوريمر، مرجع سابق، ص ٢٨٥-٢٨٦.

١٢ - وسوف يرد تفصيل قوة الوهابيين وتأثير ذلك على الأحداث في منطقة الخليج وذلك في موضع لاحق من الدراسة.

١٣ - حيث بلغ أسطول القواسم ٦٣ سفينة كبيرة، وعددًا كبيرًا من السفن الصغيرة، وحوالي ١٩ ألف رجل مسلح.

١٤ - لوريمر، مرجع سابق، ص ٢٩٥.

١٥ - سوف يأتي تفصيل تأثير الوهابيين على الخليج في موضع لاحق من الدراسة.

١٦ - وهي الفترة التي أعقبت حملة ١٨٠٩-١٨١٠.

١٧ - لوريمر، مرجع سابق، ص ٣٠٨.

١٨ - وهو الكابتن «سادلير» وقد أرسلته حكومة الهند البريطانية كطليعة من بومباي لبحث إجراءات التعاون مع البريطانيين ضد القواسم وكذلك إمكانية التعاون مع القوات المصرية التي كانت تحتل نجد والإحساء وقتئذ.

١٩ - وفي هذه المعاهدة تعهد الموقعون عليها بأن يكفوا في المستقبل عن ممارسة «السلب والقرصنة» باعتبارها أعمالاً ليس لها صفة الحرب الساخرة أو مشروعيتها، واتخذت إجراءات عديدة لضمان التزامهم بهذه النصوص الجديدة منها أن يكون للقبيلة علم موحد متميز يرفع على سفنها، وأن يتم العمل بأوراق للسفر لضمان التعرف على هويتها، وكان في المعاهدة أيضاً نص ضد هذا العمل غير الإنساني الذي كان مألوفاً وقتئذ وهو ذبح أسرى الحرب، ونص أيضاً ضد تجارة الرقيق، راجع: لوريمر، مرجع سابق، ص ٣١٩-٣٢٠.

٢٠ - وفي أواخر أيامه أصبح رحمة بن جابر حاكماً صغيراً في الدمام أكثر منه قرصاناً وكان حريصاً دائماً على عدم القيام بأي عمل عدواني ضد الحومة البريطانية أو الرعايا البريطانيين.

٢١ - ويصف لوريمر الأمير تركي بن عبد الله بصفاء الخلق، والأدب الجم، راجع لوريمر، مرجع سابق، ص ٣٢٨.

٢٢ - وعلى سبيل المثال فقد حدثت مشكلة بين سلطان عمان والي بغداد في الفترة ١٨٢٥-١٨٢٦ والذي طلب معونة عسكرية من السلطات البريطانية في الفترة ١٨٢٧-١٨٢٨، وعلى الساحل

الشرقى للخليج حدثت اضطرابات نتيجة لجهود السعوديين فى تدعيم نفوذهم على السواحل الغربية للخليج وهو ما أدى إلى تدخل الحكومة الإيرانية

٩ . وفى خريف ١٨٣٨ قام سلطان عمان - دون معونة السعوديين أو الإيرانيين - بهجوم على البحرين لإخضاع مشايخها لكن آل خليفة استطاعوا أن يثبتوا فى وجه هذا الهجوم، والملاحظ أن هذه الأحداث كانت فى فترة صعود نجم السعوديين الموحدين .

٢٣ - راجع تفصيل ذلك فى : لوريمر، مرجع سابق، ص ٣٣٢ .

٢٤ - تحت هزيمة الروس فى شبه جزيرة القرم، وتم الاتفاق بين بريطانيا وروسيا على الابتعاد عن التدخل فى الشؤون الإيرانية.

٢٥ - محمد عدنان مراد، صراع القوى فى المحيط الهندى والخليج العربى، مرجع سابق، ص ٣٥٢-٣٥٥ .

الفصل الثانى

مصر العثمانية والخليج

الفصل الثانى

مصر العثمانية والخليج

التواجد المصرى فى الخليج:

ظهرت فكرة التواجد المصرى فى الخليج العربى لدى والى مصر محمد علي باشا منذ بداية القرن التاسع عشر من خلال الضغوط التى مارسها السلطان العثمانى^(١) «محمود الثانى» على محمد علي «باشا» نتيجة لتصاعد قوة الدولة السعودية الأولى التى أخذت تتطلع إلى بسط سيادتها على الشام والعراق العثمانى. وقد كرر الباب العالى رسائله إلى محمد علي «باشا» والذى كان يبرر عدم إرسال قواته إلى الحجاز بسبب انشغاله بقمع فتنة المماليك فى صعيد مصر. وفى سبتمبر ١٨١٠ وصل مبعوث من الآستانة برسالة لمحمد علي والى مصر،. وفيها يحث السلطان أن يسرع محمد علي فى استنفار الجيش المصرى لمحاربة «الموحدين» واستجاب^(٢) محمد علي لطلب الباب العالى عام ١٨١١ بدءاً باستعادة الأراضى «العثمانية» على البحر الأحمر، واستولى «إبراهيم باشا» نجل محمد علي على عاصمة الدولة السعودية «الدرعية» فى ٩ سبتمبر ١٨١٨ بعد حصار للعاصمة السعودية دام أكثر من ستة شهور واضطر الإمام عبد الله بن سعود قائد الدولة السعودية الأولى وقتئذ إلى أن يخرج إلى إبراهيم باشا ليفاوضه حول إنهاء الحرب، واتفق الطرفان على ذلك، كما تم الاتفاق على أن يسلم عبد الله نفسه لإبراهيم ليبعث به إلى أبيه فى مصر، وباستسلامه^(٣) انتهت آخر حلقة من حلقات دفاع السعوديين وانتهت دولتهم الأولى^(٤).

ويشير المؤرخ المصرى عبدالرحمن الرافعى^(٥) أن حروب محمد علي وحملاته المتتالية على شبه الجزيرة العربية كانت من أشق الحروب التى خاضها وأطولها مدى، ومن أكثرها ضحايا ومتاعب، جردت مصر خلالها حملات عديدة كلفتها الضحايا الكثير فى الأرواح والأموال، ولقى فيها الجنود

الشدائد والأهوال فى قطع المراحل البعيدة المترامية بين الرياض والقفار، ونالتهم المتاعب والأوصاب، من وعورة الطرق وشدة القيظ، تضطرم الأرض والسماء إلى قلة المؤونة ونذرة المياه وفقدانها فى معظم الجهات إلى محاربة عدو مستبسل بذل النفس والنفيس دفاعاً عن وطنه.

ومن الثابت أن محمد علي كان يعول كثيراً على نجاحه فى حملاته التى وجهها إلى شبه الجزيرة العربية، لرغبته فى أن ينجح فيما فشل فيه الولاة العثمانيون الآخرون، فيدعم مكانته لدى السلطان العثماني، كما أن استيلاءه على الحجاز سيجعله مسئولاً أمام العالم الإسلامى كله عن المقدسات الإسلامية الأمر الذى يرفع من مكانته ونفوذه فى نظر المسلمين.

إن ما يهمنى فى هذه الدراسة هو وصول المصريين إلى منطقة الخليج العربى وليس الحملات المصرية العثمانية على شبه الجزيرة العربية إلا بالقدر الذى يرتبط بمجال هذه الدراسة حيث تعرض لذلك العديد من المؤرخين العرب ولعل من أفضلهم عثمان بن عبد الله بن بشر^(٦) فى مؤلفه القيم «عنوان المجد فى تاريخ نجد» والذى قام بتحقيقه عبد الرحمن آل الشيخ. وفيما يتعلق بوصول محمد علي إلى منطقة الخليج العربى فإن أحد الباحثين الغربيين يشير إلى أن قوات «محمد علي» نجحت فى إخضاع الإحساء عقب استسلام الدرعية حيث أقام إبراهيم باشا عدة مراكز عسكرية لقواته هناك، كما أقام حماية فى القطيف تحت إمرة «خليل أغا»، ولكن الوجود المصرى فى الإحساء لم يستمر طويلاً، ويشير أحد المؤرخين العرب^(٧)، المحدثين أن زحف المصريين تجاه منطقة الخليج كان أمراً مقررًا فى ابلسياسة المصرية سلفاً، وعلى إثر إنحساب المصريين من الإحساء ثم نجد بعد ذلك فقد تركز وجودهم حول الحجاز، وبالرغم من التحرك البريطانى النشط فى تلك الفترة لم يمنع محمد علي من مواصلة السير فى مخططه فى شبه الجزيرة العربية والتى أصبحت كلها من ساحل البحر الأحمر غرباً إلى ساحل الخليج شرقاً خاضعة للسيادة المصرية.

ملاحظات وآراء المؤرخين المعاصرين:

يشير الخصوصي^(٧) إلى أن العديد من الملاحظات الهامة حول السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج وموقف الدولة العثمانية والسلطات البريطانية، أما سيناريو الأحداث المصرية وتطورها إزاء منطقة الخليج العربي وبخاصة الكويت والبحرين فقد سار كالاتى:

أولاً: إن الأحداث فى شبه الجزيرة العربية فى العقد الرابع من القرن التاسع عشر قد ساعدت محمد علي فى تثبيت التواجد المصرى، فالصراع الأسرى بين أفراد الأسرة السعودية قد مكّن النفوذ المصرى من الاستمرار فى هذا العقد، وتفصيل ذلك يكمن فى الخلاف الذى دب بين أفراد آل سعود، فقد اغتيل الأمر «تركى بن عبد الله» - والذى أحرز نجاحاً كبيراً فى مواجهة المصريين - عام ١٨٣٤ وبويع ابنه الأمير «فيصل بن تركى» بالإمامة. وكان محافظ مكة قد بعث لمحمد علي يخبره باحتلال الأمير «تركى» للإحساء. ويطلب منه الموافقة على توجيه حملة للقضاء على نفوذه فى تلك المنطقة، فلما اغتيل الأمير «تركى بن عبد الله» وتولى ابنه الأمير «فيصل بن تركى» زمام الأمور، فإن محمد علي قد أصابه القلق بسبب استعادة فيصل بن تركى لتماماسكه، ومن جهة أخرى كان «محمد علي» مشغولاً بالنزاع الذى نشب بينه وبين السلطان العثمانى فى أعقاب حرب المورة سنة ١٨٢٧ ولم يكن فى مقدوره الانشغال فى جبهتى قتال فى نفس الوقت.

ثانياً: ساحت الفرصة أمام محمد علي لتحقيق نصر سريع فى شبه الجزيرة العربية من خلال المساعدات المادية والعسكرية التى حصلت عليها القوات المصرية من القوى المحلية فى نجد والإحساء، وقد وضع محمد علي لقيادة جيشه الأمير «خالد بن سعود» - وهو أحد الأمراء السعوديين الموالين له - للتقدم نحو «القصيم» و«عنيزة» و«بريدة» و«حائل» ثم الرياض. ويتساءل الخصوصي^(٨) عن ردود الفعل التى

أحدثتها هذه التحركات لدى كل من السلطات السعودية الحاكمة ممثلة في شخص الأمير فيصل بن تركي والسلطات العثمانية والبريطانية التي كانت تتمتع بنفوذ كبير في شرقي شبه الجزيرة العربية والعراق العثماني. لقد كان ظهور الأمير فيصل بن تركي كزعيم للسعوديين الموحدين، وخشية محمد علي من قيام فيصل بتحريض من العثمانيين للثأر من المصريين والهجوم عليهم في سوريا بالإضافة إلى خوفه من استخدام العثمانيين للجزيرة العربية للهجوم على أجنحة القوات المصرية المتقدمة في الشام، والواقع أن محمد علي كان يضع في خططه ضم الجزيرة العربية بما فيها الأماكن المقدسة إلى إمبراطوريته، وأنه إذا ما استتب الأمر لمحمد علي في الشام فإنه كان سيعمل على احتلال العراق العثماني.

ثالثاً: وصلت الحملة المصرية إلى الحجاز سنة ١٨٣٦ بقيادة الأمير السعودي «خالد بن سعود» واسماعيل أغا، وقد كانت القصيم هي الأولى في طريق الحملة إلى نجد، فانسحب الإمام «فيصل بن تركي» أمامها نحو الأحساء، وأخذ يترقب نتائج المعركة بين قواته والقوات المصرية حيث انتصرت قواته، ثم عاد إلى نجد والتقى بالقوات المصرية فقهروهم أيضاً، واضطر المصريون للانسحاب إلى الرياض، غير أن القوات السعودية قطعت عليهم الطريق، فالتجّهُوا نحو «منفوحة»^(٩)، وهناك تمت محاصرتهم، واضطر المصريون لإرسال الأمير خالد بن سعود لمفاوضة فيصل بن تركي الذي أصر على انسحاب المصريين واعترافهم باستقلال بلاده وسيادتها على أراضيها غير أن محمد علي رفض ذلك وأرسل قائلاً جديداً للحملة المصرية هو الرشيد وكان من أكفأ القادة، ودارت مفاوضات بينه وبين الإمام فيصل للتوصل إلى صيغة للصالح، ولكن فيصل أصر على مطالبته باستقلال بلاده وسيادتها مهما كانت النتائج، ورفض خورشيد الاعتراف بالاستقلال للسعوديين، ويبدو أن الأمير خالد ابن سعود الموالي للمصريين كان يرغب في أن يفتت الناس من حول فيصل، وعند بدء الحرب استطاع خورشيد الإطاحة بفيصل

وأُسره ونفيه إلى مصر، وقد تسلم الأمير خالد بن سعود السلطة المصرية، غير أن الأهالي خلعوه بعد عدة سنوات.

رابعاً: بعد استسلام فيصل بن تركي، اندفع القائد المصري خورشيد بقواته نحو الإحساء في نهاية سنة ١٨٣٨ واحتل شواطئها وموانئها وأطل على الخليج العربي، وتبع ذلك أقيمت وكالة سياسية مصرية في الكويت، وبدأ خورشيد في استعداداته للاتجاه نحو ساحل الإمارات غير أنه خشى من مواجهة الإنجليز هناك والاصطدام بهم دون معونة بحرية، لذلك أرسل إلى محمد علي يطلب منه إرسال سفينتين حربيّتين للخليج تكونان نواة للأسطول المصري في الخليج، وقد رفض محمد علي مثل هذه الاقتراحات خوفاً من نتائجها السياسية وعلاقاته مع بريطانيا التي كان يخشى الاصطدام معها خلال حروبه مع الدولة العثمانية، وكان محمد علي قد أعطى ضمانات للممثل البريطاني في القاهرة بأن فتوحاته لن تتقدم نحو الشرق.

خامساً: لم تكن أجوبة محمد علي مقنعة لقائده خورشيد الذي كانت له طموحاته، وأخذ يتصل بمشايع القبائل كي ينضموا إلى محمد علي، ولقيت نداءاته صدى من قبل المشايخ ويعزى الباحثون (١٠) هذا التجاوب للعاطفة الدينية الإسلامية لدى هؤلاء المشايخ، وأن خضوعهم للإنجليز كان بسبب ضعفهم، فلما وجدوا من يساعدهم أيدوا إعجابهم به وعملوا على الانضمام إليه، فضلاً عن أن القوات المصرية بعد أن تغلبت على القوات السعودية، فإن ذلك أحدث ردود فعل إيجابية لدى مشايخ الخليج، وقد ساعد شيخ الكويت القائد المصري خورشيد بنقل الكتائب العثمانية التي انضمت إليه من البصرة على سفنه كما قدم قرضاً له لدفع رواتب الجنود.

سادساً: أراد خورشيد احتلال البحرين منطلقاً من الكويت، غير أن بريطانيا منعت، فأرسل خورشيد تقريراً إلى محمد علي بشأن أوضاع الخليج

العربي وقبائله وشواطئه وأهميته البحرية باعتبارها مفتاح الخليج قائلاً: «وإذا كان من غير الممكن إبقاؤها في حوزتنا - بقصد المصريين - فلا أقل من أن تبقى لا لنا ولا للإنجليز، والأولى أن تترك مستقلة لآل خليفة». وعموماً فإنه بالرغم من الامكانيات المحدودة للحملة المصرية العسكرية بالنسبة للامكانيات البريطانية، فقد استطاعت مصر مد نفوذها إلى إمارات الخليج العربي، وكان أكثر ما يخيف بريطانيا هو الشعور الديني الاسلامي الذي استقطب مشايخ الخليج العربي إلى جانب مصر، وكان رد الفعل البريطاني هو صدور الأوامر لحكومة الهند البريطانية بالدافع عن البحرين. وبدأ الإنجليز يشيرون المشايخ والقبائل على المصريين. وقام المقيم العام البريطاني بإنذار كل من يحاول الاتصال بالمصريين ويتعاون معهم، وشجعت بريطانيا تحالف سلطان مسقط مع حاكم صحار لمقاومة المصريين، في الوقت الذي كان المقيم البريطاني يشيع بأن خورشيد يعمل لنفسه بدون علم محمد علي، ويذكر لوريمر^(١١) أن البريطانيين كانوا على وشك القيام بمحاصرة الإحساء لولا أن الانحساب المصري قد أوقفهم.

التحركات البريطانية في مواجهة مصر:

الواقع أن السياسة البريطانية قد نشطت في تحركاتها من خلال التقارير التي كان المقيمون البريطانيون في الخليج يبعثون بها إلى حكومتهم والتي كانت تتركز حول تهديد محمد علي للوجود البريطاني في الخليج العربي وأن هذا من شأنه أن يشكل خطورة كبيرة على الطرق المؤدية إلى الهند، وأن هذا يستلزم الإسراع في التحرك لإفساد تحركات المصريين في البحر الأحمر. ويذكر الخصوصي^(١٢) طبقاً لما أوردته المصادر البريطانية، إنها أول أخبار وصلت إلى «الممرستون» وزير الخارجية البريطانية في بغداد^(١٣) والذي بعث برسالة إليه في ٢٩ نوفمبر ١٨٣٧ يبلغه فيها عن وصول القوات المصرية إلى الإحساء والقطيف واستعدادها للاستيلاء على جزيرة البحرين ويحثه في رسالته على أن يتأكد من محمد علي نفسه أنه ليست لديه أية نية في تأسيس نفوذ له

فى منطقة الخليج، وأن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى مشروعات محمد علي فى شرق الجزيرة العربية.

ويشير كيلي إلى تقرير آخر تلقاه «المرستون» من الضابط لينش Lynch من بغداد فى أول ديسمبر ١٨٣٧ ذكر فيه تقدم القوات المصرية عبر الجزيرة العربية جنوبى نجد، بعد أن نجح محمد علي فى تقسيمها وتطلعه للوصول للإحساء، هذا الإقليم الخصب القريب من الخليج، وأضاف لينش فى تقريره إلى المرستون قائلاً: (١٤) «أنه لا توجد أية قوة هنا - يعنى الإحساء - فى استطاعتها مقاومة تلك القوات التابعة لمحمد علي ولو لمدة يوم واحد، وبالتالي فإن تحركاته المكشوفة الحالية تتطلب قراراً فورياً للحفاظ على تكامل الامبراطورية العثمانية والمصالح البريطانية فى الهند والتي سوف تتأثر - هذه الأخيرة - فى حالة قيام محمد علي بامتلاك مصب أنهار العراق العثماني أو موانئ الخليج».

وقد أرسل المرستون فور تلقيه التقريرين السابقين - تعليماته إلى «كامبل» Campbell القنصل البريطانى العام فى القاهرة فى ٨ ديسمبر ١٨٣٧ بإبلاغ محمد علي أسف الحكومة البريطانية لوجود أية نية لدى محمد علي لمد سيادته تجاه بغداد، وكرر المرستون مطالبة كامبل باستخدام لهجة أقوى محمد علي وأن الحكومة البريطانية لا يمكنها إهمال نوايا محمد علي فى مد سلطانه وسيادته نحو الخليج (١٥).

الخطوة المصرية:

تبرز أهمية خطة تحرك محمد علي نحو الخليج والعراق فى تساؤل الخوصصى (١٦) عما إذا كانت هذه الخطة جزءاً من «مخطط» أكبر بشأن القوات المتدفقة نحو شبه الجزيرة العربية فى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، أم كان ذلك وليد الظروف التى ترتبت على وصول قوات محمد علي إلى شواطئ الخليج العربى؟، ويجب الخوصصى على هذه التساؤلات معتمداً على ما أشارت إليه المصادر، ويمكننا الإلمام بذلك من خلال النقاط الرئيسية (١٧) التالية:

أولاً - الجهود الدبلوماسية لوكيل «محمد علي» :

إن عدم توافر الإمدادات العسكرية اللازمة للجيش المصرى الذى كان يقوده محمد خورشيد، وإدراكه لموقف محمد علي من طلبه بتزويده بسفن لإحضار العتاد اللازم لقواته المتواجدة فى نجد والإحساء، وكذلك تلك المؤن الضرورية لحمل القوات المصرية اللازمة لسيط سيطرة «محمد علي» على الجهات المجاورة جنوباً صوب البحرين والساحل العماني وسلطنة مسقط وشمالى صوب البصرة وجنوبى العراق من جهة أخرى لربط الممتلكات المصرية فى شبه الجزيرة العربية بالممتلكات المصرية فى الشام والأناضول بالزحف صوب العراق.

وقد أرسل خورشيد العديد من المبعوثين إلى شيوخ إمارات الخليج يحثهم على الامتثال لمحمد علي بالإضافة إلى اتصاله بالقوى البحرية العربية البارزة فى الخليج لإمداده بالسفن اللازمة لإخضاع المناطق المناوئة له، ويفسر الخصوصى^(١٨) هذه الأحداث قائلاً : «إن فكرة التحرك المصرى نحو إمارات الخليج العربى شمالاً وجنوباً كانت وليدة الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بخورشيد، وليست بناء على خطة مرسومة وضعها محمد علي ضمن إطار سياسى وعسكرى متكامل».

ثانياً - أهمية الإحساء الجيوبولوتيكية:

اعتبر خورشيد منطقة الإحساء من أفضل المواقع التى ينبغى للقوات المصرية أن تكتشف من خلالها التحرك السريع تجاه شرقى الجزيرة العربية كلها وخاصة تلك التى تطل على الخليج، جنوباً صوبت إمارات ساحل عمان وسلطنة مسقط وشمالاً صوب البصرة، فضلاً عن أن السيطرة على البحرين - من جانب مصر - والتى كانت خاضعة للسعوديين الموحديين سوف يجعلها بعيدة عن الخطر الفارسى والخطر الإنجليزى وفوق ذلك^(١٩) كله كانت إمارة البحرين من أغنى الإمارات العربية المظلة على الخليج العربى لشهرتها الذائعة فى صيد اللؤلؤ وتجارته. وقد نهج الحاكم المصرى فى منطقة الإحساء نهجاً من

شأنه ضرورة الاستيلاء على المنطقة التي تشكل أهمية جيوبولوتيكية بين الإحساء والبحرين في «القطيف» «عك» و«الدمام» باعتبارها شريطاً حيوياً ومعبراً للتجارة بين البحرين وأجزاء شبه الجزيرة العربية.

ثالثاً - السياسات المحلية:

جاء رد فعل شيخ البحرين تجاه سياسة محمد علي في منطقتي الإحساء ونجد والتطلع إلى بسط النفوذ المصرى على البحرين، فقد جاء موقف شيخ البحرين يتسم بالقلق على إمارته لخوفه من احتمال قيام اتفاق بين القائد المصرى فى المنطقة وسلطان مسقط للاستيلاء على البحرين من جانب مسقط وحكمها نيابة عن مصر، ومن هنا فقد أجرى شيخ البحرين اتصالات مع الحاكم الفارسى كى يكون تحت حمايته وأن يدفع له إتاوة سنوية، كما قام بعرض مماثل إلى المقيم البريطانى فى الخليج. ويرى الخصوصى^(٢٠) أن اتصالات شيخ البحرين بكل من الإنجليز والفرس يعود للتنافس الأوروبى والإقليمى على إمارة البحرين، فبريطانيا شجعت شيخ البحرين على مقاومته للمصريين الذين كانوا على مقربة منه وفى موضع القوة، أما الفرس فلم تكن لديهم القوة البحرية الضرورية لمساعدته، وهذا يفسر فى النهاية ردود فعل شيخ البحرين على وكيل^(٢١) «محمد علي» معبراً عن رفضه الكامل لأى من الإنجليز أو الفرس وعن رغبته للامتنال لتعليمات «محمد علي» بشرط الحصول على أمان من وكيله فى المنطقة.

وكانت بريطانيا مدركة للخطر الذى يواجهها فى الخليج، وقد طلبت حكومة الهند البريطانية من الحكومة البريطانية أن توافيها بالتعليمات الواجب انتهاجها فى الخليج نتيجة لتصاعد الأخطار المصرية تجاه البحرين بصفة خاصة، وكانت محصلة ذلك أن بعث «المرستون» فى ٢٩ نوفمبر ١٨٣٨ بتعليماته إلى الكولونيل «باتريك كامبل» Patrick Capbill القنصل البريطانى العام فى مصر بأن يبلغ «محمد علي» أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق إلى تهديدات المصريين لمواصلات بريطانيا مع الهند.

رابعاً - ردود الفعل، الفعل من جانب السياسة البريطانية:

وفي حكومة الهند البريطانية اتجهت النية للاتصال بشيخ البحرين وتشجيعه على مقاومة السلطات المصرية بل ومواجهتها، وكتب «هيل» المقيم البريطاني في الخليج^(٢٢) تقريراً مفصلاً في ٧ مايو ١٨٣٩ بشأن قوة الحملة المصرية في نجد والإسحاء والقوى والاتجاهات السائدة لدى شيوخ الساحل العربي للخليج، وأن الوسائل الدفاعية للبحرين بإمكانها اتاحة نجاح في مواجهة محمد علي إذا ما استقلت جيداً. وكذلك اتجهت آراء كبار السياسة البريطانيين في الهند بشأن التحرك البريطاني في مواجهة محمد علي أن تصدر الأوامر إلى قطع الأسطول البريطاني في المياه الهندية بالتحرك تجاه منطقة الخليج في مناورات بحرية هدفها رخافة قوات محمد علي في الإحساء وتقليص نشاطها، وقد تبلع ذلك صدور التعليمات من الحكومة البريطانية إلى قائد الأسطول^(٢٣) البريطاني في المياه الهندية باستخدام كافة امكانياته لمنع القائد المصري من غزو البحرين، وهو ما يدل على أن بريطانيا كانت كانت مدركة تماماً أن انتصارات القائد المصري في شبه الجزيرة العربية ستبعتها نشاط متزايد في منطقة الخليج العربي وعلى نطاق واسع، ولذا توقعت السلطات البريطانية أن يقوم محمد خورشيد «باشا»، القائد المصري بضم جزر البحرين إلى دائرة نشاطه في شبه الجزيرة العربية لأهميتها الجيوبولوتيكية هي الأخرى، شأنها شأن الإحساء، كما سبقت الإشارة. وهكذا سعت السلطات البريطانية بكل الوسائل لكسب تأييد شيخ البحرين إلى جانبها.

خامساً - رد الفعل المصري:

أجرى رجال محمد علي اتصالاتهم مع شيخ البحرين^(٢٤)، وقد اتسمت هذه الاتصالات بالجهود المكثفة على الصعيد السياسي من خلال الزيارات المتعددة التي قام مبعوث مصري^(٢٥) لجزيرة البحرين، ثم كتابة تقرير هام بذلك إلى محمد خورشيد «باشا» القائد المصري في منطقة الخليج، وترجع أهمية هذا التقرير إلى أنه المصدر الوحيد الذي يغطي جوانب هذا

الموضوع^(٢٦) من حيث شموله لفحوى الاتصالات الفارسية البريطانية مع البحرين والتي ألحقت بمفاتيحات الفرس مع شيخ البحرين وقد أعقب هذه الجهود النشطة من جانب المبعوث المصرى اتفاق مصرى - بحرینى نظمت شروطه العلاقة بين الطرفين، وكان رد فعل هنيل المقيم البريطانى فى الخليج عندما أدرك تمسك شيخ البحرين باتفاقه مع محمد خورشيد باشا القائد المصرى، فإن هنيل استخدم وسائل الترغيب المختلفة لإقناعه بفسخ الاتفاق مع مصر، غير أن تلك الوسائل لم تجعل شيخ البحرين يستبدل الصداقة المصرية بشروط الحماية البريطانية التى كان قد سبق له طلبها من الإنجليز.

غير أن شيخ البحرين قد تأرجح فى فترة لاحقة فى موقفه تجاه صداقته مع مصر نظراً لتعرضه لضغوط سياسية مختلفة محلية وإقليمية وأوروبية وهو يعتبره الخصوصى^(٢٧) «نوعاً من اللين فى الدبلوماسية البحرينية إزاء القوى المتصارعة، الهدف منه إبقاء أوضاع البحرين السياسية كما هى»، وربما يتواءم «فى النهاية مع مصلحة البحرين ونظامها السياسى».

مصر وإمارات الساحل العمانى:

تعرضت إمارات الساحل العمانى لنشاط مصرى ملحوظ عقب استقرار القوات المصرية فى منطقة الإحساء والقيف، حيث أتت تحركات المبعوث المصرى ثمارها تجاه الساحل العمانى وقد كانت الجهود المصرية سياسية بالدرجة الأولى، وكانت أبرز مظاهرها توجه المبعوث «سعد»^(٢٨) بن مطلق إلى إمارات الساحل للحصول على إعلان من شيوخها بالخضوع لمحمد علي، وقد أثارت تحركات المبعوث «المصرى» قلق بريطانيا، وانتهر «هنيل» المقيم البريطانى فى الخليج، فرصة وجود سفينة حربية بريطانية متجهة نحو البصرة فأبحر عليها ووصل إلى «أبو ظبى» فى أول يوليو ١٨٣٩ وقابل حاكمها الشيخ «خليفة بن شخبوط» مستفسراً منه عن فحوى المكاتبات التى تمت بينه وبين المبعوث «المصرى» وتعهد إليه بتدعيم الحكومة البريطانية له لمقاومة القوات المصرية، وبالمثل أجرى «هنيل» محادثات مع الشيخ «مكتوم بن طى» حاكم دبی فى

نفس اليوم، كما قام بممارسة ضغوط على شيخ الشارقة «سلطان بن صقر» وشيخ أم القيوين «عبد الله بن راشد».

ويستدل من الأحداث المحلية وتطورها على الساحل العماني أن النشاط السعودي أيضاً كان مثار جدل نظراً لدور السعوديين الموحدون في التأثير على أحداث إمارات هذا الساحل، وربما يفسر هذا حصول «هنيل» على تعهدات مكتوبة من شيوخ الساحل العماني بوجوب التعاون مع السلطات البريطانية، بل أن بحرية حكومة الهند البريطانية قامت بعرض مسلح في منطقة الخليج وفرض حصار على القطيف والعقير لمواجهة الزحف المصري المحتمل على ساحل الخليج، وكان رد فعل إجراءات وتوصيات «هنيل» أن أيد حاكم بومباي الجديد^(٢٩) في الهند هذه الإجراءات والتوصيات، غير أن الحاكم البريطاني العام في الهند لم يوافق على ذلك وذكر أن أى إجراءات تتخذ للمحافظة على النفوذ البريطاني على طول الساحل العرب يجب أن تلتزم بالخط السياسى للحكومة البريطانية تجاه محمد علي، ويعمل فريق^(٣٠) من الباحثين هذا الرفض بعدم رغبة الحاكم البريطاني العام في الهند في الشؤون الداخلية للقبائل والبعد عن التدخل العسكرى لعدم إئثار كاهل الخزانة البريطانية بالأعباء العسكرية، غير أن هذه الأفكار أثبتت عدم جدواها في الفترة اللاحقة مباشرة حيث تدخلت بريطانيا واحتلت عدن في سنة ١٨٣٩، وبالرغم من ذلك فإن بريطانيا كانت تدرك أنه رغم تفوقها البحرى، فإن التفوق البرى يظل للقوات المصرية، وكان هذا مما أقلق بريطانيا حيث أبرزت التقارير البريطانية الحكومية أن «محمد علي» ليست لديه نية الالتزام بالتأكيدات المتكررة من جانبه بأنه لا يسعى لكى يقيم لنفسه دائماً فى الخليج وهو ما اعتبرته بريطانيا وأفعالها لبذل الجهود لمنع محمد علي من منافسة بريطانيا.

وقد تحقق لبريطانيا صدق تنبؤاتها من خلال النشاط المصرى صوب واحة «البريمى» فيما بين الساحل العماني وسلطنة مسقط، ولم يتوقف «هنيل» فى محاولاته لاستقطاب القبائل العربية ضد القوات المصرية

وفى يناير ١٨٤٠ عقد المقيم البريطانى فى الخليج اجتماعين مع شيوخ البريمى وخضوعهم لرأب الصدع بين الفريقين للوقوف معاً فى مواجهة القوات المصرية، وصحب هذا الجهد جهوداً دبلوماسياً أخرى تحذر محمد علي من مد نفوذه إلى المشيخات المرتبة بمعاهدات مع بريطانيا مما يؤثر سلبياً على العلاقات المصرية - البريطانية وتزيدها توتراً.

كما امتدت التحركات المصرية فى منطقة الخليج العربى تجاه سلطنة مسقط، الأمر الذى جعل «نيل» يحاول إجراء المصالحة بين سلطنة مسقط وحاكم صحار الذى سبق له تقديم مساعدات لحكام البريمى بعد أن تمكنوا من أبعاد نفوذ السعوديين الموحدين، وهو ما يثبت اهتمام بريطانيا بسلطنة مسقط، لما كلفت الحكومة البريطانية الضابط السياسى البريطانى المقيم فى مسقط بتقرير كامل عن سلطنة مسقط وأوضاعها السياسية الداخلية والخارجية وقوتها العسكرية والأخطار المحدقة بها وذلك بهدف إجراء الترتيبات الدفاعية اللازمة.

النشاط المصرى تجاه الكويت والعراق:

استأثرت الأجزاء الوسطى والجنوبية من الخليج العربى باهتمام محمد علي، ومع ذلك فإنه أرسل أيضاً مبعوثين إلى شيخ الكويت «جابر الصباح» الذى أبدى ترحيباً كبيراً بهم على نحو أقلق المقيم البريطانى المساعد فى الخليج، غير أن المبعوثين المصريين لشيخ الكويت لم يتمكنوا من عقد اتفاقية مع الكويت على غرار الاتفاقية التى عقدت مع البحرين كما سبقت الإشارة.

أما فيما يتعلق بالعراق، فإن المصادر تشير^(٣١) إلى أن ضم العراق لمصر قد صار ضرورياً بالنسبة لمحمد علي فى العقد الثالث من القرن التاسع عشر، وخاصة بعد أن تمركزت القوات المصرية على الساحل العربى للخليج والمناطق المتاخمة للعراق حيث كان محمد علي قد استولى على بلاد الشام ووصل إلى منطقة الخليج، وعلى الرغم من أن الظروف كانت مهيأة أمام القوات المصرية للزحف نحو العراق، فإن محمد علي لم يكن فى نيته اتخاذ قرار بهذا

الشأن، وهو ما تشير إليه المصادر البريطانية من خلال الاتصالات التي قام بها القنصل البريطاني في مصر بالحكومة المصرية، ونقل هذا الأفكار إلى الحكومة البريطانية، وكان واضحاً عدم وجود أية نوايا لدى «محمد علي» أو قائده في نجد «محمد خورشيد» لإخضاع الجبهة العراقية، فضلاً عن انشغال محمد علي بأحداث الشام وهو ما جعل بريطانيا تستبعد أى غزو مصرى للعراق.

وقد تطورت الأمور بشكل سريع، حيث نجحت بريطانيا في تأليب الدول الكبرى ضد «محمد علي»، وقد ساعدت أوضاع الإعاشة السيئة للقوات المصرية على انسحاب القوات المصرية من شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج، وجاء تنازل محمد علي عن ملكيته للشام والجزيرة العربية وتخليه عن الحجاز واليمن ليترك بصمات واضحة على الأوضاع في شبه الجزيرة العربية والخليج، فمن ناحية أتاح ذلك الفرصة للوجود العثماني للبروز على امتداد جزء كبير من الساحل العربي للخليج استمر حتى عشية الحرب العالمية الأولى، ومن ناحية أخرى - وهذا هو الأهم - فقد استغلت بريطانيا فرصة انسحاب القوات المصرية من منطقة الخليج العربي وتدخلت أكثر فأكثر في الشؤون الداخلية العربية الخليجية من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات غير المتكافئة وفي ظل عجز الدولة العثمانية عن ملء الفراغ الناتج عن رحيل القوات المصرية، وبانتهاء القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين ازداد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وبدا الحاكم العام لحكومة الهند وكأنه - على حد قول أحد^(٣٢) المؤرخين المعاصرين - ملك غير متوج في تلك الجهات وهو ما يستدعى تفسير موقف حكومة الهند البريطانية وإدارتها في الخليج العربي في تفصيل غير قليل.

هوامش الفصل الثاني

مصر العثمانية والخليج

١ - والواقع أن حركة السعوديين «الموحدين» قد أقلقَت الدولة العثمانية بدرجة كبيرة، وقد اعتبر الباب العالي أن قمع «الفتنة الوهابية» أمر ضروري لمواجهة الدولة السعودية الأولى التي أخذت تتطلع إلى بسط نفوذها نحو الشام والعراق وكانا يخضعان للدولة العثمانية. وقد كلف السلطان العثماني «مصطفى الرابع» واليه على مصر «محمد علي باشا» بإرسال قواته إلى الحجاز عام ١٨٠٧ لقمع ما أسماه بـ «الفتنة الوهابية» غير أن محمد علي اعتذر بسبب تدهور الاقتصاد المصري وقتئذٍ حيث لم يكن محمد علي قد تبنى بعد تنفيذ سياساته الاقتصادية الطموحة حول رأسمالية الدولة في مصر فيما بعد.

ولعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت لتوجهات مصر تجاه الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، راجع:

دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في التاريخ العربي الحديث والمعاصر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٢١-١٨٠.

٢ - تجدر الإشارة إلى أن اهتمام الباحثين بكيفية تولي محمد علي زمام الأمور في مصر، فبعد جلاء القوات الفرنسية عن مصر، دبّ الخلاف بين الجيش وقادته بسبب تأخير المرتبات، وانتهاز الضابط الألباني محمد علي هذه الفرصة ونجح في إخماد الفتنة، ثم رشحه أعيان مصر لولايتها ووافقتهم الدولة العثمانية، وقد حاول المماليك الذين نزحوا إلى صعيد مصر أن يطيحوا بمحمد علي لكنهم فشلوا.

٣ - لعل من أفضل الدراسات العربية التي تعرضت لغزو محمد علي للسعوديين، راجع:

دكتور عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٨١-١٩٧، ويستند إلى المصادر التي تشير إلى أن أول أمر من الدولة العثمانية لمحمد علي يغزو السعوديين كان عام ١٢٢٢هـ، غير أن الغزو لم يبدأ إلا بعد أربع سنوات من ذلك التاريخ، فقد رأى حاكم مصر ضرورة الأعداد الجيد للحملة العسكرية التي سيقوم بها لأن مستقبله في الحكم سيتأثر بدرجة كبيرة بنجاحه أو فشله في تلك الحملة، وقد اتخذ محمد علي خطوات وإجراءات قبل غزوه للسعوديين.

٣ - وقد بعث بعبد الله بن سعود إلى مصر حيث قابل حاكمها محمد علي الذي أعجب بشجاعته، ثم أرسل من هناك إلى عاصمة الدولة العثمانية، وحوكم فيها محاكمة صورية، ومثل في شهر صفر ١٢٢٤هـ، راجع في تفصيل ذلك:

منير العجلاني، تاريخ البلاد العربية السعودية، عهد عبد الله بن سعود، بدون مكان وتاريخ نشر، ص ١٤٠-١٤٥.

٤ - وهو المؤرخ المصري الذائع الصيت عبد الرحمن الرافعي في مؤلفه القيم «عصر محمد علي»، القاهرة، ٣٧٠هـ، وراجع أيضاً:

الدكتور صلاح العقاد، الحملة المصرية في شبه جزيرة العرب ١٨١١-١٨١٨ في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد السادس، السنة الثانية، أبريل ١٩٧٦و، ص ١٠٧-١٢٥.

٦ - الشيخ عثمان بن عبد الله بن عثمان بن أحمد بن بشر النجدي الحنبلي من قبيلة زيد التي تنتهي بنسبها إلى قحطان، وقد ولد ابن بشر في جلاجل إحدى بلدان سدير سنة ١٢١٥هـ/١٧٩٥م. وتوفي سنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م وأن انتاجه العلمي أيضاً «الإشارة إلى معرفة منازل السبع السيارة وبغية الحاسب والخصائص ومبدأ النقائص في الطفيلين والثقلاء وفهرس طبقات الحنابلة لابن رجب. غير أن كتابه «عنوان المجد في تاريخ نجد»، جزآن، هو أبرز مؤلفاته التاريخية واتبع فيه منهجاً معروفاً لدى المؤرخين المسلمين وهو أسلوب الحوليات، بمعنى أن لا يأتي، لأحداث بصورة كاملة، بل أن السنوات تقتطعها، فهو يذكر كل سنة وما حدث فيها ويهتم بأخبار الحروب والسياسات والوفاءات والوقعات، وقد تأثر ابن بشر بالدعوة السلفية الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب والذي تهدف دعوته إلى أفراد الله سبحانه وتعالى بالعبادة، ومحاربة الشرك، وسد الذرائع المؤدية إلى والقضاء على البدع في الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية في كل أمور الحياة في ظل دولة قادرة على تحقيق تلك الأهداف.

٧ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٨ - المرجع نفسه، ص ١٢٨-١٣٤، وسوف ترد مناقشة هذه الملاحظات في موضع لاحق من الدراسة.

٩ - المرجع نفسه، ص ١٢٦.

١٠ - وقد سبقت الإشارة إلى أن الأمير خالد بن سعود كان يعيش في مصر بعد النكبة الأولى، وقد

حاول محمد علي فرضه حاكماً على نجد تحت السيادة المصرية.

١١ - منفوحة هي إحدى ضواحي مدينة الرياض «الباحث».

١٢ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص ٣٢٢-٣٣١.

١٣ - لوريمر، مرجع سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦، ص ٣١٩-٣٥٤.

١٤ - دكتور بدر الدين الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٣٠.

١٥ - وهو الليفتانت كولونيل تايلور Taylor، وراجع:

Kelly, Britain & The Persecian Gulf, op.cit., pp. 289-297.

16. Ibid, p. 292.

١٧ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٣٢، نقلاً عن جوزف حجار (تعريب)، أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد والنهضة العربية، ص ١١٠-١١٢، ويورد الخصوصي أن محمد علي لم يلبث أن أبلغ «كامبل» بأنه لا يفكر في مد سلطته نحو منطقة الخليج، نقلاً عن:

Correspondence Re (Persian) Gulf, Vol 64-64-1060 op., 1839, Part VI,
Capter XLIV, No. 369.

١٨ - اعتمدنا في هذا الجزء من الدراسة على التحليل القيم للدكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٣٤-١٨٠.

١٩ - المرجع نفسه، ص ١٣٤.

٢٠ - كما كانت البحرين ملجأ للعناصر المناوئة لمحمد علي والمتآمرة على حكمه وهذه العناصر فرت من نجد والإحساء رلى البحرين وتجت خطورتها من اتصالاتها بالسلطات العثمانية في البصرة وبغداد راجع تفصيلاً: أبو حاكم، تاريخ الكويت، ج٢، ص ١٢٩-١٣٨.

٢١ - الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٣٨.

٢٢ - وهو القائد المصري محمد خورشيد باشا.

٢٣ - الخصوصى، مرجع سابق، ص ١٤٠-١٤١.

24. Major Hennell to Bombay Government, Dated 7th May 1839, Letter No.

42, Correspondence Re (Persiab) Gulf, Vol. 65-1061 of 1839, Part VI,

Chapt XLIV, No., 377.

وراجع أيضاً:

Kelly, op.cit.,pp. 303-310.

٢٥ - وهو سير فردريك ميتلاند Sir F., Maitland

٢٦ - وهو الشيخ عبد الله بن أحمد.

٢٧ - وهو «محمد أفندى رفعت».

٢٨ - الخصوصى، مرجع سابق، ص ١٤٦.

٢٩ - وكان تم عزل «سعود بن مطلق» عن واحة البريمي من جانب الأمير «فيصل بن تركي» قبل نهاية حكمه، وقد التحق «سعد بن مطلق» بخورشيد باشا فى نجد الذى وجد فى ذلك فرصة مناسبة لكى يعهد إليه بقيادة القوات اللازمة لإقرار نفوذ «محمد علي» على إمارات الساحل العمانى، نظراً للصلات الوثيقة التى تربط «سعد بن مطلق»، بتلك الجهات ومعرفته لها. راجع، الخصوصى، نفس المرجع السابق، ص ١٥٨.

٣٠ - وهو السير جيمس كارناك Carnac.

٣١ - الخصوصى، مرجع سابق، نقلا عن :

Kelly, Mohammed Aly, p. 37.

٣٢ - الخصوصى، مرجع سابق، ص ١٧٣، نقلا عن أبو حاكمة، تاريخ الكويت، ج٢، ق١، ص ١٨٤.

٣٣ - نفس المرجع السابق، ص ١٨٠، نقلا عن دكتور جمال زكريا قاسم، الخليج العربى، دراسة لتاريخ الإمارات العربية (١٨٤٠-١٩١٤)، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٦٩.

الفصل الثالث

النشاط الروسي

الفصل الثالث

النشاط الروسي

الإرهاصات الأولى:

سبقت الإشارة إلى توتر العلاقات البريطانية الفرنسية في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر وخاصة عقب الحملة الفرنسية على مصر وردود فعلها الغاضبة في منطقة الخليج العربي. وبالرغم من أننا لم نتعرض سلفاً للسياسة الروسية تجاه المنطقة، إلا أن الإرهاصات الروسية كانت قد تركزت منذ العقد الرابع من القرن التاسع عشر من خلال محاولات روسيا القيصرية كسر الحائط المتمثل في مملكتي إيران وأفغانستان، وكانت السياسة الروسية حريصة على عدم محاولة تنفيذ أهدافها بسرعة، غير أن المواجهة كانت إزاء ذكاء السياسيين المسؤولين عن السياسة البريطانية في الشرق، ومن المحتمل أنه لم تكن لدى السياسيين البريطانيين ولا الروس فكرة واضحة عن المشكلات الجيوبولوتيكية التي تضمنها هذه المنطقة الواسعة البدائية غير المتحضرة التي تفصل بين حدودها، وكانت خطة كل من بريطانيا وروسيا الضغط على بعضهما البعض للاستثمار بالنفوذ السياسي، وتذكر المصادر^(١) أنه في حين كان محور العمل الروسي هجوماً تجاه آسيا عموماً وإيران وأفغانستان على وجه الخصوص - وهما الدولتان المتاخمتان لروسيا - فإن بريطانيا كانت تتخذ وسائل دفاعية لتحقيق أغراضها.

وقد تمثلت الوسائل الدفاعية البريطانية في جهود أحد الأطباء البريطانيين^(٢) بطهران خلال حملته الصحفية في إنجلترا عام ١٨٣٤ بشأن التوسع الروسي في آسيا والتي لاقت رد فعل مؤيد من جانب الرأي العام البريطاني، وبعد أن كانت هذه المشكلة تأخذ شكلاً يتسم بالسرية منذ سنة ١٨٢٨^(٣)، ومنذ تولى محمد شاه عرش إيران في سنة ١٨٣٤ فإن سلوكه السياسي الخارجي كان يوحى بتبعيةها للسياسة الروسية، فمن ناحية وافق على

تعيين سفير دائم لروسيا فى بلاطه وكان يستشير فى أمور كثيرة، ومن ناحية أخرى فقد كان الشاه ينفر من الإنجليز الذين كانوا يشجعون منافسيه من أبناء عمومته لاعتلاء العرش. بل إن النفوذ الروسى فى البلاط الفارسى بلغ ذروته، حيث أيد الروس فكرة قيام إيران بحملة على «هراة»، وكانت هذه المدينة وما حولها جزءاً من أفغانستان، غير أنها كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى حيث كان يحكمها فرع من أسرة سادوزاى، ولم يكن يبدو أن هذه الإمارة سوف تستسلم دون بذل جهد عسكرى كبير من جانب إيران، ولو ضمت هراة إلى إيران، فسوف تصبح تحت النفوذ الروسى بحكم الأمر الواقع، وتكون بمثابة قاعدة لتنفيذ السياسة الروسية فى تخطيطها البعيد ضد أفغانستان، وإذا فشلت إيران فى ضمها إليها فستضعف، وقد تسقط تماماً فى أيدي الدولة الأجنبية صاحبة النفوذ الأقوى فى عاصمتها. وقد حاولت بريطانيا استخدام نفوذها لمنع الحملة على «هراة»، غير أنها فشلت فى تحقيق ذلك، ومع ذلك فقد نجحت بريطانيا فى أن تحول بين الشاه وبين خطته تجاه «خارج» حيث قامت حكومة الهند البريطانية باحتلال جزيرة «خارج» فى الخليج على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

وتجدد الصراع بين بريطانيا وروسيا تجاه المنطقة فى الفترة ١٨٣٨-١٨٤٢ بدءاً باستنفار الروس لعدة حملات تجاه أفغانستان، تذكر المصادر (٤) أن الحرب الأفغانية الأولى ١٨٣٧-١٨٤٢ فى مواجهة بريطانيا حيث احتلت كابول وانتهت بجلائها، وكان المبدأ الأول من جانب بريطانيا هو إبعاد النفوذ الروسى عن الهند وبالتالى عن الخليج العربى.

وحين لم يبد أمل فى نجاح المخططات الروسية، فقد بدأ الاتجاه العدائى من جانبها يتراخى تجاه بريطانيا وإيران وأفغانستان حيث جدد الروس فى سنة ١٨٣٨ تعهدهم الذى كانوا قد قدموه فى سنة ١٨٣٤ بعدم العدوان على إيران، وفى مناسبة أخرى صرح وزير روسى بأن قيصر روسيا نصح الشاه بأن يجيب بريطانيا لطلبها للصالح مع إيران. غير أن تذبذب السياسة البريطانية بين

تخطيط مؤامرات في أفغانستان مناوئة لروسيا^(٥) واتساع العمليات العسكرية البريطانية في أفغانستان قد مهد الطريق ثانياً أمام السياسة الروسية لاستئناف علاقاتها مع إيران وأفغانستان.

ثم جاءت المشاكل الداخلية في القوقاز لتجعل الروس يتعاونون مع البريطانيين فيما بعد^(٦) لتحديد الحدود الإيرانية - التركية، ويعنى ذلك أن التنافس الروسي - البريطاني في مناطق إيران وأفغانستان والحدود الشمالية للهند كانت محصلة في النهاية لصالح بريطانيا بالرغم من اتفاق الطرفين الروسي والبريطاني على تقسيم إيران إلى منطقتي نفوذ بينهما، في حين لم تتمكن أى من الدولتين من الهيمنة على أفغانستان.

التنافس الروسي البريطاني:

ليس من اختصاص هذه الدراسة^(٧) التعرض للتنافس بين روسيا وبريطانيا حول إيران وأفغانستان والحدود الشمالية للهند، سوى بالقدر الذى يتيح معالجة الموضوع الرئيسى وهو التطور السياسى الحديث للخليج العربى، وفيما يتعلق بهذه النقطة فإن التنافس الروسى - البريطانى فى إيران قد تركز فى معظمه فى خشية بريطانيا من تردى الأوضاع فى إيران وما يرتبط بذلك من استغلال الروس لها لتحقيق مطامعهم فى الوصول إلى البحار المفتوحة عن طريق إيران وبخاصة فى القرن التاسع عشر، عندما أخذ روسيا تنهج فى سياستها الخارجية توجهات تتسق مع فرنسا حتى بعد الاتفاق بين روسيا القيصريّة وبريطانيا على اقتسام مناطق النفوذ على نحو ما سبقت الإشارة إليه. فلقد تمكن الإنجليز من مواجهة أطماع نابليون فى بداية القرن التاسع عشر، وكان الروس قريبون من حدودهم الامبراطورية فى حين كان الفرنسيون بعيدين للغاية، ويفسر هذا لماذا كانت بريطانيا تراقب خطوات روسيا، بل إن المطامع الروسية للوصول إلى البحار المفتوحة قد جعلت أحد الباحثين البريطانيين^(٨) فى العلاقات الدولية يقول: «إن مجرد سيادة روسيا على إيران وأفغانستان سيسهل لها قضية السيطرة على الخليج الذى يسيطر على أهم طريق تجارى

وعسكري في الامبراطورية، فضلاً على أن خطر الروس ليس خطراً عسكرياً فحسب بل يتمثل باستعمارها الاقتصادي لمنطقة الشرق الأدنى ومشاريعها لربط البحر المتوسط بالخليج العربي بواسطة خطط سكك حديدية، وأن روسيا ستوسع في بلاد العرب وتهدد بذلك الاحتلال البريطاني لمصر إذا ما استولت على الخليج»، وأضاف قائلاً: إن على السياسة البريطانية أن تعالج قضية إيران كأمة ذات سيادة وليس مجرد غنيمة تتنافس عليها روسيا^(٩).

ويرى أحد الباحثين العرب المحدثين^(١٠) أن الأطماع الروسية في فارس قد تمثلت في محاولاتها للوصول إلى الخليج العربي أو خليج عمان سواء تمثل ذلك في الاستعمار الاقتصادي أو الاستعمار العسكري، ويعني الوصول إلى المحيط الهندي الوصول إلى المياه المفتوحة، والتي كانت بمثابة الشغل الشاغل للاستراتيجيين الروس منذ عصر بطرس الأكبر الذي استطاع أن يحقق آماله الواسعة في عام ١٧٢١ من خلال وضع يده على ولايات البطليق ممثلة في مقاطعات ليتوانيا وانجريا واستونيا، ولكنه تطلعاته تجاه المياه المفتوحة والمحيط الهندي كانت مجرد آمال لم تتحقق، وإن كانت كاترين الثانية ١٧٢٩-١٧٩٦ عندما آل إليها حكم روسيا القيصرية سنة ١٧٦٢ قد أعلنت الحرب على تركيا مرتين، الأولى في الفترة ١٧٦٨-١٧٧٤ والتي انتهت بتوقيع معاهدة كوتشوك كينارجي Kutchuk Kainardji، والثانية في الفترة ١٧٨٧-١٧٩٢ والتي انتهت بتوقيع معاهدة باسي Basy في ٩ يناير ١٧٩٢، غير أن ثبات الأتراك العثمانيين وجزع الدول الأوروبية من ازدياد تقدم الروس لم يهيأ لكاترين نجاحاً إلا في الاستيلاء على القرم وشواطئ البحر الأسود الشمالية من القوقاز حتى نهر الدنيستر، وبالرغم من أن أملاك روسيا القيصرية قد اتسعت في عهد كاترين الثانية بما لا يقل عن مساحة النمسا^(١١)، إلا أن الوصول إلى المياه الدافئة قد ظلت الشغل الشاغل للاستراتيجية الروسية منذ ذلك الحين.

بعض الملاحظات الجيوبولوتيكية حول التوجهات الروسية:

ومن منظور جيوبولوتيكى فإن خريطة روسيا تعطى أسباباً قوية لتوجهاتها، فبالرغم من اتساع الامبراطورية الروسية القيصرية وإشرافها على بحار ومحيطات مختلفة، إلا أنها بحار غير مفتوحة، وقسم كبير منها مثل بحر البلطيق الذى يفصل حدودها الغربية عن السويد، والبحر الأسود الذى يعتبر بمثابة منفذ لها على الامبراطورية العثمانية من خلال مضيق البوسفور ثم مضيق الدردنيل للوصول إلى البحر المتوسط، أما البحار الشمالية فهى مغلقة معظم شهور السنة بسبب تجمد مياهها، ومن المستحيل اجتيازها، أما سواحل المحيط الهادى فهى بعيدة جداً عن قلب روسيا، وتأسيساً على ذلك فإن الوصول إلى المياه المفتوحة والدافئة لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق السواحل المشرقة على المحيط الهندى لسهولة قربها من قلب روسيا. وقد سبقت الإشارة إلى أن وصول الجيوش الروسية إلى البحر الأسود فى زمن كاترين الثانية، ومع ذلك فقد ظلت الامبراطورية العثمانية حاجزاً أمام التوسع الروسى نحو البحر المتوسط، وعندما جربت روسيا الاندفاع نحو المحيط الهندى عبر أفغانستان وإيران، فقد اصطدمت بحكومة الهند البريطانية، وقد نمت محاولات روسية لكسر هذا الحجاز الطبيعى من خلال جهود بول الأول ١٧٩٢-١٨٠١ إلى الهند ولكنه قتل، وخلفه اسكندر الأول ١٨٠١-١٨٢٥ والذى أصبحت روسيا القيصرية فى عهده أقوى دولة أوروبية، وفى عهد خليفته نيقولا الأول ١٨٢٥-١٨٥٥ تابع هذه الامتداد نحو إيران.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية الروسية ظلت طوال القرن التاسع عشر تعمل على كسر الحائط المتمثل فى مملكتى إيران وأفغانستان والذى كان بمثابة حائط مغلق بسائر الطرق من الأراضى الروسية إلى الهند البريطانية، وكان طموح القياصرة ينحصر بشكل عام فى الحدود الشمالية من المنطقة الممتدة من تركيا عبر إيران إلى باكستان لتوسيع الحدود الروسية باتجاه الجنوب كلما سنحت الفرصة فضلاً عن حماية الحدود الروسية من بريطانيا، وفى

حين كان محور العمل الروسى هجومياً، فإن محور العمل البريطانى كان دفاعياً، وتفسير ذلك أن انجلترا لم يكن لها من هدف سوى حماية امبراطوريتها بدون احتلال لأراضى جديدة، فى حين سهل ذلك للسياسة الروسية توسعها لحدود إيران الشمالية، وقد انعكس ذلك فى الفترة التالية على النشاط الروسى المكثف، ولكن دون إثارة بريطانيا، بما يعنيه ذلك من ربط روسيا بالخليج العربى وإقامة محطات تجارية على شواطئه ومد أنابيب البترول إلى المحيط الهندى، وكانت بريطانيا تنظر بعين الشك لمحاولات الحكومة الروسية بشأن إنشاء خطوط السكك الحديدية بعد أن استطاعت بالفعل السيطرة على شمال إيران، وهو ما حذر منه أحد الباحثين^(١٢) البريطانيين وقتئذ من توجيهه انتقاداً شديداً للسياسة الاستعمارية البريطانية فى الشرق الأوسط والخليج العربى.

والواقع أن النشاط الروسى منذ نهاية القرن التاسع عشر قد اتسم بنشاطات متعددة، لعل أهمها فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة هو تحالفها مع فرنسا لضرب النفوذ البريطانى فى الخليج، وتمثل ذلك فى مد الخطوط الحديدية لربطها بالخليج، والقرار الروسى الذى تم إتياده فى وصل الشمال بالبحر عن طريق مد سكة حديد من طهران التى كانت مرتبطة بالشمال إلى الخليج عن طريق أصفهان، هذا فى الوقت الذى كان العمل يجرى فيه دراسة مشروع السكك الحديدية المرتبطة بالخليج والذى أثار قلق المسئولين البريطانيين، وهو المشروع الذى كان يهدف لمد خطوط السكك الحديدية من مدينة طرابلس إلى الكويت على أن تمتد من فروع إلى خانقين وبغداد، وقدمت روسيا طلباً للدولة العثمانية التى كانت تتبعها هذه الولايات للقيام بهذا المشروع، وربما يفسر هذا سخط أحد الباحثين البريطانيين^(١٣) وقتئذ والذى قال: «إن بريطانيا بقيامها بإضعاف الامبراطورية العثمانية، وإضعافها، والعمل على تفككها، وقد جعل تلك الامبراطورية لا تقوى على الدفاع عن نفسها ضد أى خطر».

أوج النشاط الروسى فى الخليج:

وبحلول عام ١٩٠٠ كان النشاط الروسى قد بلغ أوجه على عدة

مستويات، فمن ناحية أرسل الروس العديد من البعثات التجارية بمختلف الأسماء إلى مناطق الخليج للتعرف على أنسب مكان يكون بمثابة نهاية الخط الحديدي المزمع إقامته في الخليج، ومن ناحية أخرى - وهذا هو الأهم - كانت فكرة ربط البحر الأسود بالخليج العربي قد نضجت في أذهان الساسة الروس وذلك من خلال الخطوط الملاحية والمحطات التجارية، هذا بالإضافة إلى زيارة البعثات التجارية مختلف موانئ الخليج لفتح الوكالات التجارية، فزارت هذه البعثات الكويت والبحرين ومسقط وقطر والمحمرة، غير أن هذه البعثات قوبلت بطلباتها بالرفض العربي مما حدا بالشركة الملاحية الروسية أن تتخذ مركزاً لها في بوشهر، وقد جدد الروس نشاطهم فحاولوا افتتاح وكالات لهم في كل من مسقط وجاسك وبندر عباس والمحمرة والبصرة والكويت، وبذلت محاولات أخرى لدى ابن الرشيد وعبد العزيز آل سعود بعد استرداد الأخير للرياض، بل إن بعض السفن البحرية الروسية قد ترددت على الخليج لمواجهة النفوذ البريطاني، وفي ٢١ مارس ١٩٠١ وصلت إحدى السفن التجارية الروسية إلى الخليج وكان هذا إيذاناً بافتتاح أول خط ملاحى تجارى منتظم بين البحر الأسود والخليج بنقل الأشخاص والسلع إلى الخليج^(١٤).

وهكذا وضحت أهداف روسيا القيصرية واهتمامها بمنطقة الخليج، ودخول السياسة الروسية مرحلة التنفيذ الفعلى بدءاً من العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر من خلال الزيارات التى قام بها ضباط روس مما سبب قلقاً متزايداً لبريطانيا وخاصة عندما علمت بطلب روسيا عقد اتفاقية روسية وإيرانية لاتخاذ موقف موحد ضد بريطانيا في منطقة الخليج.

ويعرض لوريمر^(١٥) فى تحليل قيم لمطالبة روسيا بقاعدة بحرية فى الخليج سنة ١٨٩٩ واتجاهات الصحافة الروسية التى كانت تحبذ ذلك واندفاع السلطات الروسية تجاه الخليج وما أعقب ذلك من المظاهرات البحرية الروسية التى استهدفت أغراضاً سياسية من خلال مراحل أربعة بدءاً برحلة الطراد «جيلياك» ومروراً برسو المدمرة «فارياج» فى عدن وما أثارته من اضطراب وارتفاع

العلم الروسى مراراً على سارية المدمرة. «اسكولد» وانتهاءً بوصول طراد روسى وعدة سفن إلى مسقط ثم بوشهر ومنها إلى الكويت وكان الهدف من هذه المظاهرة هو إظهار اتفاق سياستى فرنسا وروسيا تجاه الخليج على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وكان يميز زيارات هذه المدمرات والسفن الروسية محاولة إظهار والقوة. غير أن أهم نشاط روسى قد تمثل فى الاستطلاعات لإنشاء السكك الحديدية فى جنوب إيران سنة ١٩٠٠ ووصف المسئولون السياسيون الروس ذلك بأنها بعثات جغرافية لكن الصحف الروسية لم تكن تخفى ذلك، وأخيراً قررت روسيا دعم المشروعات التجارية من خلال رغبتها فى خلق مصالح ثابتة ومستقرة وإقامة أسس مختلفة للتدخل السياسى، وفى نفس الوقت الذى كانت تتطور فيه خطة روسيا البحرية والعسكرية والتجارية كان ثمة اهتمام مبذول من الحكومة الروسية لتحسين الجهاز القنصرلى الروسى فى البلاد المتاخمة للخليج^(١٦).

هوامش الفصل الثالث النشاط الروسي

١ - ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٥٠.

٢ - وهو الدكتور ماكنيل طبيب السفارة البريطانية بطهران، وقد عاونه اثنين من الرحالة الإنجليز هما أركورهات وبيلي فريزر في حملته تجاه التوسع الروسي في آسيا، وقد ظل بيلي فريزر يعمل كمستشار شرقي في وزارة الخارجية البريطانية، أما الدكتور ماكفيل فقد نشر كتاباً بعنوان «تقدم روسيا في الشرق» ذكر فيه أنه من مصلحة السياسة البريطانية أن تحافظ بأى ثمن على استقلال إيران وصيانة حدودها.

٣ - بل قبل ذلك منذ عام ١٨٠٤ حيث لم تعرض المشكلة على رأى العام البريطانى سوى سنة ١٨٣٤

Lorimer, J.G., *Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia*, Vol I. pt. IB (Calcutta, 1915), pp. 1141-61.

Musil, Alois, *Northern Negd*, (New York, 1928), pp. 228-87.

4. Lorimer, J.G., *op.cit.*, pp. 1159.

٥ - ظلت الحكومة الروسية على اعتقادها بأن ثورة آغا خان ضد الشاه في ١٨٣٨-١٨٣٩ قد رسمت خطوطها في بومباي، وأن الرحالة البريطانى لبارد كان هو المسئول عن تمرد زعيم قبيلة تجتبارى في الفترة ١٨٤٠-١٨٤١.

٦ - وذلك في الفترة المتبقية من عهد محمد شاه في إيران.

٧ - لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة راجع: محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، جذوره التاريخية وأبعاده، مرجع سابق، ص ٣٣٣-٣٣٨.

٨ - وهو ما ذكره الأميرال ماهان في كتابه «مشكلة آسيا الانجليزية وتأثيرها في السياسة الدولية»، الذي نشر في لندن سنة ١٩٠٣ /.

٩ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص ٣٣٩، نقلا عن دكتور محمد علي الدواوود، الخليج

العربي والعلاقات الدولية، وراجع أيضاً كتابه: الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، بغداد ١٩٨٠.

١٠ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص ٣٣٩.

11. Ogg Davied, Gurope of the Ancied Regime , 1715-1783, pp. 190-200.

١٢ - وهو الأميرال ماهان في كتابه «مشكلة آسيا الإنجليزية وتأثيرها في السياسة الدولية».

١٣ - المرجع نفس، ويعني ماهان بذلك خطر روسيا القيصرية.

١٤ - ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، ص ٤٦٧-٤٦٨.

١٥ - المرجع نفسه، ص ٥٢٢-٥٣٩.

١٦٥ - المرجع نفسه، ص ٥٣٨.

الفصل الرابع
تشابك السياسات الاستعمارية
وانعكاساتها الإقليمية

الفصل الرابع

تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الإقليمية

السياسة الفرنسية:

لم يتقصر الأمر على بريطانيا وروسيا في الاهتمام بالخليج العربي في القرن التاسع عشر، بل إن فرنسا قد دخلت حلبة المنافسة الدولية الأوروبية على المنطقة. وقد ركزت فرنسا نشاطها في الفترة ١٨٣٩-١٨٤٨ بصورة خاصة على إيران بدءاً بامتناع الحكومة الفرنسية عن تأييد الشاه في مشكلاته مع الحكومة البريطانية، الأمر الذي هيا الفرصة لمبعوث الشاه لبضع مدرّبين فرنسيين في الجيش الإيراني بدلا من المدرّبين الإنجليز، وأعقب ذلك إرسال فرنسا لبعثة دبلوماسية إلى بلاط الشاه^(١).

وفي سنة ١٨٤٠ كانت إيران تستقطب عدداً كبيراً من رجال الفن والأدب إلى جانب العسكريين من الفرنسيين، ونجحت فرنسا فيما بعد في عقد اتفاقية تجارية وصدّاقة مع إيران وكان ذلك في سنة ١٨٥٥ بعد العديد من المحاولات الفاشلة لتوقيع مثل هذه المعاهدة بسبب نجاح البريطانيين على حساب الفرنسيين في توقيع مثل هذه المعاهدة في سنة ١٨٤١، وما أعقب ذلك من هجرة معظم المدرّبين الفرنسيين إيران بعد سنوات من وصولهم. غير أن فرنسا إلى جانب نجاحها في عقد هذه المعاهدة مع إيران في سنة ١٨٥٥ كانت قد نجحت أيضاً في توقيع معاهدة مع سلطان مسقط سيد بن سلطان عام ١٨٤١، في حين اقتصر النشاط الفرنسي تجاه العراق في تلك الفترة على التمثيل القنصلي في كل من بغداد والبصرة، وكان ذلك نتيجة للجهود التي بذلها المقيم الفرنسي العام في بغداد في الشؤون الداخلية للعراق التركي خاصة ما كان منها متعلقاً بإيران، كما كانت ثمة دلائل أخرى تشير إلى فرنسا تهدف إلى أن تكون لها مصالح مادية إلى جانب المصالح السياسية وقد أدى

تضارب السياستين البريطانية والفرنسية تجاه مصر في تلك الفترة إلى صبح توجهات الممثلين الفرنسيين بالعداء في مواجهة الممثلين البريطانيين.

وقد ازداد النشاط الفرنسي في الخليج منذ عقد الثمانينيات في القرن التاسع عشر، واتخذ عدة مظاهر منها استخدام امبراطور فرنسا لويس الثالث للرحالة الإنجليزي «يلدجريف» لإعطائه معلومات عن بلاد العرب الشرقية وذلك لأهداف سياسية، ومن هذه المظاهر أيضاً الطلب الذي تقدمت به إحدى الشركات الملاحية الفرنسية إلى الباب العالي في الامبراطورية العثمانية لمنحها امتيازات وحرية التجارة في الأنهار العراقية على غرار الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لشركة دجلة للملاحة التجارية البريطانية، كما حاولت فرنسا في الفترة ١٨٨٠-١٨٨٤ إقامة مشروعات اقتصادية وخط ملاحى يربط العراق بفرنسا بين مرسيليا والبصرة، كما ازداد النشاط العسكرى الفرنسي في الخليج وبدأت البواخر الحربية الفرنسية تتردد بشكل مستمر على الخليج العربى منذ سنة ١٨٩٥. وكان الشاه قد منح فرنسا امتياز المشروع الزراعى وملحقاته فى إقليم عربستان الذى كان قد تقدم بهو تولوزان - طبيب شاه إيران. وفى وقت مبكر على ذلك، وبعد زيارة قام بها الشاه لباريس كان من المتوقع أن تزداد أواصر هذه العلاقة، إلا أن العكس هو الذى حدث، حيث ألغى الامتياز فور تقديم احتجاج دبلوماسى بريطانى واستناداً إلى تزايد النشاط الفرنسى فى الخليج فقد بدأ تجار الرقيق فى خليج عمان يستخدمون العلم الفرنسى للتغطية على عملياتهم وهو ما يعد تطوراً خطيراً سبب الكثير من الاضطرابات والمشكلات فيما بعد^(٢).

وفيما يتعلق بتنافس السياسات الاستعمارية تجاه الخليج للاستئثار به كمبر مائى ذو أهمية كبرى لتجارة الدول الأوروبية، فقد شهدت السنوات الأولى من القرن العشرين قيام الطراد الفرنسى (انفرنيه) بزيارة مشتركة مع الطراد الروسى (بويارين) إلى بوشهر والكويت كنموذج للتعاون بين الروس والفرنسيين وهو ما أخاف الانجليز، وقد استطاع الفرنسيون الوصول إلى مسقط

وحصلوا على موافقة السلطان لإقامة محطة لخزن وشحن الفحم الحجري، مما جعل الإنجليز يعارضون بشدة ويهددون السلطان، وقد سبقت الإشارة إلى مشكلة الأعلام الفرنسية التي كانت تمنح للسفن التي تعمل في الخليج تحدياً للبريطانيين الذين رفضوا هذه الحماية التي فرضتها فرنسا^(٣).

وقد استمرت فرنسا تبذل محاولات كبيرة للحفاظ على مصالحها في الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي إطار التنافس مع بريطانيا بصفة خاصة، وقعت الدولتان سنة ١٨٦٢ بياناً مشتركاً تلتزمان فيه باحترام استقلال^(٤) سلطنة عمان، ولم يثر هذا البيان اهتمام أحد في حينه حيث ظلت حكومة الهند البريطانية لا تعلم شيئاً عنه حتى سنة ١٨٧١ ويرى لوريمر^(٥) أن الامبراطور الفرنسي هو الذي دعا ... بالجريف لزيارة وسط الجزيرة العربية سنة ١٨٦٢ وإعلانه بما فيها غير أن هذا المنحى الصاعد في العلاقات الفرنسية الخليجية أخذ في الهبوط في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر حيث كانت الجهود الفرنسية محدودة واقتصرت على الدراسات الأثرية في منطقة تالوا بالعراق العثماني. غير أن هذا منحى العلاقات الفرنسية الخليجية أخذ في الصعود مرة ثانية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر من خلال انتعاش النشاط الفرنسي والدلائل على وجود سياسة فرنسية روسية مشتركة ومناهضة للمصالح البريطانية في المنطقة، وبدأت العلاقات الوثيقة بين فرنسا وروسيا سنة ١٨٩١ وبلغت ذروتها في سنة ١٨٩٥ فوصلت إلى نوع من التحالف العسكري بينهما وقد سبقت الإشارة إلى استخدام العلم الفرنسي في تجارة الرقيق قد أصبح ظاهرة ملحوظة في هذه الفترة في الخليج وخليج عمان، وقد أتاح ذلك لفرنسا فرصة ثمينة لتوسيع نفوذها الإقليمي في الخليج.

السياسة الألمانية:

يعزى فريق^(٦) من الباحثين ظروف اهتمام ألمانيا بالخليج من محاولات إيصال العاصمة الألمانية «برلين» بشكل مباشر مع الخليج عن طريق ما عرف باسم «خط حديد برلين - بغداد» بهدف إيصال التجارة الألمانية إلى الشرق بأقصر

الطرق، وفي الوقت نفسه يمكن للألمان التحرك في أثناء الحرب والوصول إلى الخليج ودفع قواتهم بسرعة، وأن السياسة الزلمانية كانت تعنى مدى الاحتمال لاستخدام هذا الخط في حرب مقبلة.

وكانت ألمانيا قد بدأت في الظهور كقوة رئيسية وأوروبية في القرن التاسع عشر بعد انتصارها على فرنسا سنة ١٨٧٠ في عهد الامبراطور الفرنسي نابليون الثالث وقد حاولت ألمانيا دخول حلبة المنافسة الأوروبية ومد نشاطها إلى آفاق أبعد من أوروبا بما فيها الوصول إلى الخليج، وكان أهم مظاهر هذه المنافسة في مواجهة بريطانيا بحراً من الناحيتين العسكرية والتجارية، وكان الامبراطور غليوم الثانى يرى أن التدخل الألمانى خارج أوروبا وخاصة تجاه الخليج لن يكون عن طريق الجيوش وإنما من خلال سكة حديد برلين - بغداد حيث يمكن الوصول إلى الخليج وبتهديد حكومة الهند البريطانية دون المرور بالبحر، وكان الهدف الألمانى أن تجعل نهاية الخط في البصرة أو الكويت.

وكان لألمانيا نفوذ لدى الدولة العثمانية، وتعزى بعض أسبابه إلى أن ألمانيا لم تكن من بين الدول التى واضلت الاحتجاجات لدى الدولة العثمانية ضد مذابح الأرمن فى سنة ١٨٩٥، بالإضافة إلى ما أسهمت به زيارة الامبراطور الألمانى غليوم الثانى للقسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية سنة ١٨٩٨ حيث زاد نفوذ ألمانيا فى مختلف دوائر الحكومة العثمانية^(٧). وبالفعل تمكنت ألمانيا فى سنة ١٨٩٩ من الحصول على امتياز مد خط حديدى تركى من قونية فى آسيا الصغرى إلى الخليج مروراً ببغداد، وفى سنة ١٩٠٠ قامت بعثة فنية ألمانية برئاسة القنصل العام الألمانى فى القسطنطينية برحلة على طول الخط المقترح فى العراق العثمانى، وقد وضعت البعثة تقريرها عن المشكلات المتعلقة بهذا الخط، وكانت الفكرة الرئيسية عند أصحاب الامتياز هى الامتداد بالخط حتى خليج الكويت كما سبقت الإشارة، غير أنه رؤى تأجيل تحديد مكان محطة نهاية الخط فى منطقة الخليج نظراً لمعارضة بريطانيا فى جعل الكويت نهاية الخط، ذلك بأن مصالحها كانت تحتم عليها معارضة المشروع برمته، وعرقلة

تنفيذه إلى أن تحصل لنفسها على نصيب بارز فيه، وذلك فضلاً عن أنه ما كان لبريطانيا أن تسمح بإنشاء سكة حديدية في منطقة الخليج لشعورها بالقلق إزاء إمكانية استخدام هذا الخط ضد مصالحها في المستقبل، فضلاً عن ألمانيا كان لها مركز ممتاز في شبكة حديد الأناضول، وإذا ما كتب له من خط الأناضول إلى بغداد فإنها سوف لا تتردد في التفكير بميناء على الساحل الشمالي الغربي للخليج، وكانت ألمانيا تملك خطاً مباشراً للتغراف مع الأناضول، وهو عامل آخر أضيف إلى عوامل القلق البريطاني^(٨).

غير أن زيارة امبراطور ألمانيا غليوم الثاني للسلطان عبد الحميد الثاني في القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية على نحو ما سبقت الإشارة إليه، قد أشارت إلى احتمال قيام بريطانيا باستقطاب ألمانيا لجانبها أثناء الخلاف الحاد الذي وصل إلى درجة الصراع بين روسيا وألمانيا للحصول على امتيازات سكك الحديد في إيران، وقد سرت إشاعات مؤداها أن مهندس الخط ومموليه سيكونون من الألمان، كما حصل الألمان على امتياز من حكومة طهران لبناء طريق جديدة من خافقين على الحدود الإيرانية والتركية في طهران، وقد اعتبرت السفارة البريطانية في طهران هذا العمل موجهاً ضد النفوذ البريطاني. وقد اختلفت وجهات النظر بين الساسة البريطانيين بشأن موضوع سكك حديد برلين/بغداد والتعاون مع الألمان. فقد اعتبر اللورد بلفور التعاون مع ألمانيا خطراً على بريطانيا، ونصح بأن تضع بريطانيا أسساً جديدة لسياستها الخارجية تجاه ألمانيا لمواجهة المنافسة الألمانية، في حين صرح اللورد هاملتون في ٢٧ أبريل ١٩٠٠ بأنه يفضل التعاون مع الألمان رغم عدم حبه لهم عن التعاون مع الروس، ونصح بفتح الخليج العربي أمام التجارة العالمية وإفساح المجال للألمان بل وكسب صداقتهم، أما اللورد لانسون فقد صرح بأنه لا يمانع إقامة الخط الحديدي برلين/بغداد بشرط أن يشترك أصحاب الأعمال الإنجليزية في المشروع، ولم يكن لدى لانسون مانع أن تكون نهاية الخط هي الكويت بشرط عدم قيام قاعدة ألمانية فيها. غير أن السياسة البريطانية سارت في وضع

العراقيل أمام ألمانيا واتخذ ذلك صورة عقد اتفاقية حماية مع شيخ الكويت وكذلك مع شيخ المحمرة بهدف وقوفهما ضد الألمان إذا ما أصرروا على عدم إشراك الإنجليز بالمشروع^(٩).

وعلى الجانب الألماني فقد وقع اتفاق لإنشاء خط حديد قونيه - الخليج في سنة ١٩٠٣ من قبل «شركة سكة حديد بغداد» وهي شركة كونتها شركة خطوط الأناسول الموجودة بالفعل، غير أن شيئاً عملياً من جانبها لم يحدث، ويمكن القول أن الفترة ١٨٩٩-١٩٠٦ شهدت نشاطاً تجارياً ألمانياً في منطقة الخليج، وكان أهم مظاهر هذا النشاط ما قام به توبين أحد التجار في منطقة الخليج، وكان أهم مظاهر هذا النشاط ما قام به توبين أحد التجار الألمان ممثلاً لمؤسسة في هامبورج تتاجر في اللؤلؤ - من قيامه بافتتاح فرع في البحرين سنة ١٩٠١، وكانت له علاقات بعمان، واتسمت أعماله التجارية بطابع سياسي. وفي سنة ١٩٠٦ بدت بواخر خط هامبورج - أمريكا الملاحى - وهو خط ألماني - تصل بين أوروبا والخليج، وعين توبين وكيله لهذا الخط في البحرين. أما في العراق فقد تمثل النشاط الألماني في احتكار عملية التنقيب عن الآبار^(١٠).

والواقع أن النشاط الألماني في الخليج قد أحدث رد فعل بريطاني مباشر حيث اتسمت الفترة ١٨٩٩-١٩٠٥ بتهديد يمس سيادة بريطانيا على منطقة الخليج ذات الارتباط الوثيق بالهند البريطانية، فالقوى المتجمعة وراء ألمانيا ومشروع مد الخط الحديدي من البحر المتوسط إلى الخليج، كل هذه أمور ذات أهمية كبيرة وكان على بريطانيا أن تأخذ بمزيد الأمور من الحذر لمواجهة النتائج المحتملة لتلك التطورات، ويقول لوريمر «أن الحذر البريطاني شمل كل المستويات: الدبلوماسية والبرلمانية والبحرية والعسكرية»^(١١).

وظلت الدبلوماسية البريطانية تعمل بهدوء حتى تم التوقيع في ١٩ مارس ١٩١٤ في وزارة الخارجية البريطانية على اتفاق بترولي بين بريطانيا وألمانيا حول حصة كل منهما في شركة البترول التركية، فضمنت بريطانيا بذلك سيطرتها

على الشركة، وبالمقابل أعلنت بريطانيا استعدادها لتوقيع اتفاق خط حديد برلين/بغداد مع ألمانيا، وأعلنت موافقتها الأولية في ٢٨ يونيو ١٩١٤ وكان الخط يسير قداماً من تركيا نحو العراق واتفق على أن تكون البصرة نهايته، غير أن اندلاع الحرب العالمية الأولى بين ألمانيا وانجلترا ودخول الدول العثمانية إلى جانب ألمانيا قد بدد هذه الانجازات وأصبح المجال مفتوحاً أمام بريطانيا لاحتلال العراق، وانهار بذلك حلم ألمانيا تجاه الخليج العربي^(١٢).

من السياسة البلجيكية إلى السياسة الأمريكية:

لا يمكن إغفال كل من الدور البلجيكي والدور الأمريكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تجاه منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وإيران على وجه العموم من خلال الجانب الشرقي للخليج. وكان نشاط بلجيكا محدوداً بالأمور الاقتصادية وتنظيم الجمارك وفتح البنوك ومحاولات المساهمة في مد الخطوط الحديدية في إيران. أما في بقية المناطق الأخرى من الخليج فلم يكن لبلجيكا نشاط يذكر^(١٣).

وقد انعكس النشاط الاقتصادي البلجيكي تجاه منطقة الخليج على الأفكار التي نادى بها سيمائس الملحق التجاري في سفارة بلجيكا في طهران بشأن افتتاح مصرف في إيران وخط تجاري في الخليج لمنافسة المؤسسات البريطانية. وبذلت العديد من الجهد من أصدقاء سيمائس، حيث طاف بسفينة بلجيكية صغيرة بمنطقة الخليج من مسقط إلى البحرين ورس في دبي ثم الدوحة، وكانت جولتها قصيرة وذكر سيمائس أنها جاءت لأمر يتعلق بامتياز صيد اللؤلؤ كانت الحكومة الإيرانية قد وافقت عليه سلفاً، غير أن هذه الجهود كانت محصلتها النهائية لا تتعدى شراء صفقة من اللؤلؤ بثلاثة آلاف فرنك، وبيعت السفينة في سنة ١٩٠٢ للحكومة الإيرانية بسبب عدم تحقيقها نجاحاً يذكر في صفقات اللؤلؤ^(١٤).

أما النشاط الأمريكي في منطقة الخليج في القرن التاسع عشر، فلم يجاوز النواحي الاقتصادية، وحاولت أمريكا إرسال خبراء لتنظيم الشؤون المالية

الإيرانية. ومنذ عام ١٨٣٤ اتصل الأمريكيون بالعمانيين وعقد الطرفان اتفاقية في نفس العام لتسهيل الأمور التجارية ودخول الأفراد إلى المنطقة التي كان يسيطر عليها السلطان سعيد بن سلطان، ومنحت هذه الاتفاقية «سكان البلدان الأمريكية» السماح بدخول مسقط^(١٥).

كما مارس الأمريكيون لبعض النشاطات الأثرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في منطقة الخليج، وظل طابع النشاط الأمريكي حتى سنة ١٩٠٥ على حاله، وكانت قد نفذت أعمال التنقيب عن الآثار في منطقة نيفار في العراق العثماني. وقد أحدثت البعثات الأمريكية العديد من المضايقات للسلطات البريطانية بسبب مسئولية هذه الأخيرة عن سلامة مثل هذه البعثات، وكانت حكومة الهند البريطانية تمنى نزوح أفراد البعثات الأمريكية من البحرين والخليج وهو ما حدث بالفعل فيما بعد^(١٦).

السياسة البريطانية:

اتجهت أنظار المشيخات العربية على الخليج العربي والساحل العماني نحو البيئة البحرية بالسفر والغوص وصيد الأسماك، وكانت الموانئ لطبيعة الملاحة للسفن حافزاً للعمانيين لارتباطهم أكثر بالبحر، ارتباطاً يتسم بالنشاط الجماعي، غير أن العصبية القبائلية كانت عاملاً هاماً في التحديات التي واجهها العمانيون أمام قوى إقليمية وأوروبية متنافسة على هذه المنطقة من الخليج العربي. فمن ناحية انضم الكثير من العمانيين إلى حركة «الموحدين» السعوديين التي نادى بأفكار تدعو إلى التمسك بالكتاب والسنة وتطهير العبادة مما لحق بها من بدع وخرافات، وهو ما وجد صدى في نفوس العمانيين. كذلك فقد نجح القواسم - (كما سبقت الإشارة - في الإيقاع بالعديد من السفن الإنجليزية والاستيلاء عليها، والمطالبة بدفع الأموال للسماح للسفن الإنجليزية التجارية بالمرور آمنة في الخليج، وهو ما اعتبرته بريطانيا عملاً من أعمال القرصنة البحرية وخاصة في مواجهة القواسم، وخلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أعدت بريطانيا عدة حملات بحرية عسكرية لكسر

شوكة القواسم، وفي نفس الوقت فقد تحاشت بريطانيا مواجهة «الموحدين» السعوديين «وتعقيدات» كل من الدولة العثمانية والدولة الفارسية على السواء على حد رأى أحد المؤرخين المعاصرين^(١٧)، واستولت، الحملة البحرية الإنجليزية الأولى عام ١٨٠٥ على بندر عباس، وتم توقيع اتفاقية في ٦ فبراير ١٨٠٦ أقرت قيام السلم في منطقة الخليج واحترام ممتلكات الجانبين، وتعهد القواسم بإعادة السفن الإنجليزية التي وقعت في الأسر، ولكن حالة الهدوء لم تستمر أكثر من عامين، وعاود القواسم بعد ذلك هجومهم البحري حيث توجهت «الحملة الإنجليزية الثانية عام ١٨٠٩ لتدمير قواعد القواسم في «أبو ظبي» وعلى طول الأماكن الممتدة على الساحل الشمالي، وقد دمرت الحملة مدينة رأس الخيمة واستباحها^(١٨) الإنجليز تماماً، وواصلت الحملة مسيرتها إلى مدينة الشارقة التي استسلمت، غير أن الحملة في تقييمها^(١٩) النهائي لم تتمكن من تحقيق ما كان معقوداً عليها من آمال، إذ لم يلبث القواسم أن استعادوا قوتهم واستأنفوا نشاطهم ضد السفن البريطانية والسفن العمانية على السواء، ولم تفلح الجهود البحرية الحربية تجاه القواسم في حسم ما أسماه لوريمر بـ «قرصنة القواسم»، ونتيجة لذلك فإن الوسائل السلمية هي التي لجأت إليها بريطانيا من خلال الاتفاق الذي عقد مع القواسم في أكتوبر ١٨١٤ والذي تم بين «وليم بروس» المقيم البريطاني في بوشهر نيابة عن الحكومة البريطانية، و«حسن بن محمد بن غيث» القاسمي نيابة عن «حسن بن رحمة» زعيم القواسم في «رأس الخيمة»، وأشار الاتفاق في مواده تنظيم العلاقة بين البريطانيين والقواسم، وإذا كان هذا الاتفاق قد حظى بموافقة حكومة الهند البريطانية في بومباي، فإن القواسم لم يلتزموا به وواصلوا هجماتهم على السفن الإنجليزية، وقد أزعجت أعمال القرصنة السلطات البريطانية.

ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا قد اعتبرت السعوديين «الموحدين» أساس النشاط الذي يقوم به «القواسم»، ومن هنا اتجهت بريطانيا بأنظارها صوب «شيخ أبو ظبي» أو شيخ الكويت، وكانت حملة إبراهيم باشا المصرية، قد نجحت في الاستيلاء على «الدرعية» في ذلك الوقت، وهو ما أغرى بريطانيا

بمحاولة التحالف مع البحرين والكويت للتغلب على حلفاء «الموحدين»
والتحالف أيضاً مع إبراهيم باشا من ناحية أخرى، غير أن المصريين كانوا يصدد
الانسحاب من شرق الجزيرة العربية برمتها، ومن ثم ألغت بريطانيا فكرة
الاشتراك مع المصريين، واضطرت إلى البحث عن خطة بديلة.

وقد تمثلت هذه الخطة في حملة عسكرية بحرية عام ١٨١٩ قادمة من
بومباي تجاه منطقة الخليج العربي، وقد قاوم أهالي «رأس الخيمة» هذه الحملة،
غير أن مقاومة القواسم قد انهارت واندفع الانجليز نحو المدينة، ويشيد (٢٠)
لوريمر بالمساعدة الفعالة التي قدمها العمانيون للإنجليز خلال حصارهم لرأس
الخيمة، وأعقب ذلك سقوط «أم القيوين» و«عجمان» و«الشارقة» و«دبي»
حيث دمرت استحكاماتها. وفور نجاح هذه العمليات عقدت بريطانيا معاهدة
سلام عامة General Treaty of Peace في مارس ١٨٢٠ بين السلطات
البريطانية والقبائل العربية تضمنت تعهد العرب المشتركين فيها بالتوقف عن
أعمال النهب والقرصنة في البر والبحر، وعملت السياسة البريطانية في الفترة
اللاحقة على إنعاش الروح التجارية لدى القواسم بالسماح لهم بالتجارة مع
موانئ الهند المختلفة في حين شجعت حكومة الهند البريطانية سلطان مسقط
كي تكون له السيادة على الساحل العماني وحراسته. غير أن حكومة الهند
البريطانية لم تكن مقتنعة في نفس الوقت لتساهل الحكومة البريطانية مع العرب
وكان من رأيها ضرورة إحكام الرقابة على سفن القواسم، ولم يكن أمام
السلطات البريطانية سوى الاتجاهين، أما إقامة قاعدة بريطانية ثانية في المنطقة الثانية
لسلطان مسقط، أو القيام بدوريات بحرية مستمرة في منطقة الخليج العربي
لمراقبة نشاط «القواسم»، ويبدو أن المسؤولين قد حبذوا الاتجاه الأول، غير أن
الحامية الإنجليزية انسحبت من هذه القاعدة في يناير ١٨٣٣ ولم يعد أمام
السلطات البريطانية سوى الأخذ بالاتجاه الثاني بشأن التواجد العسكري البريطاني
في الخليج.

وبالرغم من المنازعات البحرية في العقد الثالث من القرن التاسع عشر

والخلافات المتزايدة بين الشيوخ العرب (القواسم وبنى ياس حول واحة البريمي)، وما أعقب ذلك من معارك بين الجانبين على نحو ما أشار إليه لوريمر^(٢١) تفصيلاً، فقد تم التوصل إلى تطبيق نظام الهدنة البحرية للمرة الأولى ١٨٣٥ فظل يتجدد سنوياً حتى عام ١٨٤٢ عندما رغب الشيوخ العرب فى أن تصبح الهدنة دائمة، وأعقب ذلك عقد معاهدة السلام البحرى الدائم عام ١٨٥٣ حيث تعهد الشيوخ العرب بالتوقف تماماً عن أعمال الاعتداءات البحرية وأن الهدف استئصال مسببات القرصنة البحرية، وقد اختلفت آراء المؤرخين الإنجليز^(٢٢) عن المؤرخين العرب حول تقييم هذه الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة البحرية فى الخليج، ومع ذلك يمكن القول بقدر معقول من الثقة أن السياسة البريطانية قد استخدمت كافة الأدوات لفرض نوع من السلام فى منطقة الخليج العربى فى هذه الفترة.

هوامش الفصل الرابع تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الإقليمية

١ - ج.ج. لوريير، دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٦٥.

٢ - المرجع نفسه من ص ٣٦٦-٣٦٧.

٣ - محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، مرجع سابق،

ص ٣٤٦-٣٤٧، نقلا عن لوريير، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

٤ - وشمل البيان المشترك بين فرنسا وبريطانيا سلطنة زنجبار.

٥ - لوريير، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

٦ - محمد عدنان مراد، مرجع سابق، ص ٣٤٨.

٧ - لوريير، مرجع سابق، ص ٥٥١.

٨ - المرجع نفسه.

٩ - محمد عدنان مراد، ص ٣٥٠.

١٠ - لوريير، ص ٥٥٢.

١١ - المرجع نفسه، ص ٥٨٦.

١٢ - محمد عدنان مراد، ص ٣٥٠.

١٣ - لوريير، ص ٥٠٣.

١٤ - محمد عدنان مراد، ص ٣٤٨.

١٥ - لوريير، ص ٥٥٤.

١٦ - المرجع نفسه، ص ٥٥٥.

١٧ - دكتور بدر الدين عباس الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٨٥.

١٨ - عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، الجزء الأول، مرجع سابق، ص ١٤٨.

١٩ - الخصوصي، مرجع سابق، ص ١٦٢.

٢٠ - لوريمر، دليل الخليج، الجزء الثاني، ص ١٠١٩.

٢١ - لوريمر، دليل الخليج، الجزء الثاني، ص ١٠٤٠ - ١٠٦٠.

٢٢ - قارن، الخصوصي، مرجع سابق، ص ٢٢٦-٢٣٥.

الباب الخامس

الدولة السعودية والخليج العربي

الفصل الأول : الدولة السعودية الأولى.

الفصل الثاني : الدولة السعودية الثانية.

الفصل الثالث : الدولة السعودية الثالثة.

الفصل الرابع : مشكلات الحدود السعودية العراقية الأردنية.

الفصل الأول

الدولة السعودية الأولى

التجارية وفرص عمل مجالها البحرى، وأن المنطقة كانت وقتئذ مستقلة عن الدولة العثمانية التى كان قادة الدرعية^(٣) يتحاشون مواجهتها.

وتذكر المصادر أن أول غزوة وجهها قادة الدرعية للاستيلاء على الإحساء كانت بقيادة سعود بن عبد العزيز، ثم وصلت القوات السعودية إلى الإحساء فى سنة ١٢٠٢هـ بقيادة سليمان بن عفيصان، وفى السنة التالية توجه سعود بن عبد العزيز بقواته إلى الإحساء ثم عاد إلى الدرعية، غير أنه كرر هجومه بقوات كبيرة فى سنة ١٢٠٤هـ لمحاربة قبيلة بنى خالد فى المنطقة الشرقية محققاً بذلك نصراً عليهم، وتلى ذلك غزوه للقطيف سنة ١٢٠٦هـ حيث أنزل بهم خسائر فادحة^(٤)، وأعلن أهل الإحساء ولاءهم له، غير أنهم تمردوا عقب خروجه مما جعله يتوجه بقوات كبيرة إلى الإحساء موجهاً ضرباته الشديدة إلى مدن المنطقة وقراها، وأصبحت الإحساء منذ سنة ١٢١٠هـ - وبالأحرى المنطقة الشرقية جزءاً من الدولة السعودية^(٥)، ونتج عن ذلك فيما يتعلق بمجال هذه الدراسة أن الجهات الخارجية التى لها مصالح فى الخليج العربى بدأت تهتم بأمر الدولة السعودية ومن هذه الجهات شركة الهند الشرقية البريطانية والدولة الفارسية، فضلاً عن أن الدولة السعودية الفتية أصبحت ذات حدود مع بقية إمارات الخليج العربى ومع أهم ولايات الدولة العثمانية فى المنطقة ممثلة فى باشوية بغداد، وكانت أهم النتائج لاستيلاء آل سعود على منطقة الإحساء هو نجاح الدولة السعودية فى الوصول إلى البحر وإضافة المنطقة الشرقية إلى رقعتها الزراعية مما زاد إنتاجها^(٦).

من الإحساء إلى الزبارة:

ومن منطقة الإحساء والمنطقة الشرقية أخذ آل سعود يتطلعون إلى جهات الخليج العربى حيث كانت غاراتهم قد بدأت على قطر سنة ١٢٠٢هـ، وتذكر بعض المصادر أن هذه الغارات قد بدأت قبل الاستيلاء على منطقة الإحساء^(٧)، وكانت الزبارة أهم مدينة قطرية باعتبارها مقراً لآل خليفة، وقد تمكن آل سعود من الاستيلاء على قطر واضطر حكامها المعارضون لمغادرتها

والتوجه للبحرين، ويذكر ابن بشر^(٨) أن قطر أصبحت بذلك جزءاً من الدولة السعودية الأولى، على أن آل سعود قدموا المساعدة إلى آل خليفة عندما غزا سلطان عمان البحرين سنة ١٢١٦هـ واستطاع الاستيلاء عليها، وكان آل خليفة يقيمون في البحرين وقد انعكست مساعدة آل سعود على إبعاد العمانيين عن البحرين، وحققوا بذلك نفوذاً كبيراً، وسرعان ما نشب الخلاف بين آل سعود وآل خليفة ودارت بينهما مفاوضات أدت إلى قيام آل خليفة^(٩) بحكم بلادهم.

وفيما يتعلق بالكويت، فقد غزتها القوات السعودية مرتين، الأولى في سنة ١٢٠٨ والثانية في سنة ١٢١٢هـ بالإضافة إلى المناوشات التي حدثت بين الفريقين سنة ١٢١٨هـ ومفع ذلك لم تتمكن الدولة السعودية من إدخال الكويت ضمن سيادتها.

وقد سبقت الإشارة إلى أن طلائع القوات السعودية حين وصلت إلى عمان كان حاكم مسقط سلطان بن أحمد البوسعيدى الذى أجرى اتصالات مع كل من الدولة الفارسية والدولة العثمانية، وكانت الدولتان تنظران بحسد إلى المكاسب التى حققتها الدولة السعودية، ويفسر ذلك تشجيعها لسلطان بن أحمد البوسعيدى لمناوئة آل سعود ووعدهما له بتأييده وتقديم المعونات له، وأعقب ذلك ذهاب حاكم مسقط إلى مكة سنة ١٢١٧هـ/١٨٠٣م تحت ستار تأدية فريضة الحج، وكان هدفه فى الواقع التفاهم مع أمير مكة الشريف غالب بن مساعد، والاتفاق معه على مقاومة الدعوة الاصلاحية، غير أن آل سعود كانت سيادتهم قد انتقلت إلى مكة، الأمر الذى جعل حاكم مسقط يرضخ فى النهاية لآل سعود ويعقد اتفاقاً معهم تعهد فيه بدفع الزكاة السنوية^(١٠) لهم، غير أن ذلك لم يحل دون تجدد المصادمات بينه وبين السعوديين الذين زحف أميرهم سالم الحرق من اليريمى إلى الباطنة وكاد يحتل البلاد لولا وفاة الإمام عبد العزيز سنة ١٢٦٨هـ ليحل محله نجله سعود الكبير الذى كان يتسم بشجاعة ومقدرة فائقتين. أما سلطان بن أحمد البوسعيدى -

حاكم مسقط - فقد سقط قتيلًا، وحل محله بدر بن سيف الذى كان صديقًا لآل سعود ومتعاطفًا معهم، وساعد ذلك على استقرار دام لمدة سنتين عندما اغتيل هو الآخر، وتولى الحكم بعده سعيد بن سلطان فاضطرب موقف السعوديين داخل عمان وارتدت قواتهم التى كانت متمركزة فى الباطنة إلى البريمى. واستمرت المناوشات بين الفريقين حتى سنة ١٢٢٣هـ حين هزم السعوديون سلطان مسقط وجيشه، ودخلت عمان فى إطار الدولة السعودية فى هذا العام^(١١).

ردود فعل الانتصارات السعودية:

سواء تعلق الأمر بالدولة الفارسية أو بريطانيا أو الدولة العثمانية، فقد أحدثت الانتصارات السعودية فى الخليج ردود فعل متباينة من جانب هذه القوى التى كانت لها مصالحها مع الدولة السعودية الفتية. فالدولة الفارسية اهتمت باستيلاء السعوديين على منطقة الإحساء، ومن الطبيعى أن تنظر الدولة الفارسية التى تأخذ بالمذهب الشيعى - تنظر بقلق إلى ما حققته الدولة السعودية التى تأخذ بالمذهب السنى، وتذكر المصادر^(١٢) أن اهتمام الدولة الفارسية يجد تفسيره من أنه إذا كان خلاف حاد قد وجد بين أنصار الدعوة الإصلاحية وبين كثير من المنتمين إلى المذهب السنى حينذاك فقد كان من الطبيعى أن يوجد خلاف أكثر حدة بين أولئك الأنصار وبين حكومة فارس التى كانت تدين بالمذهب الشيعى، ويذكر العثمانيون^(١٣) أن بعض سكان المناطق الشرقية معلوم أنهم ينتمون إلى هذا المذهب، ومع أن هؤلاء كانوا تحت حكم زعماء بنى خالد السنيين قبل دخولهم المنطقة المذكورة تحت حكم آل سعود، إلا أن حكم أولئك الزعماء من بنى خالد لم يكن قائمًا على أساس من العقيدة مثلما كانت عليه الحال بالنسبة للحكم السعودى، ويفسر ذلك سبب نظرة الحكومة الفارسية بأن يتدخل شركاؤها فى المذهب الشيعى تحت ظل حكومة سنية متحمسة لعقيدتها نظرة تختلف عن ذى قبل. ليس هذا فحسب، بل إن الحكومة الفارسية قد تلقت صدمة نتيجة الهجوم الذى شنه

السعوديون على كربلاء، البلدة المقدسة لدى الشيعة حيث تعمق الخوف لديها من الدولة السعودية، وازداد كرهها لها، ولم يكن غريباً أن تقف الحكومة الفارسية بعد تلك الحادثة بعام واحد مع سلطان مسقط في نزاعه مع آل خليفة وحلفائهم السعوديين^(١٤). واستمرت الحكومة الفارسية تدعم السلطان العماني في مواجهة آل سعود، ثم جاء القضاء على الدولة السعودية على يد محمد علي حاكم مصر ليشكل شعوراً بالطمأنينة لدى الحكومة الفارسية إذ أنها رأت فيه أقول نجم دولة فتية كادت توحد منطقة الخليج برمتها^(١٥).

أما فيما يتعلق ببريطانيا، فإن التنافس البريطاني الفرنسي على عمان في هذه الفترة رجحت كفته لصالح بريطانيا من خلال الاتفاقيتين اللتين عقدتا بين سلطان مسقط وبريطانيا في ١٢١٣هـ، ١٢١٥هـ، غير أن هاتين الاتفاقيتين كانتا موجهتين في الواقع ضد الغزوات السعودية في تلك البلاد، وقد سبقت الإشارة إلى ازدياد نشاط القواسم بحرياً بحيث لم يقتصر على مهاجمة السفن العمانية فقط، وإنما تلك التي تتعاون أيضاً مع بريطانيا من سفن عمان، وتسبب ذلك في الهجوم البريطاني على رأس الخيمة سنة ١٢٢٠هـ، ١٢٢٤هـ، وتشير المصادر^(١٦)، أن بريطانيا حاولت أن تتعامل مع القواسم وكأنهم جهة مستقلة عن آل سعود الذين لم تكن لديهم الرغبة أو الاستعداد لمواجهة بريطانيا، فضلاً عن أن حكومة الهند البريطانية قد أعربت للإمام سعود عن رغبتها في استمرار العلاقات الطيبة بينهما، وقد تجاوب الإمام سعود مع بريطانيا وأمر اتباعه بعدم التعرض للسفن البريطانية.

والواقع أن بريطانيا كانت مدركة لقوة آل سعود في شبه الجزيرة العربية، وفي الوقت ذات لم تكن راغبة في تنامي هذه القوة ويستدل على ذلك من شعور بريطانيا بالارتياح حينما انتصرت قوات محمد علي على الدولة السعودية على نحو ما سينفذ الإشارة إليه، حيث تلاشت قوة القواسم نتيجة لأقول نجم الدولة السعودية الفتية، واغتنتم بريطانيا هذه الفرصة لتفرض سيطرتها على شيوخ الخليج العربي بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً في موضع سابق من هذه الدراسة.

وأخيراً يأتي رد فعل الدولة العثمانية من خلال باشوية بغداد، أى العراق العثماني على نحو ما أشار إليه أبو حاكمة من خلفيات تاريخية طوال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أما وقد وصل سعود بن عبد العزيز بقواته إلى الإحساء، فقد كان ذلك بمثابة صدمة لحاكم بغداد العثماني، وقد حدثت بين الطرفين العديد من المصادمات والمعارك أدت في النهاية إلى تبادل الرسائل والاتفاق على صلح يتم بموجبه عودة الجيش العثماني إلى العراق، وقد تم ذلك بالفعل سنة (١٧) ١٢١٤ هـ، غير أن العلاقات ما لبثت أن توترت بين باشوية بغداد وبين الدولة السعودية الأولى وبلغت ذروتها^(١٨) بمهاجمة سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود منطقة الزبير والبصرة والحق هزائم متتالية بالقوات العثمانية في العراق، ولم تتوقف الهجمات السعودية إلا حينما انشغلت الدولة السعودية الأولى بالحملة المصرية العثمانية التي انطلقت من مصر للقضاء عليها على نحو ما سبق ذكره، ويلاحظ العثمانيون أن آل سعود لم يضموا أية أراضى عراقية إلى دولتهم.

هوامش الفصل الأول الدولة السعودية الأولى

١ - تنتمى أسرة آل سعود إلى قبيلة عنزة طبقاً للمفهوم الشائع لدى الكثيرين، فى حين تذكر بعض المصادر أن السعوديين ينتسبون إلى بنى حنيفة، ومعروف أن عنزة وبنى حنيفة من وائل، وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن آل سعود وائلون، وكانت الأسرة السعودية قبل تسميتها بهذا الاسم تدعى آل مقرن نسبة إلى مقرن بن مرخان جد محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى، وكان أحد أجداد آل سعود، مانع المريدى، مقيماً فى مكان يقال له الدرعية قرب بلدة القطيف فى المنطقة الشرقية من جزيرة العرب، وقد تم إطلاق اسم «الدرعية» أحياءاً لاسم البلدة القديمة نسبة لابن درع الذى منحهم ذلك المستقر، والمتأمل فى تاريخ الأسرة السعودية منذ استقرارها فى الدرعية حتى تولى محمد بن سعود إمارة هذه البلدة - أى ما يقرب من مائتين وثمانين عاماً - يرى أنه مشابه لتاريخ كثير من القبائل التى كانت تحكم بلدان نجد فى تلك الفترة. ومنذ تولى محمد بن سعود زمام الأمور فى الرياض سنة ١١٣٩ هـ والاستقرار الداخلى يسود هذه المنطقة، ثم جاءت دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب لتلقى ترحيباً وقبولاً حسناً من آل سعود حيث اتفاق الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود أن تستمر الزعامة السياسية لآل سعود وأن تكون الشؤون الدينية لمحمد بن عبد الوهاب ونسله، وقد أيدت الفئات الاجتماعية المختلفة دعوة الشيخ بالإضافة إلى العلماء ورؤساء البلدان وقبائل نجد وخاصة فى جهود الشيخ للانضمام للدولة الجديدة.

راجع فى تفصيل ذلك:

- عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد فى تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن آل الشيخ، إصدار وزارة المعارف السعودية، الرياض، ١٣٩١ هـ.

- حسين بن غنام، روضة الأفكار والأفهام لمرئاد حال الإمام وتعداد غزوات ذى الاسلام، القاهرة، ١٣٦٨ هـ.

- الدكتور عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الجزء الأول، الرياض،

١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٢ - وهم زعماء بنى خوالد الذين استغلوا كل فرصة مواتية للنيل من الدولة السعودية، وذلك بغزوها حيناً وتأييد معارضها في نجد حيناً آخر.

٣ - يستدل الدكتور عبد الله صالح العثيمين على ذلك بما ذكره سعود بن عبد العزيز في رده على مساعد باشا بغداد حينما قام بحملته على منطقة الإحساء سنة ١٢١٣هـ، راجع:

الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧، نقلاً عن :

رسول الكركولي - ترجمة موسى كاظم نورس، (من اللغة التركية - دوحة الوزراء في تاريخ بغداد الزوراء، بيروت ١٣٨٥).

٤ - عثمان عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ١٠٤-١٠٧.

٥ - وتجدر الإشارة إلى قيام تمرد آخر ضد آل سعود من جانب بعض أعوان المنطقة الشرقية سنة ١٢١٠هـ غير أن سعود بن عبد العزيز تمكن من إخضاعهم تماماً.

٦ - الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ١٢٠-١٢١.

٧ - عثمان بن عبد الله بن برش، مصدر سابق، ص ١٤٤.

٨ - المصدر نفسه، الجزء الأول، ص ١٧٥-١٧٧.

٩ - المصدر نفسه، ص ١٩٥-١٩٧.

١٠ - وقد بلغت هذه الإناءة خمسة آلاف ريال.

١١ - وربما يفسر ذلك إطلاق لقب الكبير عليه ليصبح اسمه سعود الكبير، ولا زال خلفه يحملون هذا اللقب في المملكة العربية السعودية «الباحث».

١٢ - أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٥٠.

١٣ - الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ١٦٤.

١٤ - المرجع نفسه، ص ١٦٥.

١٥ - المرجع نفسه، ص ١٦٥، نقلاً عن : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الدولة

السعودية الأولى (١٧٤٥-١٨١٨م) (١١٥٨-١٢٢٣هـ)، الطبعة الثالثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٨٨، ٢٩١.

١٦ - الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ١٦٦-١٦٧.

١٨ - المرجع نفسه، ص ١٥٨، ويذكر الكركوكلى نص الرسالتين المتبادلتين بين الطرفين بشأن شروط الصلح وهي:

أ - تخلى السعوديين عن الإحساء.

ب - دفع تكاليف الحملة.

ج - عدم تعرض السعوديين بأذى لقوافل الحجاج العراقيين، والواقع أن الدولة السعودية كانت تحرص دائماً على تحقيق الأمن لقوافل الحجاج.

١٩ - وكان أحد العراقيين قد اغتال الإمام عبد العزيز بن محمد بن سعود وهو يصلى فى أحد مساجد الدرعية فى أحد أيام شهر رجب سنة ١٢١٨هـ وذلك بتشجيع من علي باشا حاكم العراق العثماني.

٢٠ - الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ١٦١، وراجع أيضاً :

El Batrik, A.H. Turkish and Egyptian Rule in Arabia (1810-1840).

Ph.D.rhesis, University of London, pp. 75-84.

الفصل الثانى

الدولة السعودية الثانية

الفصل الثانى

الدولة السعودية الثانية

الإمام تركى بن عبد الله^(١) والخليج:

استعاد بنو خالد حكم الأماكن المطلة على ساحل الخليج العربى بعد القضاء على الدولة السعودية الأولى، غير أن المناوشات سرعان ما بدأت بين الإمام تركى بن عبد الله وبين زعماء بنى خالد سنة ١٢٤١ هـ ووصلت ذروتها سنة ١٢٤٥ هـ حينما غزت القوات السعودية الاحساء ودارت اشتباكات عنيفة بين الجانبين حيث انتصرت القوات السعودية وباع كبار الاحساء^(٢) الإمام تركى وخرجت الاحساء من حكم بنى خالد لتصبح جزءاً من الدولة السعودية الثانية بعد أن بايعه أيضاً زعماء القطيف كما وفد إليه زعماء رأس الخيمة مجددين ولاءهم له بعد أن استقرت الأحوال فى المنطقة الشرقية، والواقع أن هؤلاء الزعماء ظلوا على ولائهم لآل سعود فى محتهم إبان فترة حكم محمد على، وقد أرسل الإمام تركى حملة قوية^(٣) إلى عمان سنة ١٢٤٨ هـ واضطر سلطان عمان إلى اظهار المودة ووصل نفوذ آل سعود مرة أخرى إلى جهات عمان، وكان لذلك تأثيره على العلاقات السعودية البحرينية حين كان آل خليفة يحكمون البحرين وجزءاً كبيراً من قطر، وقد اعترف آل خليفة بولائهم للإمام تركى على أن يساعدهم فى مواجهة أى عدوان ضد البحرين^(٤).

ويذكر العثيمين^(٥) أن هذا الاتفاق لم يستمر حتى نهاية عهد الإمام تركى، فقد انتهز آل خليفة فرصة الخلافات التى قامت فى القطيف وأغروا بعض رجال بنى خالد للثورة ضد الإمام تركى حيث توجه بنجله فيصل بن تركى إلى القطيف للقضاء على هذا التآمر، غير أن أخبار اغتيال أبيه فى الرياض^(٦) جعلته ينسحب عائداً إلى الرياض. والواقع أن الإمام فيصل قد بذل

جهداً كبيراً للوصول إلى عديد من الاتفاقيات مع إمارات الخليج، كذلك سارت سياسته الإقليمية تنهج الحلول السليمة تارة والمناوشات الحربية تارة أخرى، وكان يأخذ في الاعتبار ضرورة التفاهم مع كل من الدولة العثمانية وبريطانيا، وهما القوتان اللتان كانتا تشكلان أهمية في منطقة الخليج العربي في هذه الفترة، وهو ما يحتاج إلى تفسير غير قليل.

الإمام فيصل بن تركي والخليج:

يلاحظ الباحثون أن المصادر التاريخية لم تهتم بالعلاقة بين الإمام فيصل بن تركي وبين الكويت، في حين كانت العلاقات مع البحرين سارت على نهج سلفه الإمام تركي بن عبد الله من حيث التوصل إلى اتفاق يدفع بموجبه آل خليفة الزكاة إلى الإمام فيصل وأن يساعدهم الإمام فيصل في مواجهة أي عدوان خارجي، غير أن العلاقات مع البحرين كانت تسير في منحى متذبذب من التقلبات، فأحيانا يسود الوفاق وأحيانا أخرى تتوتر العلاقات وقد يتطور الأمر إلى المناوشات العسكرية أو التهديد بالغزو، وكان التدخل البريطاني ذا تأثير على العلاقات بين الإمام فيصل وآل خليفة، وتفسير ذلك أن بريطانيا كانت تقف بجوار حاكم البحرين وذلك وفق مصالحها في الخليج العربي، وعلى العكس من علاقاته بالكويت والبحرين، فقد نجح الإمام فيصل في مد نفوذه إلى جهات عمان حتى كادت سيادته تصل إلى مسقط وصحار، ومرة أخرى تحركت بريطانيا ضد الإمام فيصل، إلى أن حاكمي هاتين المدينتين كانا يدفعان الزكاة إلى آل سعود. ومن المرجح أن الإمام فيصل بن تركي قد وافق على تبعيته - كما ترى^(٧) المصادر - للدولة العثمانية - أسما على الأقل -، ويرى أحد الباحثين الغربيين^(٨) أن الإمام فيصل قد ذكر في إحدى رسائله إلى المقيم البريطاني في الخليج أنه تابع للسلطان العثماني، وأن والي بغداد ممثلاً للدولة العثمانية قد احتج على بريطانيا لاعتدائها على أراضي الإمام فيصل^(٩).

وكان موقف بريطانيا من الإمام فيصل يسير وفق تحقيق مصالحها في الخليج العربي حيث كانت تعارض بشدة أية دولة قوية تحاول مد نفوذها في الخليج وساحل عمان، وقد حدث ذلك مع الدولة السعودية نفسها حيث كانت بريطانيا تقف ضدها، ثم عارضت محمد علي لدى وصول قواته إلى ساحل الخليج العربي، وفيما يتعلق بالإمام فيصل بن تركي فقد سبقت الإشارة إلى رغبته في إقامة علاقات ودية مع بريطانيا على غرار تلك العلاقات التي كانت قائمة مع أبيه، غير أن القوات السعودية حينما توغلت في عمان، فقد وقفت السياسة البريطانية للحيلولة دون استيلاء الإمام فيصل على مدينتي مسقط وصحار، فضلا عن أن بريطانيا قد شجعت حاكم البحرين ضد أية محاولة من جانب الإمام فيصل لغزو بلاده^(١٠).

مسألة البريمي:

سواء تعلق الأمر بالدولة السعودية الأولى أو الدولة السعودية الثانية فهناك حقيقة تاريخية ثابتة يمكن ايجازها في عمق العلاقات بين العربية السعودية والمشايخات الساحلية التي تشمل قطر والإمارات وسلطنة مسقط وعمان. وفي إطار هذه الحقيقة التي تشير إليها المصادر السعودية فإن أمور الخليج العربي كانت تستأثر دائما باهتمام آل سعود وقد سبقت الإشارة إلى جهود الإمام تركي بن عبد الله بن سعود والذي أرسل في سنة ١٢٤٤ هـ أحد قادته - عمر بن محمد عفيصان - أميراً على البريمي، وأحد علماء الدين الإسلامي - الشيخ محمد بن عبد العزيز العوسجي - قاضيا، وقد وفد أكثر أهل عمان لمبايعة الإمام تركي على السمع والطاعة. والواقع أن واحة البريمي هي إحدى أكبر واحتين^(١١) عند الطرف الشرقي وعلى سفوح جبال الحجر الغربية التي تمتد في عمان في شكل انحناء جنوبي شرقي من شبه جزيرة مسندم على طول الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية وحتى المحيط الهندي، وتمتد منطقتها^(١٢) من قاعدة شبه جزيرة قطر غربا، وشرقا بين ساحل الخليج والربع

الخالى حتى واحة البريمى نفسها، ويذكر المؤرخ العماني سليل بن رزيق أن الحد القديم لواحة البريمى يمتد فى المنطقة التى تقع من صحراء الجفورة فى سنة ١٨٠٠م من خلال امتداد الدعوة الاصلاحية السلفية للإمام محمد بن عبد الوهاب الذى ذاع صيته فى أواسط الجزيرة العربية فى القرن الثامن عشر تحت زعامة آل سعود..

وبالرغم من أن الباحثين الغربيين وأبرزهم سانت جون فيليبى كان معظمهم غير منصفين فى وصف الالتحام الدينى والعسكرى وأهداف هذه الدعوة النبيلة، فإنهم يعترفون فى النهاية بانتشار مبادئ هذه الدعوة طبقاً لتعاليم القرآن الكريم وراء حدود نجد حيث تم استيلاء آل سعود على مناطق الاحساء الواقعة على طول ساحل الخليج، ولما كان ضغطهم قد انشغل بعد عام ١٨٠٣م فى الحجاز فإن عمان ظلت بعيدة عن هذا الضغط حتى ١٨٠٨م، حيث أوفد آل سعود فى نهاية العام مطلق المطيرى إلى البريمى، وفى عام ١٨١٢م أرسلوا أميراً جديداً هو عبد العزيز بن غرردنه إلى البريمى ليحل محل المطيرى، ثم انتهى حكم آل سعود للبريمى فى عام ١٨١٩م حيث كان الاهتمام البريطانى بالخليج آخذاً فى التعاضم منذ مستهل القرن التاسع عشر، كما سبقت الإشارة من خلال بداية جهود شركة الهند الشرقية بتجاريتها مع الدولة الفارسية. فى حين اختفى الحظر الفرنسى على الشرق فى عام ١٨١٠ وأصبح شيخ أبى ظبى مسئولاً عن الساحل الممتد من دى غرباً إلى قطر، وكثيراً ما كان المقيم البريطانى يستفسر منه عن جدوى أعمال «القرصنة» وظهر نظام التصالح إلى حيز الوجود فى ساحل الخليج العربى، وظلت الهدنة البحرية تتجدد سنوياً كما سبقت الإشارة حتى عام ١٨٤٣ وعندما تم التوقيع على هدنة لمدة عشر سنوات، وقعت فى نهايتها معاهدة دائمة للسلام البحرى تتولى الحكومة البريطانية مراقبتها ووضعها موضع التنفيذ، وأصبح ساحل «القرصنة» يحمل بعد هذا التاريخ اسم «الساحل المتصالح».

الجهود السعودية تجاه ساحل البريمي:

كان الإمام تركي بن عبد الله آل سعود قد تمكن من نشر الدعوة الإصلاحية في شرق الجزيرة العربية مابين عامي ١٨٢٤ - ١٨٣٤، حيث استطاع في السنة الأولى من إخراج الحامية المصرية من الرياض وجعل منها عاصمة نجد الجديدة، واستعاد الاحساء في عام ١٨٣٠م ثم اتجه اهتمامه إلى الشرق والجنوب الشرقي باتجاه البحرين وقطر وعمان، ويدعو أن الأوضاع المضطربة^(١٣) في الساحل المتصالح قد أبرزت الدور المتعاظم لآل سعود، وقد أصدر الإمام تركي أوامره في أواخر عام ١٨٣٢م إلى حاكم الاحساء عمر بن حفيصان - والذي كان قد أغار على البريمي في عام ١٨٢٨ - بالزحف ثانية على الواحة والاستيلاء عليها وإقامة حامية دائمة فيها، وبالفعل وصل عمر بن حفيصان إلى البريمي ووجه طلباً إلى سلطان مسقط - سعيد بن سلطان - بضرورة دفع الزكاة وخضوع السلطان، وظل السعوديون الموحدون على براعتهم في استقطاب القبائل العربية في شمال عمان والساحل المتصالح وقد انعكست هذه المهارة على قدرتهم في الاحتفاظ بواحة البريمي طيلة الست سنوات التالية، وكتب وكيل المقيم البريطاني في الشارقة في سنة ١٨٣٤م يصف مهارة آل سعود قائلاً: يخلص أهل رأس الخيمة لقائد الحامية السعودية^(١٤)....

وفي إطار المحاولات البريطانية للسيطرة الكاملة على ساحل عمان والبريمي، فإن أول بريطاني وصل إلى البريمي وهو هاملتون من وزارة الهند، حيث حاول تأليب القبائل العربية على آل سعود من ناحية وعلى خورشيد باشا القائد المصري للحملة المصرية من ناحية ثانية، وقد نجحت السياسة البريطانية في جعل السيطرة على واحة البريمي مجزأة بعد عام ١٨٤٠م بين بني نعيم وأمير أبي ظبي - خليفة بن شخبوط - وفي يونيو ١٨٤٣م تسلم الأمير فيصل بن تركي زمام الأمور بعد عودته من أسره في القاهرة، وتصف المصادر الأمير

فيصل بأنه أعظم حكام آل سعود فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فمن ناحية أعلن عن عزمه إعادة فرض سيطرة آل سعود على جميع الأماكن الى كانت قائمة من قبل، ومن ناحية أخرى فقد أوفد مبعوثاً إلى البريمى، وكانت مناوئة بريطانيا لجهوده مما جعل القبائل وحكام عمان الشمالية يخشون من احتمال قيامه بإعادة احتلال البريمى، وإذا ما أضفنا عوامل دولية وإقليمية أخرى^(١٥) فإن هذا يفسر أسباب مناوئة السياسة البريطانية للسياسة السعودية فى عمان وواحة البريمى على وجه الخصوص، وهو ما جعل قبائل عمان الشمالية تنظر بحسد إلى طموحات آل سعود، وأن ذلك قد حمل - كما تذكر الروايات البريطانية^(١٦) - الكراهية تجاه النائب السعودى - سعد بن مطلق - والذى كانت «سوء معاملته» - على حد وصف هذه الروايات - سبباً فى إثارة قبائل عمان الشمالية وسواحلها عليه، بل والانضمام إلى صفوف معارضيهِ حتى أصبح موقفه حرجاً وخاصة أن الأمير فيصل بن تركى - كما تزعم المصادر البريطانية - قد وصلته أنباء أنه - نائبه سعد بن مطلق قد احتفظ لنفسه بجزء كبير من المال الذى جمعه، وقد فكر سعد فى المضى إلى نجد لتبديد الوشايات والاشاعات لدى الأمير فيصل وتحدد يوم سفره من البريمى لولا وصول مبعوثين من الأمير فيصل بن تركى تحثه على تثبيت مركزه فى البريمى وإرسال ما يمكنه من المال إلى نجد دون إبطاء، غير أنه فى أوائل عام ١٨٤٧م تم استدعاء سعد إلى نجد ليوضح أسباب تدهور الأوضاع على حدود عمان وهو ما جعل موقف آل سعود فى البريمى حرجاً، وقد حاول نائبه فى البريمى فض المنازعات والعواطف الثائرة لدى القبائل المجاورة بالوسائل السلمية للحفاظ على «الحد المعقول من السلطة التى كان لا يزال قادراً على ممارستها فى البريمى»^(١٧).

وقد استمرت سياسة الدولة السعودية الثانية تجاه واحة البريمى تتسم بمحاولة تحقيق التضامن مع القبائل غير أن العلاقات بين آل سعود وقبائل

الساحل العربى قد قبولت بعزوف بريطانيا عن تأييد هذه السياسة، وقد تعرضت المصادر البريطانية إلى ذلك فى تفصيل غير قليل محاولة تبرير السياسة البريطانية بالنزاع بين القبائل التى أرادت أن «تخافز - وفى فترات ذورة تفوق الدعوة السلفية على استقلالها ورفضت أن تدفع الزكاة التى يطلبها الزعيم السعودى^(١٨)، والواقع أن السياسة البريطانية كانت دوافعها تحقيق مصالحها فى السيطرة على الخليج العربى وإحباط أى محاولة لتفوق أى قوة اقليمية والتى كانت تتمثل وقتئذ فى قوة إرادة الإمام فيصل بن تركى وحكمته وهو ما اعترف به صراحة المسئولون البريطانيون، فالفترة ١٨٤٥ - ١٨٤٨ تتسم فيها واحة البريمى بالنسبة للمصادر السعودية بأن الواحة لم تكن مجرد مركز أمامى وبسيط للحدود فيه حاميات من الفاتحين فى بلاد أجنبية، وإنما كانت جزءاً لا يتجزأ من الدولة السعودية، لها مركز اقليمى كامل المكانة^(١٩).

وقد استخدم الإمام فيصل بن تركى مهارته السياسية فى محاولات استقطاب قبائل ساحل عمان بدءاً بخطالبة المقيم البريطانى فى الخليج لتأييد نائبه فى البريمى ولمنع القبائل هناك من التدخل فى مرور المؤن بطريق البحر إليه فى نجد والاحساء^(٢٠)، بالإضافة إلى مطالبته شريف مكة - محمد بن عون - والذى تجاوب مع موقف الإمام فيصل بن تركى، وانعكس ذلك على إفقاده مبعوثاً إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى شهر مارس ١٨٤٩ يحمل رسالة ورد فيها^(٢٢): «أرجو أن أبلغك أن فيصل بن سعود من رعايا السلطان العثمانى، وأن له حصونا فى عمان كما لا يخفى عليك، أن البوسعيد وسعيد بن طحنون قد أخرجاه منها. وهو يدفع إلى خزانة السلطان العثمانى سبعة عشر ألف ريال. وأنه قد أحال الأمر إلى، بعد أن نقل إلى أنباء الأعمال العدائية التى يشنها على ابن طحنون والبوسعيد، وذكر أن ابن طحنون يقيم فى جزيرة فى البحر وليست لديه وسائل للوصول إليه، واستطرد محمد بن عوف مخاطباً المقيم البريطانى قائلاً أن ابن السعود - يعنى الإمام فيصل بن تركى - من رعايا السلطان،

وكلى أمل لذلك أنك لن تسمح بمعارضته. ولقد أثرت أن لا أطيل رسالتى الموجهة إليك نظراً لأنك لاتعرف اللسان العربى معرفة تامة».

وفى ٩ إبريل ١٨٤٩ كتب الأمير فيصل إلى المقيم البريطانى فى الخليج يطلب إليه أن يحول دون تمرد سعيد بن طحنون بشأن إثارته للقلق تجاه النائب السعودى فى البرىمى. غير أن ابن طحنون استمر فى مناوئته للحامية السعودىة بمساعدة قبائل المناصر والمزارىع والبوشمىس، وبالرغم من ذلك فقد تمكن الإمام فيصل من الوصول بنفسه إلى حدود قطر فى نهاية عام ١٨٤٩ على رأس قوة كبرىة كان قد أعدها فى الأصل لغزو البحرين، ومن الأرجح أنه لم يكن راغباً فى الزحف على ساحل عمان، واكتفى بالإشارة إلى دور زعيم القاسمىين سعيد بن طحنون فى سقوط البرىمى وأنه سىحاسبه على ذلك، وواجه الإمام فيصل صعوبات فى فرض سيطرته على شرق الجزيرة العربىة نظراً لأنه واجه ائتلاف بنى ياس والقواسم ضده، فضلاً عن أن المقيم البريطانى فى البحرين كان يعمل هو الآخر على إضعاف القوة السعودىة الصاعدة، ومع ذلك فقد تمكن فيصل من التوصل إلى تسوية مع شىخ البحرين (٢٣).

وفى أوائل سنة ١٨٥١ شعر فيصل بقدرته على القيام بمحاولة جديدة لاستعادة البرىمى، وأرسل ابنه عبد الله على رأس قوة كبرىة باتجاه الجنوب من الاحساء، ووصل عبد الله إلى البرىمى فى فبرابر ١٨٥١، ووجه تعليماته إلى جمىع شىوخ الساحل للمجئ إليه، وأوضح أنه جاء لىصحح الأخطاء التى عانى منها شىوخ عمان، وبالرغم من أن الباحثىن الأوروبىىن غير منصفىن (٢٤) فى تحليل أحداث هذه الفترة والدوافع التى قام فيصل من أجلها بارسال ولده عبد الله لاستعادة البرىمى، إلا أنهم يعترفون جمىعاً بحكمة الإمام فيصل وقدراته القىادية التى استقطبت شىوخ عمان، وبالطبع فقد جاء رد فعل برىطانىا لىحقق مصالحها فى المنطقة بالدرجة الأولى من خلال تألىب شىوخ الساحل الآخرىن وهو ما قام به المقيم السىاسى البريطانى J. B. Kambel، والذى بادر بإجراء

مفاوضات خاصة لإبرام معاهدة سلام بحرى مع الشيوخ «المتصالحين» كما أمر طرادين بريطانيين بالقيام بأعمال الدوريات على ساحل الإمارات المتصالحة فى مواجهة القوات السعودية التى تمكنت من الوصول إلى اتفاق يقضى بأن يدفع سلطان مسقط اثنى عشر ألف ريال، وتذكر المصادر أن هذا الاتفاق قد اتسم بالروعة لخلوه من القسوة، ويصف ابن بشر، المؤرخ السعودى الذائع الصيت، بأن أداء الزكاة على هذا الوضع كان يتم بصدق وإيمان فى الدولة السعودية فى نفس الوقت الذى كانت تجبى فيها العائدات التى تحمل أحيانا اسم الزكاة من مشيخات ساحل الخليج^(٢٥).

رد الفعل البريطانى:

دفع الزكاة كل من سلطان مسقط وشيخ البحرين والبونعيم والقواسم لآل سعود، وقد قبلت السياسة البريطانية ذلك نظراً لتفوق القوة السعودية، ومن ناحية أخرى فإن بريطانيا لم تكن تريد الاعتراف بأى سيادة سعودية على مشيخات الخليج العربى وقد أوضح المقيم البريطانى فى الخليج لحكومته أنه يرى أن من مصلحة الحفاظ على السلام البحرى فى الخليج أن يواصل شيوخ الخليج دفع الزكاة للإمام فيصل. غير أن حاكم البحرين توقف عن الدفع، فتحرك فيصل لمهاجمة البحرين فى عام ١٨٥٤، ولكن التدخل البريطانى جعل الطرفين يتفقان بأن يكون هذا الجزء من الزكاة بمثابة ضريبة عن أملاك اللاجئيين فى مدينة الدمام، وتجدر الإشارة أن الأمير فيصل كان يؤكد تبعيته دوماً للدولة العثمانية، وقد بعث فى ١٤ يناير ١٨٥٥ إلى المقيم البريطانى فى الخليج قائلاً: «لما كنت من اتباع الباب العالى، فإن لدى التأكيد الكافى من السلطان بأن لى سلطتى على العرب جميعاً»^(٢٦)، وكان هذا بمثابة تأكيد برؤية سيادة الإمام فيصل على البحرين وساحل عمان، وقد كتب فيصل إلى المقيم البريطانى قائلاً: «إننى لا أستطيع أن أفهم السبب فى معارضة الحكومة البريطانية ... طالما هناك تفاهم قائم بينى وبين الحكومة البريطانية على البلاد

التابعة لى والممتدة من عمان إلى الكويت والتي تنفى عنكم الحق فى ممارسة أى إشراف عليها أو التدخل فى أى شكل من الأشكال فى شئونها»^(٢٧).

وقد حاول الإمام فيصل فى مناسبات عديدة أن يؤكد سيادته على ساحل عمان سواء تعلق الأمر بتبعيةه للامبراطورية العثمانية أو بمحاولاته^(٢٨) إقامة علاقات ودية مع بريطانيا وأن أعمال نائبه فى البريمى موجهة دائماً إلى منع قبائل الداخل من الاعتداء على القبائل المقيمة على الساحل، وأن أى مشكلات تثور بين القبائل فإن حلها يكون «من خلال نائبه فى عمان الذى يمثل مركزه هناك ما يرضى الله والرسول والسلطان أمير المؤمنين، أعز الله به الإسلام»^(٢٩).

ويحاول الباحثون الغربيون غير المنصفين تفسير هذه الأحداث من أن الإمام فيصل بن تركى كان من رعايا الدولة العثمانية فى تواجد آل سعود فى عمان وأن هذا «الاحتلال» - من وجهة^(٣٠) نظرهم - كان «احتلالاً عثمانياً»، وأن النتيجة المستخلصة - من وجهة النظر هذه - هى أن «أية حقوق سيادية تحققت لآل سعود قد انتهت بزوال الدولة العثمانية»^(٣١).

وقد اتسمت الفترة ١٨٥٣ - ١٨٦٥م بتثبيت الإمام فيصل بن تركى لسلطاته فى البريمى والاحساء ونجد بالإضافة إلى المنطقة الجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة العربية، كما ساعدت الظروف المحلية والاقليمية^(٣٢) جهود الإمام فيصل فى تدعيم سيادته على البريمى بصفة خاصة بالإضافة إلى مناطق عديدة تقع داخل عمان^(٣٣). غير أنه بحلول عام ١٨٦٥ اشتدت الغارات على الحامية السعودية فى البوريمى من جانب البوسعيدين من قبائل عمان وصحار، الذين بثوا الرعب فى نفوس سكان الساحل، وهو ما اضطر القوات السعودية بالتدخل بشن غارات مضادة، وقد انتهز المقيم البريطانى فى الخليج «لويس بيلى» هذه الفرصة ليعت برسالة إلى الإمام فيصل بأن بريطانيا ستقوم «بأعمال

تأديبية» فى موانى ساحل الاحساء التى تقع تحت السيادة الفعلية لآل سعود، وقد وصلت هذه الرسالة للإمام وهو يحتضر على فراش الموت فى ديسمبر ١٨٦٥، وبدأت بعدها عمليات قصف غير فعالة لمدينة الدمام^(٣٤).

الإمام عبد الله بن فيصل والخليج:

خلف الأمير عبد الله والده الإمام فيصل بن تركى وقد سار على منهجه حيث كان راغبا فى التفاهم مع بريطانيا حتى يتحقق التوازن والاستقرار بما يحقق المصلحة المشتركة، وتذكر المصادر أن الإمام عبد الله بن فيصل كان يعتبر نفسه من رعايا الامبراطورية^(٣٥) العثمانية. وكان لجهود الأمير عبد الله بن فيصل أثرها فى إبرام سلسلة من الاتفاقيات التعاهدية مع الحكومة البريطانية، وقد شملت هذه الاتفاقيات سلطنة مسقط وإمارة البحرين والإمارات المتصالحة وتركزت حول عدم الحائق الأذى أو الضرر بالرعايا البريطانيين المقيمين فى الأراضى الواقعة تحت سيطرة عبد الله بن فيصل وعدم مهاجمة أراضى القبائل المتحالفة مع الحكومة البريطانية التى كانت تدعى أنها تدافع عن استقلال إمارات الساحل فى شرق الجزيرة العربية فى مواجهة الدولة الفارسية والدولة العثمانية بالإضافة إلى مطالب^(٣٦) آل سعود بضرورة استمرار دول الساحل فى دفع الزكاة إلى الإمام عبد الله، حتى أن المقيم البريطانى فى الخليج طلب من شيخ البحرين باستمرار دفع الزكاة إلى الأمير السعودى باعتبار أنها «تؤدى إلى تحقيق السلام على الساحل العربى»^(٣٧).

وقد استمرت جهود الإمام عبد الله بن فيصل الرامية إلى جمع القبائل الموالية له وجمع مشايخ الساحل حوله وقام نائبه فى البريمى تركى السديرى برحلة إلى الشارقة لهذا الهدف. غير أنه قتل هناك فى ابريل ١٨٦٩ وقد اعتبره سكان الشارقة بالرغم من ذلك «بمثابة الشخص الذى نشر السعادة وأن المنطقة حرمت من زعيم ظل يعمل دون كلل طيلة سنتين للقضاء على الخلافات

القبلية في دبي والشارقة»^(٣٨). وأعقب ذلك مزيد من الغارات والغارات المضادة على ساحل عمان من جانب القبائل الساحلية، ومع ذلك فقد ظل الإمام عبد الله بن فيصل القائد الذى تهاب شخصيته من جانب القبائل الساحلية، غير أن السعوديين بدأ شأنهم يضعف تدريجيا فى الخليج العربى^(٣٩) بسبب الخلافات العائلية التى اشتدت بين الإمام عبد الله بن فيصل وشقيقه سعود بن فيصل فأنقسمت نجد إلى قسمين مما أدى فى النهاية إلى التدخل السافر من كل من بريطانيا والدولة العثمانية لتعميق هذه الخلافات، وبالرغم من ذلك فقد وصلت قوة^(٤٠) سعودية صغيرة إلى البريمى فى سنة ١٨٧١ ومكثت سنتين، وانقضت أكثر من خمسين سنة بعد هذا التاريخ قبل أن يتمكن آل سعود من الظهور فى البريمى.

هوامش الفصل الثاني

الدولة السعودية الثانية

(١) بدأت الدولة السعودية الثانية بوصول الإمام تركي بن عبد الله إلى بلدة عرقة (بكر العين وسكون وفتح القاف)، وهي من قرى إمارة الرياض في سنة ١٢٣٨ هـ / ١٨٢٣ م، وتجمع حول الإمام تركي أمراء الوسم وجلال وسدير، ثم سار إلى الرياض ومنفوحة، وهناك تمت المواجهة مع جنود الجيش المصري، وبعد استقراره في عنيزة بالقصيم واجه تمرداً من سكانها فمار إلى المدينة المنورة، ثم استولى على ضрма وناق وباعه أهل الزلفى ومريملاء. وفي سنة ١٢٤٠ هـ / ١٨٢٥ م تمكن من دخول الرياض.

راجع، عثمان بن بشر، مصدر سابق، الجزء الثاني.

(٢) المصدر نفسه، وراجع أيضاً حمد الجاسر، المعجم الجغرافي للبلاد السعودية، منشورات دار اليمامة، الرياض، بدون تاريخ نشر.

(٣) وكان قائد هذه الحملة عمر بن عفيصان.

(٤) راجع في تفصيل ذلك:

Winder, B. B., Saudi Arabia in the Nineteenth century, New York, 1965, P. 81.

(٥) الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ٢٢١.

(٦) عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجلد، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص ٦١.

(٧) الدكتور عبد الله صالح العثيمين، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

Winder, Op. Cit., PP. 1759 - 1799. 205 - 7. (٨)

(٩) لمزيد من التفصيل حول علاقة الإمام فيصل بن تركي بالدولة العثمانية، راجع:

دكتور عبد الفتاح أبو علي، الدولة السعودية الثانية، الرياض، ١٣٩٤ هـ من ص ١٤٥ - ١٥٤

وتجدر الإشارة أن الإمام فيصل كان يدفع مبلغاً سنوياً من المال للدولة العثمانية رمزاً لتبعية لها، غير أن ذلك كان خاضعاً للظروف المحيطة به، ويذكر العيشمين أنه من المرجح أن الإمام فيصل لم يدفع ما كان عليه أن يدفعه خلال العقد الثامن من القرن الثالث عشر الهجرى نظراً للأزمات التي تعرضت لها سلطة الدولة العثمانية في غرب الجزيرة العربية، راجع: الدكتور عبد الله صالح العيشمين، ص ٢٧٥.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٧٦.

(١١) أما الواحة الثانية فهي واحة ليوا.

(١٢) أى المنطقة التى تقع فيها واحة البريمى.

(١٣) حيث كان بنو ياس والقواسم يخوضون صراعاً على السلطة وفي عمان كان أحد أمراء البوسعيد يحاول الإطاحة بالسلطان الحاكم.

(١٤) وتجدر الإشارة أن معظم ماكتبه المقيم البريطانى فى الشارقة عن قائد الحامية السعودية فى الشارقة - محمد بن عبد العزيز - ومعاملته لأهل الشارقة ... كانت هذه الكتابات غير منصفة فلم يكن آل سعود قط تقوم سياستهم على استشارة المنافسات والمنازعات بين شيوخ أبى ظبى، وإنما نبعت العقيدة السعودية من العقيدة الإسلامية وهو ما يفسر استقطاب آل سعود لإقليم عمان «الباحث».

(١٥) وقد تملت العوامل الإقليمية والدولية والتي أضافت أبعاداً جديدة فى مواجهة السياسة السعودية تجاه البريمى، من ناحية فى شروع مصر فى الانسحاب من نجد صيف عام ١٨٤٠م، وجاء انسحاب مصر كلياً من شبه الجزيرة العربية كشرط أساسى فى اتفاق الاسكندرية فى نوفمبر/ ديسمبر ١٨٤٠، وفى التسوية العامة للمسألة الشرقية فى مؤتمر لندن لعام ١٨٤١، وقيل أن خالد بن سعود حاكم نجد الذى تم تعيينه من قبل مصر قد فكر فى أكتوبر ١٨٤١ بشن حملة على ساحل عمان، غير أن أفكاره هذه لم تبلور قط لأن المقيم البريطانى فى الخليج قام بتحذيره، وعموماً فقد أطاح الأمير عبد الله بن ثنيان بالأمير خالد فى عام ١٨٤١، وعندما أعلن عبد الله بن ثنيان عن عزمه لإعادة احتلال واحة البريمى، فقد ادعى شيوخ البريمى أنهم على علاقة «حماية» ببريطانيا أملاً منهم أن يعمدوا عبد الله بن ثنيان عن احتلال البريمى، وفى يونيو ١٨٤٣ تسلم الأمير فيصل بن تركى زمام الأمور.

- (١٦) ولا ينتظر أن تكون هذه الروايات منصفة تجاه العرب «الباحث».
- (١٧) المذكرة البريطانية - الجزء الثاني - الملحق ب - رقم ١٠ - من هينيل إلى السكرتير العام في بومباي في ٩ سبتمبر ١٨٤٧.
- (١٨) المذكرة البريطانية - الجزء الثاني - الملحق ب - رقم ٤ - من هينيل إلى السكرتير العام في بومباي في ٧ مايو ١٨٣٩.
- (١٩) نص المذكرة السعودية بهذا الخصوص، الجزء الأول، الفصل الرابع، الفقرة ١٦٤، وبالطبع فإن وجهة النظر البريطانية قد عارضت ذلك بهدف تحقيق المصالح البريطانية في السيطرة على ساحل الخليج عموماً في هذه الفترة.
- (٢٠) من فيصل إلى الرائد هينيل في ٣٠ محرم ١٢٦٥ / ٢٧ ديسمبر ١٨٤٨.
- (٢١) من محمد بن عون إلى المقيم البريطاني في الخليج في ١١ ذى القعدة ١٢٦٤ / ٩ أكتوبر ١٨٤٨.
- (٢٢) من فيصل إلى هينيل بتاريخ ١٥ جمادى الأولى / ٩ إبريل ١٨٤٩ م.
- (٢٣) من الملا حسين إلى هينيل في ٩ إبريل ١٨٥١ حيث كان الملا حسين شاهداً على هذه التسوية.
- (٢٤) وتذكر المصادر الغربية روايات غير منصفة بهذا الشأن، حيث كان سلطان مسقط «البوسعيد» بعيداً في زنجبار، وكان ولده «لويني» نائبه في عمان يتسم بضعف حيويته وإدراكه للأمور فضلاً عن عجزه عن إبداء أية مقاومة لعبد الله بن فيصل، وكان هذا العجز دافعاً لسعيد بن طحون لتولي الأمر القيادي في مواجهة قوات الإمام فيصل، وترى هذه المصادر الفضل للمقيم البريطاني J. B. Kambel في إجراء المفاوضات التي وصف سعيد بن طحون نتيجتها بأن «الثنى كان غالباً» - وهو ما يدل دلالة قاطعة على نجاح السياسة السعودية للأمير فيصل بن تركي «الباحث».
- (٢٥) عثمان بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، مصدر سابق، الجزء الثاني.
- (٢٦) من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧١ الموافق ١٤ يناير ١٨٥٥.

(٢٧) من فيصل إلى كيمبل - سرى رقم ٦٦ - بتاريخ ٣١ يناير ١٨٥٥.

(٢٨) ويذكر كيلي أن الإمام فيصل قد «ادعى وجود اتفاق بين بريطانيا وبين آل سعود لمدة مائة عام للحفاظ على السلام في البحر» راجع: ج. ب. كيلي، تعريب خيرى حماد، الحدود الشرقية لشبه الجزيرة العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، نوفمبر ١٩٦٩. والواقع أن ما ذكره كيلي بهذه الطريقة لا يعدو أن يكون تشويها للحقائق وتحقيقا لمصلحة بريطانيا بالدرجة الأولى.

(٢٩) من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧١ هـ.

(٣٠) كيلي، مرجع سابق، ص ١٢٥ وقد سبقت الإشارة إلى أن هذا الباحث غير منصف لوجهة النظر السعودية في عرضه لهذه الأحداث. «الباحث»

(٣١) ويذكر كيلي أن إحدى الرسائل المرسلة من والى بغداد إلى قنصل بريطانيا العام في سنة ١٨٦١ تشير إلى أن «فيصل بك هو قائم مقام نجد»، من أحمد توفيق باشا إلى كيمبل في ٢٥ جمادى الأولى ١٢٧١ هـ الموافق ٢٩ نوفمبر ١٨٦١. ويدعى كيمبل أن الإمام فيصل قد تحدث عن معاهداته مع السلطان عبد الحميد في رسالة المقيم البريطانى في عام ١٨٥١، «من فيصل إلى جونز في ٧ ربيع الثاني ١٢٧٦ هـ.

(٣٢) كيلي، مرجع سابق، ص ١٢٥، والملاحظ أن هذا الباحث يشوه الحقائق أو غير متفهم للطبيعة القبائلية في شبه الجزيرة العربية في هذه الفترة حيث يسمى التواجد السعودى فى البويرمى بـ «الاحتلال» ويكرر عن عمد هذا اللفظ باستمرار فى عرضه لسياق الأحداث. «الباحث»

(٣٣) فمن ناحية توفى شريف مكة «محمد بن عون» فى سنة ١٨٥٨، كما أن حزم الأمير تركى بن فيصل جعله يتغلب على كل معارضة متبقية من قبائل نجد والاحساء، ومن ناحية أخرى فقد ساعدته الإطاحة بسعيد بن طحون شيخ أبى ظبى فى عام ١٨٥٥، وهو من أشد المعارضين لآل سعود فى الجنوب الشرقى لشبه الجزيرة العربية، ثم انقسام سلطنة مسقط بعد موت سعيد بن سلطان، وهذه العوامل المحلية والاقليمية كانت بمثابة عوامل مساعدة للإمام فيصل بن تركى فى مد نفوذ آل سعود على مساحات شاسعة فى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى.

راجع فى تفصيل ذلك: لوريمر، مرجع سابق، المجلد الأول، من ص ١١٠٨ - ١١١٠.

- (٣٤) من فيصل إلى كيمبل في ٢٤ ربيع الثاني ١٢٧٢ هـ / الموافق ١٤ يناير ١٨٥٥ .
- (٣٥) لوريمر، مرجع سابق، الجزء الأول، من ص ٤٧٣ - ٤٧٧ .
- (٣٦) مجموعة الرسائل السياسية إلى الهند، الرسالة رقم ٦١ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٦٦ من بيلى إلى السكرتير العام - بومباي - في ٢٣ ابريل ١٨٦٦ (رقم ٤٢ الدائرة السياسية) .
- (٣٧) كيلي، مرجع سابق، ص ١٣٢ .
- (٣٨) الواقع أن دافع الزكاة واستمرار ذلك من جانب إمارات الساحل لآل سعود كان يعنى اعترافا بالسيادة السياسية لآل سعود على هذه الامارات، وقد أورد الأمير عبد الله بن فيصل نفسه عبارة الزكاة إلى المقيم البريطاني - بيلى، بتاريخ ٢٨ يناير ١٨٦٦، ٢١ ابريل ١٨٦٦ .
- (٣٩) نص الرسالة التي بعث بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج كوتون واى بيلى إلى حكومة بومباي في ١٥ ابريل ١٨٦٩ .
- (٤٠) وكانت هذه القوة بقيادة محبوب بن جوهر السكرتير الشخصى السابق للمرحوم الإمام فيصل بن تركي .

الفصل الثالث

الدولة السعودية الثالثة

الفصل الثالث

الدولة السعودية الثالثة

الاستيلاء على الهفوف والاحساء:

أفادت جهود الملك عبد العزيز آل سعود في توحيد الجزيرة العربية ونقل مجتمعاتها البدوية والقبلية إلى نظام اتسم بالاستقرار والقوة تحت راية مركزية وطنية قوية على أجزاء الجزيرة وسواحل الخليج ذاته. وأصبح ذلك بمثابة محور أساسى مؤثر فى صنع السياسة السعودية.

وقد سبقت الإشارة أن بريطانيا لم تنظر بارتياح إلى نشوء الدولة السعودية التى نافستها فى الخليج وبسطت سيطرتها عليه خلال المرحلة الأولى وفى عهد الأئمة سعود وتركى وفيصل، غير أن الخلافات التى نشبت بين أبناء الإمام فيصل فى أواخر القرن الثامن عشر أضعفت الدولة فاستولى ابن الرشيد على الرياض سنة ١٣٠٧ هـ (١٨٩١ م) وسيطر على نجد.

وجدد الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل الدولة فى سنة ١٩٠١ وظل يواصل بسط نفوذ آل سعود على أجزاء نجد الوسطى وفى صيف سنة ١٩٠٥ م ارتحل إلى الطرف الجنوبى الذى يمثل شبه الجزيرة قطر وبعث برسالة إلى شيوخ ساحل الخليج معبرا عن أمله فى زيارتهم. وتذكر المصادر^(١) أن حكام الشارقة وعجمان ومسقط أعربوا عن مخاوفهم تجاه عبد العزيز، وقد شجعهم بيرسى كوكس المندوب البريطانى فى البحرين حيث بعث برسالة تحذير إلى الأمير (الملك فيما بعد) عبد العزيز من أن أى تدخل من جانبه فى شئون ساحل عمان المتصالح لن يجد ترحيبا من الحكومة البريطانية، وقد رد عبد العزيز على هذا التحذير فى شهر فبراير ١٩٠٦ بالرسالة التالية:

عن طريق مبارك شيخ الكويت ...

«تعرف سيادتكم من قبل أن أهل عمان كانوا على اتصال بنا منذ الأيام التي كنا فيها في الكويت، وكنا نبعث إليهم بالكتب والرسائل ولكنني أقسم بالله أننا لم نكن مدفوعين إلى ذلك بأية عوامل أو حوافز أخرى، ونحن لم نشر في هذه الرسالة إلى أية شئون نرى فيها أى ضرر، إلا إذا كانت قد وقعت بعض أمور لم نهتم بها. فوالله لم نكن نقصد أى ضرر أو أذى»^(٢).

والواقع أن سياسة عبد العزيز آل سعود كانت ترمى إلى إقامة علاقات ود وتفاهم مع بريطانيا، وكان يرغب في طرد الأتراك من كل القصيم والاحساء، وتقدم بعروضه ثلاث مزارع إلى المقيم السياسي البريطاني في عام ١٩٠٦، وقد حمل إحداها رسول شخصي وتوسط في ثانيها شيخ قطر، وفي ثالثها شيخ الكويت، وكان يطلب في عروضه الثلاثة إشراكه في نظام الإمارات، غير أن بريطانيا رفضت هذه العروض لأنها كانت تخشى أن يؤدي قبولها إلى إرباك علاقاتها مع الدولة العثمانية. وقد اتجه عبد العزيز بنفسه لصنع الأحداث العامة في شرق الجزيرة العربية حيث انطلق في شهر مايو سنة ١٩١٣ من نجد وطرد الحامية والإدارة التركيتين من الاحساء وأعلن أنه سيحكم هذه المنطقة بعد ذلك التاريخ قائلاً:

«... وها نحن استولينا اليوم على بلاد آبائنا وأجدادنا في الاحساء والقطيف وملحقاتهما، وبعث بصورة من هذا الإعلان إلى بيرسى كوكس المقيم البريطاني في الخليج في ١٣ يونيو ١٩١٣ وأضاف قائلاً»^(٣):

«وبالنظر إلى مشاعري الودية تجاهكم، أود أن تكون علاقاتي معكم كالعلاقات التي كانت قائمة بينكم وبين أسلافي، كما أود أن تظل قائمة بينكم وبينى».

وأجاب بيرسى كوكس على هذه الرسالة في ١١ سبتمبر من نفس العام قائلاً:

«أنا مخول من حكومتى أن أؤكد لك، أنك إذا تعهدت من جانبك بالإمتناع عن كل عمل يؤدي إلى اضطراب الوضع الراهن أو إلى إثارة القلق لدى الإمارات العربية التي يرتبط حكامها بالحكومة البريطانية في علاقاتهم، وبينها إمارة قطر، التي اعترفت الحكومتان البريطانية والتركية مؤخراً باستقلالها تحت حكم آل ثاني، فإن الحكومة البريطانية ستواصل الحفاظ على العلاقات الودية التي كانت قائمة في الماضي».

وعموماً فإن إمارات الساحل قد شعرت بشيء من القلق، وتشاور شيخاً أبي ظبي ودبي - وكان الأول قد حصل على موقف متميز في البريمي - من أن النشاط السعودي يأخذ في التزايد، وكان الأمير عبد العزيز يعمل باصرار على تثبيت سيطرته على الأحساء، وتذكر المصادر^(٤) أنه كان بإمكانه اغتنام فرصة الاضطرابات السياسية في الجنوب الشرقي في منطقة عمان، غير أن ذلك كان بعيداً عن تفكير الأمير الشاب لإنشغاله في هذه الأونة بمرحلة تثبيت حكمه^(٥) وهو ما يقتضى وقفة للتفسير والتعليل.

فقد امتدت سيطرة عبد العزيز آل سعود على جميع المناطق الممتدة إلى الجنوب من الرياض حتى الربع الخالي، وأما إلى الشرق فقد امتدت حدوده إلى منطقة الأحساء - كما سبقت الإشارة - غير أن الأتراك كان باستطاعتهم مساعدة آل الرشيد لوضع العراقيل أمام انتصارات آل سعود، وكان الأتراك راغبين في ابقاء نجد بعيدة عن الاتصال بالبحر، وإلى الغرب كانت الحجاز اقليماً تابعاً للأتراك، وكان حاكمها الشريف حسين «العوبة في أيديهم»^(٦)، ومع أنه لم يكن لديه حينذاك أى سبب لعداء عبد العزيز آل سعود فقد كانت تدور في نفسه أحلام لحكم جميع جزيرة العرب، ومن هنا بدأ من المحتمل حدوث نزاع بين الطرفين حيث اتضح أن الشيخ مبارك كان ينظر بحسد إلى النجاح المفاجئ الذى حققه عبد العزيز حيث شهد العقد الأول من القرن العشرين العديد من الانتصارات التى حققها وصولاً إلى المبادرة التى سبقت

الإشارة إليها في مواجهة الأتراك في الاحساء عندما قاد جيشه في هجوم ليلي ناجح على مدينة الهفوف، ولم يكن في بقية منطقة الاحساء إلا جنود أترك قليلون، ونجح عبد العزيز في الاستيلاء عليها وضم بذلك منطقة واسعة جديدة إلى حكمه ووجد مدخلا إلى الخليج العربي ابتداء من جنوبى الكويت حتى شمالى قطر بعد أن نجح عبد العزيز في تهدئة القبائل وسيطر بذلك على ساحل الخليج العربى بأسره من الكويت حتى البحرين ولم يعد يتعرض أبداً للمضايقة بسبب الهجمات التركية وأدى نجاح عبد العزيز آل سعود إلى استيلاء الباب العالي فى الدولة العثمانية من هذا الجزء من شبه الجزيرة العربية.

ردود الفعل:

تم توقيع اتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ يتم بموجبه انسحاب الحامية التركية من قطر، وكان هذا بمثابة رسالة لعبد العزيز آل سعود بشأن عدم تطلعه إلى قطر بعد نجاحه فى الاستيلاء على القطيف ومنطقة الاحساء، واقرحت وزارة الخارجية البريطانية على وزارة الهند فى شهر أكتوبر من السنة نفسها ما يلى:

«يجب اصدار التعليمات إلى السير بيرسى كوكس بأن يوضح لعبد العزيز آل سعود، الذى سيفهم الرسالة ويقدرها حتما، بأن اتفاقنا مع تركيا سينفذ طبعاً بعد فترة قصيرة من ابرامه، وأن حكومة جلالته تتوقع أن يتم هذا الإبرام قبل إنتهاء العام الحالى»^(٧).

وتذكر المصادر أن عبد العزيز آل سعود لم يبد اهتماماً كبيراً بهذا الاتفاق لأنه كان منصرفاً إلى تسوية علاقاته مع الباب العالي على أساس ثابت، وأنتهت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاق تم التوقيع عليه فى ١٥ مايو ١٩١٤ اعترف به عبد العزيز آل سعود بالسيادة العثمانية على نجد والاحساء، وتعيينه والياً عثمانياً على نجد طيلة حياته على أن يرثه فى الحكم أولاده وأحفاده.

وأشار الاتفاق إلى أجداده على أنهم من الولاة، وتعهد عبد العزيز آل سعود بأن لايتدخل أو يتعامل فى الشؤون الخارجية وأن لايعقد معاهدات دولية أو يمنح أية امتيازات إلى الأجانب^(٨). وقدم السفير العثمانى فى لندن مذكرة إلى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩ يوليو سنة ١٩١٤ يؤكد تعيين عبد العزيز آل سعود واليا عثمانيا فى نجد قائلاً:

«صدر فرمان عثمانى بتعيين ابن سعود حاكما عاما وقائدا فى نجد وليس من حقه أن يعقد أية موائيق أو يقيم أية ارتباطات مع الدول الأجنبية، وعلى ابن سعود فى جميع الأحوال أن يحترم جميع المعاهدات المعقودة بين الامبراطورية العثمانية والدول الأخرى»^(٩).

استمرت الخلافات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بشأن الحدود الشرقية لنجد طوال عامى ٩١٣، ١٩١٤ دون الوصول إلى تسوية مرضية، ومع قيام الحرب العالمية الأولى ونشوب الحرب بين بريطانيا والامبراطورية العثمانية فى ٣١ أكتوبر ١٩١٤ فقد ارتضى الباب العالى بالخط الأزرق كحدود صحيحة لممتلكاته فى شرقى الجزيرة العربية، وكانت الحكومة العثمانية قد أبرمت فى ٥ يونيو ١٩١٤ معاهدة تضمنت المادة الثالثة منها اشارة إلى الخط الأزرق إذ تقول:

«..... وفى الجنوب الغربى يسير خط حدود الممتلكات العثمانية فى شكل خط مستقيم من المكان المسمى بلجمات الشعوب متجها إلى الشمال الشرقى فى صحراء الربع الخالى مع ميل يقدر بخمس وأربعين درجة وينضم هذا الخط داخل الربع الخالى إلى خط الدرجة ٢٠ الموازى له، ويسيران معا باتجاه اليمين وإلى الجنوب إلى أن يصلا فى الجنوب إلى نقطة تقع على خليج القصير، وتفصل بين أراضى سنجق نجد العثمانى وأراضى قطر، وفقا للمادة ١١ من الميثاق الانجليزى - العثمانى المعقود فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ والمتعلق بأراضى الخليج والمناطق المجاورة»^(١٠) لها».

وقد تم إبرام المعاهدة السابقة بعد بضعة أسابيع من تفرغ عبد العزيز آل سعود من التوقيع على اتفاقه مع الباب العالي، وأصبح ملتزما باحترام المعاهدة واحترام الخط الأزرق الذى اكتسب وضعاً قانونياً بموجب معاهدة عام ١٩١٤، وكان الخط الأزرق يتفق تماماً مع حدود السلطة الفعلية لعبد العزيز فى الشرق، وكان هو نفسه فى رسالته إلى بيرسى كوكس المؤرخة فى ١٣ يونيو ١٩١٣ قد حدد أراضى آبائه وأجداده خارج نجد بأنها الاحساء والقطيف وتوابعهما. غير أن المصادر السعودية تذكر أن عبد العزيز لم يكن ملتزماً بمعاهدة عام ١٩١٤ لأنه كان قد انفصل عن السيادة العثمانية فى شرق الجزيرة العربية نتيجة طرده للأتراك من الاحساء، وتستطرد المصادر السعودية قائلة: «ولقد بات وحده فى عام ١٩١٤ صاحب الصلاحية فى التعامل بالنسبة للمناطق التى يمر فيها الخط الأزرق إلا إذا كان هو - أى عبد العزيز - قد خول تركيا^(١١) بوسيلة أو بأخرى - بالتصرف نيابة عنه».

السياسة البريطانية:

من الأرجح أن الأمير عبد العزيز كان متتبعا للتطورات الدولية سواء تعلق ذلك بالمتغيرات السائدة عشية الحرب العالمية الأولى أو خلال الحرب أو بعد إنتهاؤها وتفسير ذلك أن الأوضاع الدولية لم تكن فى صالح الدولة العثمانية عشية الحرب، وقد ذكر الكابتن ليشمان Leuchman والذى زار الأمير عبد العزيز فى ديسمبر ١٩١٢ أنه كان مهتماً بأخبار حرب البلقان وتطوراتها كما أنه حاول إخفاء خطته بشأن منطقة الاحساء خوفاً من معارضة بعض القبائل القاطنة فى المنطقة حتى كان هجومه المفاجئ الناجح عليها. وعند بداية الحرب العالمية الأولى أصبح عبد العزيز أقوى حاكم فى الجزيرة العربية وخاصة من وجهة نظر بريطانيا التى لم تعد تغفل أهميته بعد أن تمكن من ضم معظم منطقة الاحساء والحصول على منفذ بحرى على الخليج العربى، ولدى احتراز الدولة العثمانية بعض الانتصارات العسكرية المبدئية فى بداية الحرب بالإضافة

إلى عديد من الاعتبارات^(١٢)، فقد قامت الحكومة البريطانية بارسال قطاعات عسكرية من الجيش الهندى إلى الخليج العربى بهدف حماية أنابيب النفط^(١٥) وأصدقائها فى المنطقة، وبدأت المواجهة بين القوات البريطانية والقوات العثمانية فى العراق فى نهاية اكتوبر ١٩١٤ وانتهى ذلك باحتلال الفاو عند مدخل شط العرب والبصرة من قبل بريطانيا.

وفى ٢ اكتوبر ١٩١٤ قامت الحكومة البريطانية بارسال الكابتن شكسبير لكسب ود الأمير عبد العزيز إلى جانب بريطانيا ضد الأتراك. ومن الثابت أن هذه الخطوة تعتبر تحولاً كبيراً فى سياسة بريطانيا تجاه عبد العزيز حيث كانت السياسة البريطانية تعتبره حاكماً داخلياً، وقد سبقت الإشارة أن هذه الفكرة بدأت تتغير عندما تمكن عبد العزيز من ضم الاحساء. وقد أعقبت رحلة شكسبير زيارة الميجر نو كس Knox المقيم البريطانى فى الخليج باتخاذ خطوة أخرى بأن أرسل خطاباً إلى عبد العزيز يطلب منه التعاون مع شيخ الكويت والمحمرة فى احتلال البصرة مقابل تعهد بريطانيا بصد أى اعتداء يقوم به الأتراك عن طريق البحر أو البر إلى الاعتراف به كحاكم مستقل فى نجد والاحساء ومن ثم إبرام معاهدة معه تثبت رسمياً تلك المقترحات، غير أن عبد العزيز لم يقم بأى عمل عسكرى لاحتلال البصرة، واتخذ جانب الحياد، وبدأ يقوى نفسه داخلياً.

وقد دارت عدة مناقشات لمحاولة اقناع عبد العزيز كى يدعم موقف بريطانيا ضد تركيا، إلا أن شكسبير قتل فى ٢٤ يناير ١٩١٥ فى موقعة جراب، وواصل السير بيرسى كوكس Percy Cox هذه الجهود وتمت مناقشة بعض الاقتراحات البريطانية كالسماع للبواخر التجارية البريطانية بزيارة الموانى السعودية وإنشاء مراكز بريد وتلغراف وحماية طريق الحج فى منطقة نفوذ الأمير عبد العزيز، غير أنه اعتبر ذلك بمثابة تدخل فى شئونه الداخلية إذ أن حماية طريق الحج فى منطقة نفوذه أمر تمليه عليه العقيدة الإسلامية والمصلحة

الوطنية ولهذا فهو غير مقتنع بنصيحة بريطانيا بهذا الشأن، وبعد مفاوضات مضنية، تم التوقيع على معاهدة (دارين أو القطيف أو العقير) في ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ والتي اعترفت بريطانيا بموجبها بالأمير عبد العزيز أميراً على نجد والاحساء وتقديم مساعدات مالية وعسكرية على أن لا يقوم بالاتصال بدول أخرى أو عقد معاهدات إلا بعد موافقة بريطانيا، ويرى بعض المؤرخين أن هذه المعاهدة كانت مجحفة في حق الأمير عبد العزيز، ولكن ظروفه المحلية أجبرته على قبولها، وعندما تمكن فيما بعد من توسيع رقعة حكمه ونفوذه وضم الحجاز فقد سارع إلى إلغاء معاهدة العقير في اتفاقية جدة سنة ١٩٢٧ والتي اعترفت به بريطانيا رسمياً ملكاً على الحجاز ونجد، وتمكن بذلك من حرية الاتصالات الخارجية وعقد معاهدات مع الدول الأخرى دون التقيد بالشروط السابقة في معاهدة العقير، وأصبح بذلك مستقلاً عن نفوذ بريطانيا وغيرها^(١٦).

وتجدر الإشارة أن سياسة بريطانيا عشية وخلال الحرب العالمية الأولى تجاه الأمير عبد العزيز كانت تسير نحو تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى في الخليج العربي، وكان الأمير متيقظاً لهذه السياسة، ويمكن توضيح ذلك في الاعتبارات الأساسية الآتية، فقد أرسلت بريطانيا مندوبها في الكويت الميجر ديكسون DiKson إلى نجد لتقصي الحقائق حول أهداف الأمير عبد العزيز ونواياه إزاء تشجيع القبائل على الاستيطان في الهجر وثقافتهم ثقافة دينية ومحاولة اقناعهم بالارتباط بالأرض والاعتناء بالزراعة، ومن الأرجح أن تلك المبادرات لم تلق الاستحسان من جانب بريطانيا التي أرسلت مندوبها في الكويت الميجر ديكسون Dikson لتقصي الحقائق عن أهداف الأمير عبد العزيز، ومن جهة أخرى فإن بريطانيا في محاولة اقناع عبد العزيز للتوجه صوب حائل، كانت أيضاً تؤيد الشريف حسين في سياسته وهو ما وجده عبد العزيز فرصة تتواءم مع مصالحه في نجد فقام بإعداد قوات كبيرة والاتجاه إلى حائل ومحاصرتها.

غير أن السياسة البريطانية الرامية إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى قد بدأت تقلل من تأييد الأمير عبد العزيز عندما بات لبريطانيا أن انتصارها على الدولة العثمانية أصبح وشيكاً، غير أن الأمير عبد العزيز كان متيقظاً لهذه السياسة الرامية لفك حصاره على حائل، فسارع في تشديد الحصار حتى يفوت الفرصة على المخطط البريطاني الذي كان يهدف إلى تقسيم الجزيرة العربية إلى دويلات صغيرة يمكن في المستقبل السيطرة عليها، وكانت وجهة النظر البريطانية تتلخص في أن عبد العزيز إذا ما تمكن من ضم تلك المناطق إلى دولته فإن هذا سوف يشكل تهديداً مباشراً لمصالحهم في الخليج بصفة خاصة، وربما يفسر هذا عدم حماس بريطانيا لانتصارات عبد العزيز خوفاً من أن يتحول إلى الحجاز فيما بعد^(١٧).

سلطنة نجد ومشكلات الحدود الشرقية:

خرجت سلطنة نجد في نهاية الحرب العالمية الأولى أكثر ثباتاً واستقراراً بسبب قوة شخصية الأمير عبد العزيز ومهارته السياسية والعسكرية وجهوده الناجحة في بسط سيطرته على مناطق من شبه الجزيرة العربية لتوحيد أجزائها، وتم وضع حدود سلطنة نجد مع العراق في بروتوكول ملحق بمعاهدة المحمرة التي أبرمت في ٢ ديسمبر ١٩٢٢، كما تم وضع حدودها مع الكويت في معاهدة العقير في نفس التاريخ، غير أن الحدود الشرقية للسلطنة لم توضح، وقد أجرى عبد العزيز مع بيرسي كوكس مفاوضات العقير، وكانا متفقين ضمناً على أن الخط الأزرق الذي نصت عليه الاتفاقيات الانجليزية العثمانية السابقة هو الحد الفاصل في الشرق لسلطنة نجد، وتذكر المصادر أن محاولات بيرسي كوكس قد نجحت في وضع منطقة محايدة بين الكويت ونجد وقد تم التوصل إلى اتفاق لا يزال قائماً حتى الآن وهو ما يقتضى وقفه للتفسير والتعليل نظراً لأن تخطيط الحدود السعودية الكويتية يعتبر نموذجاً يحتذى به في منطقة الخليج.

فقد ساعد على نجاح تخطيط هذه الحدود أن العلاقات الأسرية القديمة بين آل سعود وآل الصباح قد اتسمت بالوثام، فقد تم تخطيط هذه الحدود في مشروع اتفاقية ١٩١٣ بين بريطانيا والدولة العثمانية حيث حالت ظروف الحرب العالمية دون التوقيع عليها، وكانت بريطانيا قد اعترفت بسلطنة نجد كدولة مستقلة عام ١٩١٥، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ثارت مشكلة الإلتهاء إلى حدود واضحة بين سلطنة نجد والكويت وذلك في إطار تسويات الحرب بعد اندثار الامبراطورية العثمانية، وقد سبقت الإشارة إلى قيام مؤتمر العقير ببحث مسألة الحدود العراقية السعودية حيث كانت بريطانيا تعنى بشئون العراق في إطار نظام الانتداب، وتضمنت اتفاقية العقير في ٢ ديسمبر ١٩٢٢ قسما خاصا بالحدود السعودية الكويتية يقضى بإقامة منطقة محايدة مساحتها ٢٠٠٠ ميل مربع، وتنص الاتفاقية على أن لكل من الحكومتين حقوقا متساوية في المنطقة المحايدة.

وتذكر المصادر^(١٨) في تقييم هذه الاتفاقية أنها مع كونها قد ابتدعت أسلوبا أصبح نموذجا ناجحا لتخطيط الحدود في الحالات المماثلة، إلا أنها لم ترسم نظاما معيناً أو إدارة معينة للمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى ظروف الحدود السعودية العراقية وأن الحدود بين الدولتين كانت تشمل مساحة شاسعة لم تكن أهلة بالسكان فضلا عن أن النفط لم يكن قد تدفق بعد، وبالتالي لم تكن هنا عملية لضبط نظام إدارة المنطقة، وهكذا ظلت سيادة كل من السعودية والكويت في المنطقة المحايدة دون تحديد دقيق، ولم تحدد الاتفاقية طريقة معينة لممارسة هذه السياسة، فكانت بذلك أشبه بنظام السيادة المشتركة، ومع تزايد عمليات الكشف عن النفط ظهرت الحاجة الماسة إلى وضع نظام دقيق لإدارة المنطقة المحايدة^(١٩).

على أن مشكلات الحدود بين نجد والكويت ونجد والعراق من ناحية

أخرى قد شهدت تطورات حاسمة منذ بداية الخلافات فى هذه الفترة وخاصة نظراً لدور بريطانيا وهى ما يقتضى استعراضه فى تفصيل غير قليل.

فقد كانت أولى بوادر الخلافات بين نجد والكويت هى منطقة بلبول^(٢٠) وقد بدأ الخلاف حين قرر الشيخ سالم أن يبنى قصرًا هناك، وقد اختلفت الآراء فى أسباب إقدامه على هذا العمل، حيث بعث الأمير عبد العزيز آل سعود خطابا إلى الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت «الميجر مور» يخبره أن منطقة بلبول تقع ضمن أراضى القطيف، غير أن الشيخ سالم أكد أن بلبول ضمن أراضى الكويت ولا علاقة لها بالقطيف واستند فى ذلك إلى بنود المعاهدة البريطانية العثمانية لسنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م والتى جاء فيها أن بريطانيا تعترف بسيادة الدولة العثمانية على الكويت والتى تضم الأراضى والجزر المجاورة حسب آراء الشيخ مبارك آل الصباح وتكون قضاءً متمتعاً بالاستقلال الذاتى ضمن أراضى الدولة العثمانية، واستطرد الشيخ مبارك قائلاً أن الهدف من ذلك هو التدخل فى شئون الكويت وعدم ارسال جنود هناك^(٢١)، غير أن هذه المعاهدة لم تبرم بصيغتها النهائية حيث حال قيام الحرب العالمية الأولى دون سريان مضمونها كما سبقت الإشارة، وربما يفسر هذا بقاء مشيخة الكويت دون حدود معينة تفصلها عن نجد لاسيما وأن معاهدة دارين (صفر ١٣٣٤ هـ / ديسمبر ١٩١٥م) والتى عقدت بين بريطانيا وابن سعود قد أشارت فى مادتها السادسة إلى أن الحدود ستعين فيما بعد^(٢٢)، مما يعنى أن بريطانيا كانت تعترف بعدم وجود تلك الحدود، فضلاً عن كونها غير نهائية بالرغم من إيضاح ذلك فى مشروع الاتفاقية المذكورة، ومع ذلك فإن الشيخ سالم عدل عن إنشاء قصر فى منطقة بلبول.

تجدد الخلاف على الحدود مرة أخرى حين هاجرت مجموعة من الإخوان يقودهم «ابن شقير» إلى مكان يدعى «قرية»^(٢٤) وشرعوا فى تأسيس بعض «الهجر» لهم، وقد اعترض الشيخ سالم وحذر قائد مجموعة الإخوان من

الاستمرار، غير أن قائد المجموعة أجابه بأنه لن يكف عن البناء ما لم يرد إليه أمر صريح من الملك عبد العزيز، وقد عرض الشيخ سالم ذلك الأمر على الوكيل البريطاني في الكويت الذي أبرق إلى الحاكم الملكي البريطاني في بغداد في ٥ شعبان ١٣٣٨ هـ / ٢٣ إبريل ١٩٢٠ م دون أن يلتقى منه رداً، وتورد المصادر^(٢٥) أن السبب في يعود إلى عدم اهتمام المندوب السامي البريطاني في بغداد بهذا الأمر ظناً منه أن هذا الأمر من الأمور المألوفة بين البدو في البادية^(٢٦)، وربما يرجع عدم الرد أيضاً إلى إنشغال السلطات البريطانية في العراق بالأوضاع غير المستقرة، وقد تطور هذا الخلاف إلى اصطدام مسلح في واقع حمض، وهي ما يقتضى وقفة للتفسير والتعليل حول ظروف هذه الواقعة.

فقد سبقت الإشارة إلى تباين الآراء حول أسباب هذا الخلاف، وكان من البديهي أن ابن شقير عندما رفض تهديدات الشيخ سالم وشرع في إقامة بضعة أكواخ من الطين استعداداً للإقامة في فصل الصيف، أن يقوم الشيخ سالم بتصعيد الموقف، وهو ما حدث بالفعل عندما أرسل قوة تحت قيادة الشيخ على بن خليفة الدعيج، ويذكر السعدون^(٢٧) أن شعور الشيخ سالم بالاحباط لعدم استجابة السلطات البريطانية لشكواه فضلاً عن غضبه من رد ابن شقير العنيف عليه جعلته يفضل الاعتماد على قوته الذاتية لإنهاء المشكلة، في حين يذكر حسن سليمان^(٢٨) أن ابن سعود حث طائفة من مطير بالإغارة على أطراف الكويت، مما جعل الشيخ سالم يرسل قواته إلى حمض، حيث أثارت قوات الشيخ سالم مخاوف ابن شقير من أن يؤخذ على غرة، فاستنجد بفيصل الدرويش والذي أمدّه بقوة من الإخوان.

و اشتبكت القوتان في قتال انتهى بهزيمة قوات الشيخ سالم، ونجا عبد الله الجابر الصباح بما يشبه المعجزة، وقد اختلفت الآراء حول مسؤولية الملك عبد العزيز عن أحداث حمض، ففي حين يذكر حسن سليمان^(٢٩) أن ابن

سعود أوعز من طرف خفى إلى فيصل الدرويش بالهجوم، فإن خزعزل^(٣٠) يذكر أن الأمير عبد العزيز كتب إلى فيصل الدرويش يحذره من غاراته على قوات الشيخ سالم، أما أمين^(٣١) الريحاني يورد أن ابن سعود كان يجهل ما يدور هناك وأوضح السعدون^(٣٢) أن الرواية الكويتية تحمل ابن سعود المسؤولية الكاملة وأن الهجوم تم بعلمه، وقد ترك ذلك أثراً حذراً على الشيخ سالم وراجت الاشاعات باقتراب هجوم على الكويت، فأمر الشيخ سالم ببناء سور للدفاع عن المدينة وكان له ذلك^(٣٣).

الوساطة البريطانية:

جاء رد فعل بريطانيا على هذه الأحداث ممثلاً في انتقال الوكيل البريطاني في الكويت إلى بغداد لإجراء مفاوضات مع الحاكم العام ارنولد ولسن في ١٨ مارس ١٩٢٠، وبعد عودته قام بتسليم الشيخ سالم خطاباً من الحاكم البريطاني العام جاء فيه: «أن الحكومة البريطانية جادة في سعيها لتثبيت الحدود بين نجد والكويت، وأن الميجر مور قد كلف بشرح ذلك لك»، وأشار الوكيل البريطاني في الكويت على الشيخ سالم بتسوية سلمية لهذه الخلافات. غير أن الطرفين فشلا في الوصول إلى تسوية مباشرة من خلال المراسلات بينهما وقد أورد السعدون أن السلطان عبد العزيز أرسل إلى الوكيل البريطاني في البحرين في ٢٨ يوليو ١٩٢٠ يطلب منه تولى الأمر، بينما أورد خزعزل أن الحاكم البريطاني العام في بغداد قد أبرق إلى الوكيل البريطاني في البحرين كي يتصل بالسلطان عبد العزيز ويطلب موافقته على حل هذا الخلاف.

وهكذا وضعت المشكلة بين أيدي المسؤولين البريطانيين وطلبت الحكومة البريطانية من كل من السلطان عبد العزيز والشيخ سالم بأن يقوموا تأكيداً كتابياً مسبقاً بأنهما سوف يتلزمان بما تنتهي إليه الوساطة من قرار، وقد رد الشيخ سالم بخطاب يوافق فيه على تعيين الحدود ويطلب دراسة أسباب الخلافات

وجذورها، كما وافق الشيخ سالم على توقيع التعهد بالالتزام بما تنتهى إليه الوساطة وأرفق ثلاثة تضمن الأول حدود الكويت كما يتصورها الشيخ سالم، أما الثانى فتضمن هجوم الدويش على حمض، فى حين تضمن الملحق الثالث مواد الصلح بينه وبين السلطان عبد العزيز. أما بالنسبة للسلطان عبد العزيز فقد وافق على الوساطة البريطانية بشرط أن يسحب سالم قواته فى الجهراء، وأن لا يقترب أى عمل عدوانى، وبالمقابل فإنه - أى عبد العزيز - سيقوم بسحب قواته من الحدود الكويتية.

وفى خلال هذه الفترة، رأت بريطانيا أن السير ارنولد ولسون لا يمكن الاستفادة من خدماته فى العراق بسبب الثورة العراقية نتيجة لقرار الحلفاء بانتداب بريطانيا على العراق، وأرسلت بريطانيا السير بيرسى كوكس Percy Cox إلى العراق، وفى طريقه اجتمع كوكس بالسلطان عبد العزيز ثم عرج على الشيخ سالم فى الكويت، وقد تمكن كوكس من الإلمام بوجهتى نظر الطرفين حول الخلافات القائمة بينهما^(٣٤). غير أن تصاعد الأحداث الاقليمية بدءاً بثورة العراق فى يونيو ١٩٢٠ ومروراً بفقدان الملك فيصل عرشه فى سوريا بعد ميسلون فى العام نفسه وتأثر الأوضاع الاقليمية بهذه الأحداث بشكل أو بآخر، أن تصاعدت الأحداث أيضا بين الكويت وابن سعود وصولاً إلى الصدام المباشر فى معركة الجهراء.

معركة الجهراء:

اختلفت الآراء حول مسئولية السلطان عبد العزيز عن هذه المعركة، فالروايات الكويتية تذكر أن ابن سعود أصدر أمراً صريحاً إلى الدويش بمهاجمة الجهرة وهو أمر لاتشير إليه الروايات السعودية التى اكتفت بالقول أن ابن سعود أصدر أمراً للدويش بانقاذ إخوانه فى قرية وذلك دون أن توضح إن كان الدويش قد تحرك بمبادرة شخصية منه أو بأمر من ابن سعود، وقد سبقت الإشارة إلى

الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين سنة ١٩٢٠م وهى مبنية على رسالة كان قد بعثها له الدويش تظهر تحركاته وكأنها بمبادرة شخصية منه بعد أن لاحظ أن قوة الاغارة الكويتية قد توغلت داخل حدود نجد إلى مسافة لا تتعدى أكثر من مسيرة يوم ونصف يوم عن الرياض نفسها، ثم عادت إلى الجهرة ومعها الغنائم التى حصلت عليها مما جعل الدويش والقبائل التى أضررت من هذه الغارات تزحف خلف قوة الاغارة الكويتية لاسترجاع هذه الغنائم^(٣٥).

وعموما فقد شن الإخوان هجومهم على الجهرة، مما اضطر الشيخ سالم إلى سحب قواته والتحصن فى القصر الأحمر، وقبل الشيخ سالم شروط الإخوان فانسحب فيصل الدويش إلى الصبيحة، وعاد ابن الصباح إلى الكويت وطلب من بريطانيا حماية بلاده، وبالفعل سيطرت السلطات البريطانية على الموقف وطالبت قوات السلطان عبد العزيز بالانسحاب الفورى، واعتبار الصبيحة غير محتلة من أى من الطرفين، ومطالبة الشيخ سالم بعدم ارسال أى تعزيزات إلى الجهرة. ثم تفرغت السلطات البريطانية إلى الجهود السياسية الأساسية فى محاولة تسوية النزاع من جذوره. وقد سعى شيخ المحمرة - خزعل - للتوسط فى عقد صلح بين الطرفين، وقد وافق السير بيرسى كوكس على ذلك، وكانت بريطانيا مشغولة بتصفية آثار الثورة الدامية فى العراق والإعداد لقيام النظام الملكى هناك. واشترطت بريطانيا على الشيخ خزعل عدم تضمن الصلح لموضوع الحدود بين نجد والكويت حيث سترك ذلك لوجهة النظر البريطانية ويظهر هذا الشرط حرص السياسة البريطانية على عدم انجاز أى أمر من وراء ظهرها وذلك بهدف تحقيق مصالحها الحالية والمتوقعة. وقد ترأس الوفد الكويتى من ولى العهد أحمد الجابر الصباح. وذكر السلطان عبد العزيز أنه يكن الصداقة لشعب الكويت وآل الصباح، غير أنه أبدى عدم ارتياحه تجاه الشيخ سالم الذى تسبب فى تصعيد الموقف وتأزمه بين البلدين، غير أن وفاة الشيخ سالم فى ٢٧ يناير ١٩٢١ قد فتحت المجال أمام علاقات ودية متنامية بين

الجانبيين^(٣٦)، غير أن السير بيرسى كوكس لم يكن متحمسا لإيجاد حل جذري لمشكلات الحدود بين البلدين خلال النصف الأول من عام ١٩٢١ لأن الأوضاع هادئة ولا تبرر حلا فوريا، غير أن تطورات الأحداث في النصف الثاني من العام نفسه قد دفعت بمشكلة الحدود إلى وضع حد لها فكانت معاهدة المحمرة.

معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير:

بالرغم من أن السير بيرسى كوكس لم يكن متحمسا لتسوية الحدود النجدية الكويتية، إلا أن تصاعد الغارات والغارات المضادة بين الإخوان والقبائل على حدود العراق، دفع ذلك بيرسى كوكس للتحرك لإيجاد حلول لهذه المشكلة حرصا على سلامة الحكومة الجديدة في العراق، بمعنى أن تسوية الحدود العراقية النجدية هو الذي كان محل اهتمام بيرسى كوكس وليست مشكلة الحدود الكويتية النجدية، ومع ذلك فقد دخلت هذه المشكلة الأخيرة ضمن بنود التسوية في بروتوكول العقير^(٣٧).

وقد افتتحت جلسات هذه المعاهدة في المحمرة في ٥ رمضان ١٣٤٠هـ / ٣ مايو ١٩٢٢ وحضرها أحمد بن ثنيان ممثلا عن السلطان عبد العزيز وصبيح نشأت ممثلا عن الحكومة العراقية، وذلك بحضور ممثل من قبل بيرسى كوكس، ولم تطل المباحثات بين الوفود، فقد وضع المندوبون اتفاقا في ٧ رمضان ١٣٤٠هـ / ٥ مايو ١٩٢٢ م عرف بمعاهدة المحمرة، على أن لا تسرى بنود هذه المعاهدة إلا بعد التصديق عليها من ملك العراق وسلطان نجد والمندوب السامي البريطاني. ونصت المادة الأولى^(٣٨) فقرة (أ) «إن العشائر التي هي تحت اسم عشائر المنتفق والظفير والعمارات فهم راجعون إلى حكومة العراق»، وقد امتنع عبد العزيز عن التصديق على هذه المعاهدة لعدم النص فيها على جعل العشائر النجدية النازحة إلى العراق ترجع إلى نجد، وأن هذه المعاهدة

جعلت هذه العشائر تابعين لحكومة العراق كما أنها لاتضمن حقوق الرعى المكتسبة منذ عهد بعيد إلى القبائل النجدية فى المناطق التى الحقت بالعراق، ونتيجة لعدم تصديق السلطان عبد العزيز عليها فقد ألحق بروتوكولسمى بروتوكول العقير رقم (١) وألحق أيضا بروتوكول العقير رقم (٢) وذلك فى ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ هـ / ٢ ديسمبر ١٩٢٢م وذلك فى بندر العقير^(٣٩).

وقد اختلفت الآراء حول الظروف المحيطة بهذا البروتوكول، فخرزل أورد أن بيرسى كوكس أرسل إلى الكولونيل وكسن^(٤٠) كى يتصل بالسلطان عبد العزيز ويقنعه بالقدوم للعقير ليجتمع مع كوكس، فى حين يذكر الريحانى^(٤١): «أن عظمته قال: «نحن دعونا السير بيرسى كوكس إلى العقير لأخذ رأيه فى أمرين، الأول: الشريف حسين وأولاده، والثانى: الأتراك الطامعون الآن فى المحصل، أما مسألة العمارات والظفير فإن حلها لا يستوجب مجيئنا إلى هذا المكان...».

وصل السلطان عبد العزيز إلى العقير فى ٥ ربيع ثانى ١٣٤١ هـ الموافق ٢٦ أكتوبر ١٩٢٢ م ومعه سعود الكبير وعبد اللطيف المنديل وأمين الريحانى وعبد الله الدملاجى وعدد من الموظفين والحرس والميجر هولمز، أما بيرسى كوكس فقد وصل بعده بيومين ومعه صبيح نشأت ممثلا للعراق والميجر مور ممثلا لشيخ الكويت والشيخ فهد الهزال وبعض الفنانين فى معرفة الآبار والطرق. ومناطق الرعى^(٤٢)، وكانت الجلسة الأولى غير رسمية اقتصرت على ترحيب السلطان عبد العزيز بالقادمين وتبعتها جلسات سرية بينه وبين رئيس وفد العراق والوكيل السياسى البريطانى فى الكويت وفهد الهزال، وانتهت الجلسات بتعيين الحدود بين كل من نجد والعراق والكويت والتوقيع على بروتوكول العقير.

وقد وقع اتفاقية الحدود بين نجد والكويت كل من الوكيل السياسى

البريطاني في الكويت الميجور مور، وعن الجانب السعودي عبد الله سعد الدملاجي وصادق على التوقيع السلطان عبد العزيز، وأرسلت إلى شيخ الكويت الذي صادق عليها هو الآخر في ١٠ ربيع الثاني ١٣٤١ هـ الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٢٢. وفي تقييم بروتوكول العقير، يمكن القول أنه كشف عن أن النزاع الحقيقي لم يكن يتركز على امتداد الأراضي التي يجب ضمها لكل من الطرفين، فإن تلك المساومات كانت مرحلة أولية سرعان ما تجاوزها البحث إلى الآراء المتعارضة حول تخطيط الحدود على النمط الأوروبي الذي كان كوكس يعمل من أجله؛ والحدود القبلية التي كان السلطان عبد العزيز يطالب بتطبيقها، وكادت المفاوضات أن تتعثر وتفشل بسبب اختلاف وجهات النظر، لولا أن بيرسي كوكس حسم الأمر حينما انفرد بالسلطان عبد العزيز وأقنعه بالتخلي عن مطالبته بتطبيق الحدود القبلية وأعلن أنه سيتولى بنفسه رسم خط الحدود بنفسه، وقد عينت منطقة محايدة بين الطرفين رمزا للحل الوسط بين الآراء الأوروبية عن الحدود والآراء القبلية، واعتبرت هذه المنطقة المحايدة - على حد قول السعدون^(٤٣) - أرضا مشاعة بين قبائل الطرفين.

هناك أيضا الجدل الثار حول هذه المشكلة، أي مشكلة الحدود بين نجد والكويت والتي لم تستأثر باهتمام الميجور مور الذي صمت حينما أثيرت من جانب عبد اللطيف المنديل الذي اعترض على وجود منطقة محايدة بين البلدين وطالب بأن تلحق بنجد لاحتمال وجود النفط فيها، وهنا رد بيرسي كوكس بأن هذا هو السبب في جعلها منطقة محايدة^(٤٤).

ويذكر عبد الله الأشعل أن «اتفاقية» العقير قد أشارت إلى أنه ستتلوها اتفاقية مفصلة أخرى بصدد الحدود، وأن تلك الاتفاقية كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود ككل حتى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوي، أي أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود^(٤٥). وبالرغم من أن الاتفاقية ابتدعت اسلوبا جديداً وناجحا لتخطيط الحدود في الحالات المماثلة

إلا أنها لم ترسم نظاماً معيناً وإدارة معينة للمنطقة، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المساحة الشاسعة، لم تكن أهلة بالسكان وقت تخطيطها إذ لم يكن البترول قد تدفق بعد وبالتالي لم تكن هناك حاجة ماسة لضبط نظام إداري والتدقيق في العلامات الحدودية بين الدولتين. أما خزعل فيعلق على تلك المعاهدة بقوله «أنه وإن كان بيرسى كوكس قد قطع شوطاً «اصلاحياً» كبيراً وحقق إنجازاً سياسياً في عقد هذه المعاهدة، إلا أنها العبارات التي صيغت بها المعاهدة كانت عبارات غامضة بحيث أنها قادت إلى نزاع كبير بعد مدة وجيزة من نشرها، أما السعدون فيرى أن المؤتمر قد أنهى مشكلة الحدود بين نجد والكويت وأكسبها الصيغة الدولية، وعرفت الحدود التي تمارس كل دولة فيها سيادتها، ولا يعنى هذا بنهاية المشكلات بينهما، بل أن هذه المشكلات قد تجددت، ولكنها اختلفت نوعياً عن المشكلات التي سبقت اتفاقية تخطيط الحدود حيث لم يعد يخشى منها على كيان الكويت المستقل، وإنما هي مشكلات تندرج تحت كل ما يقع بين دولتين متجاورتين، وأن الكويت - بعد توقيع اتفاقية الحدود - قد نجت من خطر الذوبان في كيان جارتها القوية» (٤٦).

كذلك فقد أخذت اتفاقية العقير بمبدأ المناطق المحايدة، وأقيمت دوريات منتظمة على الحدود، ووعد بيرسى كوكس Cox بإجراء تدابير أخرى لمنع وقوع حوادث على الحدود، وكانت هناك المشكلات التي أثارها الإخوان الذين مازلوا يتسللون إلى إمارة شرق الأردن واقتربهم من عمان وعدم انسحابهم، وقد تدخل الطيران البريطاني للحيلولة دون استمرار الإخوان، وتولى الكولونيل فوكس Knox مهام أعماله كخلف لبيرسى كوكس وواجه فوكس اصرار الأمير عبد العزيز بن سعود بشأن التفاوض مع كل حكومة على حدة (الأردن - العراق)، واتخذ الأمير عبد الله أمير شرق الأردن هو الآخر موقفاً مماثلاً لموقف ابن سعود وطالب بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه سنة

١٩١٩ وأن تكون الحدود بين نجد والحجاز هي الصحراء القاحلة وينسحب الإخوان من الجوف ووادي سرحان، وعموما فقد تمسك الأمير عبد الله أمير شرقي الأردن بأن تكون له حدود متصلة مع العراق مما يعنى قطع الطريق بين نجد وسوريا التي تعتبر منفذا من منافذ تجارة نجد الهامة، والملاحظ أن عبد الله صار يتحدث نيابة عن والده ملك الحجاز الذي رفض الحضور رغم الحاح بريطانيا عليه، وهناك نتيجة أخرى لا تقل أهمية عن النتائج السابقة وهي احتدام الجدل حول مستقبل وادي سرحان حيث أيدت بريطانيا منحه للأردن حتى تتصل الامارتان الهاشميتان الخاضعتان لنفوذها، والأمر الذي يسترعى الانتباه أيضا أن قضية الحدود بين نجد من جهة والعراق والأردن من جهة أخرى لم تحل إلا أثناء حصار جدة وحتى أقول نجم الحكومة الهاشمية.

وهناك تفسير آخر للوضع القانوني والواقعي بشأن ماتم التوصل إليه في اتفاقيتي المحمرة والعقير، فقد كانت حدود الكويت تى توقيع معاهدة العقير، هي تلك التي تم الوصول إليها في معاهدة عام ١٩١٣، ولم يكن في الامكان تغييرها إلا باتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، وقد أوضح الأمير عبد العزيز - طبقا لهذا التفسير - بتفاوضه على حدود بلاده مع الكويت على الحكومة البريطانية موافقته على هذا المبدأ، وأقر بمركزه القانوني بعد اندثار الامبراطورية العثمانية، وأصبح ملزما كحاكم على نجد والاحساء باحترام الالتزامات التعاهدية للدولة العثمانية بالنسبة إلى حدود هذه المناطق، ويستدل هذا التفسير تبريراته من أن القانون الدولي يقر أن الأمير عبد العزيز كوارث للسيادة العثمانية، فإن «الورثة تحدث بالنسبة إلى الحقوق والواجبات الدولية التي كان السلف يملكها أو يقبلها كالتزام، والمتعلقة محليا بجزء من الأراضي المقسمة أو التي تم التخلي عنها»^(٤٨)، وكان الخط الأزرق قد اكتسب الصفة القانونية كحدود شرقية لسنجق نجد العثمانى فى المادة الثالثة من المعاهدة البريطانية العثمانية التى عقدت فى التاسع من مارس ١٩١٤ وتم إبرامها فى ٥

يونيو من نفس العام، وأصبح هذا الخط التزاماً دولياً يرتبط محلياً بنجد والاحساء، ويضيف أحد الباحثين الغربيين فى القانون الدولى قائلاً^(٤٩): «إن المرء يجتهد كثيراً فى البحوث التى تعالج الأنظمة الإقليمية للبحث فى كيفية تنظيم الحدود، وتجمع الآراء على اعتبار مثل هذه البحوث متعلقة أيضاً بأصحاب السيادة الجدد على الممتلكات موضع البحث». ويستطرد هذا الرأى فيذكر أن عبد العزيز قد اعترف بهذا المفهوم فى دياجة المعاهدة البريطانية السعودية فى ٢٦ ديسمبر ١٩١٥ وذلك فى المادة الأولى من المعاهدة كحاكم نجد والاحساء والقطيف وجبيل والبلدان والموانئ التابعة لها، كما ورد ذكر الخط الأزرق فى مفاوضات العقير ١٩٢٢ دون ذكر أية إشارة إلى اعتبار هذا الخط حدود شرقية لنجد.

مؤتمر الكويت:

بالرغم من التصديق على معاهدة المحمرة ومؤتمر العقير، فقد ظلت المشكلات قائمة بين كل من نجد والعراق، وساد التوتر بسبب استمرار الغارات بين العشائر العراقية والبادية فى نجد، ونتيجة لحالة التوتر على الحدود فقد أوعزت الحكومة البريطانية للوكيل البريطانى بيرسى كوكس ومن بعده فوكس رئيس المعتمدين السياسيين فى الخليج بإجراء اتصالات مع الأمير عبد العزيز واقتراح قيام مؤتمر لحل المشكلات القائمة بين كل من نجد والعراق وشرق الأردن والحجاز، وقد عقد المؤتمر تحت^(٥٠) الحاح الحكومة البريطانية وتم اختيار الكويت مكاناً باعتباره يقع فى الوسط بين نجد والعراق وأن شيخها أحمد الجابر يتمتع بعلاقات طيبة مع سلطنة نجد والعراق، وأوضحت بريطانيا أن هدف المؤتمر هو إزالة الخلافات بين الحكام العرب، وقد رحب السلطان عبد العزيز بدعوة بريطانيا له للحضور غير أنه اشترط لذلك أن تبحث مشكلاته مع كل قطر على حده وأن يؤجل موعده إلى فبراير ١٩٢٤ بدلاً من أواخر عام ١٩٢٣، كما دعت الحكومة البريطانية إلى مشاركة العراق بهدف إعادة النظر

في معاهدة المحمرة، كما وافق الأمير عبد الله أمير شرق الأردن على حضور المؤتمر.

وقد بدأ مؤتمر الكويت في ١٧ ديسمبر ١٩٢٣ بحضور وفود سلطنة نجد والعراق وشرق الأردن ولم يحضر وفد الحجاز، ودارت بين تلك الوفود محادثات لمنع الغزوات والغارات بين العشائر المقيمة على جانبي الحدود والتفكير في عقد معاهدات لتسليم المجرمين وجباية الزكاة، غير أن أوجه الخلاف حول هذه النقاط قد أجل النظر فيها حتى ١٨ يناير ١٩٢٤، وبعد مشاورات واتصالات بين الحكومتين البريطانية والعراقية استؤنفت الجولة الثانية من مؤتمر الكويت. وكانت بريطانيا تسعى بذلك إلى عرقلة جهود السلطان عبد العزيز الرامية إلى إيصال حدوده إلى سوريا بقصد التجارة، وفي تقييم مؤتمر الكويت يرى أحد الباحثين^(٥١) أنه من الأرجح أن المؤتمر لم ينجح في مساعيه بشأن تخفيف حدة التوتر في المنطقة، وهو ما جعل الحكومة السعودية تصدر الكتاب «الأخضر النجدي» المتعلق بمؤتمر الكويت شارحة وجهة نظرها واستعدادها لحل الخلافات بالوسائل السلمية مع الحفاظ على المصالح الإقليمية.

ويرى حافظ وهبة^(٥٢) أنه لم تكن هناك حدود دولية بين نجد والعراق لأن القبائل بين البلدين كانت دائمة التنقل، ويضيف وهبة أن أكثر العشائر المعروفة في العراق هي عشائر نجدية رحلت إلى العراق وسوريا ونجد مثل شمر، وكانت الحدود النجدية تمتد وتضيق حسب قوة الحاكم وامتداد سيطرته وسطوته بين القبائل والعشائر. وقد سبقت الإشارة أن الحدود السعودية العراقية سبق أن خططت في اتفاقية المحمرة عام ١٩٢٢ وارفق بهذه الاتفاقية بروتوكول إنشاء منطقة محايدة مساحتها ٢٥٠٠ ميل مربع وتجاور الجزء الغربي من الحدود مع الكويت، وفي هذه المنطقة المحايدة تم الاتفاق على عدم إقامة

منشآت عسكرية أو دائمة، ويباح للقبائل الرحل من كلا البلدين أن تجوب المنطقة بحثاً عن الكلاً والمياه.

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين عبد العزيز بن سعود وبريطانيا، فقد شهدت هذه العلاقات مرحلة جديدة منذ عام ١٩٢٧ بعد التوقيع على معاهدة جدة فى ٢٠ مايو من نفس العام، ومثلت هذه المعاهدة اعترافاً بالتغييرات العظيمة وازدياد مكانة عبد العزيز بن سعود وسلطاته منذ توقيع معاهدة ١٩١٥ التى سبقت الإشارة إليها، حيث ألغيت هذه المعاهدة بناء على طلب ابن سعود وأن المرتبة التى بلغها لاتسمح له بيقاد العلاقات التى رسمتها، ونفى فى معاهدة جدة التى تم التوقيع عليها فى ٢٠ مايو ١٩٢٧ على إلغاء معاهدة دارين صراحة، والاعتراف باستقلال الدولة السعودية استقلالاً تاماً وكاملاً بدون قيد ولا شرط، وأضفت معاهدة جدة على ابن سعود لقب «ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما»، ورفعت من المعاهدة الجديدة القيود التى كانت مفروضة على تصريفه لعلاقاته الخارجية وأعماله الأخرى بموجب معاهدة عام ١٩١٥، واعترفت الحكومة البريطانية بالاستقلال الكامل والمطلق لبلاده، وتعهد ابن سعود بمواصلة احترام السلامة الإقليمية لإمارات شرقى الجزيرة العربية الواقعة تحت الحماية البريطانية، ونصت المادة السادسة من معاهدة جدة على أن «يتعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتهما بالحفاظ على العلاقات الصديقة والسلمية مع أراضى الكويت والبحرين ومشايخ قطر وساحل عمان الذين يرتبطون بعلاقات تعاھدية خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية».

والواقع أن بريطانيا بموافقتها على إلغاء معاهدة ١٩١٥ - معاهدة دارين أو العقير - كانت تدرك أن هذه المعاهدة لم تعد صالحة لأن تكون قاعدة لعلاقات الحكومتين النجدية والبريطانية بعد أن تغيرت الأحوال والظروف بفضل قوة شخصية السلطان عبد العزيز بن سعود، ومن ناحية أخرى فإن الأوضاع فى قطر والكويت فى هذه الفترة كانت تتطلب ذلك، فمشيخة قطر

التي تقع بين نجد والكويت، كانت بريطانيا قد وقعت معها عدة اتفاقيات تعاهدية كان آخرها في سنة ١٩١٦، أما الكويت فقد ظل خبر الاتفاق المعقود بين الشيخ مبارك وبريطانيا في ٢٣ يناير ١٨٩٩ سرا بينهما حتى وصل اللورد كرزون نائب ملك بريطانيا في الهند للكويت سنة ١٩١٤ وعقب إعلان الحرب زار السير بيرسي كوكس الشيخ مبارك، وقبل ذلك بعام انتزع الانجليز وثيقة من الدولة العثمانية تعترف بموجبها بالاتفاقيات بين بريطانيا والكويت، أما فيما يتعلق بالعراق فقد شهد عام ١٩١٨ الاستيلاء البريطاني عليه وجلاء تركيا تماما ووضعه تحت النفوذ البريطاني.

الدولة السعودية الثالثة والبريمي:

استأثرت واحة البريمي باهتمام الملك عبد العزيز، ويذكر بيرسي كوكس أن إحياء الدولة السعودية في نجد قد أثار القلق في المشيخات الست لساحل عمان، ويرى البعض أن حكام تلك المشيخات لم يشعروا بالخطر إلا في عام ١٩٠٦ حينما قام عبد العزيز بنشاط حركة في الركن الجنوبي الشرقي من نجد قرب عمان. وبعد قضائه الفترة ١٩٠٢ - ١٩٢٥ في تثبيت دعائم الحكم، فقد أغتنم عبد العزيز فرصة الخلافات القبلية في منطقة البريمي واستنجد بعضها بعبد الله بن جلوى أمير الاحساء الذي بعث بقوة يقودها سويد آل عرفة عام ١٩٢٥ إلى البريمي، وقوة أخرى في العام التالي يقودها محمد بن منصور وقد تمكن الاثنان من جمع الزكاة من الواحة والقبائل القاطنة في ضواحيها، واستمر نشاط ابن جلوى في جمع الزكاة من البريمي حتى عام ١٩٢٩.

وتجدر الإشارة أن الاتفاقية البريطانية التركية في عام ١٩١٣ كانت قد تعرضت لحدود نجد الجنوبية، حيث يمتد خط الحدود طبقا لذلك من جزيرة الرضفونية جنوب العقير إلى الربع الخالي، ويفصل هذا الخط نجدا عن شبه

جزيرة قطر والإمارات «المتصالحة» وعجمان ومسقط، وكانت جميعها خاضعة للنفوذ البريطاني، غير أن المملكة العربية السعودية لم تعترف بهذه الاتفاقية فيما بعد مستندة إلى أن الاتفاقية نفسها لم تبرم حتى قيام الحرب العالمية الأولى والتي وصلت فيها الدولة العثمانية خصما لبريطانيا، كما نظرت المملكة العربية السعودية إلى هذا النزاع باعتبارها صاحبة حق في السيادة على المنطقة المتنازع عليها بحكم ولاء القبائل لها فضلا عن الحق التاريخي وأن تاريخ الحكم السعودي سواء في عهده الأولى أو الثاني يشير إلى أنه كان حركة مضادة للحكم العثماني، وبالتالي فإن السعودية المعاصرة ليست من ورثة الدولة العثمانية، وهي - أى السعودية - غير ملزمة بأى اتفاق تكون قد عقدته الدولة العثمانية مع أطراف أخرى على نحو ما سبقت الإشارة إليه في موضع سابق من الدراسة.

كما تركزت الأسانيد السعودية على الملاحظات الجيوبوليتيكية حيث من الصعب تطبيق نظام الحدود السياسية المعمول به في معظم دول العالم على هذا الجزء من شبه الجزيرة، ذلك أن الحدود السياسية كما هو معروف ترتبط بحواجز طبيعية أو بفواصل لغوية، والوضع مختلف في هذه المشكلة، ذلك أن سكان المنطقة المتنازع عليها يشتركون مع كلا الطرفين المتنازعين في اللغة والدين والتراث التاريخي والاجتماعي. وقد تبلورت مشكلة البريمي بصورة واضحة عندما منحت السعودية شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية حق امتياز التنقيب عن البترول في عام ١٩٣٣ في معظم الأراضي السعودية ولاسيما في نصفها الشرقي، وطالبت عمان بملكية واحة البريمي وقريتي حماسا والصفراء، كما طالبت أبو ظبي بتبعية هذه القرى إليها، وكانت بريطانيا هي المتحدثة عن كل من عمان وأبو ظبي، واستندت بريطانيا في ذلك إلى اتفاقية سنة ١٩١٣، غير أن السلطات السعودية رفضت الاعتراف بهذه الاتفاقية واستمرت المفاوضات بين بريطانيا والمملكة العربية السعودية حول هذه

النقطة حتى قيام الحرب العالمية الثانية، وبعد انتهائها زادت حدة المشكلة نظراً لإصرار بريطانيا على سلخ واحة البريمي والمنطقة الساحلية بينها وبين أبوظبي، كما شجعت حاكم عمان على غزو المنطقة، ومع ذلك فقد ظلت عملية جباية الزكاة التي يقوم بها السعوديون في الواحة مستمرة حتى سنة ١٩٥٠ وفي سنة ١٩٥٢ وصلت إلى الواحة قوة سعودية بقيادة تركي بن عطيشان، وفي سنة ١٩٥٤ لجأت الأطراف إلى التحكيم وتقرر أن تضم هيئة المحكمة خمسة أعضاء، وتختار كل من بريطانيا والسعودية العضو الذي يمثل كل منهما، ويختار الثلاثة الآخرون أحدهم رئيساً بموافقة الدولتين على أن يكون من غير مواطني أي من الدولتين، وقد عرضت الحكومة السعودية وثائقها في ثلاث مجلدات يتناول الأول دراسة حول حق السيادة السعودية على المنطقة، والمجلد الثاني هو نصوص الرسائل المتبادلة مع بريطانيا منذ بداية النزاع ويضم المجلد الثالث دفاتر الزكاة، ومع ذلك فقد فشلت لجنة التحكيم في الوصول إلى أي اتفاق، وفي سنة ١٩٥٥ قامت بريطانيا باحتلال البريمي باسم سلطان مسقط وشيخ أبوظبي، وقد اتفق سلطانا مسقط وأبوظبي على تقسيم المنطقة فيما بينهما، أما منطقتي الظفرة والجن فقد أعطتهما بريطانيا لأبوظبي في سنة ١٩٥٨.

وكان حرص المملكة العربية السعودية على تشجيع قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٧١ وتحسين علاقاتها مع عمان من أهم توجهات السياسة الخارجية السعودية في الفترة اللاحقة.

هوامش الفصل الثالث

- (١) لوريمر، مرجع سابق، الجزء الأول من ص ٧٤٥ - ٧٤٨.
- (٢) نقلا عن المذكرة البريطانية، الجزء الثاني، ملحق د رقم (١): من النقيب فوكس المعتمد السياسى فى الخليج إلى بيرسى كوكس بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٠٦ وراجع أيضاً:
- Hogarth, David Gorge, Hejaz Before World War I Falcam-Oleander 1917.
- (٣) من عبد العزيز بن سعود إلى بيرسى كوكس فى ٨ رجب ١٣٣١ وراجع أيضاً: جوشى وتمبرلى، الوثائق البريطانية عن جذور الحرب ١٨٩٨ - ١٩١٤، لندن ١٩٣٨ (بالإنجليزية) من ص ١٩٠ - ١٩٥٠.
- (٤) من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند البريطانية بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩١٣.
- (٥) راجع فى تفصيل ذلك: محمد المانع - ترجمة الدكتور عبد الله الصالح العيثيمين، توحيد المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ (١٩٨٢ م) بدون مكان وتاريخ الاصدار، من ٦٧ - ٨٠.
- (٦) المرجع نفسه، ص ٦٨.
- (٧) من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند فى ٣١ أكتوبر ١٩١٣.
- (٨) تم العثور على النص الإنجليزي فى الوثائق العثمانية عندما احتلت بريطانيا البصرة بعد قيام الحرب العالمية الأولى، والوثيقة مؤرخة فى ٤ رجب ١٣٣٢ هـ.
- (٩) من السفير العثمانى فى لندن «حقى باشا» إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٩ يوليو ١٩١٤.
- (١٠) راجع تفصيل ذلك فى: جوشى وتمبرلى، وثائق عن جذور الحرب، مرجع سابق، من ص ٣٣٥ - ٣٤٤.
- (١١) نقلا عن المذكرة السعودية فى عام ١٩٥٥ بشأن النزاع حول مسألة البريمى.
- (١٢) وقد وجدت بريطانيا فى هذه الانتصارات العثمانية المبذبة أن ذلك سوف يساعد فى وجود مناخ

من عدم الاستقرار السياسى فى المناطق الإسلامية التابعة لبريطانيا مثل إيران وأفغانستان مما يعكس آثاره السيئة على أمن واستقرار الهند.

(١٣) فى عام ١٩١٤ كانت معظم وحدات الاسطول البريطانى قد تحول إلى استهلاك البترول بدلا من الفحم.

(١٦) دكتور تركى بن محمد بن سعود الكبير، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩٢٥، فى: بحوث المؤتمر العالمى عن تاريخ الملك عبد العزيز، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٩ - ٢٣ ربيع الأول ١٤٠٦ هـ الموافق ١ - ٥ ديسمبر ١٩٨٥ م.

(١٧) نفس المرجع السابق.

(١٨) راجع فى تفصيل ذلك، دكتور حسين البحارنة، الوضع القانونى لدول الخليج العربى حيث يرى أن هذه الاتفاقية - العقير - كانت بمثابة تسوية مؤقتة لمشكلة الحدود كى يتسنى للدولتين استغلال موارد المنطقة المحايدة بالتساوى إلى أن تتم التسوية النهائية لوضع الحدود، وما يدعم صحة هذا التفسير ما ذهب إليه دكتور حسين البحارنة أن التقسيم الذى رسمته الاتفاقية لم ينفذ فى الواقع، ومع ذلك فإن هذه الاتفاقية تبقى الوثيقة الوحيدة التى تحدد المركز القانونى للسعودية والكويت فى المنطقة المحايدة.

(١٩) وقد تمكن الجانبان السعودى والكويتى من التوصل إلى مثل هذا النظام فى ١٩٦٥/٧/٧.

(٢٠) قال البكرى أن بلبول على وزن مفعول وهى موضع من شق البحرين. وقال ابن بليهد: «الذى اعرفه بهذا الاسم ماء قرب العقير الذى يقع على بحر الخليج العربى ويتبع منطقة الاحساء يقال له بلبول»، ومعنى ذلك أن بلبول موقع على ساحل الخليج العربى إلى الجنوب من الكويت ولا يبعد أكثر من ٩٠ ميلا عن ميناء جيل. راجع فى تفصيل ذلك:

- خالد السعدون، العلاقات بين نجد والكويت ١٣١٩ - ١٣٤١ هـ / ١٩٠٢ - ١٩٢٢ م الرياض، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م من ص ٢١٠ ٢١٨.

- حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسى، ج ٤، ط ٤، بدون مكان اصدار، ١٩٦٥ وراجع أيضا الجزء الخامس، الطبعة الأولى ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م من ص ٢٠٠ - ٢٣٠.

(٢١) نفس المرجع السابق.

(٢٢) دكتور عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٧٨ من ص ٤٠ - ٤٢.

(٢٣) نصت المادة السادسة من معاهدة دارين على أن يتعهد ابن سعود كما تعهد أباه من قبل بأن يتحاشى الاعتداء على أقطار الكويت والبحرين ومشايخ قطر وسواحل عمان التي تدخل تحت حماية الحكومة البريطانية والتي لها صلات مع الحكومة المذكورة، وأن لايتدخلا ابن سعود في شئونها.

راجع نص اتفاقية دارين في:

أمين سعيد، الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكاتب العربي، بيروت، بدون تاريخ اصدار من ص ٨٥ - ٨٧.

والملاحظ أن هذه الاتفاقية قد تم الغاؤها سنة ١٩٢٦ عندما كتب الملك عبد العزيز إلى حكومة لندن قاذلا أن المرتبة التي بلغها لاتسمح ببقاء العلاقات التي رسمتها بريطانيا سلفا.

(٢٤) يرد ذكرها أحيانا باسم «جرية» وهي آبار ماء كانت ملكا لقبيلة مطير.

(٢٥) خزعل، مرجع سابق من ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٢٦) السعدون، مرجع سابق من ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢٧) المرجع نفسه من ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٢٨) حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، مطبعة النعمان، النجف الإشراف، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٨ م من ص ٢٢٢ - ٢٢٤.

(٢٩) المرجع نفسه ص ٢٢٤.

(٣٠) الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(٣١) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث ص ٢٧٢.

- (٣٢) السعدون، مرجع سابق، ص ٢٢١.
- (٣٣) الشيخ خزعل، مرجع سابق، ص ٢٢٧.
- (٣٤) المرجع نفسه من ص ٢٤٧ - ٢٥٤.
- (٣٥) المرجع نفسه ص ٢٥١، وراجع أيضا السعدون، مرجع سابق، ص ٢٤٨.
- (٣٦) حيث أنهت وفاة الشيخ سالم النزاع بين الجانبين ونادى منادى السلطان عبد العزيز بأن الحدود بين البلدين قد فتحت وأن نجد والكويت أصبحتا بلدا واحدا.
- (٣٧) راجع نص بروتوكول العقير في المتن.
- (٣٨) راجع نص معاهدة المحمرة في المتن.
- (٣٩) العقير (بسم العين وفتح القاف) ساحل وقرية دون القطيف وهي تصغير العقير، وهي قرية على شاطئ البحر، ويذكر أمين الريحاني أنها ليست بمدينة ولا قرية ولا هي مضرب من مضارب البدو، وإنما العقير اسم لجمر من جمارك نجد في الاحساء أطلق على أحد القصور هناك ويقع على ساحل الخليج، فالعقير هي أحد موانئ السلطان عبد العزيز الثلاثة يتبعها القطيف والجبيل شمالا، وكانت موانئ صغيرة للمراكب الشراعية، ومن العقير يبدأ الطريق الشرقي إلى نجد.
- راجع:
- ياقوت الحموي، معجم البلدان، المجلد الرابع، بيروت ١٩٥٧.
- أمين الريحاني، ملوك العرب، بيروت، الجزء الثاني ص ٣١.
- (٤٠) وكان وكسن يعمل كضابط للاتصالات البريطانية في البحرين، خزعل، مرجع سابق، ص ١٣٢.
- (٤١) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث، مرجع سابق، ص ٣٠٩.
- (٤٢) نفس المرجع السابق، ص ٦٨.

- (٤٣) السعدون، ص ٢٨٤.
- (٤٤) خزعل، ص ١٤١.
- (٤٥) دكتور عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مرجع سابق، من ص ٤٢ - ٤٥.
- (٤٦) السعدون، من ص ٢٨٩ - ٢٩٠.
- (٤٧) حيث يرى جى. بى. كيلى أن الأمير عبد العزيز قد أقر بمركزه القانونى باعتباره «وارثاً» للإمبراطورية العثمانية.
- راجع: جى. بى. كيلى، مرجع سابق، من ص ١٧٦ - ١٧٨.
- (٤٨) أوبنهايم، القانون الدولى، لندن ١٩٥٥ من ص ١٥٧ - ١٦٠ وتجدر الإشارة أن بريطانيا قد اعتمدت هذا النص فى مذكراتها بشأن الحدود السعودية الكويتية.
- (٢٩) جى. بى. كيلى، مرجع سابق، ص ١٧٧ نقلاً عن أى. جى. أس. «مجموعة الدراسات الأكاديمية عن القانون الدولى».
- (٥٠) دكتور تركى بن محمد بن سعود الكبير، مرجع سابق.
- (٥١) المرجع نفسه.
- (٥٢) حافظ وهبه، خمسون عاماً فى جزيرة العرب، القاهرة، ١٩٦٠، ص ١١٧.

الفصل الرابع

مشكلات الحدود السعودية العراقية الأردنية

الفصل الرابع

مشكلات الحدود السعودية العراقية الأردنية

خلفية المشكلات:

شجعت بريطانيا الاضطرابات العسكرية بين العشائر العراقية والكويتية والغارات السعودية على العراق، والنزاع المسلح بين عسير واليمن، وكانت السياسة البريطانية قد قررت تنفيذ خطة جديدة في الجزيرة العربية تتضمن تعيين فيصل ملكاً على العراق، وعبد الله أميراً على شرق الأردن، وتوطيد التعاون مع الأمير عبد العزيز بن سعود وتقديم كافة مستلزماته من الدعم العسكى والمالى من أجل السيطرة على الجزيرة العربية وإنهاء حكم الهاشميين تماماً من الحجاز، وكانت بريطانيا تظن فى الوقت نفسه أن تنفيذ هذه الخطة من شأنها إنهاء موضوع المطالبة العربية بتنفيذ الوعود التى كانت قد وعدت بها الحسين أبان الحرب العالمية الأولى.

وقد درست بريطانيا أوضاع الهاشميين والسعوديين ووصلت إلى نتيجة مفادها أن الهاشميين ليس فى مقدورهم معارضة^(١) السياسة البريطانية، على عكس عبد العزيز بن سعود الذى تمكن من الاستيلاء على الرياض فى عام ١٩٠٢ وأن يوسع ممتلكاته، وأن يحقق انتصارات ساحقة على العثمانيين وينهى حكم أمراء جبل شمر ويستولى على معظم مدن الحجاز ويخضع كافة قبائل المنطقة الشرقية، ويهدد كافة أمراء الخليج العربى بما فى ذلك الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عمان، وتمكن الأمير عبد العزيز أن يحول القبائل العربية إلى وحدة عسكرية مقاتلة يقودها إلى حدود الشام والأردن والعراق والكويت وعسير والحجاز، وتذكر^(٢) المصادر أنه لم يكن فى مقدور أى حاكم عربى آخر بعد الحرب العالمية الأولى أن يجمع عدداً كبيراً من المقاتلين من أبناء الصحراء وبسرعة فائقة كما فعل عبد العزيز، وكانت بريطانيا تراقب

طموحات عبد العزيز في الحجاز باعجاب، غير أنها كانت ترغب استمرار الحكم الهاشمي لكل من العراق والأردن حتى يتحقق التوازن مبين العائلتين الرئيسيتين.

وعلى صعيد العلاقات بين عبد العزيز والعراق، فإن الأمير عبد العزيز لم يكن ينظر بارتياح إلى تعيين الأمير فيصل ملكا على العراق، فشجع اتباعه في مارس ١٩٢٢ على الهجوم على الحدود العراقية الجنوبية الغربية المجاورة لنجد والكويت بهدف إضعاف الملك فيصل أمام بريطانيا^(٣) وقد تم العديد من الاتصالات بين الملك فيصل ملك العراق وحكومته والمندوب السامي البريطاني وتقرر أن تقوم بريطانيا بإجراء وساطة مع الأمير عبد العزيز لحل الخلافات القائمة بين عشائر البلدين وتحديد الحدود، وقد سبقت الإشارة إلى توصل الجانبين إلى التوقيع على معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير الذي أعقبه التوصل إلى اتفاقية بحرة بين حكومتى نجد والعراق في أكتوبر ١٩٢٥ حول العلاقات العشائرية، وقد حضر المحادثات جلبرت كلايتون مندوبا مفوضا من قبل الحكومة البريطانية، والمخول بأن ينوب عن الحكومة العراقية، وحضرها عن الجانب السعودي الأمير عبد العزيز، واعترفت الدولتان بنجد والعراق بموجب المادة الأولى بأن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الأخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقابا صارما. ونصت المادة الثانية على تأليف محكمة خاصة للنظر في تفاصيل أى اعتداء يقع من وراء حدود الدولتين، في حين نصت المادة الثالثة على أنه لايجوز لعشائر إحدى الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الأخرى إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتهم وبعد موافقة الحكومة الأخرى. كما تعهدت الحكومتان في المادة الرابعة بأن تقفا بكل مالديهما من الوسائل - غير الطرد واستعمال القوة - في سبيل انتقال كل عشيرة أو فخذ من أحد القطرين إلى الآخر إلا إذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاهما، كما نصت المادة السادسة أنه لايجوز

لقوات العراق ونجد أن تتجاوزا حدود بعضهما البعض بقصد تعقب المجرمين إلا برضى الطرفين.

وفى تقييم هذه المعاهدة، يمكن القول أنها لم تنه الخلافات بين العراق ونجد وبمعنى آخر فقد استمرت الخلافات بين الملك فيصل والأمير عبد العزيز. ونجد الإشارة أن السعوديين كانوا قد بدأوا الزحف على الحجاز فى بداية سنة ١٩٢٤ - بعد إعلان الحسين نفسه خليفة للمسلمين - واحتلوا الطائف، وطلب الأمير عبد العزيز من الهاشميين إخلاء الحجاز. وكان الشريف حسين قد تنازل عن الملك لابنه الأمير على الذى كان شخصية ضعيفة، وقد نصح من قبل أخيه فيصل بالعمل على حل الخلافات مع عبد العزيز بن سعود بالطرق السلمية، والاعتماد على وساطة بريطانيا، ومن الأرجح أن من أسباب الخلافات وتصاعدها بين الملك فيصل والأمير عبد العزيز أن الأول حث المندوب السامى البريطانى فى العراق بأن يحول دون وقوع الحجاز بأيدي عبد العزيز بن سعود، غير أن بريطانيا أبدت عدم استعدادها للتدخل فى النزاع بين حاكمى نجد والحجاز، وحاول الملك فيصل فى العراق أن يزوج بقواته عسكريا فى النزاع بين نجد والحجاز غير أنه لقي معارضة قوية أدت إلى عدم اتخاذ قرار ارسال الجيش العراقى إلى الحدود السعودية.

وقد سارت الأحداث فى الحجاز بسرعة، فقد انضمت معظم القبائل إلى عبد العزيز بن سعود، وسقطت جدة بدون قتال فى ١٧ ديسمبر ١٩٢٥ وأعلن الأمير على بنجل الحسين تنازله عن عرش الحجاز وغادر مع عائلته، وتمكن عبد العزيز من السيطرة الكاملة على الحجاز. وفيما يتعلق بالعلاقات مع العراق، فقد أمر عبد العزيز اتباعه بالقيام بسلسلة من الغارات على الحدود العراقية خلال عام ١٩٢٧ بقيادة ابن الدويش، وطلب فيصل من بريطانيا اتخاذ إجراءات عاجلة نظراً لارتباط العراق ببريطانيا بمعاهدة تحالف تقضى بالتعاون الفعلى فى مثل هذه الظروف، وكان هذا الموقف الضعيف ناجماً عن

التحالف مع بريطانيا بمعاهدة عام ١٩٢٢ التى وضعت العراق تحت السيطرة الكاملة لبريطانيا، غير أن بريطانيا كانت ترغب فى التدخل فى أية حلول فى النزاعات الحدودية بين العراق ونجد والظهور أمام العراقيين بأنها القوة التى لا يستغنى عنها الجانبان، واتفق الطرفان على عقد مشاورات فى جدة فى ٢١ ابريل ١٩٢٨ لحل قضايا الحدود والخلافات العشائرية، غير أن المفاوضات لم تستمر وتوقفت لعدم التوصل إلى صيغ مقاربة، ثم أعيدت فى ١٥ يوليو ١٩٢٨ ومثل العراق وزير الداخلية الذى اصطحب معه مسؤول بريطانى هو جلبرت كلايتون، وتم فى هذه المحادثات التفاوض حول كافة المسائل الحدودية بين البلدين، وأعقب ذلك إجراء وزارة الخارجية النجدية لاتصالات مع وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٢٩، ومهدت هذه الاتصالات لمحادثات عراقية - نجدية بين الملك فيصل والسلطان عبد العزيز فى فبراير ١٩٣٠ وهو ما يقتضى وقفة للتفسير والتعليل.

اجتماع الملكين «عبد العزيز آل سعود وفيصل بن حسين» فى ٢٢ / ٢٣ فبراير ١٩٣٠:

أدى استسلام الإخوان^(٤) الثوار إلى حل مشكلة من أكبر المشاكل التى تؤثر على العلاقات البريطانية السعودية - أما المشكلة الأخرى الكبرى التى يجب حلها فكانت الصلح بين السعوديين والهاشميين. والواقع أن المحاولات العديدة التى بذلت منذ عام ١٩٢٢ قد فشلت كلها، إلا أن تعيين كلايتون^(٥) سنة ١٩٢٥ كمندوب خاص لدى ابن سعود قد مكنه من تقدير عمق الخلاف الحاد الذى حدث بين سكان نجد فى ذلك الوقت وبين الهاشميين. وعقب مهمته فى أوائل سنة ١٩٢٥ تباحث مرة أخرى مع ابن سعود فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨ حول الأمور المتصلة بالهاشميين اتصالاً مباشراً. وعلى العكس من المندوبين البريطانيين الآخرين حاول الوصول إلى صلب المشاكل التى تواجه ابن سعود الذى كان محاطاً بالأعداء فى العراق

وشرق الأردن والكويت، وهم الذين كانت ترعاهم بريطانيا. وكان من الواضح أن هذا الأمر قد أعاق العلاقات الودية مع السلطات البريطانية هناك. وحينما تولى كلايتون فى عام ١٩٢٩ منصب المندوب البريطانى فى العراق كان المقصود بذلك هو الأمير عبد العزيز بن سعود بأن له صديقا فى بغداد. وكان من قبل ينظر إلى المندوبين البريطانيين هناك على أنهم أعداء، بينما شعر الآن بأمان أكثر وعقد العزم على معاقبة الحركات غير الشرعية داخل بلاده من أجل استقرار نظامه، ونتيجة لذلك بدأت لإقامة علاقات أفضل ليس بين بريطانيا وعبد العزيز فقط ولكن أيضا بينه وبين الحكام الهاشميين فى دول الانتداب، ومع ذلك توفى كلايتون قبل انهيار ثورة الإخوان بشهرين، وترك للسير فرنسيس همفريز المندوب السامى البريطانى الجديد مهمة الجمع بين فيصل وعبد العزيز. وكتب جورج أنطونيوس^(٦) - الذى ساعد دبلوماسية كلايتون فى مجلة التايمز فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٣٠ بعد اجتماع عبد العزيز و فيصل مباشرة «أن عصور التفاهم الأفضل الذى يبشر به هذا المؤتمر يجب أن يكون مصحوبا بذكر الراحل سير جيلبرت كلايتون، ذلك أنه صاحب مشروع عقد اجتماع ومصالحة بين العاهلين منذ خريف سنة ١٩٢٥ عقب زياته الأولى لسلطان نجد».

وليس هناك من شك فى أن بريطانيا كانت دائما قلقة لتحقيق السلام والتفاهم بين العراق ونجد. والآن وبعد اختفاء الإخوان كان الجو أكثر ملاءمة. وفى الحقيقة فإن جميع الأطراف المعنية كانت ترغب فى التخلص من حالة الاضطراب التى بدأت بمجئ الحكام الهاشميين إلى العراق وشرق الأردن وبوصول الإخوان إلى مقربة من هذه الدول التى نشأت حديثا، ويفرض الانتداب البريطانى عليها. وكان من الواضح أن مصلحة بريطانيا هى أن تسعى إلى فرض الهدوء كما قالت مجلة التايمز فى ١٨ يناير سنة ١٩٣٠:

«إن علاقاتنا الخاصة بالعراق، والمصلحة الطبيعية لرعايانا المسلمين فى

الهند وأفريقيا في رفاهية مملكة وأرض الإسلام المقدسة، كل ذلك يفسر المصلحة المرجوة التي أثارها اجتماع الملوك بين كثير من الناس الذين يتكلمون الانجليزية والذين جعلتهم الحروب أو التجارة أو الرحيل على إتصال بالعرب منذ عام ١٩١٤»^(٧).

وكان العراقيون قد قاموا بالمبادرة لعقد مثل هذا الاجتماع في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٩. وكان عبد العزيز في ذلك الوقت يطارد الثوار الإخوان. وبناء على تعليمات فيصل كتب ناجي السويدي رئيس وزراء العراق إلى المندوب السامي البريطاني قائلاً: «أنه يتحتم في الوقت الحاضر تسوية المسائل المتفاهم عليها بين العراق ونجد لأن الأمير عبد العزيز مشغول في الوقت الحاضر بمطاردة الثوار بالغرب من حدود العراق، وهذه فرصة جيدة لمقابلته. وفيما بعد أورد همفريز أن فيصل «كان مهتما بضرورة اقتناص هذه الفرصة لإقامة علاقات ودية من جاره الملك الموجود على حدوده حتى أنه كان مستعداً لمقابلة الأمير عبد العزيز وكان المطلوب من بريطانيا نقل هذه الدعوة لعبد العزيز. وقال السويدي إن فيصل كان مشتاقاً لمحاولة تبديد الجو السائد المليء بعدم الثقة بين حكومتى العراق ونجد وذلك عن طريق مقابلة شخصية مع عبد العزيز، وأقترحت أن يكون السير همفريز موجوداً.

وسعى العراقيون لتسوية مشكلة الحدود. ومن ثم اقترحوا مدة فقط للنقاش. أهمها تنظيم المهاجرين الثوار ومعاهدة حسن الجوار، وعودة المادة الرابعة من اتفاقية بهران، ومشكلة الاعتراف المتبادل ومواقع الصحراء.

ولاعجب أن أعطت الحكومة البريطانية تأييدها الفوري لهذا الاجتماع. وكما قال همفريز «حتى ولو لم ينجح المؤتمر في حل أية مشكلة من المشاكل البارزة في أن نستعد لعقد اتصال شخصي من أجل الوصول إلى تفاهم متبادل أفضل. وكانت هناك مشكلة واحدة تبدو عاجلة وهي مشكلة اللاجئين.

وكانت لندن تستهدف تحقيق بعض التقدم هنا لتشجيع الأعداء القدامى لحل المشاكل الأكثر صعوبة فيما بعد وأخيراً أمكن تحقيق بعض النجاح. ومن ثم جرى بحث مشكلة اللاجئين في الاجتماع التمهيدي بين ممثلي العراق ونجد في الكويت. ومع أنه لم تتخذ أى قرارات في هذا الاجتماع إلا أنه أدى على الأقل إلى توضيح النقاط المتصلة بهذا الصدد. وكان الأكثر أهمية هو ترحيب ابن سعود بمبادرة السلام مما فتح الطريق من أجل التفاهم من جانب السلطات البريطانية في الشرق الأوسط وفي لندن وتلى ذلك مجموعة من الاتصالات بشأن الترتيبات السياسية والعملية بين وزارة الخارجية ووزارة المستعمرات ووزارة الهند والأميرالية.

وتم بحث مكان الاجتماع بعناية وأخيراً تم الاتفاق على أن أنسب أرض محايدة هي إحدى السفن البريطانية. ومن ثم قامت الأميرالية بتوفير إحدى سفن النقل البحرية وسفينة أخرى يعقد عليها الاجتماع. ووافق المندوب السامي من جانبه على شراء هدايا للملوك من أموال الخدمات السرية. وهكذا تمت الاستعدادات للاجتماع بسرعة وسهولة. مما يوحي بأن بريطانيا هي التي أقنعت فيصل بتوجيه الدعوة. بيد أن حجم الاستعدادات لم يكن يعنى أن بريطانيا توقعت الوصول إلى اتفاق تام حول كل مشكلة. وقالت التايمز «أنه مهما كان موضوع مباحثتهما فإن قرار الملك فيصل - وهو قرار صعب بالنسبة إلى أى حاكم عربى - بالتضحية بنزاع عائلى طويل رومانتىكى من أجل مملكته لابد أن يذكره أصدقاء»^(٩) بالعرفان.

وأعلن في بغداد أن الوفد الذى سيرافق الملك فيصل سيتكون من السادة: ناجى السويدى رئيس الوزراء، والسير ف. همفريز المندوب السامى البريطانى، كورن واليز Cornwallis مستشار وزير الداخلية، وهالت السكرتير الشرقى، وجلوب^(١٠) المفتش الإدارى للصحراء الجنوبية.

الوصول إلى اتفاق:

تم الاتفاق على الخطوط الرئيسية التالية:

- ١ - الحكومة العراقية مستعدة لقبولة التحكيم فى مشكلة المواقع.
- ٢ - على الملك فيصل أن يبذل جهود لدى عبد العزيز بن سعود لقبول فكرة إنشاء محكمة للحكم فى المسائل المتنازع عليها بين القبائل الموجودة على الحدود.
- ٣ - إعلان استعداداه بالاعتراف بالأمر عبد العزيز ملكا على الحجاز.

وعقد الاجتماع فى الخليج على متن السفينة البريطانية «لوبين» على بعد ١٥ ميلا من الخليج العربى يومى ٢٢ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٠. وأعدت الترتيبات بحيث أقلت السفينة البخارية «باتريك ستوارت» الملك عبد العزيز عند رأس تانيورا. وقامت إحدى السفن العراقية باحضار فيصل إلى الاجتماع. وأحضر الملك عبد العزيز معه حاشية مكونة من مائة وثمانية عشر رجلا بينما أحضر الملك فيصل معه اثنى عشر رجلا فقط. وكان عبد العزيز أول من حضر إلى السفينة «لوبين» ورفقته وزيره الأساسيين وهما: حافظ وهبه وفؤاد حمزة وسكرتيرة الخاص يوسف ياسين وثلاثة رجال آخرين^(١١)، ثم حضر بعده الملك فيصل ورفقته حاشية مكونة من نفس العدد بما فيهم رئيس وزرائه ناجى السويدى. وحينما جمع همفريز بين الملكين نظر كل منهما إلى الآخر فى فضول وارتياح ولكنهما تعانقا على الطريقة العربية. ورحب همفريز بالملكين نيابة عن الحكومة البريطانية وافتتح جلسات المؤتمر. وأعرب الملكان عن تقديرهما لمشاركة الحكومة البريطانية فى إعادة الصداقة بين الدولتين العربيتين.

وعلى عكس الخطة ألقى الملك فيصل بيانا طويلا عن العلاقات بين العراق ونجد والتي أدت إلى الأزمة. وأنصت الملك عبد العزيز إلى هذه الكلمة بصبر وهدوء كما لو كان يقول إنه لم يكن يرغب فى أن الصداقة التى سادت

المؤتمر يشوهها التهجم بالمناقشات الجدلية». وعلق بقوله إنه وافق على الدعوة إلى هذا الاجتماع على أساس أنه لن تكون هناك مناقشات شكلية. وأن الغرض من الاجتماع هو إعطاء كل منهما الفرصة للتعرف على الآخر. أما همفريز الذى كان دبلوماسيا ثاقب الفكر فاعتبر أن تعليق الملك عبد العزيز يعنى أنه ليس فى نيته مناقشة التفاصيل فى حضور الوفدين. وعجل على أن ينسحب الوفدان حتى يكون على أفراد مع الملكين وهمفريز والسكرتير الشرقى. وتصارع الملكان واقتصرت مباحثتهما على المبادئ، بينما شكل ممثلوا الجانبين لجنة لمناقشة تفاصيل المسائل البارزة.

وفى اليوم التالى استؤنف الاجتماع وبدأ الملكان وهمفريز بمناقشة مشكلة المواقع. ورفض ابن سعود اقتراحا بأن تكون بريطانيا هى الحك، وفسر ذلك بحق حينما قال «بما أن الحكومة البريطانية أعلنت رأيها بشأن مشكلة تفسير المادة الثالثة من البروتوكول فإن أى حكم يعين بواسطتها سوف تؤيد رأيه ولن يحل المشكلة بعقل مفتوح غير منحاز». واقترح بدلا من ذلك أن يكون الحكم الرئيسى عربيا. ورفض فيصل هذا الاقتراح بدوره وانسحب تاركا همفريز بمفرده مع الملك عبد العزيز. وأدى هذا الاجتماع الخاص إلى التوصل إلى حل وسط اقترحه الملك عبد العزيز بنفسه وهو أن تقوم بريطانيا بتعيين هذا الحكم الرئيسى بشرط أن «يحاول الجانبان مرة أخرى خلال ستة أشهر إيجاد حل يقبله الطرفان». ووافق الملكان على هذا الاقتراح وتم تبادل الخطاب بينهما^(١٢).

وكانت لندن تتوقع رفض عبد العزيز للاقتراح الأسمى. وأوضح راندل يوم ١٩٣٠ / ٢ / ٢١ فى اليوم السابق للاجتماع أن عبد العزيز كان طموحا دائما، وأنه لم يسحب أبدا طلبه بأن التحكيم ينبغى ألا يتناول شرعية مواقع الحدود فقط بل ينبغى أيضا أن يتناول مراجعة الحدود. وأضاف راندل أنه إذا أصر الملك على هذا الموقف «فسوف نجد أنفسنا مضطرين لتأييد وجهة نظر

العراق». وأكد عبد العزيز سرا لهمفريز أنه ليس هناك ما يمكن عمله بشأن الحماية الصحيحة لخط أنابيب البترول عبر الصحراء». ووافق على أن المواقع «لا تنطوى على أى ضرر» لنجد ولكنه أصر على رفضها لأنه وعد شعبه بأنه لن يقبل أبدا وجود المواقع، ولن يستطيع الرجوع عن وعده. وأعرب عن أمله فى حل هذه المسألة فى خلال ستة أشهر.

وكان قرار ابن مشهور آخر الزعماء المتمردين الموجودين فى العراق هو الموضوع الثانى فى جدول الأعمال: وافتتح همفريز نفسه المناقشة. وكان فيصل قد أخبر همفريز من قبل فى بغداد أنه لا يحتاج إلى أى مساعدة من المندوب السامى فى هذا الموضوع لأنه يتعلق بالتقاليد العربية وأنه واثق من اجتماع على وجهة الملك عبد العزيز ابن سعود. ومع ذلك ففى الاجتماع، نجد أن فيصل - بدلا من مناقشة القضية - أعلن أن المسئولية تقع على عاتق دولة الانتداب. وترك لهمفريز أن يقرر أن مندوب حكومة جلالة الملك عبد العزيز والملك فيصل فيما بينهما. وللخروج من هذا المأزق عمل همفريز على عقد اجتماع بين العاهلين لمناقشة المسألة مرة أخرى. وأخيرا وافق الملك عبد العزيز على العفو عن ابن مشهور بينما أصر فيصل على أنه ينبغي عليه أن يغادر الأراضى العراقية. فسافر ابن مشهور إلى سوريا، وعفا عنه عبد العزيز وعاد إلى نجد فى عام ١٩٣١.

أما آخر مسألة هامة ناقشها العاهلان فكانت تتعلق بالانتهامات التى وجهها الجانبان كل منهما إلى الآخر نتيجة للغارات السابقة. ووافق ابن سعود بعد شئ من التردد على أن يرأس المندوب السامى المحكمة التى ستعقد وفقا للمادة الثانية من اتفاقية البحرة، وعقدت المحكمة فى الكويت فى يونيو التالى. ومع أن عبد العزيز كان قد أعلن فى ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠ أنه مستعد لتسوية الانتهامات الناجمة عن الغارات الأخيرة، إلا أنه أخبر همفريز سرا أنه ليس واثقا من أن المحكمة سيكون فى وسعها التوصل إلى تسوية مرضية للجانبين وطلب

منه أن يقنع الملك فيصل بأن يحدد مبلغاً من المال معقولاً يكون على استعداد لدفعه في التسوية النهائية لجميع هذه الاتهامات. ووعد همفريز على نقل هذا الاقتراح بدوره إلى بغداد كخطوة لتجنب مزيد من التوتر.

وفي أثناء ذلك كانت لجنة الوزراء تعد مشروع اتفاقية «حسن جوار» وافق عليه العاهلان من قبل. وفي هذا المشروع تم الاعتراف بالأمر عبد العزيز ملكاً على «الحجاز ونجد» كما تم الاعتراف بالملك فيصل «ملكاً على العراق». ويتم تبادل البعثات الدبلوماسية. وقد تمت الموافقة على هذا المشروع على أساس أنه مجرد أساس لاتفاقية رسمية يتم توقيعها في خلال ثلاثة أشهر. وتسبب هذا المشروع في عدة مناقشات عاصفة على هيئة انفجار عنيف تقريباً. فعلى الرغم من أن فيصل قد اتفق على الاعتراف بابن سعود من حيث المبدأ، إلا أنه لم يكن على استعداد لاستخدام لقب «ملك الحجاز».

تقويم اجتماع الملكين:

الواقع أن اجتماع العاهلين - على الرغم من أنه لم يستمر إلا يومان - إلا أنه أدى إلى النجاح في تسوية المشاكل البارزة - فتمت الاتفاقيات التمهيدية حول كثير من الأمور، بيد أنه لم يتم حل أى موضوع حلاً تاماً، وأنهى العاهلان مؤتمرها بأن وعدا بتحقيق مختلف أهدافهما في الأشهر الستة التالية، واعتبر عبد العزيز هذا المؤتمر انتصاراً له، ففي طريق عودته، كتب إلى همفريز عن طريق المعتمد السياسى فى البحرين، معبر عن العرفان بالجميل له شاكرًا له جهوده، وللحكومة البريطانية، ويطلب تنفيذ الاتفاقيات التى عقدت على ظهر السفينة «لوين» خصوصاً فيما يتعلق بالاعتراف به، وأجاب همفريز معبراً عن أمله فى أن يمهد الاجتماع الطريق إلى إقامة علاقات ودية دائمة بين العاهلين وتسوية مرضية للمسائل البارزة.

وكان الاجتماع علامة بارزة فى تاريخ المملكة العربية، وكما قال فيصل

حينما صافح عبد العزيز لأول مرة، لست الآن فيصل بن الحسين يتحدث إلى عبد العزيز بن سعود، بل أنا ملك العراق أتحدث إلى ملك الحجاز ونجد. والحق أن فيصلا كان يحاول إزالة ذكريات الخصام القديم بين العائلتين ومن ثم فليس عجيبا أن تهنئه الحكومة البريطانية على بعد نظره ومرونته، كما هنأت همفريز على تحقيق نهاية ناجحة للمؤتمر.

وبعد المؤتمر تحسنت العلاقات باطراد، وكان أول دليل على ذلك هو اليوم التاسع من مارس حينما تقابل الوفد العراقي والوفد السعودي في بغداد لوضع اتفاقية حسن الجوار بين الدولتين^(١٣)، وهي الاتفاقية التي وقعت في مكة يوم ٧ ابريل سنة ١٩٣١، والدليل الثاني جاء في شهر مايو حينما بدأت المباحثات بين الدولتين، وكان ذلك حقا انجازا ضخما. إذا لم تلعب بريطانيا دورا مباشرا في هذه الإجراءات، بل تركت الحوادث تأخذ مسارها مكتفية بتمهيد الطريق. إذ كان الاهتمام الرئيسى لبريطانيا هو تسوية الخلافات بين عبد الله أمير شرق الأردن وابن سعود، فقد سبقت الإشارة إلى اندفاع الإخوان باتجاه إمارة شرق الأردن التي كادت تسقط بأيدي الإخوان لولا تدخل السلاح الجوي البريطاني الموجود في الأردن وتصديه للإخوان مما اضطرهم للتراجع، كما سبقت الإشارة إلى الاتصالات التي أدت إلى معاهدة المحمرة سنة ١٩٢٢ والتعديلات التي أجريت عليها في بروتوكول العقير تحت ضغط بريطانيا التي كانت تهدف إلى سلامة خطوط مواصلاتها عبر بلاد الهلال الخصيب للوصول إلى البحر، وأن الخلافات جرت تسويتها إلى حد ما ونتج عن ذلك حالة من الاستقرار مبين ابن سعود وجيرانه الشرقيين، وتم إنشاء منطقتين محايدتين وثبتت هوية بعض القبائل وتم الحاق قريبات الملح ووادي سرحان بنجد، كما حصل الأمير عبد العزيز من بريطانيا على اعتراف به سلطانا خعلي نجد وملحقاتها.

تدهور الموقف على الحدود الأردنية السعودية عام ١٩٣٠

بالرغم من أن الخلافات الأردنية السعودية قد تبدو وأنها لا ترتبط بموضوع هذه الدراسة، إلا أن تشابك الأوضاع الخليجية وبرز الدور السعودي قد استلزم عرض ذلك تفصيلاً حيث ركزت بريطانيا اهتمامها الأساسى منذ عام ١٩٢٧ على القواعد الأساسية للاخوان الموجودة على مقربة من الكويت والعراق. ومع ذلك فلم يستطع الموظفون البريطانيون فى شرق الأردن أن يبعدوا أنفسهم من الصراع الدموى بين البدو وهو الصراع كان يظهر على هيئة غارات. ومن ثم أثارت الغارات احتجاجات واحتجاجات مضادة، وأبلغت أصغر تفاصيل النزاع إلى السلطات البريطانية فى المنطقة وقامت هذه السلطات بدورها بنقلها إلى لندن طلباً للنصح والتعليمات. وكان السبب فى ذلك يرجع جزئياً إلى نقص الاتصال المباشر بين عبد العزيز وجيرانه. وأصبحت السلطات البريطانية فى لندن والمنطقة قلقه من جراء آلاف البرقيات والخطات التى فرضها الموقف. وكان لابد من وضع سياسات جديدة لعلاج هذا الموقف. وأثبتت الاتفاقية الجديدة بين عبد العزيز وفيصل فائدتها. إذ حدث تحسن مماثل فى العلاقة بين عبد العزيز وعبد الله، وهى العلاقة التى كانت تتدهور فى الماضى من سئ إلى أسوأ. وكان عبد الله ينتهز كل فرصة لإحداث قلق لعبد العزيز، وسعيت بريطانيا إلى حل هذا النزاع.

وأدت الغارة الأخيرة التى شنّها رجال شرق الأردن على نجد فى خريف عام ١٩٢٩ إلى احتجاج عنيف قدمته نجد. وذكر فؤاد حمزه مستشار الملك عبد العزيز المعتمد البريطانى بالتأكيدات البريطانية التى قدمها إلى حكومة نجد والحجاز منذ شهرين، وهى التأكيدات الخاصة بالإجراءات التى تتخذها بريطانيا لمنع غارات شرق الأردن على نجد. وأجابت لندن بأنها تبحث هذه الإجراءات وسوف تنفذ فى القريب العاجل «إجراءات بعيدة المدى من المعتقد أنها سوف تؤدى إلى تحسين الموقف الحالى على الحدود الأردنية»^(١٤) وفى نفس اليوم

الذى حررت فيه مذكرة فؤاد حمزه (٢٣ نوفمبر ١٩٢٩) أرسل الملك عبد العزيز خطابا إلى الحكومة البريطانية يحذرهما فيه بأنه إذا استمرت الاضطرابات على حدود بلاده مع شرق الأردن، فإن «شعبه سيضطر إلى العمل بنفسه». بيد أن هذا النوع من التهديد كان معتادا، وكان تكراره يثير البريطانيين. ثم عرض عبد العزيز البدائل التالية على بريطانيا:

- (أ) ينبغي أن تعمل بريطانيا «كحكم وحيد، وأن تكون مسئولة عن تنفيذ إجراءات المحكمة طالما كان الأمر بشأن شرق الأردن...»، بينما يتحمل هو شخصيا المسؤولية فيما يتعلق بالقبائل السعودية، أو
- (ب) تترك القبائل لتحل خلافاتها فيما بينها دون تدخل، أو
- (ج) ينبغي أن تترك له شخصيا «حرية ترتيب الأمور مع القبائل العربية على نحو ودي»، وهو أمر يمكنه تنفيذه دون صعوبة تذكر.

وردت لندن في ٢١ ديسمبر بأنها «لاستطيع أن تفكر في البديل الثاني أو البديل الثالث. أما فيما يتعلق بالبديل الأول فقد أشارت لندن إلى أنها قد اتخذت في الآونة الأخيرة قرارات مماثلة للاقتراح الأول. وأخيرا وعدت بمراقبة الموقف^(١٢) عن كثب.

وكان من الواضح أن الإجراءات البريطانية لم تكن فعالة. ففي أثناء الإعداد لاجتماع العاهلين «كان الموقف على حدود شرق الأردن يتدهور من سئ إلى أسوأ». وكثيرا ما أغارت القبائل النجدية على قبائل شرق الأردن، وكانت تخطط لشن غارات أخرى. ومرة أخرى وجد البريطانيون أنفسهم في موقف متفجر. وتم تقديم احتجاج قوى لعبد العزيز مع التعويض وانسحاب قواته من الحدود. كما تم تذكيره بأن هذه القوات تعين على إمدادات من سوريا عن طريق شرق الأردن تحت حماية بريطانية خاصة. وكان هناك خوف من أن يؤدي دور بريطانيا في هذه الظروف إلى خلق شعور حاد من عدم

الارتياح بين قبائل شرق الأردن. ومن ثم قررت بريطانيا أن تسحب حمايتها عن القوافل السعودية التي تخترق شرق الأردن، وتستخدم هذه القوة «فى حماية قبائل شرق الأردن من أى غارات أخرى، وأحباط أى محاولة من جانب هذه القبائل للقيام بغارات مضادة»، كما تم إخبار عبد العزيز أنه «ليس فى وسع حكومة جلال الملك الاستمرار فى تقديم أى حماية خاصة»^(١٦). وفى الحقيقة كانت نجد دائما تعتمد تماما على الامدادات القادمة من سوريا. ولقد كان الطريق العادى المنتظم عن طريق أراض أصبحت الآن داخلة ضمن إمارة شرق الأردن، وعرضت بريطانيا تسهيلات مشروطة على ابن عبد العزيز عن طريق الإمارات.

ونظراً إلى قلق الملك عبد العزيز وفؤاد حمزه، من نتائج قرار بريطانيا بسحب تلك التسهيلات، فقد عبرا عن عميق أسفهما لهذا الحادث، وعدم موافقتهما على الغارة التى تم شنها دون علمهما. وأشار الملك حينئذ إلى الانتهاكات التى حدثت من قبائل شرق الأردن ضد نجد مما دفع شعبه إلى الانتقام. وعبر الملك عبد العزيز عن رغبته فى سرعة تسوية المشكلة^(١٧)، وفى ١٤ مارس شكوا الملك من أن «الموقف قد تغير، وأن الغارات اتخذت الآن شكل هجوم حربى منظم». ولإثبات شكواه عبر عن قلقه من أن الغارات السابقة قد نظمت لإحداث احتكاك بينه شخصيا وبين الحكومة البريطانية، وإظهاره على أنه لاحول له ولا قوة للدفاع عن رعاياه. ومن ثم حث بريطانيا مرة أخرى لاتخاذ إجراءات أكثر حزما لمنع الأعمال العدوانية وتسوية الموضوع محل النزاع. ولعل عبد العزيز كان يرحب من جانبه باستجواب عن آخر غارة شنتها القبائل النجدية على شرق الأردن. وبينما كان هو والحكومة البريطانية يبحثان عن تسوية وردت أنباء عن غارة جديدة شنتها قبائل الحجاز على شرق الأردن. وكان لابد أن تؤدى هذه الغارة إلى تعقيد أكثر فى الموقف^(١٨).

الوساطة البريطانية:

شعرت الحكومة البريطانية أن أفضل إجراء ممكن هو إرسال مبعوث خاص إلى المنطقة لتقصي الحقائق حول الشكاوى التي قدمها الجانبان، ولوضع توصياته على ضوء الحقائق التي يتم التوصل إليها. وتم اختيار سير م. س. مكدونالد لأداء هذه المهمة التي طالما قام بها كلايتون في الماضي وكان مكدونالد قد خدم مع كلايتون في السودان ومصر كما اكتسب خبرة طويلة أثناء عمله في عصبة الأمم في ذاتريج. وقد حاز مكدونالد على إعجاب كلا الجانبين لمميزاته. ومع أن فكرة إرسال مكدونالد قد اعتمدت في يناير (١٩٣٠) سنة ١٩٣٠ من بريطانيا، فلم تصدر إليه تعليمات رسمية إلا في مارس ليبدأ مهمته بزيارة الملك عبد العزيز في مايو للتعرف ولحسب تأييده في تقصي الحقائق. وكان لابد أن يزور عبد الله بعد ذلك.

واتفقت مهمة مكدونالد مع تعيين السير اندرو ريان في منصب الوزير البريطاني في جدة. فكان من المقرر أن يصل ريان إلى جدة في نفس الوقت الذي يصل إليها فيه مكدونالد. وصدرت إليه تعليمات بأن يعطى الأولوية لموضوع تحسين العلاقات مع ابن سعود وعبد الله، والتعاون مع مكدونالد للوصول إلى هذه الغاية. وكان عليه أن يحاول اقناع ابن سعود بأن أفضل طريقة لحل مشاكله مع شرق الأردن هي المناقشة المباشرة مع ممثلي بريطانيا بدلا من المراسلات التحريرية. وكان الهدف هو الابتعاد عن جو الاحتجاجات والاحتجاجات المضادة حول المشكلة. وكان الأمل منعقدا على أن يتحقق عبد العزيز من أن تعيين مكدونالد يمثل جهدا «لنسيان الماضي». أما الحاضر والمستقبل فإن موقف بريطانيا هو أنه يجب احترام المادة ٣ من اتفاقية جدة، وأنه يجب أن ينفذ عبد العزيز التزامه بالسيطرة على قبائله، وتقوم بريطانيا من جانبها بتقوية مجلس مراقبة القبائل في شرق الأردن والبوليس المحلي. وبمجرد وصول ريان قابل أولا فؤاد حمزه الذي تم معه التمهيد^(٢١).

وفى ١٣ مايو^(٢٢) تلقى ماكdonلد تعليمات بأن يبدأ مهمته فى أقرب وقت ممكن. ومن ثم وصل ماكdonلد إلى جده فى ٣ يونيو. وقابله الملك رسميا فى ١٧ يونيو، وبدأت المناقشات فى نفس اليوم بحضور مستشارى الملك برئاسة يوسف ياسين. وقدم ماكdonلد مذكرة إلى الملك توضح أسباب مهمته. وكان هدفه هو فحص جميع الشكاوى الناشئة عن الغارات التى شنت فى الفترة من توقيع اتفاقية جده يوم ٢ نوفمبر ١٩٢٥ إلى تاريخ بداية هذه المهمة، وأكد أن التعاون بين عبد العزيز وعبد الله أمر ضرورى، وطلب من حكومة الحجاز أن تؤكد أن «الأشخاص المعنيين كأطراف أو كشهود ينبغى أن يصلوا فور استدعائهم». وعلى عبد العزيز أيضا أن «يلحق أحد الموظفين بنفس الصلاحيات الممنوحة لماكدونلد وأن يخبرنى بمضمون الأوامر الصادرة إلى هذا الموظف». واقترح ماكdonلد أن تقوم الحجاز وشرق الأردن بتوفير الإقامة ووسائل الاتصال. وأخيرا وضع بعض الصيغ البديلة للحقائق على النحو التالى: «محكمة بدوية برئاسة لبحث كل قضية» أو «عرض القضايا بواسطة شخص مناسب تعيينه كل حكومة». ومن الواضح أن لكل طريقة من هاتين الطريقتين لها عيوبها. فالطريقة الأولى تنطوى على تأخير كبير، بينما تنطوى الطريقة الثانية على الاهتمام بالنقط الصغيرة بسبب الاشتراك المباشر للحكومتين. وأشار فى الخاتمة إلى أن الحكومة البريطانية تهتم بسرعة الإنتهاء من هذه المهمة^(٢٣).

ولقد ظهرت اقتراحات ماكdonلد على أنها غير عملية، بالنسبة إلى ابن سعود، فلقد رفض فكرة إقامة محكمة بدوية يمكن أن تمثل البدو المنتشرين باعتبارها لا تعدو كونها فكرة وهمية، واقترح أن يدرس ماكdonلد ملفات الحجاز ونجد قبل اتخاذ أى خطوات. ومع ذلك فقد وافق على الاقتراح الثانى لماكدونلد، وأبدى التزاما عاما من الممكن أن يكون موضوعا لمناقشات تفصيلية مع مستشارى الملك^(٢٤).

وقد عقدت ثلاثة اجتماعات «تنطوى على مشقة كبيرة» يومى ٩٨ و ٩٠ يونيو، وفيها قدم السعوديون اقتراحات مضادة رداً على مذكرة ماكدونلند. وفي هذه الاقتراحات تم تحليل جميع التفاصيل الصغرى الخاصة بطريقة تقصى الحقائق وعكست الشكوك القوية التى يكنها ابن سعود لعبد الله مع أن البريطانيين كانوا يعملون كوسطاء. ومع ذلك وافق السعوديون على أن يلحق بالمهمة موظف مناسب يخول له سلطة استدعاء المواطنين فى الحجاز ونجد، أو يطلب شهادة أى شخص يرى ضرورة أخذ شهادته.

بيد أن الأمل كان ضعيفاً فى نجاح هذه المهمة مالم يتم اختيار عدد من الأشخاص من كل قبيلة سواء كانت قبيلة مغيرة أو قبيلة تعرضت للغارات وذلك لتمثيل مصالح القبائل المعنية وإعطاء المعلومات لصالحها^(٢٥). وكان هذا الاقتراح يبدو معقولاً فى رأى ماكدونلند، إلا أنه لم يشأ أن يقيد نفسه بقبوله قبل مناقشته مع عبد الله.

وعين عبد العزيز بن زيد، وهو عبارة عن دائرة معارف متحركة بالنسبة إلى الغارات بواسطة ابن سعود ليكون مندوب الحجاز ونجد، ويعمل كضابط اتصال مع حكومته فى المسائل التى لا تتطلب تدخل الوزير البريطانى فى جده. ويعمل كذلك كمفسر حينما يكون من الاستسفار عن موضوعات نجد والحجاز من أجل إيضاح التفاصيل. وأخيراً يقوم بتقديم الشكاوى الخاصة برعايا الحجاز ونجد.

ثم تركز الانتباه بعد ذلك على صعوبة الحصول على «واقعة» غير البيانات التى تم تسجيلها بالفعل. ومع الاعتراف ببطء وخطورة المواصلات، وافق ماكدونلند على دراسة اقتراح سابق يقضى بضرورة تمثيل رجال قبائل الحدود كمندوبين يتحدثون عنهم. وكان من الضروري أيضاً تحديد خط محايد للإبلاغ عن الشكاوى. واقترح السعوديون إعطاء «زمن معقول» (لم

يحدد) كفترة سماح. وأوضح ماكدونلد أن لديه تعليمات بالانتهاء من هذا الموضوع فى أسرع وقت ممكن. وكان الابهام هو الطبع السائد على هذه الكلمات ومن ثم ظل الموضوع باقيا دون التوصل إلى نتيجة حاسمة - وأخيراً حينما لفت الانتباه إلى مسألة الوصول إلى الحجاز والتسهيلات الموجودة فيها فضل الملك ومستشاريه عدم الافصاح عن آرائهم^(٢٦).

وكان من غير المحتمل أن تستطيع نجد توفير أى تسهيلات. بل إنه حتى دخول ماكدونلد إلى الحجاز ونجد كان أمراً غير مرغوب فيه وغير ضرورى فى أى مرحلة من مراحل تحقيقاته فى الغارات والغارات المضادة بين الحجاز ونجد من جهة وشرق الأردن من جهة أخرى عام ١٩٣٠ م.

وقدمت بريطانيا فيما بعد احتجاجا على هذا الموقف. وأرسلت الحكومة السعودية مذكرة تفسيرية مباشرة لم تصل أبداً إلى الوفد البريطانى فى جده. وحينما لفت نظر فؤاد حمزة إلى عدم الاستجابة الظاهرية هذه أرسلت نسخة من تلك المذكرة فى يوليو سنة ١٩٣٠ وفيها أفادت السعودية بأن عدم الأمن الذى يسود نجد نتيجة لغارات شرق الأردن يعتبر سببا كافيا لعدم السماح لماكدونلد بمواصلة تحقيقاته فى أراضى نجد^(٢٨). وكان من المعتقد أن الدافع الحقيقى بعد العزيز هو الرغبة فى عدم دفع تكاليف رحلات ماكدونلد وإقامته. ويمكننا أن نضيف كسبب آخر أن عبد العزيز كان يشكو دائما من أن الموظفين الانجليز كان يدبرون الدسائس لقبائله، وأنه لا يمكنه الآن أن يوافق على طلب ماكدونلد بالاتصال المباشر برجال قبائله. مما يفسر الدافع وراء اقتراح السعودية بتعيين متحدثين باسم القبائل. وقبل رحيل ماكدونلد إلى عمان فى ١٠ يونيو لإجراء محادثات مماثلة مع عبد الله، أقام له الملك وداعا رسميا حضره شخصا وأبدى اعتذاره كما يقول ريان عما «كان يبدو منه من خشونة وجفاء فى أثناء المباحثات».

والآن كان الدور على ريان لمقابلة الملك وإخباره بالتعليمات التي تلقاها من لندن بشأن الموقف على الحدود مع شرق الأردن، والإجراءات التي تتخذ من جانب شرق الأردن للسيطرة على تحركات رجال القبائل. وتم تكليف موظفين بريطانيين لتسوية هذا الموضوع. ونظر عبد العزيز بشك وارتياح تجاه أهمية الإجراءات التي اتخذت في شرق الأردن مؤكدا أنه قد أصدر أوامر صارمة لمعاقبة المغيرين من جانبه وإعادة الغنائم. غير أنه نظر إلى ارتياب رجال قبائله أيضا فقد أعلن أنه لم يتخذ أى إجراء لتنفيذ المادة ٣ من اتفاقية جدة التي ألزمته بوضع سلطاته المحلية وجعلها على اتصال مباشر بالسلطات المحلية في شرق الأردن^(٣٠).

ومع ذلك فلقد أتاححت مهمة ماكدونلد لعبد العزيز فرصة جديدة لإبداء رغبته في التعاون. ونتيجة لذلك واستجابة لتحقيقات ماكدونلد فقد أعد عبد العزيز قوائم بشكواه ضد غارات قبائل شرق الأردن منذ نوفمبر ١٩٢٩. ووجه خطابا شخصيا إلى ريان يوم ٢٣ يوليو ١٩٣٠ معبرا عن قلق رعاياه وعدم ارتياحهم من جراء فشل الإجراءات التي اتخذتها سلطات شرق الأردن في تحقيق النتائج المرجوة. وأكد أن الغارات لم تتوقف بل زادت. وتلى هذا الخطاب الملكي مذكرة رسمية بتاريخ ٢٨ يوليو من فؤاد حمزه يتهم فيها السلطات الأردنية بالإهمال المتعمد ويعبر عن تشاؤمه من نتائج مهمة ماكدونلد. ورد ريان بخطاب شخصي يفسر فيه الموقف. وذكر في أول أغسطس أنه سرعان ما تحقق من أن إجراءات شرق الأردن غير فعالة. وكما رد ريان على الملك مذكراً إياه بأنه لم يرغب في أن يلزم نفسه لإبداء أى تعاون فعلى ضد الغارات. والواقع أن صدى المقابلة الأولى مع الملك في ١١ يونيو لازالت موجودة في ذهن ريان وأخيراً حذر الملك بأن الغارات ستؤدي إلى زيادة الغارات^(٣١).

وفي لندن عقد اجتماع بين الإدارات في ٢٦ أغسطس في وزارة

المستعمرات للإعداد للرد على خطاب الملك عبد العزيز في ٢٣ يوليو. وأسفر الاجتماع عن عدد من التوصيات أهمها:

- ١- يستبقى مجلس البدو في شرق الأردن.
- ٢- يوضع صندوق تمويل الخدمات السرية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه استرليني في السنة يوضع تحت تصرف الضابط الذي يعين في المجلس (المحكمة).
- ٣- يعين ضابط مخابرات بريطاني في هذه المحكمة العربية.
- ٤- يزود الاحتياطي المتحرك بالعربات الميكانيكية.
- ٥- تنشأ مكاتب مخابرات صغيرة على الحدود في المدورة والأزرق وأنشاص^(٣٢). وهذه الإجراءات مماثلة للإجراءات التي تم الاتفاق عليها على الحدود العراقية منذ عام ١٩٢٧.

وفي هذه الأثناء وافق الأمير عبد الله على اقتراح الملك عبد العزيز بتعيين متحدثين باسم القبائل المعنية. وأمضى ماكدونلد أسبوعين في عمان يعد لتقصي الحقائق. وفي ١٤ يوليو أخبر الجانبين بأن أول أغسطس هو الميعاد الذي حدد كآخر موعد لتقديم طلبات التعويض ضد الغارات والأدلة الخاصة بها. وينطوي هذا التاريخ على أهمية في المباحثات القادمة. ومن ثم عينت حكومة شرق الأردن ممثلها في الحال، بينما غادر ابن سعود جده في طريق إلى عمان في ١٣ أغسطس مصدرا تعليماته لجميع المندوبين. ووصلوا إلى عمان في أول سبتمبر أي بعد شهر من التاريخ الذي حدده ماكدونلد. وفحص شكاوى السعودية في الفترة من ٣ إلى ١٣ سبتمبر^(٣٣).

وفي ١٤ سبتمبر جمع ماكدونلد كمية من المعلومات تكفي لبدأ التحقيق. وفي جلسة افتتاح اجتماعه مع ممثلي الجانبين أعلن «أنه يقوم بمجرد التحقيق، أما الكلمة الأخيرة فسوف تكون لحكومة جلالة الملك، وأن وظيفة

ممثلى الحكومة وممثلى القبائل هو مساعدتى للوصول إلى الحقائق لا لعرض القضية على محكمة قضائية».

ومع أن ماكدونلد أوضح أنه يقوم بمجرد التحقيق فقط إلا أن ذلك لم يمنعه من ابداء الرأى والتحيز إلى جانب على حساب الجانب الآخر. وفى الاجتماع الأول الذى عقد يوم ١٥ سبتمبر أدى الموقف السعودى إلى جو من الاضطراب وعدم الارتياح. وفى ١٩ سبتمبر واصل المندوب السعودى عدم التعاون إلى حد رفض الاجابة عن الاستفسارات. وبرر المندوبون السعوديون موقفهم بأنهم لم يكونوا هناك للدفاع عن أنفسهم ضد الاتهامات التى وجهها ممثلو شرق الأردن ولكن لذكر تاريخ المعاناة الطويلة التى تحملوها. ونظرا إلى الخلافات العميقة بين الجانبين فقد أوقف ماكدونلد المباحثات فى الفترة من ٣٠ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر. وكان يدو لبريطانيا أن عبد العزيز كان يحاول التدخل فى حرية إجراء التحقيق. ومن ثم تلقى هوب جيل القائم بالأعمال فى جده تعليمات بابلاغ عبد العزيز خطورة الموقف فى نظر لندن. وإذا فشل مندوبوه فى الوصول إلى نتيجة حاسمة فى خلال ثمان وأربعين ساعة، فإن هوب جيل قد خول السلطة «فى توجيه خطاب شديد اللهجة إلى ابن سعود نفسه». وبمجرد أن اكتشف فؤاد حمزه موقف بريطانيا أوقف محادثاته مع هوب جيل وسافر إلى الطائف لرؤية الملك. وكان اجتماعهما حاسما بالنسبة إلى مباحثات عمان. وغير الملك موقفه وأبدى شيئا من المرونة. وفى الحال أرسلت تعليمات إلى مندوب الحجاز ونجد ليتطابق موقفه مع رغبات ماكدونلد، وفى نفس الوقت كى يرد على اتهامات شرق الأردن إلا فيما يتعلق بابن مشهور. وأتاحت هذه التعليمات الفرصة للاستمرار فى إجراء التحقيقات ومن ثم عقد الاجتماع فى ٦ أكتوبر^(٣٥).

ومع ذلك فقد كان فؤاد حمزه قد أبلغ الوفد البريطانى فى يوم ٤ أكتوبر أن الملك عبد العزيز قد تلقى أنباء بأن مندوب شرق الأردن قد وجه إهانة إلى

مندوبه وحكومته. وذكر أن الملك سيقدم احتجاجات رسمية إلى الحكومة البريطانية. ولم يستطع هوب جيل الرد على فؤاد حمزه أو أرضا الملك لأنه لم يتلق أى معلومات عن الحادث. وفي ٥ أكتوبر طلبت الحكومة السعودية رسمياً اعتذاراً مكتوباً من حكومة شرق الأردن وأصرت على قراءة هذا الاعتذار علناً فى جلسة تعقد فى عمان. وأدى هذا الموضوع إلى انسحاب المندوب السعودى من اجتماعات ٦ أكتوبر وإيقاف المباحثات مرة أخرى. وأقلت زمام الموقف وفى ١٣ أكتوبر لم يعد هناك أمل فى اجتماع الجانبين مرة أخرى بعد أن أقسم مندوب شرق الأردن على قتل مندوب نجد إذا استؤنفت الاجتماعات^(٣٦).

وفى الوقت الذى كان ماكدونلد موجوداً فيه فى القدس فى فترة توقف المباحثات، أبلغ لورد باسنيلد وزير المستعمرات بأن السبب فى الصعوبات التى يواجهها يرجع أساساً إلى الموقف السعودى. وختم رسالته قائلاً «إن أحوال نجد تتطور إلى أسوأ وأن المندوب لم يكلف نفسه عناء دراسة المعلومات التى تلقاها من حكومته، كما أن مندوب حكومة شرق الأردن غير كفء، وكانت المشاعر حادة إذا كان النجديون يرون أن عرب شرق الأردن غير مخلصين، بينما يرى الجانب الآخر أن مندوبى نجد موظفون لدى الملك عبد العزيز وليسوا مندوبين عن القبائل التى ينتمون إليها وعلى ضوء تجاربى فإننى أرى أنه لا يمكن الوصول إلى نتائج مرضية»^(٣٧).

انتهاء الغارات على الحدود الأردنية السعودية:

ومضت الأيام الباقية من شهر أكتوبر فى محاولات لتخفيف حدة التوتر بين نجد - الحجاز وشرق الأردن. ولم يتقبل عبد الله تقديم اعتذار مكتوب. ولكنه أبدى أسفه شفويًا وحث المندوبين على أن يتصافحوا على أساس أن ضيوف دولته ينبغي معاملتهم باحترام. وإزاء ذلك وافق الملك عبد العزيز على

اعتبار الحادث منفصلا عن موضوع التحقيقات وذلك بناء على طلب الحكومة البريطانية. ومع أنه أصدر تعليماته إلى مندوبه بتقديم المساعدة إلى ماكدونلد فإنه أصر على عدم التفاوض عن الإهانة لأن الموضوع أصبح يتصل بالكرامة، ومن ثم لم يحضر مندوبوه أى جلسات مشتركة إلى أن تلقوا اعتذارا مكتوبا. وأخيرا تلقى الملك عبد العزيز اعتذاراً من الأمير عبد الله مع رسالة من الحكومة البريطانية بأن الوقت قد حان لإعلان صفحة الماضي. فوافق عبد العزيز فى ٣٠ أكتوبر على ذلك وبدأ ماكدونلد بتحقيقاته يوم ٢ نوفمبر فى جلسات مشتركة. وانهى عمله فى ١٦ نوفمبر بعد فترة مضنية استمرت شهرين (من ١٤ سبتمبر إلى ١٦ نوفمبر) لجميع الأطراف المعنية كما يقول ريان^(٣٨).

ومن الثابت أن مرونة الملك عبد العزيز الأخيرة قد ساعدت على انتهاء مهمة ماكدونلد. غير أن نجاح هذه المهمة لم يكن ليتحقق لولا «ضغط» لندن على الملك عبد العزيز ففى ٢ أكتوبر صدرت مذكرة شاملة ردا على خطايبى الملك فى ٢٣ يوليو و ١٣ أغسطس ومذكرة فؤاد حمزه فى ٢٨ يوليو. وفيها حثت بريطانيا الملك عبد العزيز على التعاون لتحقيق السلام ووضحت له بأن ريان وماكدونلد إنما كان يحاولان حل الأمور المتنازع عليها مع شرق الأردن، وأن إجراءات قد اتخذت بالفعل للسيطرة على الموقف من جانب شرق الأردن، غير أن «الضغط» الذى انتهجته لندن لم يكن ضروريا لأن رغبة الملك عبد العزيز فى الوصول إلى تسوية سريعة قد ساعدت على نجاح مهمة ماكدونلد. وبعد ذلك وافقت جميع الأطراف على ضرورة انتهاء الغارات.

هوامش الفصل الرابع

(١) حيث وضعت بريطانيا أميرين من الأسرة الهاشمية: الأول على عرش العراق والثاني على عرش الأردن، وقد ساد مفهوم سياسي بريطاني أن الأسرة الهاشمية في هذه الفترة لم تعد بتلك الأهمية التي كانت تحظى بها عشية الحرب العالمية الأولى، كما أنها لا تملك القوة العسكرية الضرورية لحكم القبائل في الجزيرة العربية «الباحث».

(٢) راجع في تفصيل ذلك:

محمد علي الداود، الخليج العربي والعمل العربي المشترك، منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، مطبعة الأرشاد، بغداد، ١٩٨٠ من ص ٧٢ - ٧٤.

(٣) المرجع نفسه من ص ٧٥ - ٧٧ وحول نهاية الإخوان والدور المناوئ لفصيل الدويش تجاه نجد في هذه الفترة راجع: محمد المانع، مرجع سابق، من ص ١٦١ - ١٩٥.

(٤) المرجع نفسه من ص ١٦٥ - ١٨٨.

(٥) حول الدور السعودي وآراء جلبرت كلايتون عموماً، راجع:

Clayton, Sir G., «Arbia and the Arabs in; Journal of the Royal Lnsti-tute of Iaternation Affairs, 1929, pp. 8 - 20.

(٦) راجع:

Antonius, G., The Arabia Awakening; The Story of the Arab National Movement, London, 1938.

(7) Ibid., pp. 93 - 112

(٨) راجع تفصيل ذلك في: ممدوح الروسان، العراق والسياسة العربية ١٩٣١ - ١٩٤١، رسالة ماجستير - غير منشور، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

(9) Antonius, G, Op. Cit., pp. 114 - 116.

(١٠) راجع آراء جلوب عموماً حول علاقات بريطانيا بالعرب خلال خمسين عاماً في:

Glub, Sir, J, B. Britain and the Arabsm A Story of Fifty years 1908 -

1958, London, 1959.

(١١) راجع في تفصيل ذلك:

Arm Steang, H. G. Lord of Arabia, Ibn Saud, An Intimate study of a King, London, 1934.

(١٢) راجع في تفصيل ذلك: محمد على الداود، مرجع سابق، من ص ٧٠ - ١٠٥.

(١٣) المرجع نفسه، من ص ١٠١ - ١٠٤.

(14) Jeddah Report, Nov, 1929, F. O. 371 * 13726.

(15) Jeddah Report, Dec, 1929, F. O. 371 * 14465.

(16) Jeddah Report, Frb, 1930, F. O. 371 * 14460.

حيث ورد تفصيل الفكرة الأصلية لإنشاء هذه القوة.

(17) Ibid.

(18) Jeddah Report, March, 1930, F. O. 371 * 14460.

(١٩) مذكرة وزارة الخارجية البريطانية في ١١ يناير ١٩٣٠ رقم:

E 223 * 223 * 91 - F. O. 371 * 14464

(20) Jeddah Report, March 1930, Op. Cit.

(21) Ibid.

(22) C. O. the Macdonnel, 13 May 1930, Rayan to F. O. I st June.

(23) Memo. by Macdonnell for Submission to the being of Hejaz and Nejd, 6 June 1930. E 3508 * 223 * 91, F. O. 371 * 14465.

(24) Ryan to Handerson, 12 June 1930, F. O. 371 * 14465.

(٢٥) مذكرة ردا على مذكرة ماكدونلد في ٦ يونيو ١٩٣٠ رقم F. 35 89 * 223 * 91

O. 371 * 14465.

(٢٦) راجع تفصيلا السجلات التي تحتوى على النقاط التي تم الاتفاق على مناقشتها بين السعوديين وماكدونلد في هذه الفترة ٧ - ٩ يونيو ١٩٣٠ رسالة ريان إلى هندرسون في ١٠ يونيو ١٩٣٠ رقم E 3598 * 223 * 91 F. O. 371 * 14465

(٢٧) تقرير جده يونيو ١٩٣٠ : F. O. 371 * 14460

تقرير ماكدونلد

E 490 * 25. F. O. 371 * 15285.

(٢٨) تقرير جده، يوليو وأغسطس ١٩٣٠.

F. O. 371 * 14460

(٢٩) المرجع نفسه.

(٣٠) المرجع نفسه.

(٣١) المرجع نفسه.

(٣٢) تقرير جده، سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٣٠.

F. O. 371 * 15289

(٣٣) تقرير ماكدونلد

E 490 * 3 * 25. F. O. 371 * 15285

(٣٤) رسالة ماكدونلد إلى باسفيلد، أكتوبر ١٩٣٠ رقم F. O. 371 * 123 * 91. E 5591 * 14467

(٣٥) المرجع نفسه.

(٣٦) المرجع نفسه

(٣٧) من ماكدونلد إلى باسفيلد، أكتوبر ١٩٣٠ رقم F. O. 371 * 223 * 91. E 5591 * 14467

(٣٨) تقرير جده، سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ١٩٣٠ رقم 371 , 15289

الباب السادس

الخليج العربي المعاصر وتصادم مشكلات الحدود

الفصل الأول: أزمة الخليج الأولى (العراق وإيران)

الفصل الثاني: أزمة الخليج الثانية (العراق والكويت)

الفصل الثالث: أمن الخليج والتطلعات الإيرانية

الفصل الأول

أزمة الخليج الأول (العراق وإيران)

.

الفصل الأول

أزمة الخليج الأولى (العراق وإيران)

جذور مشكلة الحدود:

كان اختراق الخليج العربي - البحرين ثم الجزر العربية الثلاث، طنب وطنب الصغرى وأبو موسى - والتقدم نحو شط العرب، هو السياسة التي اتخذتها إيران في تطلعها تجاه الحدود الشرقية للوطن العربي في عقد التسعينيات من القرن العشرين وصولاً للانتقال إلى الساحل العربي من الخليج برمته. والواقع أن الحدود الشرقية للوطن العربي سواء تعلق ذلك بقسمها المائي (الخليج العربي)، أو امتدادها البري - عربستان والمناطق الحدودية الأخرى - قد عانت من محاولات أطراف عديدة لإلغاء عروبتها «و». سمات حركتها التاريخية، من هذه الأطراف القوى الأوروبية - على نحو ما سبقت الإشارة إليه تفصيلاً - بدءاً بالبرتغال ومروراً بهولندا وفرنسا وإنجلترا وصولاً إلى الدور المتعاطف للدولتين الأعظم، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بهدف جر أطراف اقليمية إلى صراع داخلي يستنزف الموارد البشرية والاقتصادية؛ والأهم من ذلك تغيير المعالم الجيوبوليتيكية للأرض العربية من خلال بث وسائل التجزئة على أساس الدين والمذهب والقبيلة^(١) حتى مع زوال الاتحاد السوفيتي واسناد رئاسة النظام الدولي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هذا المنظور شهدت منطقة الخليج العربي منذ القرن السادس عشر ترجيح كفة الدولة العثمانية والعمل على إلغاء صفة السيادة العربية؛ وبدأت الدولة الصفوية بالتكوين السياسي في بلاد فارس؛ ثم بدأ صراعها مع الدولة العثمانية؛ وتعددت أسباب الصراع بين الطرفين رغم كونهما يدينون بالإسلام، وتدخلت القوى الأوروبية بأساليب الضغط المختلفة لتشجيع السياسات الطائفية، وبدأت صراعات وحروب ظاهرها مذهبي؛ وجوهرها المصالح المادية والتحريض

الأوروبي للطرفين، لكن الأخطر من ذلك هو الممارسات التي استهدفت استمرار احتلال إيران للجزر العربية الثلاث ظنب الكبرى و ظنب الصغرى وأبو موسى - فى إطار جعل الخليج العربى فارسىا والعودة إلى المطالبة بالبحرين وتهديد استقلال وسيادة العراق مما ينتج عنه استمرار التوتر فى الحدود الشرقية للوطن العربى والى تشمل الخليج العربى والأرض الممتدة إلى جبال زاجروس شرقا؛ وكان هذا الامتداد مدعوما بأدلة عديدة لعل أهمها تأثير النتائج السلبية فى وضع الحدود الشرقية مما نجم عنه وقوع المنطقة تحت الاحتلال العثمانى والصراع الذى دار بين الدولتين العثمانية والفارسية، وشهدت أقطار الخليج العربى بصفة خاصة تجسيد هذا الصراع دون الالتفات لإرادة شعوبها العربية أو احترام الاتفاقيات الدولية والالتزام بها^(٢).

كانت العلاقات بين الدولتين العثمانية والفارسية ذات طابع خاص، دوليا واقليميا ومحليا؛ فمن ناحية أحدث ظهور الدولة الصفوية فى بلاد فارس انقلابا فى استراتيجية الدولة العثمانية؛ فتوقف زمنها فى أوروبا أو كاد خلال القرن السادس عشر؛ ومن ناحية أخرى جاء التحالف الصفوى - الشاه اسماعيل الصفوى - الأوروبى فى مرحلة لاحقة ليواجه العثمانيين والمماليك وهما القوتان الرئيسيتان فى الأناضول والشام ومصر والحجاز؛ وقد احتدم الصراع الفارسى العثمانى فى بداية القرن السادس عشر؛ وخضعت بغداد نفسها للاحتلال الفارسى؛ غير أن ميزان القوى بدأ يتغير فى أعقاب موقعة جالديران سنة ١٥١٤ م حيث تحطمت قوة الدولة الفارسية واهتز وجودها بشدة فى العراق؛ ومع ذلك فقد استمرت سياسة التحالف الفارسية - الأوروبية لمتابعة الحرب ضد الدولة العثمانية؛ غير أن تردى الأوضاع الداخلية فى بلاد فارس بعد تحالفها مع أوروبا غير مجد؛ وتمكنت الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليمان القانونى (١٥٣٠ - ١٥٦٦م) أن تشن حربا شاملة على بلاد فارس وتستولى على أجزاء منها، ولم تثمر عدة معاهدات بين الطرفين

خلال هذه الفترة^(٣) في توقف أسباب الصراع بينهما؛ وكان العراق ميدانا لانعكاس هذا الصراع حيث تمكنت الدولة الفارسية من احتلال العراق سنة ١٦٢٣ م، وفي سنة ١٦٣٨ م «و» استعادت الدولة العثمانية سيادتها الكاملة على العراق^(٤).

غير أن العراق عاد منذ العقد الرابع من القرن الثامن عشر ميدانا للصدام المسلح بين العثمانيين والفرس، حيث غزته القوات الفارسية سنة ١٧٣٢ م، لكنها ارتدت خاسرة وفشلت محاولة احتلال كركوك والموصل وبغداد، رغم حصار هذه الأخيرة لأكثر من سبعة شهور^(٥) من جانب القوات الفارسية وفي سنة ١٧٣٥ م عاودت القوات الفارسية هجومها على البصرة ودخلت شط العرب؛ ويذكر لوريمر^(٦) أن نادر شاه طلب مساعدة إنجلترا لاستيلائه على البصرة، غير أن سلطات حكومة الهند البريطانية أصدرت أوامرها لممثلها في بندر عباس بعدم وضع أية سفينة حربية بريطانية في خدمة الفرس أو تحت تصرفهم؛ وتجدد الهجوم الفارسي على العراق سنة ١٧٤٣ م باتجاه كركوك والبصرة والموصل وبغداد ومنطقة شرق نهر دجلة؛ لكن القوات الغازية فشلت في عملياتها العدوانية؛ وظل العراق في مأمن من الغزو الفارسي حوالى ثلاثة عقود لم تخل أيضا من اعتداءات على عدة جبهات عراقية في هذه الفترة حتى صادر كريم خان للبصرة حوالى ١٧٧٥ م خلال انشغال الدولة العثمانية في حربها مع روسيا^(٧) وبهدف توجيه ضربة إلى تجارة البصرة والقضاء على منافستها للموانئ الفارسية، ودامت مدة حصار البصرة لأكثر من عام (١٧٧٥ - ١٧٧٦ م)؛ ويذكر الرحالة الانجليزى بارسونز أن معنويات سكان البصرة كانت عالية وأن مشاركة بنى خالد قد تصدت للغزو الفارسي أيضا لساحل عمان، وقد سبقت الإشارة إلى أن عمان كانت في هذه الفترة قوة بحرية مهمة في الخليج العربي استطاعت أن تحدد من النفوذ الفارسي في المنطقة^(٨)، وقد أشاد السلطان العثماني عبد الحميد الأول بالموقف العثماني^(٩).

معاهدة ارضروم الأولى:

ظل العراق هدفا للأطماع الفارسية منذ أواخر القرن الثامن عشر^(١١) وخلال القرن التاسع عشر بهدف الاستيلاء على العراق وخاصة بعد الضعف والتفكك الذى اشتد فى الجسد السياسى للدولة العثمانية وتداعى مؤسساتها العسكرية وتعمد مشكلاتها الداخلية^(١٢)، وسار النهج الفارسى فى تنفيذه يرتبط بمدى قوة الدولة الفارسية وطبيعة الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بها، فعندما أدرك الفرس استنزاف القوة العسكرية العثمانية جزءاً كبيراً من طاقاتها القتالية بسبب حروبها المستمرة فى أوروبا الشرقية وفى اليونان فإن الانقضاى على أراضى الدولة العثمانية القريبة كان دائماً هو النهج الذى سارت عليه سياسة الدولة الفارسية وتذكر المصادر^(١٣) أن المبررات أو الذرائع الظاهرية لإعلان الحرب واجتياح الحدود كانت دائماً جاهزة ومتعددة، مثل مشكلات العشائر الكردية المتجولة، والحجاج، والتجار، والفارين، وبالفعل واصلت القوات الفارسية تفوقها نحو كركوك وبغداد، غير أن القوات العثمانية قامت بهجوم كاسح عليها مما جعل القوات الفارسية تبادر بالانسحاب، وكان المرزا محمد على قائد هذه القوات قد وافته المنية فى اكتوبر ١٨٢١، واتفق الجانبان الفارسى والعثمانى على إجراء مفاوضات صلح فى ارضروم؛ وتم عقد معاهدة صلح بينهما فى ٢٨ يوليو ١٨٢٣م حيث اتخذ الجانبان من معاهدة سنة ١٧٤٦م أساساً للمعاهدة الجديدة فيما يتعلق بالحدود والحجاج والتجار ورد الفارين واخلاء سبيل الأسرى وإقامة أشخاص من الجانبين فى أراضى الطرف الآخر؛ وأطلق على هذه المعاهدة: معاهدة ارضروم الأولى.

وقد اشترطت معاهدة ارضروم الأولى سنة ١٨٢٣م عدم القيام بأى عمل من شأنه اثاره الكراهية والقضاء بين الدولتين، وأن تعيد الحكومة الإيرانية إلى الدولة العثمانية جميع ما استولت عليه فى السلم والحرب من قلاع وأراضى وأقضية وقرى عائدة إليها، وأن تطلق الدولتان سراح رعايا الدول

الأخرى ممن وقع فى أسرها، وعدم جواز تدخل إحدى الدولتين فى الشؤون الداخلية للأخرى (المادة الأولى)؛ وكان المقصود بذلك عدم تدخل الدولة الإيرانية فى تعيين الأمراء الأكراد فى العراق وأن لا تؤيد متصرفى ألوية كردستان السابقين واللاحقين أو تتبناهم وفى حالة حدوث أى نزاع، فإنه ينبغى على والى بغداد وولى عهد ايران مرزا عباس أن يتفقا على فض المنازعات بالوسائل السلمية.

ونصت المادة الثانية بأن يراعى الحجاج والزوار الفرس؛ كما يراعى سائر المسلمين وغيرهم فى الدولة العثمانية، وعدم استيفاء رسوم زائدة معهم. ويدفع الرعايا والتجار والفرس الضرائب نفسها التى يدفعها رعايا وتجار الدولة العثمانية ويمنح التاجر تذكرة تؤيد دفعه للضريبة القانونية المطلوبة منه للحيلولة دون استيفاء ضريبة مكررة منه فى المناطق الأخرى التى قد ينتقل إليها. أما المادة الثالثة فتتقضى بتنظيم أحوال العشائر الجواله فى المناطق الحدودية؛ ونصت المادة الخامسة على إعادة أموال التجار الايرانيين التى حجزت أو صودرت فى الولايات العثمانية إلى أصحابها؛ ونظمت المادة السادسة طريقة حصول الوارث الايرانى على التركات التى يخلفها الايرانيون المتوفون فى البلاد العثمانية؛ مونصت المادة السابعة والأخيرة على أصول التمثيل الدبلوماسى^(١٣).

وفى تقييم معاهدة ارضروم الأولى، تذكر المصادر^(١٤) أنه حتى هذه المعاهدة لم تكن وليدة دراسة شاملة للمشكلات المعقدة التى أدت إلى نشوب سلسلة الحروب بين الدولتين العثمانية والفارسية؛ ولم تأت بشئ جديد يساعد على حسم المنازعات القائمة بينهما، وكان طبيعياً استمرار الخلافات بينهما بشأن المشكلة الكردية والمسائل الحدودية، فلقد بقيت القوات الفارسية تحتل لواء زهاو؛ مع أن هذه المعاهدة اعترفت بتبعيته للدولة العثمانية^(١٥)؛ وقد وصف المبعوث العثمانى إلى ايران (١٨٢٤ - ١٨٢٥) السياسة الايرانية بعدم احترام المواثيق والاعراف الدولية؛ ويذكر المؤرخ التركى جودت أن ايران

استغلت انشغال الدولة العثمانية بالمسألة اليونانية والصراع مع روسيا؛ فكانت رغبتهما في ضم جزء من أراضي العراق إليها؛ ولهذه الأسباب فإن إيران لم تنسحب من زهاب والسليمانية وكوى وحرير ولم تكف عن المطالبة بحقوق مالية^(١٦).

وعندما تولى على رضا باشا مسؤولياته الإدارية في إيالة بغداد وملحقاتها (١٨٣١ - ١٨٤٢)؛ فإنه بذل جهودا كبيرة في التصدي لحل المشكلات السياسية والاقتصادية وفي مقدمتها مسألة تأكيد السيادة العثمانية في شمال العراق (المنطقة الكردية) وجنوبه؛ بما في ذلك الضفة الشرقية لشط العرب؛ ومن الأرجح أن طبيعة الظروف التي واجهتها بلاد الاحواز «عربستان» أملت على الأمراء العرب اللجوء إلى سياسة التلويح بالولاء الرمزي المؤقت مع كل من الدولتين العثمانية والفارسية من أجل إيجاد حالة توازن دائمة للمحافظة على استقلالهم الفعلي من الإدارتين العثمانية والفارسية معا.

وقد سبقت الإشارة إلى التواجد الانجليزي الفرنسي في منطقة الخليج والمنافسة بينهما لبسط نفوذهما على المنطقة في هذه الفترة وقد أرسلت إنجلترا بعثة استطلاعية (١٨٣٤ - ١٨٣٦) لدراسة مدى صلاحية أنهار دجلة والفرات والرجيل (الكاردن) للملاحة التجارية وثبت لدى البعثة صلاحية نهر دجيل (الكارون) للملاحة، وجرى الاتصال بالشيخ جابر أمير المحمرة للحصول على موافقته باستخدام دجيل (الكارون) للملاحة التجارية الانجليزية، غير أن الشيخ جابر رفض هذا المشروع خوفا من المنافسة الأجنبية تجاه بلاده، أما فرنسا فكانت تراقب تحركات إنجلترا في منطقة الخليج العربي، واعتقد المسؤولون الفرنسيون أن نشاط إنجلترا في أنهار العراق وسياساتهم الاستعمارية في الخليج العربي التي تعززت باحتلالهم جزيرة خرج ذات الأهمية الاستراتيجية الكبرى ما هي إلا مقدمات لاحتلال العراق في زمن لاحق.

لقد بدا لوالى بغداد أن هدف الفرس الأساسى من الهجوم على عربستان هو منع الجيش العثمانى من تأكيد السيادة العثمانية على تلك الديار، وأضاف إلى ذلك قوله أن يخشى من سيطرة الفرس على المحمرة وأطراف البصرة المجاورة لها. والواقع أنه المحمرة لها أهميتها الجيويوليتيكية سواء تعلق ذلك بالدولة الفارسية أو الدولة العثمانية، وتقع المحمرة عند مصب نهر دجيل (الكارون) فى شط العرب والذى ثبتت صلاحيته للملاحة التجارية؛ وبعد الاحتلال الفارسى لعربستان أبدلوا اسم المحمرة إلى (خومشهر)، وعندما تقرر ضم المحمرة إلى الدولة الفارسية بمقتضى معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧) - كما سيأتى تفصيل ذلك - فقد بقى حاكمها يمارس إدارته مستقلا عن فارس والدولة العثمانية، بل أن الدولة الفارسية ذاتها فضلت استقلال عربستان تخلصا من عبء إدارتها الاسمية والاعتراف بالأمر الواقع^(١٧)، وفيما يتعلق بالبصرة فقد اقترح والى بغداد وضع قوة عسكرية بها بحيث تتمركز لعدة سنوات حتى يتأكد الوجود العثمانى هناك من خلال إجراءات عسكرية صارمة نظراً لأن ذلك سيحقق فوائد اقتصادية تتمثل فى زيادة الواردات الجمركية. غير أن الحكومة المركزية كانت مشغولة فى ارسال قوات نظامية إلى العراق بسبب انشغالها للجلولة الثانية فى صراعها المرير مع والى مصر محمد على باشا، وقام السفير الانجليزى فى استنبول بصرف النظر الباب العالى عن مسألة المحمرة، وقام بتجسيم خطر محمد على باشا على الدولة العثمانية وجعله الشغل الشاغل للإدارة العثمانية؛ فى الوقت الذى قدم فيه تأكيدات وتعهدات بمنع أية محاولة فارسية للاستيلاء على المحمرة^(١٨). ويرى مهدي حبيب^(١٩) أن الإدارة العثمانية لم تكن تدرك بعد أهمية عربستان بالنسبة للمصالح والاستراتيجيات العالمية والتى لم تتمكن من الوقوف فى وجه الأطماع الفارسية المتزايدة؛ ويضيف هذا الباحث^(٢٠) قائلاً: «ويحتمل أن بعد المسافة من استنبول إلى المحمرة جعل السياسة العثمانية، ومنذ زمن بعيد تتسم باللامبالاة فى تعاملها مع

قضية عربستان. لذا وافقت الدولة العثمانية على ضم المحمرة إلى فارس بموجب معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧م) رغم قناعتها بعدم أحقية الفرس في ضم تلك المنطقة العربية أرضا وشعبا وتاريخا لها.

ردود الفعل:

بدلا من أن تلتزم السلطات الفارسية بالمعاهدة المعقودة مع الدولة العثمانية، فقد عاودت سياستها في التدخل في شئون العراق، ففي سنة ١٨٤١ طلبت من والي بغداد عزل متصرف السليمانية وأرسلت قوة عسكرية مكونة من خمسة آلاف مقاتل للاستيلاء عليها؛ غير أن متصرف السليمانية تمكن من صدها؛ ومع ذلك فقد استمرت الأوضاع في السليمانية غير مستقرة شأنها شأن الأطماع الفارسية في العراق؛ وقد أثارت مسألة فتح ممثلية فارسية في بغداد في منتصف العقد الرابع من القرن التاسع عشر؛ غير أن والي بغداد علي رضا ذكر في تقريره رفعه للصدر الأعظم في استنبول في ديسمبر ١٨٣٦ قوله: «أن فتح ممثلية فارسية في بغداد سوف يؤدي إلى جعلها مصدراً لكل أنواع التخريب والافساد وإثارة القلاقل والفتن».

وقد تمثل الخطر الفارسي تجاه منطقة الخليج العربي وأقطاره عموماً في النشاط الفكري التخريبي الذي مارسته تيارات فارسية ذات صفة غير رسمية، ففي مطلع القرن التاسع عشر نشطت في فارس حركات البابية والبهائية، ونشأت حركة البائية وامتدادها البهائية تعبيرا عن الفكر الذي ظهر قديماً بسبب تعاون اليهود الذين حررهم كورش من الأسر البابلي واستقروا في فارس بعد أن اذن كورش للأسرى الآخرين بالعودة إلى فلسطين مع القوى والتيارات الفارسية الساخطة على الإسلام الذي أزال كياناتهم المجوسية^(٢١). والواقع أن هذه الحركات هي حركات هدامة تلتقي مع الماسونية والصهيونية في أهدافهما وهي صرف الناس عن أديانهم وأوطانهم؛ ومن الغريب أن تلتقى المصالح

الاستعمارية فى بسط نفوذها على ايران والعراق والخليج العربى بهدف القضاء على الروح الجهادية للإسلام وبث روح اليأس والضياع فى نفوس المسلمين والعرب؛ وقد ثبتت علاقة إحدى الشخصيات من أبرز زعماء^(٢٢) هذه الحركات بأخبار اليهود فى الفترة ١٨١٤ - ١٨٤٨ م.

والواقع أن الشاه ناصر الدين قام بحملات متواصلة فى مواجهة البابية بعد تزايد خطرهما على سلطانه، وبعد اعدام الباب فى ٩ يوليو ١٨٥٠ انقسم البايون إلى فريقين؛ جاهر فريق منهم بخلاف المرزا يحيى نور الملقب بـ «صبح أزل» وأطلق على هذا الفريق «الأزلية»؛ فى حين تمسك الفريق الآخر - وهم الأكثرية - بأخيه المرزا حسين على (١٨١٧ - ١٨٩٢) الملقب «بهاء الله» وسموا «البهائية»؛ وفى محاولات الشاه ناصر الدين لاستئصالهم فقد لجأ المرزا حسين إلى المفوضية الروسية التى قامت بتسليمه للسلطات الفارسية بعد أن أخذت وعدا بالمحافظة على حياته وأنصاره ونفيهم خارج الحدود؛ فلبجأوا إلى الدولة العثمانية التى أجرت لهم مخصصات شهرية؛ وحددت أقامتهم فى بغداد.

وفى بغداد نشطت حركة البابية لعدة عوامل من أهمها دعم الروس لهم؛ وأن من مصلحة النظام الفارسى نقل الفوضى والاضطرابات إلى العراق الذى أصبح بالفعل ميدانا لنشاط البابية التخريبى؛ وتذكر المصادر^(٢٣) أن الفتن والاضطرابات المذهبية قد استمرت فى المدن العراقية الكبرى بغداد والكاظمية وكربلاء، غير أن السلطات العثمانية أمرت بالقبض عليهم ومصادرة جميع كتبهم ورسائلهم وقامت باستجوابهم ثم وضعت الحراسة عليهم وتبين أن صبح أزل كان قد ادعى النبوة فى حين ادعى المرزا حسين على (بهاء الله) نزول الوحي عليه بالعربية والفارسية؛ وأنه المهدي المنتظر؛ ثم ادعى النبوة، ورأت السلطات العثمانية أن استمرار هؤلاء فى ضلالهم سوف يكون له آثاره السيئة على بعض السذج من المسلمين، ولذا تقرر الحكم عليهم بالنفى المؤبد

الانفرادى وتم ارسال «البهاء» ومريدوه إلى قلعة عكا^(٢٤) وتقرر قطع المرتبات التي خصصت لهم سابقا.

تشكيل لجنة الحدود:

واصلت السلطات الفارسية تقديم الاحتجاجات إلى الباب العالي بعد حملة على رضا على المحمرة سنة ١٨٣٧ م؛ ولم تقتصر الجهود الفارسية على تلك الاحتجاجات وإنما تعدتها إلى احتلال الفلاحية والمحمرة ذاتها (١٨٤٠ - ١٨٤٢) كما طالبت فارس بعربستان. غير أن الفرس شعروا بأن العثمانيين سيواصلون ضغطهم لاستعادة المحمرة لكونها تتبع البصرة التي يفصلها عن الأراضي الفارسية نهر دجيل (الكارون). وأدت مشكلة الحدود إلى استعداد الفرس لخوض حرب شاملة مع العثمانيين، وهددوا بارسال جيش لاحتلال البحرين والكويت؛ وطالبوا بلواء السليمانية وعربستان حتى القرنة، وبإبعاد الأمراء الفرس المقيمين في بغداد؛ وردت السلطات العثمانية بتعبئة قواتها على الحدود، وبدأت المناوشات الحدودية خاصة في قاطع السليمانية. غير أن تورط إنجلترا وروسيا جعلهما يتبعان أسلوب التفاوض، والموافقة على تشكيل لجنة رباعية من الدول الأربع المذكورة مهمتها الرئيسية وضع خريطة دقيقة وتفصيلية للحدود بين الدولتين يمكن الرجوع إليها عند حدوث نزاع جديد في المستقبل.

وقد اتخذت اللجنة مدينة ارضروم التركية مقراً لها؛ وباشرت جمع الوثائق المتعلقة بالحدود وخاصة تلك المتعلقة بأوضاع المحمرة^(٢٥)؛ وعقدت اللجنة أول اجتماع لها في ١٥ مايو ١٨٤٣؛ ولكنها توقفت بعد أيام قليلة بسبب توتر العلاقات الفارسية العثمانية على أثر هجوم القوات العثمانية على كربلاء، وبعد تصفية أزمة كربلاء تركزت المطالب الفارسية في امتناع السلطات العثمانية عن مساندة الأمراء الفارين إليها حتى لا يتخذوا من الأراضي العثمانية

قواعد للتآمر على النظام الفارسي وحق اشتراك الشاه في اختيار حاكم للسليمانية وتعيين قناصل لدى الدولة العثمانية واحترام رعايا الشاه الموجودين في الدولة العثمانية؛ وتطبيق المساواة بين رعايا الدولة العثمانية بصرف النظر عن الدين أو المذهب؛ وإعادة العشائر الفارسية التي هاجرت إلى الأراضي العثمانية؛ كما طالبت السلطات الفارسية تسهيل أمر الزوار والحجاج الفرس إلى العراق والحجاز وإلغاء الضرائب المفروضة على دفن الموتى في العتبات المقدسة.

أما المطالب العثمانية فقد تركزت في انسحاب الفرس من المحمرة؛ واعتراف الحكومة الفارسية بمعاهدة سنة ١٨٣٨ والتي كانت قد عقدت بين الدولة العثمانية وبريطانيا؛ واحترام الأحكام الواردة في معاهدات ١٦٣٩، ١٧٤٦، ١٨٢٣.

وقد تحولت جلسات اللجنة إلى مشادات كلامية بين المندوبين الفارسي والعثماني وتطورت المناقشات إلى تبادل الاتهامات، ووجدت الدولتان الوسيطتان - إنجلترا وروسيا - أن مشكلات الحدود بين الدولتين العثمانية والفارسية تحتاج إلى وقت طويل لحلها، واقترحتا أن تعقد معاهدة تنص على حل لبعض المشكلات القائمة؛ وأن يترك بعض منها للدراسة والتسوية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق فيما بعد على إبرام معاهدة ارضروم الثانية (١٨٤٧) التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن مطالبها في عربستان إلى الدولة الفارسية، وبالمقابل اعترفت هذه الأخيرة بسيادة الدولة العثمانية على لواء السليمانية^(٢٦).

واستمرت اجتماعات لجنة الحدود خلال ١٨٤٩ - ١٨٥١ ولكن دون جدوى، وانتقلت المفاوضات إلى عواصم الدول الأربع بناء على اقتراح إنجلترا، بينما تركت لجنة فنية في ارضروم لاستكمال دراسة الحدود ووضع خريطة لها؛ وخلال قيام اللجنة بعملها نشبت حرب القرم^(٢٧) (١٨٥٣ -

١٨٥٦) فتوقفت اللجنة عن العمل ، ولم تكذ تنتهى هذه الحرب حتى أعلنت انجلترا الحرب على الدولة الفارسية واتهمتها بالخصوع لروسيا بسبب قيام فارس بارسال حملة إلى هرات عند الأمير الأفغان المتحالف مع انجلترا . وقامت البحرية البريطانية باحتلال المحمرة ؛ وأجبرت الفرس على عقد معاهدة باريس (١٨٦٥م) ، وعادت لجنة الحدود إلى عملها ؛ واستمرت الدراسات فى الفترة ١٨٥٧ - ١٨٦٥ ؛ ووضعت خلالها خريطة للحدود من جبال أارات إلى الخليج العربى ؛ وقدمت الخريطة ليعتمدها الطرفان ، ووافق كل منهما عليها ، ومع ذلك لم تحسم هذه الخريطة نزاع الحدود حيث أثارت إحدى القبائل الكردية الفوضى على الحدود لسنوات عديدة (١٨٦٩ - ١٨٧٢) .

وتذكر المصادر أن مشكلة العشائر المتنقلة عبر الحدود ومسألة توفد الزوار الفرس عبر الأماكن المقدسة ؛ ظلتا من أهم أسباب النزاع العثماني الفارسي فى الفترة اللاحقة على معاهدة ارضروم الثانية ؛ وقد اتفقت الدولتان على تبادل وجهات النظر ؛ وتوصلتا إلى وضع بروتوكول فى سنة ١٨٦٩ ؛ وبحضور روسيا وانجلترا ؛ وتضمن هذا البروتوكول اقرار الدولتين لاحترام خطوط الحدود التى وضعتها لجنة تخطيط الحدود ؛ وظلت المنحدرات الجنوبية الغربية قرب نهر دجلة على ما كانت عليه لحين تثبيت الحدود بدقة مع عدم بناء أية مبان أو حصون على هذه الأراضى .

وخلال زيارته للعراق سنة ١٨٧٠ جرت مفاوضات بين ناصر الدين شاه ومدحت باشا فى العراق حول مشكلة الحدود والمشاكل الأولى المتعلقة بين البلدين وأهمها منع تجاوز واعتداء العشائر الكردية ، غير أن حرس الحدود الفرس لم يلتزموا بتطبيق بنود الاتفاق ، فاضطر مدحت باشا إلى إنشاء مواقع عسكرية فى الممرات التى تربط بين حدود البلدين لمنع التجاوز بقوة السلاح ، وبرزت مشكلة الحدود ثانية سنة ١٨٧٦ وقدمت الدولة الفارسية مذكرة جاء فيها : أن استمرار احتلال قطر وعدة أماكن أخرى يعد انتهاكا لصصوص معاهدة

١٨٤٧، وهناك سوء معاملة الزوار والحجاج الفرس وعدم الجدية في شط العرب ومشكلة جزيرة شهلة في شط العرب^(٣٠).

استمرار توتر العلاقات:

طوى القرن التاسع عشر أحداثه بمحاولات ايران التجاوز المستمر على الأقاليم الحدودية للعراق؛ وضمها تدريجيا بذرائع مختلفة إلى الولايات الايرانية الغربية؛ وكان ذلك سبباً رئيسياً لتوتر العلاقات بين البلدين خاصة وأن الحكومات الفارسية في توسعها الدائب على حساب أرض العراق خلال هذه الحقبة قد اتبعت السياسات الآتية^(٣١):

١- سياسة التدخل في الشؤون الداخلية. حيث اشتغلت تلك الحكومات ببعض الأوضاع والمشاكل التي كانت قائمة في العراق تحت الحكم العثماني وخاصة في السليمانية وأربيل وكركوك وإيجاد حكام لتلك المناطق الموالية لها، وقد أدى ذلك دوراً كبيراً في انتزاع ايران مدناً وأراضى عراقية مهمة في هذه الجهات فضلاً عن تحول اهتمام ايران إلى اقليم الأحواز العربي (معاهدة ارضروم الثانية ١٨٤٧).

٢- سياسة التضييل: حيث لم تثبت ايران حدودها البرية الغربية؛ ولم تعلن عنهما بصفة رسمية، وكانت تعتمد عقب التوقيع على أية معاهدة حدود إلى التجاوز على بنود تلك المعاهدة بفرض واقع جديد يستهدف عقد معاهدة أخرى، فإذا ما عقدت شرعت باستغلالها لتثبيت ما كانت قد حصلت عليه في الحقبة السابقة ثم تهيئة نفسها لعمل توسعي جديد.

٣- سياسة تغيير التركيب القومي القبلي: فقد راعت المعاهدات المعقودة بين الطرفين العثماني والايراني - الأوضاع القبلية على المناطق الحدودية بين دولتيهما؛ فأقرت وحدة العشيرة، وحالت دون شطرها بحسب الحدود الفاصلة؛ فإن ثبتت تبعية كل قبيلة لإحدى الدولتين وتركتها تنتقل بحرية

تامة بين أماكنها صيفاً^(٣٢) وشتاءً، غير أن الحكومات الإيرانية المتعاقبة دأبت على استغلال هذا العامل المتحرك في دفع حدودها مع العراق والتوسع على حساب أراضيه، وكانت وسيلتها في ذلك دفع القبائل الفارسية؛ أو تشكيل نسبة عددية من اتباعها من شأنها تغيير التركيب السكاني في المناطق المذكورة تمهيداً لسلتها من الأرض العراقية وضمها إلى إيران.

٤- سياسة القوة المسلحة: طغى هذا الأسلوب على علاقات إيران بالولايات العراقية، وتغيير معالم مناطقها ومسح اسمائها العربية لتغدو وكأنها جزء من إيران.

٥- المعاهدات والاتفاقات العديدة الخاصة بحدود العراق البرية التي عقدت بين الدولة العثمانية بصفتها صاحبة السيادة على العراق آنذاك؛ وبين الحكومات الإيرانية المتعاقبة بدءاً بمعاهدة أماسية سنة ١٥٥٤م وانتهاءً باتفاق الآستانة سنة ١٩١٣ الذي أخذ بمبدأ استبقاء الوضع الراهن Stat- us quo وهو الوضع الناجم عن التغييرات التي طرأت على الحدود في الفترة ١٨٤٨ - ١٩٠٥؛ وهذه التغييرات تعنى الواقع الذي فرضته إيران خلال المدة المذكورة؛ فضلاً عن ضعف الدولة العثمانية المستمر، والمشكلات المتنوعة التي كان يعاني منها العراق على نحو خاص، فقد تسبب ذلك في اقرار بعض المعاهدات المتأخرة للتجاوزات العديدة التي قام بها الجانب الإيراني على تلك الحدود البرية الطويلة^(٣٣) مع العراق.

مشكلات الحدود من الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة سنة ١٩٣٧ :

ورث العراق بعد الحرب العالمية الأولى جميع مشكلات الحدود التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية؛ وكان لموقف بريطانيا المناوئ للعراق في مطالبة والممالى في الوقت نفسه لايران نظراً لمصالحها هناك، ما

شجع ايران على المطالبة بالمزيد من تعديل الحدود؛ ورفع وزير الخارجية الايرانية إلى رئيس مؤتمر الصلح في ٩ يناير ١٩٢٠ مذكرة يطالب فيها بتعديل بعض أجزاء الحدود لصالح بلاده؛ وترى المصادر^(٣٤) العراقية أن مشكلة الحدود العراقية الايرانية في فترة الانتداب البريطاني على العراق هي فصل من فصول العلاقات البريطانية الفارسية؛ أكثر من كونها من فصول العلاقات العراقية - الفارسية.

ولم تنقطع حوادث الحدود بين الدولتين؛ وقد تدخلت بريطانيا لاقناع ايران بوجوب الاعتراف بالملكة العراقية، وهو ما تم بالفعل في ابريل ١٩٢٩، ومع ذلك فإن ايران لم تعترف بشرعية الحدود؛ واعتبرت الوثائق التي سبق التوقيع عليها قد فقدت أهميتها؛ وأن المعاهدات ليست ذات صيغة تنفيذية لتقرير الحدود؛ وطالب الشاه أن تبحث قضية الحدود من جديد معلنا خروج بلاده على الاتفاقيات التي عقدت بين بلاده وبين الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى؛ وعليه كثرت التجاوزات الايرانية وأصبحت خطرا يهدد علاقات البلدين من خلال التعرض لوسائل النقل النهرية العراقية في شط العرب؛ ولم تأبه ايران بالشكاوى العديدة التي قدمها العراق وقد عرضت الحكومة العراقية على ايران استعدادها للمفاوضات ورفعت إليها مذكرة بذلك، غير أن ايران اخترقت الحدود العراقية واستولت على مسافات تبلغ حوالي ٥٠٠ متراً مربعاً على ضفة شط العرب اليسرى وعندئذ وجهت وزارة الخارجية العراقية احتجاجاً لايران للكف عن هذه التجاوزات، ولما لم تدعن ايران للمطالب العراقية فقد رفعت شكوى عند ايران إلى عصبة الأمم في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٤ وتضمن الشكوى عرضاً للاعتداءات من جانب الموظفين الفرس على الحدود وعدم مراعاتهم لخط الحدود، وعدم اعتراف الحكومة الايرانية بصحة وثائق الحدود بين البلدين، وألحقت بالشكوى ثلاثة ملاحق، الأول؛ خاص بمعاهد ارضروم الثانية. والثاني: خاص ببيروتوكول سنة ١٩١٣ ومحاضر

جلسات لجنة تخطيط الحدود لسنة ١٩١٤ ؛ أما الملحق الثالث فقد تشعب إلى أربع فقرات خاصة بالتجاوزات الايرانية في شط العرب.

غير أن مجلس عصبة الأمم لم يبد حماسه في بحث المشكلة؛ والذي حدث أن المجلس كلف ممثل إيطاليا بالقيام بدور توفيقى بين الجانبين؛ وجرت مباحثات فى روما ثم جنيف ثم طهران؛ وأوفدت الحكومة الايرانية وفدا إلى طهران فى أغسطس ١٩٣٥؛ وأصررت ايران على وجوب تنازل العراق عن مرسى أمام عبادان على أن يكون عرضه منتصف شط العرب؛ كما أصررت إلى أن قضية الملاحة فى شط العرب على أنها مرتبطة بقضية الحدود؛ وقد وافق العراق على منح ايران مرسى فى عبادان لقاء اعتراف ايران بالحدود.

وفى ٤ يوليو ١٩٣٧ تم توقيع معاهدة الحدود وبروتوكول ملحق بها بشكل نهائى بين العراق وايران، وتكونت المعاهدة من ست مواد، والبروتوكول الملحق بها من خمس مواد؛ وجاء فى ديباجة المعاهدة: «أن الغرض من عقدها هو تحقيق ما أعلنه الطرفان من وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما».

ونصت المادة الأولى على أن يكون خط الحدود بين الدولتين هو الخط الذى عينته وخططته اللجنة، وتنازل العراق بموجب المادة الثانية عن جزء من شط العرب أمام عبادان بحيث يمر خط الحدود بمجرى المياه العميق؛ وقضت المادة الثالثة بتأليف لجنة لأجل تثبيت دعائم الحدود التى كانت قد عينت أماكنها لجنة سنة ١٩١٤. كما تم عقد معاهدة صداقة بين البلدين فى ١٨ يوليو ١٩٣٧، وأخرى فى ٢٤ من نفس الشهر والسنة. وقد تم الاعتراف صراحة بمشروعية بروتوكول الآستانة ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود. كما أنها أعطت ايران مكسبا جديدا بالإضافة إلى ما سبق أن كسبته سنة ١٩١٤ أمام مدينة المحمرة، وبذلك أصبح لايران منطقتان تكون لها مياه وطنية

فى شط العرب بمسافة ١٥ كيلو مترا احدهما أمام المحمرة والأخرى أمام عبادان؛ وصارت مصالح العراق المتعلقة بالنفط وميناء البصرة - من خلال المكاسب الايرانية الجديدة - أكثر تهديدا على أثر كل أزمة تقع بين البلدين .

وتذكر المصادر العراقية^(٣٥) أن تنازل العراق عن هذا الجزء من مياهه الوطنية دون مقابل من ايران سوى اعترافها بصحة الوثائق التى تستند إليها الحدود، أما ايران فقد اعترفت بأن شط العرب يكون مياهها وطنية عراقية تخضع للسيادة العراقية الكاملة فيما عدا الاستثنائين السابقين . وحصلت ايران على مكسب جديد أيضا بموجب هذه المعاهدة عندما نصت صراحة على أن يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية الايرانية والسفن الأخرى غير التجارية المستخدمة فى مصالح حكومية، حيث لم تحصل ايران قبل ذلك على حق السفن الايرانية الحربية بشط العرب إلا طبقا لمبدأ حق الملاحة البرى، كذلك فقد حققت ايران مكاسب متعددة أخرى^(٣٦) .

غير أن الرأى العام العراقى لم يقبل التنازلات السابقة حيث جرت مظاهرات صاخبة فى بغداد والبصرة احتجاجا على قبول مجلس النواب العراقى للمعاهدة؛ وسادت بغداد موجة من الخزن نتيجة لتدخل الشرطة للحيلولة دون وصول المتظاهرين إلى المجلس؛ أما فى البصرة فقد أمر بتصرفها بجلد الطلاب القائمين بالمظاهرات؛ أيا كان الأمر فقد تم ابرام المعاهدة فى ٢٠ يونيو ١٩٣٨ وتم تبادل الوثائق وإبلاغها لعصبة الأمم .

لجنة تخطيط الحدود:

بدأت لجنة تخطيط الحدود عملها فى ديسمبر ١٩٣٨ وحققت العديد من الانجازات، غير أن ايران استمرت فى تجاوزاتها؛ وبقي الوضع متأزما واستمرت حوادث الحدود حتى قيام ثورة يوليو فى العراق سنة ١٩٥٨، وقد انتهزت ايران الأحداث الداخلية فى العراق وعدم التفاته إلى مشكلات الحدود

المعقودة بين البلدين، وساد العلاقات توتر كبير وحشدت القوات المسلحة الإيرانية على طول الحدود؛ وفي ٧ مايو ١٩٥٩ أعلن الوزير الإيراني المفوض في بغداد بأن بلاده قد اعتبرت خسرو آباد ميناءً بحرياً تابعاً للمحمرة وطالبت العراق الاعتراف به؛ غير أن الحكومة الإيرانية أصرت على عدم قبولها هذا الطلب؛ وأنها ستحتفظ «بحقها القانوني» باتخاذ الإجراءات اللازمة، واستمرت إيران تخالف تعليمات ميناء البصرة وصارت بواخر شركة النفط الإيرانية - الإيرانية تدخل شط العرب متجهة نحو ميناء خسرو آباد بحراسة زوارق إيرانية مسلحة دون الحصول على موافقة سلطات الموانئ العراقية.

وفي محاولات العراق حل هذه الخلافات بالوسائل السلمية المباشرة وغير المباشرة فإنها طالبت بعرض المشكلة على الأمم المتحدة ثم محكمة العدل الدولية وأحصت العديد من المخالفات^(٣٧) التي ارتكبتها إيران، وقد تهربت إيران من أى تفاهم مع السلطات العراقية واستمرت في مخالفتها لمبادئ حسن الجوار؛ وعندما قامت ثورة ١٧ يوليو ١٩٦٨ في العراق فاجأت العراق بمشروع لمعاهدة تحل محل معاهدة سنة ١٩٣٧ ولما رفض العراق الطلب الإيراني؛ فقد أعلنت إيران في ١٩ أبريل ١٩٦٩ إلغاء الحكومة الإيرانية لمعاهدة الحدود بين العراق وإيران سنة ١٩٣٧، وأبلغت الحكومة العراقية رسمياً بالقرار^(٣٨) وأعلنت الحكومة العراقية رفضها للقرار الإيراني^(٣٩)، ورفعت الأمر إلى مجلس الأمن وطالبت باحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.

واستمرت إيران في الفترة التالية تزود المتمردين في شمال العراق بالأسلحة والمعدات والخبراء، حتى انفجر الوضع على الحدود في فبراير ١٩٧٤ وتأزم الوضع بين البلدين واتخذ مجلس الأمن توصية بتعيين ممثل دولي لدراسة المشكلة؛ وقد أوصى مجلس الأمن بناء على تقرير الممثل الدولي - باستئناف المفاوضات، واحتج الوفد العراقي والإيراني في استنبول في الفترة ١٢ - ١٨ أغسطس ١٩٧٤ كان حصيلتها صدور بيان صحفي باستئناف

المفاوضات. وفي مارس ١٩٧٥ ومن خلال الوساطة الجزائرية تم عقد اتفاقية الجزائر، وحقت إيران لنفسها مكسب فوريا مباشرا طالما حلمت به - على حد قول المصادر العراقية^(٤٠)؛ ومع ذلك استمرت التجاوزات الإيرانية حيث كثرت اعتداءات الحدود طوال السنوات الخمسة التالية مما جعل العراق يلغى اتفاقية الجزائر في ١٧ سبتمبر ١٩٨٠ ليدخل النزاع في مرحلة جديدة.

هوامش الفصل الأول (العراق وايران)

(١) دكتور عبد الحويشي (وآخرون)، الحدود الشرقية للوطن العربي، دراسة تاريخية، دار الحرية للطباعة، بغداد، بدون تاريخ اصدار، من ص ٥ - ١٤.

(٢) المرجع السابق، من ص ١٠ - ١٢.

(٣) حيث نقضت الدولة الفارسية المعاهدات العديدة للتعايش السلمى مع الدولة العثمانية وقد عقدت هذه المعاهدات فى السنوات ١٥٩٠، ١٦١١، ١٦١٣، ١٦١٨ م، راجع فى تفصيل ذلك، دكتور علاء موسى كاظم نورسى، العراق فى العهد العثمانى، بغداد ١٩٧٩، من ص ٢٨ - ٣٥.

- شاكر صابر الضابط، العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وايران، بغداد ١٩٦٦.

(٤) راجع:

- كارل بروكلمان، ترجمة منير فارس ونبیه بولمكى، تاريخ الشعوب الإسلامية، بيروت ١٩٤٩، من ص ١٣٢ - ١٤٤.

- صالح محمد العابد، حملة السلطان مراد الرابع لاستعادة بغداد، فى: مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الرابع، بغداد، ١٩٧٩.

- Creasy, Edward, History of Ottoman Turks, (London 1975).

(٥) دكتور علاء مرسى كاظم نورس، الصراع العثمانى الفارسى وأثره على العراق حتى أواخر القرن الثامن عشر، فى: الحدود الشرقية للوطن العربي، مرجع سابق، من ص ٤٧ - ٧٦ نقلا عن:

Hammer, J.: Histiove de L'Empire Ottoman, Vol. Xiv,)Paris, 1839), p. 590.

(6) Lorimer, J. G.: Gazatter of Persian Gulf, Oman & Central Arabia Vol. 1, Part 1 (Calcutta, 1915). pp 1197 - 9

(7) Ibid., pp. 1229 - 1245.

وراجع أيضا، أرنولد ويلسون، ترجمة عبد القادر يوسف، الخليج العربي، الكويت ١٩٧٠، من ص ٣٠١ - ٣٠٧.

(٨) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة ١٨٩٦، من ص ١٥٤ - ٢١٢.

(٩) محمود علي الداود، التطور السياسي الحديث لقضية عمان، القاهرة ١٩٦٤، من ص ٢٠ - ٢٧.

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢٦، وراجع أيضا:

Miles. Samuel B.: The Countries & Tribes of the Persian Culf (London, 1966) pp. 272 - 276.

(١١) بروكلمان، مرجع سابق، من ص ٦٥٠ - ٦٥٩.

(١٢) دكتور مهدي جواد حبيب، الصراع العثماني - الفارسي وأثره على العراق حتى أواخر القرن التاسع عشر، في: الحدود الشرقية للوطن العربي، مرجع سابق، من ص ٧٩ - ١٤٠.

(١٣) المرجع نفسه، ص ٩٩.

(١٤) المرجع نفسه، ص ١٠٠.

(١٥) دكتور عبد العزيز نوار، داود باشا والي بغداد، القاهرة في ١٩٦٧، من ص ١٨٥ - ١٩٤.

(١٦) دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، ص ١٠٢، نقلا عن تاريخ جودت، ج ١٢، من ص ٣ - ١٢، ١٥٦ - ١٦٠.

(١٧) حيث أصدر ناصر الدين شاه في أواخر عام ١٨٥٧ مرسوما ملكيا تضمن اسناد اماره المحمرة إلى الحاج جابر بن مرادو وأبنائه من بعده وأن تبقى الجمارك تحت إدارة السلطات الفارسية ويديرها أمير المحمرة نيابة عنها؛ وأن يتعهد أمير المحمرة بنجدة الدولة الفارسية بجيشه في حالة اشتباكها بحرب مع دولة أخرى. وبعد وفاة الحاج جابر تولى ابنه خزعزل ششون الامارة (١٨٨١ - ١٨٩٧)؛ حيث تغلغت انجلترا في عربستان لاستثمارها اقتصاديا؛ وفي عام ١٨٨٨ تم افتتاح نهر دجيل (كارون) للملاحة التجارية الدولية وحصلت بريطانيا من خلال شركة لنج على

امتياز بهذا الشأن؛ وفي عهد الشيخ خزعل (١٨٩٧ - ١٩٢٥) تفجر النفط في عربستان وتطور مصالح إنجلترا في الامارة. وكان الشيخ خزعل واحدا من أشهر الذين عرفهم الخليج العربي في تاريخه الحديث، وقد انتهت حكمة مؤامرة فارسية - انجليزية. راجع تفصيلا:

- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية، القاهرة ١٩٧١، من ص

٨٥ - ٩٤.

(١٨) دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، ص ١١٢.

(١٩) المرجع نفسه، ص ١١٣.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١١٣.

(٢١) راجع: علي الوردى، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بغداد ١٩٧١، الجزء الثاني.

(٢٢) وهى شخصية «رزين تاج» الملقبة بقرّة العين وكان له علاقة بحرينيين يهوديين هما «الباهو ولا لا زار»؛ راجع، إدارة، الكواكب الدرية فى مآثر البهائية، القاهرة ١٩٢٣، من ص ١٩٧ - ٢٠٢.

(٢٣) دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، ص ١٣٣ نقلا عن، الأرشيف التركى، مجلس خصوص، رقم الوثيقة ١٤٧٥؛ ملف ٦.

(٢٤) المرجع نفسه، ص ١٢٤ وقد دفن «البهاء» فى عكا ومقبرته أصبحت مزارا للبهائيين ومن أهم مؤلفاته «الأقدس» الذى نسخ به «البيان»، راجع عبد الرزاق الحسينى، البابيون والبهائيون فى ماضيهم وحاضرهم، من ص ٢٥ - ٣٠.

(٢٥) دكتور عبد العزيز نوار، داود باشا والى بغداد، القاهرة ١٩٦٧، من ص ٣٣٠ - ٣٣٨، وراجع أيضا: محمد أمين زكى، ترجمة محمد جميل الروز بىانى، تاريخ السليمانية وأنحائها، بغداد ١٩٥١.

(٢٦) دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، من ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٢٧) حرب القرم.

(٢٨) دكتور عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص ٤٣٦ نقلا عن:

Airchison A Collection, Vol. XII, pp. 20 - 22.

(٢٩) دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، ص ١٤٠ نقلا عن: مدحت باشا: تذكرة عبرت، استنبول ١٣٢٥ هـ، الجزء الأول، ص ٦٦.

(٣٠) دكتور عبد العزيز نوار، مرجع سابق، من ص ٤٣٨ - ٤٤٠ نقلا عن:

Airchison, op. cit., pp. 20 - 22.

(٣١) اعتمدنا على التحليل القيم للدكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، من ص ١٤٢ - ١٤٨.

(٣٢) جابر الراوي، الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الايرانية بغداد ١٩٧٥، من ص ٢١٢ - ٢١٦.

(٣٣) يرى الدكتور مهدي جواد حبيب تقسيم هذه الحدود لثلاثة أجزاء: الأول: من ملتقى حدود الدولتين إلى منطقة أورمان، الثاني: من درتنك إلى نفط شاه، والثالث: من سومار إلى دهلران حيث يبدأ اقليم الاحواز، راجع: دكتور مهدي جواد حبيب، مرجع سابق، من ص ١٤٨ - ١٨٢.

(٣٤) دكتور مصطفى عبد القادر النجار، التجاوزات الايرانية على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، في: الحدود الشرقية للوطن العربي، مرجع سابق، من ص ٢٥٧ - ٢٧٤.

(٣٥) المرجع نفسه، من ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٣٦) راجع تفصيل ذلك في المرجع السابق، من ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣٧) تفصيل ذلك في المرجع السابق، من ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٣٨) مذكرة السفارة الايرانية في بغداد إلى وزارة الخارجية العراقية رقم ٤٩٩ في ٢٩ ابريل ١٩٦٩.

(٣٩) مذكرة وزارة الخارجية العراقية إلى السفارة الايرانية في بغداد رقم ٥١٦ في ١ مايو ١٩٦٩.

(٤٠) دكتور مصطفى عبد القادر النجار، مرجع سابق، ص ٢٧٤.

الفصل الثانى
أزمة الخليج الثانية
(العراق والكويت)

الفصل الثانى

أزمة اخليلج الثانية

(العراق والكويت)

وقعت أزمة الخليج الثانية بسبب غزو القوات العراقية للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ وفى نفس اليوم الذى دخلت فيه القوات العراقية إلى الكويت، قامت حكومة الولايات المتحدة باصدار بيان رسمى عن البيت الأبيض أظهرت فيه قلقها إزاء الإجراء العراقى ووصفه بأنه (عدوان سافر) مع التأكيد على عدم توفر المعلومات لديها عن مدى الانتشار العراقى، كما تضمن البيان عدم وجود أى تقرير يتحدث عن إلحاق الضرر بالمواطنين الأمريكين فى الكويت جاء فى البيان أنه (... بناء على طلب الكويت والولايات المتحدة فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سينعقد باكراً هذا الصباح للنظر فى هذا الأمر بالإضافة إلى أنه قد علمنا بأن الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى ستدعيان إلى الانعقاد لدراسة هذا الوضع) ^(١).

وبالفعل دعت مصر إلى عقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية فى القاهرة فى نفس اليوم ٢ / ٨ / ١٩٩٠، حيث وجهت القاهرة المجلس إلى اتخاذ قرار بإدانة الموقف العراقى، كما نص البند السادس من القرار على (... رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخل فى الشؤون العربية) ^(٢).

كما اتجهت الولايات المتحدة إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وتحركت على مستوى منظمة حلف الأطلسى وعلى الساحة الأوروبية وأصدرت مع الاتحاد السوفيتى بياناً ^(٣).

وأخيراً وصل الجهد الأمريكى إلى مجلس الأمن واتخذ المجلس قراره رقم ٦٦٠ / ١٩٩٠ والذى طالب بانسحاب العراق، كما دعا العراق والكويت إلى

البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد وبوجه خاص جهود الجامعة العربية^(٤).

قرارات مجلس الأمن

كما دعت الولايات المتحدة مجلس الأمن للانعقاد، وفي السادس من أغسطس ١٩٩٠ اتخذ قراره رقم ٦٦١ / ١٩٩٠^(٥). مستندا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(٦).

وأصدر مجلس الأمن قراره (٦٦١) في ٥ أغسطس ١٩٩٠، وفرض في هذا القرار الحصار الاقتصادي على العراق وقد استثنى مجلس الأمن من هذا الحظر، المواد المخصصة للأغراض الطبية والمواد الغذائية^(٧).

وفي اليوم التالي لصدور قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ / ١٩٩٠ أصدر الجماعة الأوروبية بيان (٦ / ٨ / ١٩٩٠). أعادت فأكدت فيه على الإدانة والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠، وأعلنت اعتمادها الحظر الكامل على العراق، وأعلنت الجماعة أنها على اتصال وثيق مع الدول العربية، كما أبرزت أنها تجري اتصالات مع مجلس التعاون الخليجي، قامت الدول الأوربية باصدار بيانات مشابهة، اتسمت بالتأكيد على الجوانب الإجرائية المتعلقة بالحظر.

وهي قراره رقم ٦٦٢ الذي صدر في ٩ أغسطس ١٩٩٠^(٨)، رد مجلس الأمن على اعلان العراق بضم الكويت.

وفي ١٢ أغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق مبادرته لحل الأزمة على أساس حل جميع قضايا الاحتلال، أو القضايا التي تصورت بأنها احتلال في المنطقة كلها، وفق أسس ومبادئ واحدة ومنطلقات يضعها مجلس الأمن. وقد أثارت هذه المبادرة - خاصة وأنها جاءت متزامنة مع تطبيع العراق لعلاقاته مع ايران - حفيظة الولايات المتحدة وحلفائها فبادرت إلى دعوة مجلس الأمن في ١٨ / ١٩٩٠ ليتخذ القرار رقم ٦٦٤ الذي ركز على قضية الرعايا الأجانب

المستضافين في العراق وأن يعيد تأكيده على القرارات السابقة^(٩).

وفي الخامس والعشرين من أغسطس ١٩٩٠ أصدر مجلس الأمن قراره الخامس (٦٦٥ / ١٩٩٠)، والذي أشار في ديباجته إلى أنه يلتزم بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إذ أبدى أسفه للخسائر التي وقعت في صفوف الأبرياء) في الكويت دون التثبيت من ذلك كما استمر المجلس في تصعيد إجراءاته حيث دعا الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت إلى تنفيذ الحصار البحري.

وفي ١٣ سبتمبر عاد مجلس الأمن إلى عقد اجتماع أصدر بعده قراره رقم ٦٦٦ / ١٩٩٠^(١٠). وتحدث هذا القرار في فقراته العاملة عن النواحي الإنسانية التي تسمح بتصدير المواد الغذائية والطبية إلى العراق، إلا أنه أناط الموافقة واشترطها بمرور تقارير من العراق والكويت تثبت الحاجة الإنسانية لهذا المواد، كما يطلب مجلس الأمن في فقرته العاملة رقم ٧ الأمن العام استخدام مساعيه الحميدة من أجل تيسير إيصال المواد الغذائية والطبية إلى الكويت والعراق وفقا لأحكام هذا القرار وغيره من القرارات ذات الصلة.

وصدر هذا القرار ٦٦٧ / ١٩٩٠^(١١)، الذي شجعت مهاجمة قوات عراقية للبعثات الدبلوماسية في الكويت، ثم جاء القرار رقم ٦٦٩ في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠، وذلك بإشارة إلى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة، والتي تنص على مساعدة السكان المدنيين والمتضررين من الحصار على العراق حيث أشار القرار إلى تزايد ورود طلبات المساعدة.

ثم صدر القرار رقم ٦٧٠ / ١٩٩٠، الذي اتخذته المجلس بفرض حصار جوي على العراق.

أما قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ / ١٩٩٠^(١٢)، فقد طالب بتعويضات تدفعها الحكومة العراقية عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص الحقيقيين والمعوقين نتيجة دخول العراق إلى الكويت.

ثم جاء القرار رقم ٦٧٧ / بناء على طلب تقدمت به اثيوبيا، رومانيا، زائير، فلندا، كندا، كوتدافوار، الكويت، المملكة المتحدة، والذي يتصل بالبعد الديموغرافي للكويت، ويدين محاولة العراق لتغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت.

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ١٩٩٠، اتخذ المجلس قرار ٦٧٨^(١٣) والقاضى بمفهومه إلى جواز استعمال القوة (بما فى ذلك القوة العسكرية) لاجراج العراق من الكويت.

ثم جاء القرار رقم ٦٨٦ والذي صدر فى ٢ مارس ١٩٩١^(١٤). حيث يطالب العراق البدء بتنفيذ الالتزامات التى قبلها على نفسه. باعلانه موافقته على كافة قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن (أزمة الخليج)، وكذلك قبول لمبدأ مسؤوليته عن كافة الأضرار التى نتجت للكويت وللبلدان الأخرى بسبب دخوله للكويت.

وفي الثالث من ابريل ١٩٩١، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧^(١٥)، ثلاثة آلاف وتسعمائة كلمة ويفرض القرار شروطا على العراق لاقرار وفق اطلاق النار. ومن أهمها فرض ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وقيام العراق باتلاف كافة مخزونه من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، إضافة إلى صواريخه الباليستية التى يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلو متراً، وقبوله بقيام لجنة دولية بتفتيش أراضيه دورياً، وتأكيد مسؤوليته، بموجب القانون الدولى عن كافة الخسائر والأضرار الناتجة عن دخول الكويت وتقرير إنشء صندوق يمول عن طريق اقتطاع نسبة من مبيعاته النفطية، وتأكيد وجوب قيام العراق بدفع كامل ديونه الخارجية وما يترتب عليها من فوائد وعمولات مع ابقاء العقوبات الاقتصادية.

ثم صدر القرار رقم ٦٨٨ بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٩١ بأغلبية عشرة أصوات

ومعارضة كل من اليمن وكوبا وزيمبابوى، وامتناع الهند والصين عن التصويت ويبدى القرار قلقه بشأن سكان العراق المدنيين وخاصة الأكراد، الذين لجأوا إلى الجبال فى شمال العراق، وحمل العراق مسؤولية ذلك.

ثم توالى القرارات واحد تلو الآخر وأهم هذه القرارات القرار رقم ٦٨٩ / إبريل ١٩٩١، والذي يتصل بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للمراقبة فى العراق والكويت هذا القرار الذى اتخذ بالاجماع، والقرار رقم ٦٩٢ المتخذ بتاريخ ٢٠ مايو ١٩٩١، والذي يتصل على عدة أمور أهمها. إنشاء صندوق الامم المتحدة للتعويضات واللجنة التى ستدير الصندوق وهذا القرار اعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شئ وامتناع عضو واحد عن التصويت (كوبا).

ثم القرار رقم ٦٩٩ (٣٣) والصادر بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٩١ لتأكيد تدمير القدرات العسكرية العراقية.

ثم القرار رقم ٧٠٠ بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٩١ وينص على التنفيذ الدولى التام لحظر الأسلحة المفروض على العراق. أما القرار رقم ٧٠٥ الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٩١. فقد جاء لتحديد النسبة المثوية التى يتعين على العراق دفعها. فى حين جاء القرار ٧٠٦ فى ١٥ أغسطس ١٩٩١، لوضع شروط لبيع النفط العراقى، وقد اتخذ القرار بأغلبية ثلاث عشر صوتا مقابل صوت واحد (كوبا) وامتناع اليمن عن التصويت.

أما القرار رقم ٧٠٧ (٣٧) والصادر بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٩١ فقد نص على إدانته للعراق لعدم تعاونه مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وقد اتخذ هذا القرار بالاجماع.

فى حين جاء القرار رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٩١ ليعالج موضوع تصدير النفط العراقى، أما القرار رقم ٧١٥ والذي صدر فى ١١ اكتوبر جاء يطلب من العراق الامتنال إلى قرارات مجلس الأمن السابقة.

تفسير الموقف الأمريكي:

منذ اليوم الأول للغزو ظهر واضحاً إستعداد الولايات المتحدة لإنجاز دور رئيسى فى أزمة الخليج حتى جاء ذلك على لسان الرئيس بوش بأن الغزو العراقى «عمل ينتمى إلى عصر الحرب الباردة .. أنه أثر مظلّم لزمن مظلّم .. إن ما هو موضع اختبار هنا هو ثقة أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها بالتزاماتها وما سيكون عليه العالم بعد انتهاء الحرب الباردة ومعارضة العدوان».

على أن الباعث الرئيسى لتفسير الموقف الأمريكى هو تهديد المصالح الأمريكية فى منطقة الخليج، وذلك من ثنايا الاعتبار الآتية:..

أولاً: حماية موارد الطاقة فى دول الخليج العربى وضمان تدفق البترول إلى الغرب فى فترة ما بعد الحرب الباردة وتحت مظلة ما يطلق عليه بالقطاع الدولى الجديد لاستأثر منطقة الخليج كنسق فرعى فى التوازن الاقليمى مكانة متميزة فى المصالح الأمريكية.

ثانياً: الحفاظ على منطقة المخزون الاستراتيجى للبترولى لأمریکا (٦٠٪ من مخزون العالم) كم منطقة نفوذ غربية خاصة. وفى نفس الوقت مواجهة متطلبات الثورة الإسلامية الإيرانية وإحلالها كعدو فى المنطقة.

ثالثاً: منع الاتحاد السوفيتى فى إطار توازن المصالح من تحقيق مكاسب استراتيجية فى المياه الدفئة بالخليج وذلك باستمرار التواجد العسكرى الأمريكى هناك والوصول إلى ترتيبات أمنية مع البلاد النفطية الصديقة.

ويستدل من قرارات مجلس الأمن السابق الإشارة إليها أن الولايات المتحدة أهدافها من التواجد العسكرى المكثف فى منطقة الخليج خلال اتون الأزمة من ثنايا. خروج القوات العراقية من الكويت دون قيد أو شرط. وعودة الحكومة الشرعية إلى الكويت.. وضمان سلامة السعودية وأمن منطقة الخليج ككل. والحفاظ على أرواح الرعايا الأمريكيين فى الخارج وضمان سلامتهم.

وقيام نظام عالمى جديد تعيش فيه وتزدهر دول العالم شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً.

وبالطبع فقد كانت الولايات المتحدة ترمى إلى حماية منابع البترول من الدمار المتوقع، وتهيئة منطقة الخليج على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية جماعية أو ثنائية أو غيرها. وقد سار التوجه الأمريكى فى حل أزمة الخليج الثانية بين العراق والكويت على أساس أنه لاتفاوض مع العراق إلا بعد إزالة آثار العدوان على الكويت وعودة حكومتها الشرعية وإزالة خطر آلة الحرب العراقية من الوجود (وهو نفس التوجه تقريبا الذى ينتهجه العراق فى ضمه للكويت إلى الأبد وعدم قبول أى حوار حول ذلك). ومن الملاحظ أن التوجه الأمريكى يقوم على تغليب أثر التهديد بالقوة والاكراه لفرض الحل على الطرف الآخر وهو ما أدى إلى رفض جميع المبادرات العراقية (كمبادرة الرئيس العراقى يوم ١٢ / ٨ / ١٩٩٠ بإنهاء العقوبات الاقتصادية وربط الانسحاب العراقى بقضايا الاحتلال فى المنطقة) ويعتبر الأمريكيون أن عرض العراق بالدخول فى مفاوضات قبل الانسحاب من الكويت وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو أمر لا يستحق الرد. ويرتكز التوجه الأمريكى فى إدارة الأزمة على استراتيجية غالب أو مغلوب بمعنى الالتزام بانجاز الأهداف الأمريكية فى الأزمة بالكامل، ثم يبقى أى شئ قابل للتفاوض بعد ذلك.

على أن ثمة عناصر للنجاح والفشل فى التوجه الأمريكى لإدارة الأزمة الثانية للخليج.

« و » تكمن عناصر النجاح فى استخدام القوة العسكرية غير العنيفة فى شبكة معقدة مكن مراحل ومستويات إدارة الأزمة لإنجاز أهداف سياسية مع تجنب المواجهة العسكرية الشاملة. وخلق جبهة من المؤيدين لاستخدام هذه القوة تتعدى الحلفاء التقليديين لتضم الاتحاد السوفيتى والصين ودول عدم الانحياز إذا فشلت الجهود الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية.

واستخدام ما يطلق عليه «الشرعية الدولية» لاستصدار قرارات من الأمم المتحدة والعمل وفق مظلة دولية فى مواجهة مع قواتها على العراق. وضع القوات العربية المشاركة إلى جوار القوات الأمريكية التى تتولى الدفاع عن دول الخليج.

وحشد الرأى العام الأمريكى والغربى والدولى ضد غزو العراق للكويت وإتباعه بتأييد الإجراءات الأمريكية تحت ستار «الشرعية الدولية» لإحكام الحصار البحرى المفروض على العراق وخلق شبكة إعلامية واسعة النطاق لضمان استمرار هذا التأييد. وفى نفس الوقت استخدمت الولايات بذكاء وتم وضع الدور الاسرائيلى فى أدنى حد ممكن للاستخدام فى الاستراتيجية الأمريكية بالخليج منعاً لجعل الأزمة جزءاً من الصراع العربى - الاسرائيلى وكسب عطف الشارع العربى للمغامرة العراقية.

ومع ذلك فإن التوجه الأمريكى لا يخلو من عناصر فشل تمثلت فى استمرار الحشد العسكرى يؤدى إلى انصراف الحلفاء والمؤيدين والانصراف وتتحول الأزمة إلى مشكلة ثم إلى جزء من الصراع القومى والاجتماعى الممتد فى الشرق الأوسط. وبدء تراخى الجبهة الداخلية إذا استمرت الأزمة لشهور وتتناقص الفرص فيها أمام أمريكا بسبب إرتفاع أسعار البترول وأزمة الرهائن ونتيجة الانتخابات النصفية للكونجرس وزوال الأمل فى تخفيف العجز المالى فى الميزانية العسكرية التى تضخمت بسبب الأزمة والتى كان من المتوقع إنتهاؤها مع إنتهاء عصر الحرب الباردة.

أضف إلى ذلك الخوف من تحول الجبهة الاقليمية إلى الضد وإزدياد موجة العداء لأمريكا فى المنطقة.

ثم وجود دول تكسر طوق الحصار المفروض على العراق مع طول المدة وقد ظهر ذلك واضحاً فى العلاقات الإيرانية - العراقية الجديدة.

كذلك إرتفاع أسعار البترول عالمياً وبدء سعى كل دولة على حدة لمقاومة غلاء الأسعار لديها وهذا هو الأهم من وجهة النظر الأمريكية. ومع ذلك فقد أعطت الولايات المتحدة - تجنباً للفشل - الفرصة لحل الأزمة سلمياً عن طريق المبادرات الفردية والاقليمية والدولية عن ثنايا إرسال الموفدين والمبعوثين والرسل إلى المنطقة فى محاولة لإيجاد حلول سلمية إقليمية أو دولية (وكان معظم هؤلاء على مستوى السفراء أو الوزراء).

وإتاحة الفرصة لحوار عربى - عربى لانجاز الأهداف الأمريكية المعلنة وقد إنعقد مؤتمر القمة العربى الطارئ فى القاهرة وانتهى بحدوث أكبر استقطاب عربى يقع منذ الحرب العالمية الثانية وتقرر فيه إرسال قوات عربية تكون فى خط الدفاع الأمامى عن السعودية للدول التى تقبل ذلك.

وفى يوم ٢٢ أغسطس رفضت الولايات المتحدة دعوة عراقية للتفاوض معها ما لم ينسحب العراق من الكويت وينهى حرب السفارات.

وأخيراً تحويل ساحة الأمم المتحدة إلى ساحة قتال دبلوماسية لاستصدار قرارات تضىف الشرعية على التحركات الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً وتمثل ذلك فى استصدار العديد من قرارات الدولية تمثل إدانة الضم والغزو وتحرض على مقاطعة العراق اقتصادياً واستخدام القوة العسكرية لتنفيذ المقاطعة. مع تعويض الدول التى تضار من المقاطعة الاقتصادية.

وإتاحة الفرصة أمام العراق للتراجع المشرف، وفى ٣١ أغسطس ١٩٩١ - أى فى نفس شهر الأزمة - اجتمع بيريز دى كويار سكرتير عام الأمم المتحدة مع طارق عزيز وزير خارجية العراق لإنهاء الأزمة دون فائدة.

وعموماً منذ سعت الإدارة الأمريكية فى توجهاتها إلى إقناع العراق بالقدرة الكاملة على استخدام الحل العسكرى إذا فشل الحل السلمى وأن هذه الاختيارات مفتوحة أمامها على قدم المساواة من ثنايا احتكاكات رمزية بين

الطرفين مثل إجبار السفن العراقية على الخضوع للتفتيش بواسطة السفن الأمريكية المحاصرة، وقيام القوات الأمريكية الخاصة والحليفة بمساعدة وتدريب رجال المقاومة الكويتية.

وفرض حصار بحري شامل وتنفيذه بالقوة المسلحة. فقد قامت كل من السعودية وتركيا بإيقاف ضخ البترول العراقي من أراضيها مما يشكل ضربة قوية لأكثر من ٩٩٪ من بترول العراق. وقد أصدر الرئيس بوش أوامره إلى ٢٢ سفينة أمريكية لاستخدام الحد الأدنى من العنف اللازم لإيقاف السفن المتجهة إلى العراق. ثم حصار ميناء العقبة الاستراتيجي الحيوي للعراق لإيقاف البترول المصدر منه إلى العالم الخارجي. ثم الوصول إلى المواجهة الشاملة: حيث تحولت الأزمة من مجرد نزاع يجري في منطقة بعيدة فيما وراء البحار إلى مواجهة عالمية، يمكن أن تترتب عليها نتائج دبلوماسية وعسكرية واقتصادية وسياسية خطيرة في وقت تتضاءل فيه فرص الحل بالطرق السلمية. فقد كان أمام أمريكا عند وقوع الأزمة ثلاثة بدائل في حالة المواجهة الشاملة. بتوجيه ضربة اجهاضية إلى القوة العسكرية العراقية اعتماداً على السلاح الجوي الأمريكي إلا أن هذا البديل سقط بقيام العراق بتوزيع الرعايا الغربيين في المواقع الاستراتيجية الهامة. وبهذا فوت العراق على أمريكا استخدام بديل الضربة العاجلة.

أما البديل الثاني فهو الدخول في مواجهة عسكرية طويلة الأمد عن طريق استخدام القوات البرية والقوات الأخرى. لكنها خشيت على إحراق منابع ٢٠٪ من موارد البترول وقتل رعاياها أضف إلى ذلك الأثر النفسي على العرب عامة والتكلفة المالية لحرب طويلة الأمد وعدم ضمان الجبهة الداخلية التي إنقسمت ما بين مؤيد ومعارض .. كل ذلك جعلها تعدل عن المواجهة المباشرة.

أما البديل الثالث فقد تمثل أمام صانعي القرار الأمريكي - في أعلى

درجات المواجهة وهو فرض حصار محكم على العراق لاجباره على الرحيل عن الكويت ومن ثم إستتباب «الأمن النفطي» بتحطيم القوة العسكرية العراقية بوسائل أخرى، ثم الدخول فى حرب مباشرة بعد استقطاب دول التحالف من الغرب وغيره.

على أن الأمر الأكثر الأهمية هو «البتترول» والذي يستدعى وقفة للتحليل والتفسير فقد خشيت أمريكا أن تتحول الأزمة إلى مشكلة ثم إلى جزء من صراع الشرق الأوسط فيختفى منها عنصر قصر الوقت وقوة الدفع واهتمام الرأى العام ودعمه للرئيس بوش. وقد ساعد على ذلك إرتفاع سعر البترول فى الداخل مع ازدياد تكلفة بقاء القوات الأمريكية مالياً ونفسياً. فقد ارتفع سعره بأكثر من ٥٠ سنتاً للجالون وهذا يعنى أنه إذا وصل إلى سعر دولارين للجالون (حالياً حوالى ١٦٠ سنتاً وتبقى ٤٠ سنتاً) فإن ذلك يشكل عبئاً جديداً على المواطن الأمريكى. أما إزدياد نفقات الحملة الأمريكية العسكرية فى الخليج فكانت حديث كل بيت أمريكى وقد سارعت الإدارة بالإعلان بأن دول الخليج ستتحمل التكلفة كاملة وتقدر تكاليف الحملة بحوالى ٤٠ مليار دولار خلال أقل من ستة أشهر تخصص كاملة من أموال الخليج فى الولايات المتحدة (٦٠٠ مليار دولار). وتأكد «روبرت هنتر» المحلل العسكرى بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن أنه كلما طالت أزمة الخليج أصبح الوقت حليف صدام حسين لأن تكاليف الانفاق سوف تتضاعف. واضطر البنتاجون إلى تعديل تقديراته للنفقات فى عملية «درع الصحراء» ورفعها بعد ثلاثة أسابيع فقط من ١,٢ مليار إلى ٢,٥ مليار حتى آخر سبتمبر ١٩٩٠. وتحددت الدول التى ستدفع تكاليف هذه الحملة فهى اليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا الموحدة، والسعودية وحكومة الكويت فى المنفى ودولة الإمارات العربية المتحدة.

هناك عامل هام آخر لا يقل أهمية عن دور البترول وهو العامل النفسى لدى القوات الأمريكية وانخفاض معنويات العسكرين ناتج عموماً من الحرب

خارج الحدود فيما يشبه حرب فيتنام أضف إلى ذلك صعوبة التغيرات المناخية الصحراوية وأن الجنود الأمريكيين يسIRON ليلاً ويتجرعون كميات كبيرة من الماء للحفاظ على أجسادهم من الجفاف كذلك فإن درجة الرطوبة عالية كما أن الرمال تجعل الغبار القادم من العراق سببا يحول دون الرؤية الصحيحة.

أما الرعايا المحتجزون في المواقع الاستراتيجية العراقية فهو عامل آخر غير كثيراً من ملامح الأزمة وشكل ضغطاً عنيفاً من الرأي العام الأمريكي ضد الرئيس بوش وضد عنصر الوقت المحدد لإنهاء الأزمة فقد وصل عدد الرهائن الأمريكيين إلى الثلاثة آلاف (أعاد العراق منهم النساء والأطفال) ومن الثابت تحت كل الظروف أن تدفق مشاعر التعاطف مع الرهائن غالباً ما كانت تنقلب ضد الحكومة الأمريكية خصوصاً إذا طالت الأزمة وثبت عجز الإدارة عن إرجاعهم.

ثم جاء إنقسام جبهة الرأي العام الأمريكي مع مرور الوقت بين مؤيد ومعارض للتدخل الأمريكي في الخليج. وكان الرئيس بوش يدعى «بيمين الوسط الليبرالي». أما الآن فقد وضع في أقصى اليمين. وقد بدأت معالم الخوف في الرسائل الموجهة إلى الرئيس بوش من أقارب المجندين في الخليج وقد بدأت الصحف الأمريكية خصوصاً والغربية عموماً في نشر هذه الرسائل المفتوحة إلى القادة السياسيين. هنا إنقسم المجتمع إلى قوتين إحداهما ضد الحرب وثانيتهما مع الحرب. الأولى يشكلها القادة الديمقراطيون والليبراليون واليساريون عموماً. والثانية يشكلها الجمهوريون المتعصبون ودعاة التطرف الديني اليميني واللوبي اليهودي.

فعلى الجانب المعادي للتدخل الأمريكي في الخليج نزل إلى الساحة «زيجنيو بريجنسكي» مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر لشئون الأمن القومي يسانده مجموعة من النواب الليبراليين مثل «ليس اسبين» و «لي

هاملتون». الأول يرأس لجنة الخدمات العسكرية بمجلس النواب بينما يرأس لى هاملتون اللجنة الفرعية للشرق الأوسط فى مجلس النواب أيضاً.

ذكر بريجنسكى فى مقاله المنشور بمجلة النيوزويك (٢٧ أغسطس ١٩٩٠) أنه يعارض قيام أمريكا بطرد العراق بالقوة فهذا يشارك فيه الأمريكيون المجتمع الدولى ويحذر من الآثار الضارة لاستشارة العداء العربى لأمريكا فى الشرق الأوسط وأثاره طويلة المدى على النظم العربية الصديقة وربما أدت إلى تحالف إيران والعراق معاً ضد أمريكا - الشيطان الأكبر. ولكنه يقول بأن إنجاز الأهداف الأمريكية يتم عن طريق الحصار الاقتصادى الفعال وهو ما يضمن مستقبلاً تدفق البترول بشكل آمن ويمنع أى أذى يلحق بالرهائن.

وعلى الجانب المؤيد للتدخل العسكرى الأمريكى الأقلية الجمهورية فى الكونجرس ومنهم السناتور «ريتشارد لوجار» ونائب نيويورك «ومانو». وقد نزل كيسنجر إلى الساحة كوزير خارجية سابق ومستشار سابق للأمن القومى ونذير اللوى اليهودى لحماية إسرائيل وكتب كيسنجر فى الواشنطن بوست محبذاً قرار بوش بالبديل العسكرى لإزالة صدام وجيشه من السلطة. وأن أمريكا قد تجاوزت نقطة اللاعودة فى هذا الموضوع وحذر من أن الوقت ليس لصالح أمريكا وشكك فى جدوى العقوبات الاقتصادية فكلما طالأت الأزمة سهل كسر الطوق العازل المضروب على العراق. أن أمريكا ينبغى عليها أن تقوم بعمل «جراحى» تدريبى فى آلة الحرب العراقية. وفى ندوة بباريس طالب كيسنجر بعدم أخذ موضوع الرهائن فى الاعتبار عند معالجة أزمة الخليج.

كذلك خشى المسؤولون الأمريكيون بدء تداعى جبهة الحلفاء فى العالم الغربى والعربى على السواء ولأسباب مختلفة. ففى العالم الغربى وعلى حد قول «كوانت» الخبير بمعهد بروكنجز بواشنطن «أن الوقت حليفنا فالضغوط الاقتصادية متصاعدة وسيكون لها آثار ملموسة أما فى العالم العربى تعرض

للاستقطاب الخفيف وأحدثت الأزمة إنشقاقات وواضح أن هذه أول مرة يحدث فيها هذا التشرذم حول مسألتى ضم الكويت للعراق والقوات الأجنبية مما شكل تشرذما لا مثيل له فى التجمعات العربية الاقليمية أدت إلى زوال إحداها من الوجود. ويؤكد كيسنجر على أن طول الوقت فى معالجة الأزمة سيظهر مشاكل لحكومات دول العالم الإسلامى مع الرأى العام بداخلها.

وزاد من حدة هذه الأزمة العنصر الإنسانى المتعلق بالرهائن. فقد بدأ كل دولة مشتركة فى التحالف الغربى والعربى المعادى للعراق تنهج أسلوبا مستقلا فى الحوار مع العراق للحصول على رعاياها. فمع استمرار شبح الحرب أصبح القلق على الرهائن واضحا. وعندما جاء النصف الثانى من اكتوبر ١٩٩١ ولم تنته الأزمة بل سعت الإدارة الأمريكية للتصعيد الذى بلغ فى النصف الثانى من نوفمبر أكثر من ربع مليون جندى مسلح، إنتشرت موجات من المظاهرات فى عموم المدن الأمريكية (٢٠ مدينة) تضم مدنيين وعسكريين وطلابا ونساء تهتف ضد الاحتكارات الغربية البترولية التى تدفع بالإدارة إلى مزيد من التورط. وقد تواكبت هذه المظاهرات مع أخرى ضمت أكثر من ١٥ ألف شخص فى باريس تطالب بعدم التدخل فى الخليج وتعكس موقفا عاما من أنصار السلام فى الغرب.

تفسير الموقف السوفيتى للأزمة: مع وصول جورباتشوف للسلطة عام ١٩٨٥ ظهرت بوادر تفكير جديد داخل القائمين على الحكم فى القوة العظمى الثانية وكان ذلك بمثابة ثورة فى التفكير الماركسى وسار فى خطين متوازيين، كان لهما تأثيرهما فى التعامل السوفيتى مع أزمة الخليج:

الأول: اقتصادى، ويسعى إلى تقليل المركزية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية واتباع نوع من النشاط الرأسى فى بعض المنشآت الإنتاجية وأدى ذلك بالفعل إلى نشوء سوف معتمدة على العرض والطلب، ثم ظهر فكر

جديد فى الإدارة بإعطاء القيادات المتوسطة والدنيا نوعاً من الحرية فى اتخاذ القرارات، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات كوسيلة إنتاجية وجعل الربح هو الأساس الذى يكفل استمرار المؤسسات الصناعية والزراعية.

أما الخط الثانى فكان سياسياً، وتمثل فى ممارسة نوع من الانفتاح الفكرى على العالم ورفع قيود الرقابة على الصحافة نسبياً فقد حصلت الصحافة والمؤسسات الأكاديمية والثقافة على نوع من الاستقلالية لم تكن موجودة من قبل.

وكان من محصلة هذا التغيير الاعتراف بالتعددية السياسية والسوق الحرة كتحويلات جوهرية داخلية مما إنعكس على مواقف الاتحاد السوفيتى التى تترتب من التفكير الغربى فى مسائل مثل نزع السلاح والقطاع الاقتصادى العالمى الجديد وحقوق الإنسان والمشاكل الإقليمية فى العالم. وفتح باب الحرية فى الكتلة السوفيتية وكانت النتيجة إنهيار كبير لدور الحزب الشيوعى ومؤسسات الحكم وتحولها صوب الغرب لطلب المساعدة الاقتصادية.

وفلسفة التغيير التى سبقت الإشارة إليها قد فرضت نفسها على تجنب الصراع الدولى بكل الطرق والوسائل من أجل التركيز على الحاجات الداخلية وتطوير العلاقات السوفيتية الاقتصادية مع الغرب للحصول على المعونات والقروض. وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية فلم يعد الاتحاد السوفيتى يؤمن بتبادل القوى وإحلال الاشتراكية محل الرأسمالية كما كانت تفعل القيادات السوفيتية السابقة. وأختفى مفهوم الحرب العادلة ونصرة قضايا التحرر الوطنى وحل محلها الجلوس على مائدة المفاوضات مع الخصوم وتسوية المشكلات سلمياً فى المناطق القديمة التى تشهد اضطرابات قائمة ومنها منطقة الخليج العربى كذلك فقد انعكست فلسفة التغيير فى الموقف السوفيتى على مواجهة الجهود الأمريكية للسيطرة على العالم دون شريك فى المناطق الواقعة

بجوار الاتحاد السوفيتي وخاصة دول الخليج، فقد استبدل السوفييت نظرية توازن القوى بتوازن المصالح. بمظاهر السيطرة الأمريكية نفطياً متخذين من الأمم المتحدة شعاراً لذلك. ولكن إذا جاء الأمر لمنطقة قريبة مثل الخليج فإن الرؤية السوفيتية قد امتدت إلى ضرورة التوزيع الواسع للقوة العسكرية وقدرات التدخل على عديد من الوحدات السياسية الدول مما يؤدي إلى تخفيض السيطرة الأمريكية نسبياً كرجل بوليس دولي، وأخيراً التركيز بصورة أكبر على المصالح السوفيتية في المناطق الهامة كأوروبا والصين واليابان وكوريا والهند يضاف إلى ذلك إلى إيران وباكستان وأفغانستان وتركيا ومعظم منطقة الشرق الأوسط تشكل الجمهوريات الإسلامية الجنوبية في الاتحاد السوفيتي عامل قلق دائم في اتصالها بدول الخليج العربي وقد أثر ذلك بشكل أو بآخر على الاستراتيجية السوفيتية في منطقة الشرق الأوسط. وهكذا تأثرت النظرة السوفيتية إلى أزمة الخليج بالعوامل السابقة انطلاقاً من التفكير الجديد في الاتحاد السوفيتي فتأثيره على تغير الرؤية للنظام الدولي، والعلاقات الثنائية العراقية - السوفيتية وهو ما يحتاج إلى تفسير غير قليل. فيما يتعلق بهذه العلاقات، فقد بنى على أساسها النظام العراقي استراتيجيته في غزو الكويت انطلاقاً من معاهدة الصداقة والتعاون التي أبرمت بين البلدين في عام ١٩٧٢ وتم تجديدها عام ١٩٧٨. ونتج عنها إزدياد حجم التعامل التجاري بين البلدين وبين العراق مدين للاتحاد السوفيتي بمبلغ يتراوح ما بين ٦ - ٨ آلاف مليون دولار. كما يوجد لدى العراق أكثر من ثمانية آلاف خبير سوفيتي وتؤهل كل هذه المقومات الثنائية للاتحاد السوفيتي لممارسة دور الوسيط في أزمة الخليج. وهو ما جعل الدبلوماسية السوفيتية تتحرك بحذر في تعاملها مع الأزمة، بل وتميل أحياناً نحو تأييد الموقف العراقي في تطور الأزمة طوال السنوات التي أعقبتها.

كذلك شكل العامل الجيوبولتيكي أهمية كبيرة، وكما سبقت الإشارة فإن السوفييت يعتبرون هذه المنطقة ضمن نطاق المصالح الاستراتيجية الحيوية.

وقد أكد السوفييت باستمرار أن الولايات المتحدة تعجلت الخطوة الأولى للغزو العراقي للإنفراد بالتدخل العسكرى. ونظر السوفييت بقلق شديد للتوازن الاستراتيجى فى الخليج ومخاطر الحرب التى يمكن أن تنفجر بأسلحة عصرية بالقرب من حدوده.

وهناك مأزق آخر واجهته الاتحاد السوفيتى وقتئذ وهو تطلعه إلى دعم القرب للإصلاحات الاقتصادية داخله نظراً لتحوله إلى اقتصاد السوق، وجهوده للارتباط بعجلة الاقتصاد الدولى ومؤسساته وسعيه للانضمام إلى صندوق النقد الدولى وإتفاقية الجات GATT والمؤسسات المشابهة، للحصول على أموال غربية للاستثمار فى الداخل ويضاف إلى ذلك أنه فى ظل حالة الركود التى تصيب الغرب بسبب ارتفاع أسعار البترول الناجم عن أزمة الخليج فإن الطلب على العديد من الصادرات السوفيتية ستتوقف. عموماً فقد جاء الغزو العراقى للكويت فى وقت سعت فيه القوتان العظميان وقتئذ إلى التلاقى حول نقاط مشتركة كثيرة تستهدف تثبيت معالم المرحلة الجديدة وتمثلت فى الابتعاد عن ممارسات الحرب الباردة وتعاون القطبين الكبيرين فى حل المشكلات الدولية بالطرق السلمية، ورأت العلاقات الأمريكية - السوفيتية الثنائية تطوراً إيجابياً كبيراً فى شكل لقاءات قمة ومسؤولين وتعاون مشترك فى مختلف المجالات وتأسيساً على ذلك فقد القيادة السوفيتية الغزو العراقى بأنه ضد روح العلاقات الدولية الجديدة وضد «التفكير الجديد» على الساحة الدولية الذى سعى السوفييت من خلاله لإيجاد حل سياسى للأزمة.

ورغم أن الاتحاد السوفيتى قد احتل المقعد الخلفى فى أزمة الخليج إلا أنه مارس دور الموازن للولايات المتحدة وأصر على استبعاد الخيار العسكرى فى حل الأزمة مؤكداً على ضرورة الحل السلمى من قبل الأطراف الاقليمية وهو ما كان يتردد فى أروقة الكونجرس والبيت الأبيض فى آن واحد، مما أعطى الإنطباع الخاطئ بتوافق وجهتى النظر الأمريكية والسوفيتية حول النظر إلى أزمة

الخليج ووسائل تسويتها. ومن الملاحظ أن المبادئ التي تحدد الموقف السوفيتي من أزمة الخليج قد تمثلت في الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية من الأراضي الكويتية من أجل تصفية التوتر الخطير القائم في منطقة الخليج واستعادة دولة الكويت لاستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها بالكامل. ووضع البلدين (العراق والكويت) على طريق الحوار السياسي (التفاوضي) بهدف إيجاد حلول سلمية للقضايا الخلافية: وتنشيط الجهود للبحث عن تسوية سياسية للأزمة وتحاشي تحولها إلى صدام سافر والبحث عن أساليب للحل في محاولة لاحتواء الأزمة من أجل تجنب حدوث صدام عسكري يعود بأوخم العواقب على العراق ووضع حد عاجل للغزو واستعادة الشرعية الدولية مع مواصلة التقيد بالعقوبات التي أقرها مجلس الأمن. وفي هذا السياق تمثلت الرؤية السوفيتية في أن العالم العربي يمكن أن يقوم بدور فعال في حل أزمة الخليج بين العراق والكويت سواء بعقد قمة عربية أو إجراء اتصالات ثنائية.

وعلى الصعيد السياسي شارك الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة داخل الأمم المتحدة في استصدار قرارات الإدانة والحصار والتفتيش بالقوة ولكنه أعلن دون مواربة أنه ضد البديل العسكري المنفرد ومناطق النفوذ. واشترطت الدبلوماسية السوفيتية أن تكون كل الإجراءات المتخذة ضد العراق تحت علم الأمم المتحدة. وقامت بتأييد العقوبات الاقتصادية ضد العراق وتنفيذها. ووقف تصدير السلاح للعراق. وعدم المشاركة في القوات المتعددة الجنسية وترى فيها تهديداً لأمن الاتحاد السوفيتي ما لم يصدر بها قرار من اللجنة العسكرية بالأمم المتحدة.

ومع ذلك ظل الخبراء العسكريون السوفييت في بغداد، وفتح الباب على مصراعيه للزيارات المتبادلة من قبل المسؤولين العراقيين والسوفييت.

وهكذا اهتم الاتحاد السوفيتي بالتركيز على البعد السياسي والدبلوماسي

لحل الأزمة. ولم يقطع اتصالاته بالعراق ولم يمنع طائرات الزوار العراقيين الخاصة من الهبوط فى مطاراته وأخذت موسكو مبعوثيها إلى العاصمة العراقية فى الوقت الذى أصبحت فيه موسكو محطة لاستقبال الوزراء الأوروبيين والمسؤولين الأمريكيين لدراسة أزمة الخليج، ومع ذلك فقد شارك الاتحاد السوفيتى فى المقاطعة الاقتصادية والعسكرية للعراق بل وعرض نفسه على أنه أحد المتضررين من أزمة الخليج بينما مؤكداً أنه لن يشارك فى تعويض الدول المتضررة من أزمة الخليج اقتصادياً إلا من خلال آلية دولية وفى ظل الأمم المتحدة. أما التحرك على المستوى العسكرى، فإن السوفيت لم يشاركوا فى القوات المتعددة الجنسية على الحدود السعودية - الكويتية - العراقية، مما منحهم ميزة التحرك الدبلوماسى بشكل أفضل وطالب السوفيت بإحياء اللجنة العسكرية المتعددة الجنسية فى الخليج حتى تكون تحت إشراف الأمم المتحدة. ودعوا إلى الاهتمام بالعامل العربى ودعوة الدول العربية معا إلى نهج مشترك للعمل فى هذه اللحظة الحرجة. وفى هذا الإطار تمت إعادة العلاقات السوفيتية - السعودية الدبلوماسية وكذلك قررت البلدان تبادل وضع الدولة الأفضل بالرعاية وشجع ذلك دولة البحرين على إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفيتى.

وعندما تم التصعيد نحو المواجهة العسكرية والفترة اللاحقة فقد عارض الاتحاد السوفيتى وجود القوات متعددة الجنسيات فى الخليج بل ورأى فيها تهديداً للأمن السوفيتى ذاته. وأكد فى أكثر من مناسبة استعدادة لإرسال قوات عسكرية إلى منطقة الخليج فى إطار اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن أى فى إطار الأمم المتحدة، بل أن الرئيس جوربا تشوف بنفسه قال فى موسكو - قبل لقائه بالرئيس بوش - بأن على جميع دول العالم مساندة الحل العلمى لأزمة الخليج وأعرب عن اعتقاده بأن العالم العربى أيضاً يفضل الحل السلمى على ما عداه وأن من الأفضل استخدام التأثير السياسى بدلاً من الحل

العسكري لأن استخدام القوة يعنى تحول الأزمة إلى نزاع مسلح. ومنذ اليوم الأول للغزو أو وقف الاتحاد السوفيتي (متضامناً مع الولايات المتحدة) شحنات الأسلحة إلى العراق وفي لقاء القمة الأمريكي - السوفيتي في التاسع من سبتمبر ١٩٩١ جاء في البيان الختامي عبارة: أنه في حالة فشل الإجراءات الدولية في تحقيق حل سلمي فإن الدولتين العظميين ستعملان على اتخاذ اجراءات إضافية من قبل الأمم المتحدة وقد فسر ذلك في حينه باستخدام الحل العسكري أو فرض عقوبات جديدة ضد العراق. ولكن الرئيس السوفيتي أزال اللبس بأن أعلن في حضور الرئيس الأمريكي: أن إرسال قوات عسكرية سوفيتية للانضمام إلى القوات الأمريكية في الخليج يعد أمراً غير مناسب لأن الأزمة يمكن حلها سياسياً.

وهكذا خشي الاتحاد السوفيتي من استمرار أزمة الخليج لأسباب سياسية وعسكرية واقتصادية، فعلى الصعيد السياسي شكل الوجود العسكري الأمريكي اختلالاً لتوازن القوى في الفناء الخلفي للاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ذات تفكير جديد على المسرح الدولي. كما قدم حجة قوية لخصوم جورباتشوف من نتائج سياساته الجديدة خصوصاً. وخلف الوجود الأجنبي الكثيف حالة تعاطف متصاعدة مع النظام العراقي لدى شعوب الجمهوريات الإسلامية في الجنوب السوفيتي المتاخمة لبلدان إسلامية في اتحاد يواجه بالفعل خطر الانقسام والانفصال بين جمهورياته، وهو ما أكدته تطور الأحداث وتلاحقها في الفترة التالية حيث حاولت العديد من الجمهوريات الانفصال عن اتحاد الكومنولث وعلى الصعيد العسكري، شكل الوجود الأمريكي باعث قلق وهاجساً قوياً إزاء الأمن الجنوبي خصوصاً وأن الأهداف الاستراتيجية الحيوية قد أصبحت في مرمى النيران الأمريكية والحليفة بالخليج. ورأى البعض أنه مع استمرار الأزمة فإن ذلك يشكل تهديداً للأمن القومي السوفيتي ويفسر ذلك مطالبة القيادة السوفيتية أن تكون القوات متعددة الجنسيات تحت إشراف الأمم المتحدة ومخولة

لإنجاز هدف محدد هو الإنسحاب العراقي، كما سبقت الإشارة وعلى الصعيد الاقتصادي ازداد القلق على الوضع الاقتصادي السوفيتي. فالدولة السوفيتية وضعت نفسها في عداد المتضررين اقتصادياً من أزمة الخليج وللخسارة التي حاقت بالتجارة السوفيتية كما أوضحنا وبلغت الديون السوفيتية للغرب عشرة مليارات دولاراً في أكتوبر ١٩٩١.

غير أن الاتحاد السوفيتي قد ساير الولايات المتحدة في جبهة دولية معادية للعراق في اتجاه لفرض المقاطعة الاقتصادية بالقوة وفرض حصار بحري على العراق وشارك السوفييت في ذلك مشاركة رمزية بأربع قطع بحرية.

وفي تقييم دور الاتحاد السوفيتي - وقتئذ - للأزمة يمكن القول بأن التوجه السوفيتي في إدارة الأزمة قد اعتمد فكرة أنه بالحوار والتفاوض مع العراق يمكن إحراز بعض النتائج المثمرة.

وقد التزم التوجه السوفيتي بالأطر الدولية العامة للحل في القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة وشارك فيها بالتصويت، ولكن ثمة تفهم سوفيتي واضح للظروف الإقليمية والداخلية التي أجبرت العراق على غزو الكويت. وقد سارت الخطة السوفيتية منذ البداية على دفع العراق لقبول الإرادة الدولية والدخول في تفاوض لإنهاء أسباب التوتر، دون جدوى.

إن الحل السلمي والعامل العربي ورعاية الأمم المتحدة كانت المنطلقات الأساسية في التوجه السوفيتي في إطار استراتيجية لا غالب ولا مغلوب بل الكل يكسب من التسوية السلمية وهي تعني أن يخرج العراق بحفظ ماء الوجه كما دخل الأزمة يوم الثاني من أغسطس ١٩٩٠ مع تفهم كامل لظروفه واستعداد لحلها محلياً وإقليمياً ودولياً وأن يضمن العرب والمجتمع الدولي تحت علم الأمم المتحدة تحقيق هذه التسوية. غير أن فشل التوجه السوفيتي قد تمثل في أن طرفي الصراع على الأرض قد اتبعوا أسلوباً آخر في إدارة الأزمة على أسس مختلفة.

وقد سبقت الإشارة في تفسير الموقف السوفيتي وارتباطه بالولايات المتحدة على الجانب السوفيتي فإن موقفى يميل إلى الاتفاق مع خلاف فى التفاصيل حول الخطوط العامة (إدانة الضم والغزو وتأييد الحصار الاقتصادى بالقوة والمطالبة بإجلاء الرعايا، وعدم فوز المعتدى بشعار عدوانه وعدم ربط أزمة الخليج بالصراع العربى الاسرائيلى، وضرورة الترتيبات الاقليمية بعد إنتهاء الأزمة، ولكن ذلك لم يكن يعنى عدم وجود اختلافات فى كلا التوجهين، إذ أن الموقف السوفيتى له خصوصية فى اللجوء بصفة عامة إلى الحل السلمى وتكريس العامل العربى للحل مع استبعاد الخيار العسكرى إلا بعد استنفاد كل الوسائل السلمية وأن يكون ذلك تحت علم الأمم المتحدة. وأن تتم جميع الإجراءات المتخذة ضد العراق تحت مظلة دولية هى الأمم المتحدة. ورفض تواجد القوات متعددة الجنسيات فى منطقة الخليج.

وعموما فقد تمثلت عناصر القوة فى التوجه السوفيتى فى الظهور بمظهر الحرص على العامل العربى فى إدارة الأزمة بدور القوة المحرصة والقيام بدور الوسيط بما يفتح الباب للأخذ والعطاء مع النظام العراقى فى وقت سدت فيه جميع أبواب الحلول. فكان مكمن البراعة فى التوجه السوفيتى أنهم لم يظهروا نواياهم لاستفزاز العراق مما أعطاهم فرصة الحوار معه. وفرصة فتح الباب للدول العربية الخليجية على إقامة علاقات دبلوماسية مع موسكو بعد السعودية والبحرين. وهو ما تم بالفعل فيما بعد والاصرار على أن تكون جميع الإجراءات المتبعة ضد العراق تحت علم الأمم المتحدة. والتنسيق المستمر مع الدول الأوروبية ذات الخلاف فى الرأى مع الولايات المتحدة حول أسباب حل الأزمة. أضف إلى ذلك الاصرار على أفضلية الحل السلمى على ما عداه. غير أن تقوية الوفاق الأمريكى - السوفيتى ليصل إلى صورة من صور الاتفاق من خلال التشاور المستمر وتبادل الآراء فى النقاط الحرجة هو الذى تم.

« و » فى حين تمثلت عناصر فشل التوجه السوفيتى فى اختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى مناوئة للعسكرية الأمريكية عن دول المنطقة فيما بعد.

وعدم نجاح المساعي السلمية التي خرجت عن إطار هذه التوجهات بالإضافة إلى عدم رضى بعض الدول العربية عن ترديد السوفييت للعامل العربى الذى لم يؤت نتيجة منذ الأيام الأولى للغزو. ثم الضعف الاقتصادى السوفيتى الواضح وتلهفه إبان الأزمة على المعونة الغربية.

وبالرغم من أن الاتحاد السوفيتى قد اعتبر أن أزمة الخليج عقبه فى سبيل الصراع العربى - الاسرائيلى إلا أنه وافق الولايات المتحدة بعد ذلك فى عدم الربط بين أزمة الخليج وحل الصراع العربى الاسرائيلى. والظهور الدائم بمظهر الموافق للخطط الأمريكية كرجل بوليس دولى مما يقلل من صورة الاتحاد السوفيتى كنصير للعراق وقت الأزمة.

تفسير موقف المنظمات الدولية:

سعت الولايات المتحدة منذ بداية الأزمة إلى كسب رد المجتمع الدولى المتمثل فى الأمم المتحدة وركزت على مجلس الأمن الدولى لإعطاء تحركاتها العسكرية غطاء شرعية ولمنع اتخاذ أى فيتو صينى أو سوفيتى ضد هذا التحرك، وكان الهدف إدانة العراق وفرض العقوبات عليه لعدم تلبية قرارات مجلس الأمن وتصعيد هذه العقوبات وطرق تنفيذها وبذا يقف المجتمع الدولى ضد العراق فلا تكون المواجهة أمريكية - عراقية صرفة وقد ساعد على ذلك التنسيق الأمريكى - السوفيتى واصرار هذا الأخير على عدم التحرك إلا تحت غطاء الأمم المتحدة وبالمثل فعلت فرنسا. ويفسر هذا تطبيق المادة (٥١) الخاصة بحق الدفاع عن النفس فى ميثاق الأمم المتحدة، وكذا المادة (٤١) الداعية إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية بما فيها المقاطعة بل ووصل الأمر بالولايات المتحدة إلى محاولة تطبيق نص المادة (٤٢) والتي تنص على استخدام وسائل القوة العسكرية تحت علم الأمم المتحدة لردع أى معتد ثبت قيامه بالعدوان. وقد ساهمت الولايات المتحدة بفعالية لم يسبق لها مثيل فى استصدار مجلس الأمن لثمانية قرارات ضد الغزو العراقى للكويت - كما سبقت الإشارة ولكن أكثرها فاعلية كانت أربعة خاصة بفرض الحصار الاقتصادى والحظر على العراق وهى

القرارات أرقام ٦٦١، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٧٠ لعام ١٩٩٠، وهو ما يستدعي وقفة للتفسير فالقرار رقم ٦٦١ لمجلس الأمن وهو موجه للحظر الاقتصادى الشامل على العراق باستثناء الأغراض الطبية والغذائية فى الظروف الإنسانية وقد اتخذ فى ١٥ / ٨ / ١٩٩٠. وقرار الحظر الاقتصادى رقم ٦٦٥ لعام ١٩٩٠ وهو المعنى بتطبيق الحظر بالقوة وبدأت الولايات المتحدة فى تطبيق القرار اعتباراً من ١٦ / ٨ / ١٩٩٠. وكان الهدف إلغاء الفرق بين الحصار والحظر مما يعنى أنه ابتداء من هذا التاريخ قد تم اتخاذ إجراءات عسكرية ضد السفن التى تريد تفادى الحظر. واعتباراً من ٢٨ / ٨ / ١٩٩٠ توقف تماماً آخر خط امداد وتموين حيوى للعراق من ميناء العقبة. ثم قرار إشراف الأمم المتحدة على توزيع الغذاء على المدنيين فى العراق والكويت. وقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٦٦٦ فى ١٣ / ٩ / ١٩٩٠ بعد تفاقم أزمة الرعايا الأجانب فى العراق والكويت وتحولهم إلى ما يشبه اللاجئين لغير الرعايا الغربيين ورهائن بالنسبة للرعايا الغربيين، وأخيراً قرار الحصار الجوى رقم ٦٧٠ فى ٢٥ / ٩ / ١٩٩٠ وينص على عدم السماح لأية طائرة بأن تقلع من جميع دول العالم إذا كانت الشحنة موجهة للعراق أو الكويت أو منهما ما عدا الأغذية فى الظروف الإنسانية وإلا بأذن من مجلس الأمن. وعدم مرور السفن العراقية من المجال الدولى لأية دولة دون تفتيش. وإبلاغ لجنة العقوبات بأية رحلة متجهة للعراق.

وقد شاركت الدول الخمس الأعضاء الدائمين بالفعل مشاركة فى إصدار هذه القرارات مما يعنى نجاحاً أمريكياً واضحاً فى إدارة الأزمة. وقد لاحظ المراقبون أن هذه أول مرة فى تاريخ المنظمة الدولية التى تشهد فيها اتفاقاً بين أعضائها على تكريس العمل الجماعى الدولى من خلال الأمم المتحدة وليس عن طريق دولة عظمى بما فى ذلك الولايات المتحدة حيث بدأت صفحة جديدة فى نظام دولى جديد فى العلاقات الدولية، وتأسيساً على ذلك فإنه رغم النشاط الواضح لهيئة الأمم المتحدة وفروعها إلا أن فاعليتها كانت محدودة فى حل الأزمة باستثناء الإجرائية. فرغم أن محاولة كبح جماح الأزمة قد تمت

تحت علم الأمم المتحدة إلا أن ذلك تم برغبة دول معينة لأخذ غطاء الشرعية ومنها الولايات المتحدة التي أدى فوران نشاطها إلى سحب البساط من تحت أقدام المنظمة الدولية. إن الولايات المتحدة في إطار إدارتها للأزمة لم تتورع عن استخدام الأمين العام بيريز دي كويار لإجراء مفاوضات مباشرة مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي لمعرفة ما يدور على الجانب الآخر ولإعطاء العراق فرصة حيوية للتراجع تحت غطاء المنظمة الدولية. ورغم أن هذا الضعف نابع من الاطار الهيكلي لميثاق الأمم المتحدة، إلا أن الملاحظ أن الأمم المتحدة لم تستخدم إلا في إطار تنفيذ السياسة الأمريكية، وأن هناك حدوداً يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة الالتزام بها وهو يخاطب وزير خارجية العراق.

وعموماً فإن الدول الخمس الكبرى التي جرى اتفاقها في هذه الأزمة لم تحسم مسائل كثيرة معلقة، واستخدمت الأمم المتحدة لتنفيذ ارادتها أما المنظمات الاقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية فقد انتقلت أهميتها من مركز الدائرة إلى محيطها بسبب ما أحاط بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن من هامشية دورهما في إطار ما سمي بالنظام الدولي الجديد والتي هيمنت الولايات المتحدة من خلاله على أمور الجماعة الدولية.

هوامش الفصل الثانى

- ١- السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٠٢ أكتوبر ١٩٩٠، ص ١٦٨ - ١٧٥.
- ٢- قرار مجلس الجامعة العربية، القاهرة، ٣ أغسطس ١٩٩٠.
- ٣- السياسة الدولية، مرجع سابق.
- ٤- قرار مجلس الأمن ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ فى ٣ أغسطس ١٩٩٠.
- ٥- قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ لسنة ١٩٩٠ فى ٥ أغسطس ١٩٩٠.
- ٦- وتنص المواد من ٣٩ - ٥١ فى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على أنه «يمنح مجلس الأمن سلطة اتخاذ إجراءات تنفيذية فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان، راجع فى تفصيل ذلك دكتور/ فيصل عوده، قرارات مجلس الأمن فى أزمة الخليج، مجلة العلوم السياسية، العدد ١٢ يوليو ١٩٩٠.
- ٧- راجع تفصيل ذلك فى قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٩٠ فى ٥ أغسطس ١٩٩٠.
- ٨- القرار رقم ٦٦٢ لسنة ١٩٩٠ فى ٩ أغسطس ١٩٩٠.
- ٩- راجع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٤ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٩٠.
- ١٠- راجع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٩٠.
- ١١- راجع قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩ / ٩ / ١٩٩٠.
- ١٢- راجع قرار مجلس الأمن رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٩٠ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٠.
- ١٣- راجع القرار رقم ٦٧٨ بتاريخ ٢٩ / ١١ / ١٩٩٠.
- ١٤- من الملاحظ أن هذا القرار صدر بأغلبية ١١ صوتا ومعارضة كوبا وامتناع كل من اليمن والهند والصين.
- ١٥- من الملاحظ أن هذا القرار صدر بأغلبية ١٢ صوتا ومعارضة كوبا وامتناع اليمن وكوستاريكا عن التصويت.
- ١٦- راجع فى تفصيل ذلك، دكتور/ نازلى معوض أحمد، الوطن العربى فى عالم متغير (محرر)، المؤتمر الرابع للعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠، مقال الدكتور/ حسن بكر عشية تحرير الكويت بعنوان، دور القوتين الأعظم فى إدارة أزمة الخليج وذلك فى أعمال المؤتمر.
- ١٧- راجع فى تفصيل ذلك البحوث إلى بحوث المؤتمر الدولى حول أزمة الخليج الثانية، جامعة الأزهر، القاهرة ١٩٩٢ - ١٩٩٣.

الفصل الثالث

أمن الخليج والتطلعات الإيرانية

الفصل الثالث أمن الخليج والتطلعات الإيرانية

النوايا الإيرانية:

ارتبط أمن الخليج العربى بالسياسات العالمية والإقليمية ارتباطاً وثيقاً ومباشراً، سواء تعلق ذلك بالسياسات الغربية أو الاتحاد السوفيتى أو السياسات العربية الإيرانية بل بين التجمعات المحلية ذاتها؛ وقد أدى تشابك الأطراف إلى إضفاء أهمية كبيرة على الأوضاع الجيوبوليتيكة لمنطقة الخليج العربى برمتها. وتركز جوهر قضية أمن الخليج إبان مرحلة الوجود البريطانى حول توفير غطاء عسكري خارجى وعقد تحالفات قوية بين مشيخات الخليج وبريطانيا، ثم جاء اصطلاح «أمن الخليج» بعد رحيل بريطانيا سنة ١٩٦٨ حيث تمثلت الهواجس الغربية خيفة من ترك الأمور لتداعياتها الطبيعية خوفاً على مصالحها؛ واكتشفت الدول الغربية خاصة بريطانيا والولايات المتحدة أن تباين المصالح بين دول الخليج نفسها تجاه الغرب يمكن أن تؤدى إلى مضاعفات خطيرة وخاصة عندما أخذت دول الخليج العربى - السعودية والكويت أساساً من ناحية، وإيران من ناحية أخرى فى اتباع سياسات بترولية مختلفة عما يتوقعه الغرب.

وتعمق الإحساس بالخطر نتيجة لشواهد عدم الاستقرار فى المنطقة؛ وما تبع من ذلك من سباق التسلح^(١) لكافة دول الخليج فى عقد الثمانينات، وبرزت مشكلات الحدود على السطح رغم ما يبدو - ظاهرياً - من أنها قد تم تسويتها. فالدولة العراقية الكويتية ظلت بدون حل فى هذه الفترة، كما أن قضايا الحدود بين السعودية والإمارات لم يتم حسمها إلا فى عام ١٩٧٥، وبالرغم مما شهدته العلاقات الإيرانية العراقية من تحسن عقب توقيع اتفاقية الحدود فى عام ١٩٧٥، فإن أوجه الخلاف ظلت كافية بين إيران والعراق من جهة والعراق وجيرانه من جهة أخرى، حيث اتسمت النظرة الإيرانية فى جوهرها بأنها عرقية «الجنس الآرى»؛ فى حين كانت النظرة العربية تركز على

الدين الإسلامى؛ بل إن العراق قد انطلق من حيث الهوية إلى تصور عربى وليس إسلامى أو آرى، وهو ما يمس جوهر قضية الاستقرار وهى التنمية الحقيقية والأساسية التى تعتمد أساساً على الاستقلال الوطنى والاقتصادى لدول المنطقة.

وعموماً فقد شكلت التطلعات الإيرانية تجاه إمارات الخليج عنصراً أساسياً فى أمن الخليج حيث نظرت المملكة العربية السعودية لتحركات الإيرانية فى عهد الشاه فى منطقة الخليج على أنها تدخل فى سباق صراع قومى ودينى؛ فمن الناحية القومية خشيت السعودية من الوجود الفارسى ضد التكوين العربى لشعوب منطقة الخليج والجزيرة؛ وقد سبقت الإشارة إلى الجهود المضنية للحركة الإصلاحية السلفية للشيخ محمد بن عبد الوهاب والتى آزرتها الدولة السعودية بكل قوتها بالإضافة إلى العلاقات القديرة والقوية بين العائلات الحاكمة فى البحرين وقطر وآل سعود منذ القرن التاسع عشر فى إطار الدعوة الإصلاحية السلفية والتى كان لها الفضل فى حماية آل سعود للبحرين من هجمات الفرس ومسقط إلى أن وقعت البحرين تحت حماية بريطانيا، فلما أعلنت بريطانيا من انسحابها من الخليج؛ فقد سارعت إيران بإعلان نواياها فى ضم البحرين وهو ما أحدث ردود فعل سعودية لشجب هذه النوايا لا سيما وأن البحرين لا يفصلها عن البحرين لا يفصلها عن البحرين سوى حوالى خمسة عشر ميلاً من مياه الخليج^(٢) العربى فضلاً عن أن المنطقة الشرقية السعودية المجاورة للبحرين قد شهدت تدفقاً مضطرباً من الثروة البترولية. ويفسر ذلك حرص المملكة العربية السعودية على إقامة علاقات متينة مع البحرين حفاظاً على أمن الخليج الذى تعتبره السعودية أمراً جوهرياً.

والواقع أن السياسة الإيرانية تجاه البحرين والجزر العربية الثلاثة على مضيق هرمز (أبو موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى)؛ قد أوضحت عند التطبيق نوايا إيرانية توسعية وهى ما يقتضى وقفة للتفسير.

إيران والبحرين

سادت العلاقات الإيرانية - البحرينية الكثير من الملابسات السياسية التي اكتنفت علاقات البلدين، فكثيراً ما كانت العلاقات المتوترة سبباً في إثارة المشكلات السياسية وخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ وكان اتفاق الطرفين في كثير من الأحيان في تسوية هذه المشكلات مبرراً لزيادة حدتها؛ وإذا أضيف إلى ذلك أن مشكلة الحدود بين إيران والدول العربية المواجهة لها في الخليج بوجه عام قد واجهت صعوبات تطبيق قاعدة خط الوسط نظراً لأن الخليج ملئ بالجزر، فضلاً عن اختلاف التركيب الجغرافي للساحل الإيراني عن الساحل العربي، وجاءت العلاقات الإيرانية - البحرينية رمزاً للرصيد العام للعلاقات مع الساحل العربي بما يحويه من أعباء الماضي ومؤثرات الحاضر.

ومن الثابت أن إيران لم تخف مطالبها بضم الأرض العربية إليها وكان لظهور النفوذ المصري على الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية سنة ١٨٣٩ أثره البعيد في إحياء اهتمام إيران وتجديد مطالبتها بالسيادة على البحرين^(٣). إذ أن إيران خشيت من القوة العربية الزاحفة^(٤) فأرسلت مندوباً إلى البحرين ليجمع الإتاوة للخرزينة الفارسية وهو «الحاجي قاسم»^(٥) وقد أنكرت بريطانيا الإدعاء الإيراني رسمياً في سنة ١٨٤٣^(٦).

وحينما شرعت فارس آنذاك في بناء أسطولها في الخليج العربي، أبلغ المقيم العام البريطاني في الخليج حكومته بأن اهتمام فارس ببناء أسطولها في الخليج قد يفسر بأنه جزء من مخطط للاستيلاء على جزر البحرين، وقد وعده الحاكم العام في الهند برد أي محاولة من هذا النوع، كما أن وزير خارجية بريطانيا صرح بأن أي تدخل من جانب فارس سوف لا توافق عليه بريطانيا إلا إذا اقتنعت بالحجج لهذا التدخل ولم تسكت فارس. على ذلك، فقدت أول مذكرة احتجاج رئيسية بشأن البحرين وكانت هذه المذكرة عبارة عن مذكرة احتجاج متممين لبعضهما البعض الأولى: في ٤ فبراير، والثانية في ١٥ مارس

سنة ١٨٤٥^(٧). احتوت المذكرة الأولى على نسخة من معاهدة شيزار سنة ١٨٢٢م وهي التي تحوى اعترافاً بريطانياً السيادة الإيرانية على البحرين والمذكرة الثانية احتوت عدد من النقاط تبرز فارس من خلالها أحداً معينة ترمى إلى سيطرتها على البحرين.

وقد ردت الحكومة البريطانية على إدعاءات إيران هذه وأفادت أن معاهدة شيزار لم تمهر بتوقيع حكومة الهند لذا فهي تعد غير شرعية. وكان ذلك بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٤٥^(٨).

ولم تكن هذه المذكرة الوحيدة التي رفعتها إيران احتجاجاً بل تبعها عدد من المذكرات والاحتجاجات.

وبرز الإدعاء الإيراني في البحرين بصورة واضحة مع ظهور البترول في سنة ١٩١٤ حين وقع الحاكم البحريني مع السلطة البريطانية تعهداً خاصاً بالبترول، ولم تترك إيران بعد ذلك أية فرصة تؤكد من خلالها سيادتها على البحرين سواء بمعارضة أى اتفاق ثنائي تبرمه أى دولة مع البحرين^(٩)، مثال ذلك حينما احتجت إيران على المادة السادسة من الاتفاقية السعودية - البريطانية في سنة ١٩٢٧ والتي تنص على أن «تعهد جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على العلاقات الودية السليمة مع حكومتى البحرين والكويت ومع شيوخ قطر وساحل عمان الذين تربطهم حكومة صاحب الجلالة البريطانية معاهدات خاصة». وقد أرسلت إيران نسخة من هذا الاحتجاج إلى سكرتارية عصبة الأمم في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٧^(١٠). كما أرسلت في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ مذكرة أبرزت فيها وجهة نظرها، ولكن وزير خارجية بريطانيا السير أوستن شمبرلين أجاب عليها بمذكرة مطولة بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٢٩ رد فيها على الحكومة الإيرانية مفنداً وجود أية أسانيد شرعية يمكن الاستناد عليها لتبرير المطالبة بالإزاة وقد استبدت إيران في ادعاءاتها إلى صلتها التاريخية بجزر البحرين وعلى اتفاقية شيزار سنة ١٨١٢ وولاء بعض الحكام البحرينيين لإيران، وفي سنة ١٩٣٠ قدمت إيران مذكرة احتجاج للحكومة

البريطانية تنكر فيها على شيخ البحرين أن يكون له أى حق فى منح أى امتياز لاستثمار موارد الزيت فى بلاده، دون استشارة أو موافقة حكومة إيران كذلك قدمت إيران احتجاجاً للحكومة الأمريكية فى ٢٣ مايو سنة ١٩٣٤ حينما منح حاكم البحرين حق التنقيب عن الزيت لشركة استاندرو أويل أوف كاليفورنيا.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت إيران فى اتخاذ مواقف واجراءات تثبت ادعاءاتها السابقة ومن ذلك إصدارها فى سنة ١٩٤٦ قراراً من البرلمان الإيراني يقضى بعزمها على ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق الرسوم البريدية على البريد الصادر إلى البحرين^(١١).

حينما أبلغت الحكومة الإيرانية السفارات الأجنبية فى طهران أن نزول الطائرات الأجنبية فى مطار البحرين أمر محظور إلا بتصريح سابق من إيران بدعوى أن البحرين جزءاً من إيران وإقليم من أقاليمها. اجتمعت مجلس الجامعة العربية وقرر معارضة الادعاء الإيراني بجميع الوسائل وتأكيد استقلال البحرين وسائر المنطقة^(١٢). وقررت اللجنة إرسال رد عربى موحد الأسس بذلك إلى الخارجية الإيرانية لكن ما لبثت أن تراجعت عن إرسال الرد أمام الهجمات الإعلامية الإيرانية^(١٣).

وهكذا تبنت الجامعة العربية قضية الدفاع عن كيان البحرين بدلا من مواقف الحكومات العربية الأعضاء فى الجامعة^(١٤).

غير أنه نظراً لتراجع العرب عن إرسال رد عربى موحد فقد أعلنت إيران أن البرلمان الإيراني سوف يبحث مشروعاً تقدمت به حكومته، ينص على اعتبار البحرين ولاية من ولايات إيران الأربعة عشر.

وفى سنة ١٩٥٧ أصدرت الحكومة الإيرانية قراراً يقضى بضم البحرين إلى الأراضى الإيرانية باسم الإقليم الرابع عشر^(١٥).

أما رد فعل الحكومة الإيرانية على قرارات الجامعة العربية بتأييد الاستقلال البحريني فقد شنت أجهزة الإعلام الإيرانية حملة دعائية مغرضة على الجامعة العربية ودولها الأعضاء^(١٦).

وحينما بدأت مباحثات إنشاء اتحاد للإمارات العربية المتحدة احتجت إيران وحذرت من انضمام البحرين إلى الاتحاد. ونشرت صحيفة التايمز البريطانية في عددها الصادر في يوم ١٩٦٨/٤/٣ افتتاحية جاء فيها : أن إيران تحذر من ضم البحرين إلى اتحاد الإمارات العربية لما تدعيه من تبعية البحرين لها^(١٧).

وحينما طالبت العراق بالانسحاب الإيراني من الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التي استولت عليها إيران سنة ١٩٧١ صرح صادق روحاني «أن إيران قد تطالب بالبحرين مرة أخرى» وأثار ذلك غضب السلطات البحرينية وطالبت البحرين إيران في بيان أن توقف الدسائس ضدها والتي يمكن أن تؤدي إلى أوضاع خطيرة^(١٨).

وحينما أعلن مجلس الأمن قراره بتقرير مصير البحرين في ١١ مايو سنة ١٩٧٠، وأرسلت لجنة لتقصي الحقائق وخرجت النتائج بتأكيد عروبة البحرين، فقد عمدت إيران إلى التقارب مع البحرين وأرسلت وفداً للتهنئة بصدر القرار وذلك برئاسة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٧٠، كما قام رئيس مجلس الدولة البحريني الشيخ خليفة بن سلمان بأول زيارة رسمية لمسؤول بحريني إلى إيران منذ أكثر من مائة عام ؛ كما زار حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٠م إيران. وفي سنة ١٩٧٥ زار عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني البحرين^(١٩).

وإذا كان هذا هو موقف الحكومة الإيرانية فإن هناك أحزاباً إيرانية مثل حزب «بان إيرانست» لم ترضى عن موقف الحكومة المعتدل تجاه البحرين، وأعلن رئيس الحزب «محسن بزشكبور» أن البحرين جزء من التراب الإيراني... والذين قبلوا بفصل البحرين عن إيران هم خونة ولا يمكن الإقرار بفصلها من إيران لأن وجهة نظر القانون الدولي، ولا من وجهة نظر قانون الحقوق العالمي ولا من وجهة النظر الداخلية^(٢٠).

ولم تنته المشكلات السياسية بين إيران والبحرين عموماً بينهما. وبين الدول العربية الخليجية بصفة خاصة وذلك من خلال محاولات شاه إيران إقامة

حلف دفاعى فى المنطقة منذ عام ١٩٧٣ (تصريحات الشاه لمجلة نيوزويك وزيارته لواشنطن سنة ١٩٧٥) وأن إيران تبحث عن الأمن الجماعى فى الخليج. وتعد له منذ عدة سنواتك غير أن العربية الخليجية أبدت عدم حماسها لمشروع الحلف الدفاعى؛ وفى ٢٥ يونيو ١٩٧٨ أعلن رئيس الوزراء الإيرانى أن الاتصالات الإيرانية العربية لإقامة حلف دفاعى بمنطقة الخليج^(٢١) قد توقفت؛ ومع ذلك لم تقف المحاولات الإيرانية عند هذا الحد حيث دعت إلى تكوين ما يسمى «بحائط البترول» من الأخطار الأجنبية وعرضت نفسها كقوة عسكرية لتوفير الغطاء العسكرى لبترول المنطقة، وكان ذلك مؤشراً ملموساً للتطلعات الإيرانية السياسية لاسيما وأن علاقتها بالعراق لم تكن متوترة، وقد رفضت المملكة العربية السعودية - وهى أكبر دولة لاحتياطى البترول فى المنطقة - جميع الأشكال التنظيمية الإيرانية للدفاع عن الخليج أياً كانت صورها.

إيران والجزر العربية الثلاثة :

بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية:

تقع الجزر العربية على مضيق هرمز المتحكم فى مدخل الخليج العربى من ناحية المحيط الهندى، وهى جزيرة «أبو موسى» التابعة لإمارة الشارقة، وجزيرة طناب العليا أو الكبرى، وجزيرة طناب الوسطى أو السفلى التابعتين لإمارة رأس الخيمة^(٢٢).

تبعد جزيرة أبو موسى من مدينة الشارقة بحوالى ٤٥ ميل داخل الجرف القارى العربى وهى تحت السيادة حاكم الشارقة ومساحتها حوالى ٣٥ كم^٢ وطولها ٧ كم وعرضها ٥ كم وهى جزيرة مستطيلة الشكل.

أما جزيرة الطنب الكبرى فتبعد حوالى ٢٠ كم عن رأس الخيمة وهى تقع إلى الشمال الشرقى من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها ٥٠ كم ومساحتها ٩ كم^٢ وهى دائرية الشكل، ويسكنها حوالى ٢٠٠ نسمة تقريباً.

وأخيراً تبعد جزيرة الطنب الصغرى عن الساحل مسافة ٩٠ كم وتقع

على بعد ٨ أميال إلى الغرب من جزيرة طناب الكبرى، وهي على شكل مثلث، طولها ميل وعرضها $\frac{3}{4}$ الميل^(٢٣).

وكانت هذه الجزر وغيرها من جزر الخليج منذ منتصف القرن الثامن عشر تحت سيطرة القواسم وقد اعترفت حكومة الهند الخاضعة لبريطانيا بذلك وأكدت بأن الجزر تابعة دائماً للقواسم^(٢٤).

وهناك مثال آخر للسيادة العربية على الجزر، عندما حاولت شركة الوادي الذهبي مد امتيازاتها إلى جزيرة الطنب، وكانت المراسلات بين شركة الوادي الذهبي والمقيم البريطاني مع حاكم رأس الخيمة تؤكد أن الجزر العربية كانت تحت السيادة العربية^(٢٥).

وترجع مطالبة إيران بجزر الخليج العربي إلى سنة ١٨٤٥م حينما أرسلت فارس أول مذكرة احتجاج إلى اللورد أبردين وزير خارجية بريطانيا آنذاك رداً على طلب أبروين إعطاء براهين من جانب حكومة فارس تثبت حقوقها في جزر البحرين.

وقد رد الوزير البريطاني على مذكرة فارس من المكتب السياسي في الهند بواسطة بيكوك غير أن فارس آنذاك لم تحدد هذه الجزر وإنما كانت مطالبتها شاملة^(٢٦).

وكان من مصلحة بريطانيا من أوائل القرن العشرين إبعاد النفوذ الإيراني عن الجزر لأن إيران كانت تبدو أكثر خضوعاً للنفوذ الروسي، ومن هنا نرى تصارع القوى الاستعمارية وتضارب سياساتها من أجل تأكيد مصالحها فقط.

وكانت زيارة نائب الملك في الهند اللورد كيرزون للخليج سنة ١٩٠٣م حين شعرت بريطانيا بتزايد الاهتمام الروسي فأثرت أن تعرقل مهمة مطالبة إيران بالجزر، ويبدو أن ريران لم تتأثر بهذه الزيارة، فبعد عام منها قامت الحكومة الإيرانية سنة ١٩٠٤ برفع علمها على جزيرتي أبو موسى وطناب العليا، غير أن السفير البريطاني في طهران تحرك بسرعة - خوفاً من التسلل الروسي - وأصدر

الحكومة الإيرانية بأنها إذا لم تنزل أعلامها عن الجزيرتين، فإن بريطانيا ستشير موضوع امتلاكها لجزيرة (سبرى) العربية وبذا تفشل إيران اجراءاتها وتفقد تلك الجزيرة التي تمتلكها بالفعل.

ولم تهتم إيران بالتهديد البريطاني، إذ أنه عندما اكتشفت شركة الوادى الذهبى كميات من الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز حاولت هذه الشركة أن تمد نشاطها إلى جزيرة أبو موسى عن طريق الحكومة الإيرانية وأشار إلى ذلك الوزير البريطانى فى طهران السير برسى لورين فى سنة ١٩٢٣ فى رسالة بعث بها إلى حكومته حيث قال: «إنه علم أن صاحب امتياز الأوكسيد الأحمر فى جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانية على إثارة ادعاءاتها على جزيرة أبى موسى والبحرين وأن الحكومة الإيرانية تتجه بالفعل لعرض ادعاءاتها هذه على عصبة الأمم.

وقد حذرت الحكومة البريطانية إيران من أنها ستأخذ موقفاً أشد صلابة ولكن الإيرانيين لم يلقوا بالا لهذه التهديدات وقامت بإرسال بعثة جيولوجية إلى جزيرة أبى موسى فى نهاية سنة ١٩٢٥ لفحص كميات الأوكسيد الأحمر الموجود فى الجزيرة. واحتجت بريطانيا على ذلك وتمسكت بسيادة حاكم الشارقة على جزيرة أبو موسى وكرد فعل على ذلك أرسلت سلطات الشاه إلى رجال الجمارك الإيرانيين تعليمات تقضى بعدم مواصلة الاعتداءات على جزيرتى الطنب وأبو موسى.

وقد أرسلت الحكومة الإيرانية فى سنة ١٩٢٧ موظفى جمارك إيرانيين إلى جزيرة هنجام الذين احجزوا مركباً تابعاً للشيخ أحمد بن عبيد حاكم هنجام مما دفعه إلى مهاجمة موظفى الجمارك الإيرانيين ودار بين الطرفين قتال عنيف مما تسبب فى إرسال حملة عسكرية إيرانية إلى الجزيرة فى شهر مايو سنة ١٩٢٨ فاضطر حاكم هنجام إلى الهروب إلى الإمارات العربية وترك إمارته تحت الاحتلال البريطانى.

وفى سنة ١٩٢٩ جرت مباحثات بين بريطانيا وإيران من أجل التوقيع

على مسودة معاهدة سنة ١٩٢٩ والتي اعتبرت جزيرة «صرى» تابعة لإيران على أن تكون أبو موسى والطنبين تابعين للعرب، ولكن المفاوضات توقفت بين الطرفين بسبب إصرار إيران على ملكيتها لجزر الطنب مقابل تخليها عن جزيرة أبي موسى.

وحاولت بريطانيا عقد اتفاق بين إيران ورأس الخيمة من أجل تأجير الجزر لمدة خمسين عاماً. وكان ذلك فى سنة ١٩٣٠ بناءً على اقتراح «تيمور تاش» وزير البلاط الإيرانى. وفى شهر أبريل سنة ١٩٣١م اجتمع المقيم البريطانى فى الخليج مع حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان القاسمى حول تأجير الجزر لكن الشيخ اشترط شرطين: الأول أن يكون علم رأس الخيمة مرفوعاً فوقها أما الشرق الثانى فهو أن لا يكون للجمارك الإيرانية سلطة على رعاياه. ولكن تم تعليق موضوع تأجير الجزر العربية لإيران بسبب الاختلاف فى بعض الأسباب الجوهرية.

وفى أواخر سنة ١٩٦٧ احتلت قوات إيرانية جزيرة «أبو موسى» الواقعة على بعد ٥٦ كم عن ساحل ديبى، وبرت الحكومة الإيرانية ذلك بأنها هددت مياهها الإقليمية ووصفت لها علامات أدخلت جزيرة أبو موسى فيها لكن المسؤولين فى الشارقة لم يلبثوا أن رفعوا العلامات عن الجزيرة^(٢٧).

وكانت إيران قد حاولت كسب ود حاكم رأس الخيمة حيث عرضت عليه استعدادها لتأسيس مستشفيات ومدارس وامداده بالأطباء مقابل توقيعه على تنازل على الجزر ولكن الشيخ رفض ذلك الطلب وأعقب ذلك احتلال إيران لهذه الجزر^(٢٨).

وقد اتخذت الجامعة العربية موقفاً أكثر ايجابية سنة ١٩٦٤ بعد الاعتداء الإيرانى على جزيرة أبي موسى حيث قام مندوب الجامعة العربية بالتحرى عن هذا الموضوع ووجد أن إيران قد وضعت علامات وسط مياه الخليج تحدد مياهها الإقليمية.

ولكن بريطانيا أرادت فى أن تقطع على الجامعة العربية هذه الجهود فحثت إيران على سحب خفر السواحل من جزيرة «أبي موسى»

وفى الشارقة رأى خالد بن محمد القاسمى أن الحصول على نصف الجزيرة خير من ضياعها بأكملها، وعرف أن هدف إيران من احتلال الجزر عسكرياً هو البترول الموجود فى جزيرة أبى موسى ولهذا رأى أن أفضل حل هو تجميد المشكلة سياسياً ومعالجتها اقتصادياً.

الانسحاب البريطانى:

تأكدت المطالبات الإيرانية للجزر العربية بعد إعلان بريطانيا عن عزمها الانسحاب من الخليج العربى حيث تحدث القائم بالأعمال الإيرانى فى القاهرة وقال : «لقد أوضحت الحكومة الإيرانية فى كثير من الأحيان وقبل تاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٧١ وجهة نظرها فيما يتعلق بهذه الجزر وأبلغت كثيراً من الدول العربية أنه عندما تنسحب بريطانيا من الخليج وينتهى احتلالها له فإن إيران ستمثل الجزر الثلاث لأنها تعتبرها جزءاً إيرانياً»^(٢٩).

وفور إعلان بريطانيا الانسحاب من المنطقة كشفت إيران عن تطلعاتها تجاه هذه الجزر. وأعلن الأمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيرانى فى البرلمان الإيرانى أن قوات عسكرية نزلت فى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى واحتلت مواقع استراتيجية فى جزيرة أبى موسى وذلك فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧١ أن قبيل بدء بريطانيا سحب معداتها العسكرية من منطقة الخليج العربى.

وقد أصدرت إمارة رأس الخيمة بياناً عن الهجوم الإيرانى جاء فيه:

«فى الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء ١٩٧١/١١/٣٠ غزت القوات الإيرانية البحرية والبرية المحمولة بهجوم غادر على الجزر العربية الثلاث الطنب الكبرى، والطنب الصغرى، وأبو موسى. والمراكز الحكومية فى جزيرة الطنب الكبرى. وكان جنود الحملة يقدرون بعشرات الآلاف...»^(٣٠).

وأشارت وسائل الاعلام الغربية إلى هذا الحادث ورد فى صحيفة التايمز اللندنية أن إيران قد أستولت على جزيرتى الطنب الكبرى والطنب الصغرى بعد أن أطلق البوليس المحلى النار على القوات الايرانية النازلة على الطنب الكبرى...

وقد ردت القوات الايرانية على النار بالمثل... وهكذا نفذت ايران آخر الأمر مطلبها بالقوة^(٣١).

رد الفعل العربى:

أفادت أبو ظبى أن زيران لم تجدد قوة عربية تتمثل فى جبهة متماسكة قوية تواجهها، فكل ما فعله العرب «هو كلام فى كلام»، وأعلنت تمسكها بأى قرار تتخذه الدول العربية والتزامها وتتعهد بتنفيذه، وطالبت بأن يستأثر هذا الموضوع بأكبر قدر من الاهتمام بحيث تشعر إيران بأنها تواجه جبهة عربية قوية^(٣٢) والواقع أن العراق كان من أكثر الأقطار العربية تمسكاً للتصدي للعدوان الإيراني، فقد بادر إلى قطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا محملاً إياهما مسؤولية جريمة الاغتصاب الإيراني للجزر العربية الثلاث، كما عقدت الجامعة العربية اجتماعاً طارئاً فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٧١ بحضور الشيخ يسرى الدويك ممثلاً من الشارقة والشيخ عبد العزيز القاسمى ممثلاً عن رأس الخيمة، وأصدر المجلس القرار التالى:

«تدارس المجلس ببالغ القلق الوضع الخطير الناجم عن الاحتلال الإيراني للجزر العربية بالخليج واستمع إلى البيانات المقدمة من الأمانة العامة وممثلى رأس الخيمة، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى ما أسداه رؤساء وفود الدول الأعضاء بشأن موقف حكوماتهم وقرر ما يأتى:

١ - التأكيد على عروبة الجزر الثلاث أبو موسى والطنب الكبرى والطنب الصغرى.
٢ - أدان هذا الاحتلال للجزر من الأرض العربية بالقوة مما يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة ويجافى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

٣ - تتحمل بريطانيا المسؤولية لتخليها من التزاماتها الدولية وإدانتها لتذكروها لارتباطاتها.
٤ - أن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية - الإيرانية للخطر وتجنباً لذلك، فإن الأمين العام للجامعة ينوى الاتصال فوراً على أعلى المستويات من أجل دفع إيران إلى إعادة النظر فى مواقفها.

٥ - أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية في اجتماعه تتابع اتصالاته.

وهكذا تبلور العمل العربي المشترك بهذا القرار الذي أصدرته الجامعة، كما يدعى مجلس الأمن لمناقشة الموقف بناءً على طلب من بعض الدول العربية، وأصدرت بعض الدول العربية بيانات تندد بالعدوان وتدعو إيران للانسحاب من الجزر^(٣٣).

وقد أوضحت إيران موقفها من الاحتجاجات العربية عندما أشار السيد مشرواني سفير إيران في القاهرة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية موقف حكومته على الوجه التالي:

« إن العلاقات الإيرانية العربية وثيقة منذ القدم. وإن شابتها أخيراً بعض الشوائب، فإن الجهد يجب أن يبذل لديها». كما أشار إلى أن «بريطانيا هي التي أوجدت المشاكل واحتلت الجزر العربية... وقد تنازلنا عن البحرين واعترفنا بها وبقطر أما بقية الجزر فهي إيرانية». واستطرد قائلاً:

«إن العراق تثير المشاكل ضد إيران التي هي حريصة على التفاهم معها. كما حاولت التفاهم مع شيخ رأس الخيمة ولكن من يدفعونه حالوا دون اتفاقه».

وبالنسبة لموقف الجامعة العربية فقد طالب السيد حشرواني منها أن تقوم بتهدئة الخواطر وعدم اعطاء أهمية للموضوع وقال أن الحق معنا والجزر لنا^(٣٤).

وعموماً فإن استيلاء إيران على هذه الجزر يعتبر أول احتلال إيراني منذ الحرب العالمية الثانية^(٣٥). وقد تعددت أهداف إيران من عملية الاستيلاء على هذه الجزر ولكن يبرز هدفان رئيسيان:

الهدف الاستراتيجي: حيث شعر إيران بأهمية الموقع الفريد للجزر لأنها متحكممة بمضيق هرمز كما أن الإشراف الإيراني على الساحل الشرقي للخليج يهدده وجود الجزر تحت سيادة أخرى.

الهدف الاقتصادى: وجود أكسيد الحديد الأحمر وكميات من النفط الأمر الذى كان بمثابة هدف جوهري دفع إيران لاحتلال الجزر حيث من الممكن استغلال ما بها من معادن بصورة تجارية.

وبعد قيام الثورة توالى التصريحات من المسؤولين فى إيران بالتأكيد على عروبة الخليج والجزر الثلاث حيث قال حسين منتظرى «إننا لا نختلف ولن نختلف على التسمية، وفى الإسلام لا أهمية لموضوع التسمية، ومن حيث الجزر فى نظر الإسلام أن جميع الدول الإسلامية واحدة ولا حدود فيها» كما أشار صادق خلخايى إلى أن الخليج العربى خليج إسلامى وأن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر فى قضية الجزر الثلاث التى سيطر عليها الشاه فى سنة ١٩٧١؛ غير أن الحكومة الإيرانية نفت تلك التصريحات بعد ذلك حيث أشار إبراهيم يزىدى إلى أن حكومته لا تنوى إعادة النظر فى وضع الجزر الثلاث «وأكد أن الاسم التاريخى هو «الخليج الفارسى» وأن تغييره مخالف للمنطق».

كما أن أبا الحسن بنى صدر وآخرين من أقطاب النظام الإيرانى أعلنوا مرات عدة عن نواياهم تجاه أقطار الخليج العربى وعدم انسحابهم من الجزر العربية^(٣٦).

مشكلات الحدود المعاصرة:

من الثابت أن كل من إيران والمملكة العربية السعودية تشكلان أكبر دول مطلة على الخليج والذى يعتبر بالنسبة لهما موضع اهتمام خاص؛ ومن هنا فإن أى منازعات بين الدولتين حول الحدود تشكل خطورة خاصة وقد سبقت الإشارة إلى صعوبة تطبيق قاعدة خط الوسط التى أوصت بها اتفاقية جنيف للبحر الإقليمى لعام ١٩٥٨؛ وترجع أسباب ذلك إلى أن الخليج يحتوى على عدد كبير من الجزر، كما لا يوجد اتفاق حول الأساس الذى يقاس منه خط الوسط؛ فضلا عن اختلاف التركيب الجيوبوليتيكي للساحل الإيرانى عن الساحل العربى، وهو ما تقضى وقفة للتفسير وصولا لإيضاح مشكلات الحدود فى منطقة الخليج.

يشمل حوض الخليج العربى المجرى المائى للخليج والجزر المتناثرة فيه والدول المطلة عليه بشكل أو بآخر؛ وتأسيساً على ذلك فإن حوض الخليج العربى يشمل العراق والكويت وإيران والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية وسلطنة عمان. وتتوغل الذراع البحرية - التى هى فى الواقع الخليج العربى برمته - للمحيط الهندى داخل الأرض اليابسة مما يجعلها تقرب المسافة البرية غير منطقة الهلال الخصيب بين المحيط الهندى والبحر المتوسط؛ وتضم هذه الذراع البحرية خليجين كبيرين هما خليج عمان كخليج خارجى، والخليج العربى كخليج داخلى، ويصل بينهما مضيق هرمز، ويفصل هذا الخليجان بين السواحل الإيرانية من جهة، والسواحل العربية من جهة أخرى.

ويبلغ طول الخليج العربى حوالى ٦١٥ ميلاً؛ وعرضه عند أقصى أجزائه اتساعاً ٢١٠ أميال، فى حين يبلغ فى أقلها اتساعاً عند بوغاز هرمز ٤٠ ميلاً، ويبلغ مساحته الكلية ٩٢٥٠٠ ميلاً مربعاً؛ وحجم مياهه ٢٠٠٠ ميلاً مربعاً، ويتفاوت عمق الخليج حيث يبلغ أقصى عمق مياهه ٣٠٠ قدماً عند مضيق هرمز؛ ويبلغ العمق عند دلتا دجلة والفرات حوالى ١٢٠ قدماً لمسافة ٥٠ ميلاً من المدخل حتى الأنهار، ويزداد العمق بسرعة من ناحية الشاطئ الإيرانى عنهما من ناحية الشاطئ العربى، ويعنى ذلك أن محور الأعماق فى الخليج يقع قريباً من الساحل الإيرانى. كما يمتاز الخليج بعمقه القليل؛ وهو ما يفسر كثرة الجزر فيه حيث تتكون هذه الجزر نتيجة للإرساب النهري مثل المجموعة الجزرية فى رأس الخليج، ويتكون بعضهما الآخر نتيجة لإرساب أمثلتها الجزر المنتشرة على دول السواحل فى إمارات الخليج بين دى ورأس الخيمة حيث أسهمت التيارات البحرية والأمواج والرياح فى تكوينها بالإضافة إلى فعل التكوينات المرجانية، وأغلب هذه الجزر شعاب منخفضة السطح وتوجد بكثرة قرب البحرين وقطر؛ وهناك قباب ملحية فى بعض جزر هرمز مثل لاراك وهنجام وطنب وأبو موسى.

كما تكونت جزر عديدة بفعل الحركات الأرضية لجزيرة البحرين فهي قبة طولية الشكل، التوائية، عند محورها في اتجاه شمالي جنوبي مواز للثنية الكبرى التي كونت شبه جزيرة قطر، أما مجموعة الجزر الطولية التي تمتد بموازاة الساحل الإيراني للخليج والقرية منه، فقد هبطت قممها - كسلاسل جبلية - تحت سطح البحر بفعل حركات قشرة الأرض؛ أما مضيق هرمز فإنه يخلو من التواءات مما يسهل أسباب التيارات البحرية بين خليج عمان والخليج العربي وذلك على عكس التواءات الموجودة في بوغاز المندب بين خليج عدن والبحر الأحمر. ونسبة الملوحة مرتفعة في الأجزاء الوسطى نتيجة لدفع مياه الخليج، هذه الملوحة العالية نتج عنها قلة الأحياء البحرية كالأسماك التي تعيش في المستويات السطحية، في حين أن أجود أنواع الأسماك تعيش في الأعماق.

ويتسم الساحل العربي للخليج بكثرة الأحوار، أي الألسنة البحرية التي تنوغل في اليابس لبضع أميال، وقد أدت هذه الأحوار دوراً رئيسياً في حياة السكان وتاريخ المنطقة حيث قامت بقربها مراكز العمران المختلفة واحتمى السكان في مياهها الضحلة من أمواج البحر وغارات القبائل والقراصنة، كما أسهمت هذه الحماية الطبيعية في نشأة وازدهار إمارات دبي والشارقة ولجمان وأم القيوين ورأس الخيمة.

والواقع أن هذه الملامح الجغرافية قد عكست تأثيرها على أسلوب تخطيط الحدود في منطقة الخليج حيث لم تظهر أية حدود ثابتة على الخرائط مثل القرن العشرين؛ وقد سبقت الإشارة أن اتفاقية سنة ١٩١٣ بين الدولة العثمانية وبريطانيا كانت أول محاولة لتعيين الحدود والتي تحدد بموجبها خط الحدود السياسية بين المناطق الخاضعة لكل من الدولتين في شرق جزيرة العرب.

ويذكر الأشعل أنه لم تكن لمسألة الحدود أهمية تذكر لدى حكام المنطقة في الماضي، فتارة تقرر الحدود على أساس إعلان الولاء من زعيم القبيلة، وأحياناً أخرى كانت الحدود تتقرر على أساس التبعية لمذهب ديني، كما كانت تتقرر على أساس الملكية، فقد سبقت الإشارة إلى أن أسرة

البوفلاح كانت تملك بعض بساتين واحة البرعى أو على دفع الزكاة، وكان للحاكم سلطاته على أية أرض نتيجة نفوذه على القبائل المستقرة فيها، حيث كان الولاء للحاكم ذاته وليس للإمارة، وقد جعلت هذه الخاصية تخطيط الحدود أمراً صعباً لا سيما وأن طبيعة الصحراء قد أملت على القبائل أن تكون فى حركة مستمرة من عدم الاستقرار والتداخل وارتباط ذلك بالولاء وعلاقات القبائل بالحاكم، فإذا تحول ولاء القبيلة من حاكم إلى آخر انعكس ذلك على حقوق الإقليم الذى به القبيلة، وبذلك تصبح المنطقة التى تجوب فيها القبيلة موضعاً للنزاع بين الحاكمى، وأبرز مثال لذلك قضية القبيسات بين أبو ظبى وقطر حيث يميل الباحثون فيما يتعلق بخور العديد والتى يرجع النزاع حوله إلى أوائل القرن التاسع عشر بين بريطانيا والدولة العثمانية - يميل الباحثون لاستنتاج انكالحور كان يخضع لقطر، وأن قبائل القبيسات قد هاجرت القبيسات - إحدى فخوذ بنى ياس فى أبو ظبى - إلى قرية «العديد» - وهى من أعمال قطر - وبالتالي فإنه ليس من المنطقى أن يكون الخور تحت سيطرة حاكم أبو ظبى ثم تهاجر القبيلة إليه، ولما كانت المنطقة الفاصلة بين الإماراتين غير محددة ولم يتم تخطيطها، فمن الأرجح أن القبيلة فرت إلى الخور الأقرب إلى قطر منه إلى أبى ظبى، ثم أنشأت القرية فيه، وتستدل هذه الآراء على ذلك بدليل أن القبيلة عادت بعد ذلك إلى أماكنها فى أبو ظبى، ولم ينزع حاكم أبو ظبى فى ذلك الوقت فى ملكية الخور له، وكان يلزم لاستمرار تبعية الخور لقطر أن تستمر قطر فى ممارسة سيطرتها السيادية على الخور منذ ذلك الحين دون أن ينازعها أحد فى سيادتها عليه، ويرى دكتور عبد الله الأسفل، من ص ٦٥-٦٨ أنه من الصعب بالتالى الاستناد إلى واقعة وجود القبيسات فى الخور فترة معينة كسند وحيد لتحديد تبعية الخور لإحدى الإماراتين، ومن الأفضل أنه يتم الاتفاق بينهما فى ضوء معايير أخرى.

ويشير المثال السابق إلى طبيعة تخطيط الحدود فى الخليج قضية مرتبطة هى الأخرى بتعمير مساحات كبيرة فضلاً عن تنوع الحرف وازدياد السكان وتنوع

أسباب الاحتكاك واختلاف المصالح وتعارضها وما نتج عن ذلك من تعدد المشاكل المترتبة على ذلك وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الوظائف المتعددة لأهمية تخطيط الحدود لعل من أهمها الدفاع عنه الدول وحماية أمنها القومى وسيادتها الإقليمية وإنتاجها الاقتصادى وتنظيم انتقال الأفراد وتداول السلع، فضلا عن الاعتبارات التى تكفل التكامل والانسجام بين عناصر الوحدة السياسية - أى الدولة - وفى منطقة الخليج بصفة خاصة كانت الحدود بين القبائل معترفاً بها، غير أن ذلك الاعتراف، لم يكن يحمل مفهوم السيادة الإقليمية بمعناه فى العلاقات السياسية الدولية المعاصرة، فكان لكل قبيلة منطقة تقليدية تتحرك فيها فى فصول السنة المختلفة، ولم تكن الحدود واضحة أو ثابتة، وكان وضع القبائل فى الصحراء أشبه بوضع الدول فى أعالي البحار، فلكل دولة مياهها الإقليمية المقررة بإعلان منفرد من جانبها من بقاء مساحة من المياه الدولية فتكافأ فيهما التزامات الدول وحقوقها، وفى منطقة الخليج لوحظ أن تخطيط الحدود قد تم وفق مصالح القوى الخارجية فى القرنين التاسع عشر والعشرين من أجل ضبط طرق الاتصال وذلك فى ضوء المعايير الطبيعية أو التاريخية أو الرضا والاتفاق أو معيار ولاء القبائل، ولم تسمح بريطانيا - وهى الدولة الكبرى صاحبة النفوذ فى منطقة الخليج العربى فى ذلك الوقت - لم تسمح لمنازعات الحدود بأن تتحول إلى صدامات بين الحكام، واحتفظت بريطانيا بتطبيق قاعدة «الوضع الراهن» Status quo كى تتفرغ لمراعاة مصالحها بالدرجة الأولى.

وفيما يتعلق بتوجهات السياسة الإيرانية نحو البحرين فقد سبقت الإشارة إلى أن بريطانيا عندما أعلنت عن انسحابها من الخليج، فقد أعلنت إيران نواياها فى ضم البحرين، الأمر الذى جعل المملكة العربية السعودية لا تقف من الأحداث موقف المتفرج حيث اعتبرت هذه التوجهات الإيرانية بمثابة تحدى حقيقى لها كأكبر دول المنطقة وأقواها، وأثمرت جهود الملك فيصل عام ١٩٦٨ و عام ١٩٦٩ فى جعل إيران تتخلى عن ادعاءاتها تجاه البحرين حيث

التقى ممثلون عن السعودية والكويت وبريطانيا في جنيف عام ١٩٧٠ ورفضت السعودية ما طرحته إيران بشأن إجراء استفتاء في البحرين، ثم تقدمت إيران باقتراحات عرض «المشكلة» على محكمة العدل الدولية ورفضت السعودية هذا الاقتراح بالمثل لأنه ليست هناك مشكلة قانونية أساساً بين البحرين وإيران، وقد استقلت البحرين بالفعل في ١٤ أغسطس ١٩٧١ وانتهت مشكلتها، غير أن إيران نجحت في احتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قبل انسحاب بريطانيا بفترة وجيزة في نوفمبر ١٩٧١.

وفيما يتعلق بمشكلة الحدود بين إيران والعراق فقد سبقت الإشارة إلى الملاحظات التي اكتشفت علاقات البلدين والتوتر الذي صاحب إثارة هذه المشكلة من جانبي إيران بصفة خاصة في التاريخ الحديث والمعاصر لدرجة أنه من المتعذر في الوقت الحاضر التوصل إلى تسوية مرضية لهذه المشكلة وأن ذلك بات أمراً بعيد الاحتمال لارتباطه بمعالجة العلاقات الإيرانية العراقية أساساً. أما مشكلة الحدود البحرية السعودية الإيرانية فقد كانت هي الأخرى من أبرز مشاكل الحدود البحرية بين إيران ودول الساحل العربي في الخليج وهو ما تقتضى وقفة للايضاح^(٣٧).

فقد منحت السعودية شركة أرامكو امتياز التنقيب في الجزء المواجه لكل السواحل السعودية على الخليج، أما إيران فقد أصدرت قانون البترول في يوليو ١٩٥٧؛ ومنحت بموجبه امتياز التنقيب في المناطق المغمورة في الخليج إلى شركات إيطالية وكندية وأمريكية، وكان عام ١٩٦٣ بداية لمباحثات مستمرة بين إيران من ناحية والكويت والسعودية والعراق من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالطرفين السعودي والإيراني فقد حاولا تسوية المشكلات بينهما حول التنقيب حيث بدأت أرامكو باكتشاف حقل مرجان الغني بالبترول ثم اكتشفت شركة أيباك الإيرانية الأمريكية حقل فريد سوف وهو في حقيقته امتداد لحقل مرجان. وبذلك صار لكل من الامتيازين السعودي والإيراني عمليات متجاورة في تركيب حقلي واحد، وأسفرت المفاوضات السعودية الإيرانية عن اتفاقية

ديسمبر ١٩٦٥ استهدفت تحديد المناطق البحرية بين البلدية، وأخذت بنظرية التقسيم على أساس الخط المستقيم الذى يتم رسمه عند أرض الجار للمياه، ولما كانت جزيرة خاراج تبعد عن الشاطئ الإيراني بأكثر من ١٢ ميلا بحرياً فقد رسم لها خطان أحدهما يفصل شاطئ السعودية وإيران، والثانى يتوسط المسافة بين خاراج والسعودية ويرسم عند أدنى انحسار للمياه، وقضت الاتفاقية بتشكيل لجنة فنية مشتركة مهمتها تحديد معالم المناطق التى تصدرت لتنظيم أوضاعها.

غير أن الاتفاقية السابقة لم تطبق لعدة أسباب منها عدم تحديد وضع نهائي لجزيرتين متنازع عليهما بين السعودية وإيران هما فارس وعربى، كما تمسكت إيران بأن يبدأ قياس خط الوسط المتفق عليه من الساحل الغربى لجزيرة خاراج والتى تبعد عن الساحل الإيراني بمسافة تربو على ثلاثة وعشرين ميلا، ويذكر الأشعل^(٣٨) أن القياس من هذه المنطقة يؤدى إلى زحزحة خط الوسط داخل المنطقة المخصصة للسعودية، ويرجع تمسك إيران إلى وجود بترولى يعتبر من أغنى حقول العالم فى هذا الجزء من الخليج، وقد منع طراد إيراني مزاوله عمليات الحفر التى حاولت أرامكو تنفيذها فى يناير ١٩٦٨ بمناطق الامتياز الممنوحة لها غرب خط الوسط الرسوم فى الاتفاقية، وأعقب ذلك مفاوضات مع الجانب السعودى تم الاتفاق بموجبها على خريطة جديدة فى المنطقة فى أغسطس من نفس العام، ونفذت الاتفاقية الجديدة فى أكتوبر من العام نفسه حيث تم تسوية المشكلات المتعلقة بالحدود بين السعودية وإيران على النحو التالى:

أولاً: الاعتراف بتبعية جزيرة فارسي لإيران مقابل حصول السعودية على جزيرة عربى.

ثانياً: الاعتراف بأن المياه الإقليمية لكل جزيرة تبلغ ١٢ ميلا بحرياً، ورسم خط وسط بينهما بحيث يمتنع الطرفان عن القيام بأعمال التنقيب على البترول لمسافة ٥٠٠ متر^(٣٩).

ثالثاً: أنشأت الاتفاقية منطقة حاجزة بمسافة كيلو متر لتنفيذ مساوئ التقسيم الجغرافى وتوحيد البئرين وهما مرجان على الجانب السعودى، وفيرودون على الجانب الإيرانى.

وعموماً فإن التطلعات أو الطموحات الإيرانية تجاه الخليج العربى قد ازدادت فى ظل حكومة الثورة بدليل ممارسة إيران لأعمال أكثر عنفاً (حرب الخليج - التلويح والتهديد باستخدام العنف تجاه الكويت وممارسة ذلك بالفعل ضد ناقلات البترول... الخ) بحيث أصبحت إيران تشكل اضطراباً حاداً تجاه أمن الخليج العربى، وبالرغم من أن السياسة الخارجية السعودية تتبع منهج الاعتدال، إلا أن القلق يسود نظاماً سياسياً أخرى كالكويت والبحرين نتيجة للتطلعات الإيرانية.

مضيق هرمز:

يرتبط أمن الخليج ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بمضيق هرمز باعتباره مدخلاً للخليج العربى ومصبه فى خليج عمان المتصل بالمحيط الهندى، وأهمية مضيق هرمز تماثل أهمية مدخل البحر الأحمر عند باب المندب، فالبحر الأحمر يعد معبراً مائياً على قدر كبير من الأهمية وذلك عن طريق قناة السويس فى الشمال وباب المندب فى الجنوب، وقد أصبحت المملكة العربية السعودية بامتلاكها الجزء الأكبر من مساحة شبه الجزيرة وأغنى بلدانها من الثروة البترولية وطول سواحلها على البحر الأحمر - أصبحت القوة الأساسية وراء استراتيجية الدولتين العظميين، ويهم العربية السعودية تأمين حدودها فى البحر الأحمر حماية لثروتها البترولية فى الخليج العربى من ناحية، وتأمين مشروعاتها البترولية فى البحر الأحمر ذاته حيث استمرار إقامة السعودية لمشروعات بترولية فى ميناء ينبع الذى يرتبط بمنطقة حقول التنقيب فى الإحساء بالمنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربى^(٤٠).

ويبلغ اتساع مضيق هرمز، أربعين كيلو متراً، وهو المنفذ الوحيد للخليج العربى إلى العالم الخارجى، وتتمر عبه التجارة بين دول العالم ودول الخليج

والتي تمثل نسبة عالية من حجم التجارة العالمي حالياً بالنظر إلى ارتفاع القوة الشرائية لتلك الدول وتزايد دخلها البترولي ونهضتها الصناعية والعمرانية، وتأسيساً على ذلك فإن مضيق هرمز يكتسب أهميته من أهمية الخليج استراتيجياً وسياسياً واقتصادياً، وقد سبقت الإشارة أن القوى البحرية الكبرى قد ارتادت هذه المنطقة منذ فجر التاريخ الحديث بدءاً بالبرتغال ومروراً بهولندا وفرنسا وانتهاءً ببريطانيا بالإضافة إلى تطلع مصر والوصول إلى بعض بلدانه، كما كان الاستراتيجية الغربية ممثلة في الولايات المتحدة اهتماماتها بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية نظراً لكون المضيق معبراً للتجارة وحلقة وصل بين آسيا وأوروبا وممرًا استراتيجياً ذا أهمية سياسية ملحوظة، كما تقع على شواطئ الخليج المراكز البترولية الرئيسية لإيران ومعامل تكرير البحرين التي تكرر ثلثي انتاج المملكة العربية السعودية من البترول والذي يمر عبر مضيق هرمز.

وقد نتج عن انسحاب بريطانيا من الخليج عام ١٩٧١ العديد من المشكلات وأهمها قضية أمن الخليج التي طرحت نفسها بإلحاح نظراً لما أثارته من خلافات بين العرب وإيران على شاطئ الخليج، فقد أبدت إيران اهتماماً واضحاً بتأمين أوضاع منطقة الخليج بما يتواءم مع مصالحها فيما عبر عنه البعض بتخطيط إيراني لخلافة بريطانيا باعتبار إيران من أكبر دول الخليج، وأن الخليج تنفسها الرئيسي، ومنفذها إلى العالم الخارجي من خلال المدن الإيرانية على شاطئه في حوض الأدين فضلاً عن تصاعد حدة الخلافات مع العراق حول شط العرب، ومساندة إيران لسلطان عمان لمواجهة تمرد ثوار ظفار الذين تساندتهم اليمن الشعبية، وقد يمكن السلطان قابوس من التغلب على هذه الحركة التمردية في إطار الحفاظ على الأمن الإقليمي ودعم السيادة على عمان وانسحبت القوات الإيرانية التي كانت تساند السلطان وكانت كل من إيران وعمان بتوقيع اتفاق في عام ١٩٧٥ يقضي بقيام الدولتين بإنشاء نظام للإشراف البحري المشترك بينهما على مضيق هرمز.

والواقع أن المصالح الاقتصادية والسياسية للدول العربية المطلة على الخليج قد استأثرت باهتمام ملوك ورؤساء الدولة العربية الخليج وبات واضحاً ضرورة تنسيق السياسة الاقتصادية خاصة وأن الخليج يعد حوضاً متميزاً وقائماً بذاته بالمفهوم الجيوبوليتيكي والاقتصادي وظهرت من داخل دول الخليج منذ عام ١٩٧٩ نداءات مخلصة لتحقيق هذا الهدف الذي تمثل في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي وهو ما يستلزم تناوله بتفصيل غير قليل.

هوامش الفصل الثالث أمن الخليج والتطلعات الإيرانية

- ١ - وعلى سبيل المثال قد بلغت قائمة المشتريات السعودية للأسلحة الأمريكية خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٧٦ حوالي ٥٤٠٨ مليون دولار، أما إيران فقد ازدادت ميزانيتها العسكرية الثمانية مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٧.
- ٢ - أمكن ربط السعودية بالبحرين فيما بعد من خلال جسر على مياه الخليج والذي ساهمت المملكة العربية السعودية بالجزء الأكبر من تكاليفه.
- ٣ - أمل الزباني، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي، بدون مكان نشر، ١٩٧٧، ص ١٣٠-١٣٧.
- ٤ - دكتور سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، معهد البحرين والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٥-٣٢.
- ٥ - أمل الزباني، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ٦ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٣٢.
- ٧ - أمل الزباني، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ٨ - المرجع نفسه.
- ٩ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٣٢.
- ١٠ - أمل الزباني، مرجع سابق، ص ١٤١.
- ١١ - المرجع نفسه، ص ١٤٢.
- ١٢ - المرجع نفسه، ص ١٤٧-١٤٩.
- ١٣ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ١٤ - المرجع نفسه، ص ٣٩-٤٠.
- ١٥ - أمل الزباني، مرجع سابق، ص ١٥٠-١٥١.
- ١٦ - المرجع نفسه، ص ١٥٢.

- ١٧ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ١٨ - المرجع نفسه.
- ١٩ - مجلة الخليج العربي، العدد الرابع، ١٩٨١، ص ٦٠-٦٢.
- ٢٠ - أمل الزيناني، مرجع سابق، ص ١٦٨.
- ٢١ - محمد وصفي أبو فعلى، اتجاهات السياسة الإيرانية نحو الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ١٩٨٠، ص ٢٠-٢٥.
- ٢٢ - وكانت إيران ترغب فى إقامة هذا الحلف مع كل من السعودية والعراق بدعوى مواجهة الانتشار الشيوعى وحماية آبار البترول.
- ٢٣ - أمل الزيناني، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧٢.
- ٢٤ - محمد حسن العيدروس، التطورات السياسية فى دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ١٩٨٣، ص ١٦٤-١٦٥.
- ٢٥ - أمل الزيناني، مرجع سابق، ص ١٧٣.
- ٢٦ - محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ١٧٥-١٧٨.
- ٢٧ - أمل الزيناني، مرجع سابق، ص ١٧٥.
- ٢٨ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ١٣٥-١٣٩.
- ٢٩ - وقد توقع أمير رأس الخيمة وقتئذ أن الدول العربية سوف تقدم له المساعدات العسكرية لمواجهة التهديد الإيراني.
- ٣٠ - محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٤٨١-٤٨٤.
- ٣١ - المرجع نفسه، ص ٤١٨-٤٧٤.
- ٣٢ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٢٨.
- ٣٣ - محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٥٨٩.
- ٣٤ - المرجع نفسه، ص ٤٨٥-٤٨٦.
- ٣٥ - دكتور سيد نوفل، مرجع سابق، ص ٣٤.
- ٣٦ - محمد حسن العيدروس، مرجع سابق، ص ٤٨.

٣٧ - مجلة الخليج العربى، العدد الرابع، ص ٦١-٦٣.

٣٨ - لعل من أفضل الدراسات العربية التى تعرضت لذلك: دكتور عبد الله الأشعل، قضية الحدود فى الخليج العربى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٢٨، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٦٥-٦٨.

٣٩ - المرجع نفسه، ص ٨٥.

٤٠ - المرجع نفسه، ص ٨٦.

٤١ - المرجع نفسه، ص ٨٧.

٤٢ - المرجع نفسه، ص ٩٤.

الباب السابع

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

- الفصل الأول : بترول الخليج وتأثيره عالمياً ومحلياً.
- الفصل الثاني : مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- الفصل الثالث : الأحكام الأساسية لمجلس التعاون.
- الفصل الرابع : أجهزة مجلس التعاون.
- الفصل الخامس : مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية.

الفصل الأول

بتروال الخليج وتأثيره عالمياً ومحلياً

الفصل الأول

بترول الخليج العربي وتأثيره عالمياً ومحلياً

تدخل بريطانيا والولايات المتحدة:

كان اكتشاف البترول في منطقة الخليج ذا تأثير كبير محلياً وإقليمياً وعالمياً حيث صاحبت الاكتشاف تغييرات هائلة في نظرة القوى الدولية، وأدى التنافس البريطاني الأمريكي للحصول على امتيازات التنقيب إلى نشاط كبير في المنطقة برمتها. ومن الثابت أن بريطانيا كانت قد فرضت سيطرتها على منطقة الخليج خلال القرن التاسع عشر بواسطة قوتها البحرية التي لم تنقطع عن التجول في مياهه، وقد سبقت الإشارة إلى سلسلة الاتفاقيات (١) التي أبرمتها بريطانيا على شيوخ المنطقة، كما كانت بريطانيا بمثابة الحكم في الخلافات بينهم، بل إنها قد أجريت لهؤلاء الشيوخ على عدم بيع أو التنازل أو رهن أو تأجير أجزاء من أراضيهم إلا بموافقتها، وتأسيساً على ذلك قد استأثرت بريطانيا باستغلال النفط أيضاً حيث شرعت في عقد اتفاقيات مع الحكام المحليين الذين التزموا بموجبها بعدم السماح للشركات غير البريطانية بالبحث عن البترول في بلادهم إلا بموافقة السلطات البريطانية (٢).

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها هي الأخرى نشاطها في الخليج منذ عام ١٨٨٨؛ وقد اقتصر هذا النشاط على منطقة «نيفار»، حيث كانت سلطنة عمان قد اجتذبت أيضاً اهتمام الأمريكيين في الثلث الأول من القرن التاسع عشر نظراً لوقوع السلطنة في طريق الهند والشرق الأقصى، كما أنها كانت بمثابة مركز للعلاقات مع بقية أقاليم الوطن العربي وإيران وأفريقيا، وقد وصل المبعوث الأمريكي «ادموند روبرتس» إلى مسقط عام ١٩٣٣ على ظهر السفينة الحربية الأمريكية «يكويك» في عهد سعيد بن سلطان حيث عقدت في هذه السنة معاهدة صداقة وتجارة بين البلدين تمنح التجار الأمريكيين في سلطنة مسقط بشقيها العربي والإفريقي «زنجبار» بعض

الامتيازات التجارية والقنصلية، وتم تعيين قناصل أمريكيين في كل من زنجبار عام ١٨٣٤ ومسقط عام ١٨٣٦، وقامت بعثة عمانية عام ١٨٤٠ بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وظلت تلك الاتفاقية سارية المفعول^(٣).

وفيما عدا علاقات الولايات المتحدة بسلطنة مسقط، فإن النشاط الاقتصادي الأمريكي لم يكن قوياً في منطقة الخليج العربي إلى أن تم اكتشاف البترول، ولما نشطت الشركات البريطانية في استخراجها من إيران مع بداية القرن العشرين، دخلت الشركات البترولية الأمريكية حلبة المنافسة، وكان العراق هو المسرح الذي أدت فيه هذه الشركات دوراً ملحوظاً حيث كانت شركة البترول التركية - وكان لبريطانيا نصف أسهمها - تنقب عن البترول في ولايات البصرة وبغداد والموصل، وعقب الحرب العالمية الأولى حاولت شركات البترول الأمريكية بتأييد من الحكومة الأمريكية أن تشارك في التنقيب بالعراق بدعوى سياسة الباب المفتوح التي تدعو إلى ضرورة خضوع مواطن مختلف الدول لنفس المعاملة، والوقوف على قدم المساواة في الأقاليم الخاضعة للانتداب، وأنه لا ينبغي منح امتياز من شأنه الإضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تحتكر دولة امتيازاً بعبئته.

وكانت بريطانيا قد حصلت على وعد^(٤) من حاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح عشية الحرب العالمية الأولى بعدم منح امتياز استخراج البترول إلا لمن توافق عليه السلطات البريطانية، كما حصلت بريطانيا على وعود مماثلة من شيخ البحرين عام ١٩١٤، وحاكم قطر عام ١٩١٦؛ وسلطان مسقط عام ١٩٢٣. وكانت العقود في صالح الشركات المستغلة، حيث لم يزد العائد على أربعة شلنات للطن الواحد بالنسبة للدول المنتجة، فضلاً عن أن الشركات صاحبة الامتيازات لا تدفع أى عائد حتى يتم الانتاج بكميات تجارية، وقد غير البترول موازين القوى في منطقة الخليج عقب الحرب العالمية الأولى، حيث أدى التسابق للحصول عليه إلى بروز عامل جديد من عوامل الصراع الدولي في المنطقة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة القوى العالمية التي

اضطرت بريطانيا للاستجابة لمطالبها فأعطت حكومة العراق المشمولة بالانتداب البريطانية امتيازاً للشركة التركية^(٥) ووزعت الأسهم بحيث نالت كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية ٢٢,٧٥٪ من الأسهم، ومنح الوسيط الأرمني سر كيس حولبنكيان ٥٪ من الأسهم لمشاركته في المفاوضات منذ عام ١٩١٤؛ وشاركت سبع^(٦) شركات أمريكية - كوحدة واحدة - في استغلال بترول العراق. وباحتكار شركة بترول العراق لبترول الموصل والبصرة فقد تم منع دخول شركات بترول أمريكية إضافية للبحث عن البترول في العراق، أو في أية منطقة بالخليج العربي، وبالرغم من استقلال العراق بموجب اتفاقية عام ١٩٣٠ مع بريطانيا، فقد استمرت السياسة الأمريكية تجاه العراق قائمة على عدم الدخول في منافسة مع بريطانيا، وقد سبقت الإشارة إلى تعهد حكام الخليج لبريطانيا بعدم منح امتيازات للتنقيب عن البترول لشركة أو دولة بين ١٩١٣ - ١٩٢٣ دون الرجوع لبريطانيا، ولم تدخل السعودية في هذا التعهدك؛ وهو ما يفسر استئثار شركات البترول الأمريكية بالتنقيب واستغلال البترول السعودي فيما بعد.

بترول البحرين:

كانت البحرين المحك الأول للنشاط البترولي الأمريكي في منطقة الخليج العربي، حيث قامت شركة بترول الخليج بشراء امتياز البحث عن البترول في البحرين في عام ١٩٢٨ ثم تنازلت عنه في العام التالي لشركة استاندر د أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية، وكانت بريطانيا تعارض ذلك بالطبع، ولم تأبه الشركات الأمريكية بذلك وتم تأسيس وتسجيل فرع مستقل من هذه الشركة في كندا عام ١٩٣٠ وحمل جنسيتها والمعروف أن كندا إحدى دول الكومنولث، وصار يعرف باسم نفط البحرين «بابكو»، وقد احتلت هذه الشركة مكاناً فريداً من حيث كونها شركة أمريكية الملكية، وفي نفس الوقت يقوم بإدارتها موظفون بريطانيون^(٧)، كما أنها عملت في منطقة خاضعة للحماية البريطانية وتم التوقيع على اتفاق بين البحرين وشركة بابكو عام

١٩٣٤ وكان مجحفًا بالبحرين (٨) لأنه جعل مياهها وأراضيها مجالا لاستغلال الشركة لأمد طويل منع إعفاء ما تستورده الشركة من أدوات وأجهزة من أية رسوم، وفي المقابل يحصل حاكم البحرين على ثلاث روبيات مقابل كل طن من النفط الخام المستخرج، وفي عام ١٩٣٥ انضمت شركة تكساس الأمريكية إلى شركة بابكو لتصبح شريكة بنسبة النصف من أسهم هذه الأخيرة وتغير اسم الشركة إلى «كالتكس» وفي عام ١٩٣٨ تم انشاء أول معمل لتكرير البترول في البحرين، وأثناء الحرب العالمية الثانية - ونتيجة للقصف الجوي الذي قامت به إيطاليا على البحرين في أكتوبر ١٩٤٠ - فقد توقفت عمليات التنقيب، وتم إغلاق الآبار المنتجة، وبعد انتهاء الحرب بدأ تصدير النفط الخام منها، ووصلت مواردها عام ١٩٥١ إلى أكثر من خمسة آلاف مليون دولار، وترتب على ذلك زيادة في تداول السلع الانتاجية، ونمو قطاع الخدمات العامة، وأصبح البترول يساهم بنسبة حوالي ٦٠٪ من موازنة البحرين، ثم بدأ تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في عام ١٩٥٢ وطرأت أوضاع جديدة تمثلت في قلة انتاج بترول البحرين وزيادة انتاج الإمارات الأخرى في الخليج العربي، مثال ذلك أن إنتاج أبو ظبي بلغ ٣,٧ مليون طن، وقطر ١٧,٧ مليون طن في حين لم يزد انتاج البحرين على ٣,٨ مليون طن من البترول (٩) الخام. والواقع أن البحرين قد شهدت من خلال دور البترول - تطوراً جوهرياً في الخدمات وخاصة التعليم والصحة، بالإضافة إلى تنامي الفئات الوسطى من المجتمع، كذلك فقد قدمت الشركات صاحبة الامتياز العديد من الخدمات الاجتماعية تمثلت في إنشاء المستشفيات والمعاهد الفنية واستكشاف موارد مياه الشرب وبناء المساكن وإصلاح الأنظمة الزراعية (١٠).

بترول الكويت:

تمكنت السلطات البريطانية من الانفراد بامتياز التنقيب في الكويت في أكتوبر ١٩١٣ من خلال معاهدة عرفت باسم اتفاقية الزيت وفيها تعهد الشيخ مبارك الصباح بعدم التنازل عن حق التنقيب في بلاده إلا لمن تحدده الحكومة

البريطانية غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى حالت دون التنقيب من جانب بريطانيا، وفي سنة ١٩٢٤ تقدمت شركة بريطانية تدعى الشركة الشرقية للنفقات العامة تطلب امتيازاً للبحث عن البترول، ورغم موافقة حاكم الكويت فإن الشركة المذكورة لم تباشر أعمالها^(١١)، واضطرت الشركة إلى بيع امتيازها إلى شركة بترول الخليج الأمريكية سنة ١٩٣٤ وأصبح لها امتياز التنقيب عن البترول في جميع الأراضي والسواحل والجزر الكويتية^(١٢)، ويعنى ذلك أن الأمريكيين والبريطانيين قد توصلوا إلى حل وسط تمثل في تكوين شركة بترول الكويت (كوك)، وكان ذلك في عام ١٩١٣؛ واشتركت فيها من حيث الملكية والتمويل^(١٣) مناصفة كل من شركة بترول الخليج الأمريكية وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وقد سبقت الإشارة إلى أن الشركة قد تعدت اتفاقية مع حاكم الكويت عام ١٩٣٤ للبحث واستغلال البترول هناك، غير أن هذه الاتفاقية كانت شروطها^(١٤) مجحفة بالكويت شأنها شأن اتفاقية لتعديلات فيما بعد للتخفيف من الإجحاف بالكويت، ففي ديسمبر ١٩٥١ أجرى تعديل ينص على تحويل حقوق الامتياز إلى الشركتين المالكتين بشركة نفط الكويت مباشرة وهما شركة البترول البريطانية، وشركة نفط الخليج الأمريكية، على أن يكون لكل منهما النصف في حق ملكية الامتياز غير القابل للتجزئة، كذلك نص التعديل على تطبيق مبدأ المناصفة في الأرباح اعتباراً من ديسمبر ١٩٥١.

والواقع أن تأثير البترول على الكويت كان كبيراً حيث أصبحت منطقة جذب للأيدى العاملة والتيارات الحضارية المختلفة وانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فظهرت طبقات رأسمالية سيطرت على الإنشاءات الحديثة والخدمات العامة.

بترول قطر:

حاولت الشركات الأمريكية أن تجد موضع قدم أخرى في بضعة أقطار الخليج العربي، غير أن النفوذ البريطاني في المنطقة في عقد الأربعينيات من

القرن الحالى وتعهدات حكامها لبريطانيا، قد وقف حجر عثرة أمام شركات البترول الأمريكية، ومع تسليم الولايات المتحدة الأمريكية بسيطرة النفوذ البريطانى، ومع رغبة الحكومة البريطانية - فى الوقت ذاته - فى عدم معاداة الأمريكيين، فقد تم التوصل^(١٥) إلى حلول وسط كل منها تشكيل شركة بترول قطر المحدودة عام ١٩٣٧ وهى فرع لشركة بترول العراق التى اشتملت على استثمارات أمريكية للبحث عن البترول فى قطر، وتم العثور على البترول فى منطقة دخان، وكانت الاتفاقية بين الشركة وحكومة قطر على غرار الاتفاقيات مع البحرين والكويت وهوما يستدعى وقفة للتفسير والتعليل.

فقد سبقت الإشارة إلى أن بواذر النفوذ الأمريكى فى الخليج قد بدأ عندما حصلت ستاندرد الكاليفورنية على امتياز نفط البحرين عام ١٩٣٨ بعد تنازل الشركة الشرقية العامة، وقد دفع^(١٦) ذلك بالحكومة البريطانية إلى مطالبة شيخ قطر بعدم منح أى امتياز إلا لمن توافق عليه الحكومة^(١٧) البريطانية، مكما اضطر شيخ قطر إليس منح شركة النفط الإنجليزية الإيرانية امتيازاً للتنقيب فى بلاده عام ١٩٣٥ فى مقابل حماية بريطانيا لقطر^(١٨)، وفى سنة ١٩٣٧ تحول هذا الامتياز إلى شركة استثمار البترول التابعة لمجموعة شركات بترول العراق التى سميت فيما بعد باسم شركة نفط قطر المحدودة، ونتيجة لهذا التحول بدأ النفوذ الأمريكى يصل إلى نفط قطر حيث ساهمت الشركات الأمريكية بنسبة ٢٣,٧٥ ٪^(١٩).

وفىما يتعلق بامتيازات التنقيب فى الجرف القارى فقد منحه شيخ قطر إلى شركة بريور الأمريكية عام ١٩٤٩ والتى حولته إلى شركة شل فى عام ١٩٥٢.

وعلى الصعيد المحلى فقد استفادت قطر من عائدات النفط التى وصلت فى سنة ١٩٤٩ وحدها إلى مليون دولار وهو ما يعتبر دخلا مرتفعاً بالنسبة لبلد صغير لم يتجاوز عدد سكانه ثلث مليون نسمة وقد ساهم ارتفاع الدخل القومى نتيجة لعائدات البترول فى إحداث تغييرات جذرية فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطر.

بترول سلطنة عمان:

شهدت إمارات الساحل العماني أوضاعاً مشابهة لم تتم في الكويت والبحرين وقطر، فقد اتبعت بريطانيا نفس الأسلوب في جعل سلطان مسقط لا يعطى امتيازات للتنقيب لأى من الشركات إلا بموافقة الحكومة البريطانية. وقد جاء فى رسالة بعث بها سلطان مسقط إلى السلطات البريطانية فى ١٠ يناير ١٩٢٣ قائلا:

«نحيط فخامتكم أننا لن نمنح إذنًا باستغلال البترول فى أى مكان من أراضينا دون استشارة الوكيل السياسى فى مسقط».

وفى سنة ١٩٢٥ منح سلطان مسقط شركة دارسى امتيازاً للتنقيب فى أراضيه، وكانت شركة امتيازات البترول نشيطة فى الساحل المادن وسلطنة عمان التى كانت تعاني عام ١٩٣٧ من أزمات مالية فوافق السلطان على منح الشركة امتيازات فى عموم عمان وظفار سنة ١٩٣٧. وتجدر الإشارة إلى أن شركة بترول الساحل الهادن البحرى المحدود قد ظهرت فى عام ١٩٣٦، وهى تابعة لشركة نفط العراق التى عقدت اتفاقيات مع حكام هذه الإمارات فى الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥، أما الشركات الأمريكية فقد ساهمت بنشاط تنقيبى ملحوظ من خلال شركة نفط العراق، كما شاركت نفط عمان وظفار التى كانت قد حصلت من السلطان سعيد بن تيمور عام ١٩٣٧ على امتياز للتنقيب فى السلطنة، ولم يتم العثور على البترول بكميات تجارية سوى فى عام ١٩٦٤، وبدأت عمليات التصدير عام ١٩٦٧، وقد استأثرت شركة استثمارات نفط عمان المحدودة على امتياز البترول فى السلطنة، وهذه الشركة تتكون من ائتلاف شركات ثلاثة هولندية وبريطانية وفرنسية، وقد تبع ذلك اجراء تعديل فى شروط الامتياز الأساسى وتحقق لعمان مبدأ المناصفة فى الأرباح منذ عام ١٩٦٧، وفى سنة ١٩٧١ بلغ دخل عمان حوالى ٣٥ مليون دولار وهو ما يوضح أن احتياطى البترول هناك محدود وأنه لم يتحقق اكتشافات لها قيمة تجارية، وبالتالي فإنه يمكن مقارنة مصادر البترول فى عمان

بمثيلاتها في البحرين أو الكويت أو قطر، غير أن عقدي الثمانينات والتسعينات قد شهدا تطوراً كبيراً في اكتشاف المزيد من البترول ذي الصفة التجارية وهو ما انعكس على نمط الحياة الاقتصادية والاجتماعية هناك.

بترول الإمارات العربية المتحدة:

كانت بريطانيا قد قيدت شيوخ الإمارات بسلسلة من المعاهدات تمنع إعطاء امتيازات لأية جهة تستغل البترول إلا بموافقة المقيم البريطاني في الخليج وذلك منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين، وهو ما حدث بشكل أو بآخر مع إمارات ساحل الخليج العربي على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وذلك في الوقت الذي حصلت فيه بريطانيا على تعهدات من ستة من المشايخ يتم بموجبها لبريطانيا الإشراف على امتيازات البترول في أراضيهم، وشهد عام ١٩٣٩ ارتباط شيوخ الساحل - من خلال بعثة ريتشارد ولسن - باتفاقيات حول احتكار الشركة الإنجليزية الإيرانية لحقول النفط في إماراتهم، وتحولت هذه الامتيازات بعد ذلك إلى شركة نفط العراق.

ففي أبو ظبي حصلت شركة استثمار بترول الساحل المهادن في عام ١٩٣٩ على امتياز للتنقيب عن البترول في أراضي الإمارة، غير أن ظروف قيام الحرب العالمية الثانية قد حالت دون استمرار عمليات هذه الشركة التي عاوت التنقيب عام ١٩٤٧ وأنتج البترول بكميات تجارية منذ عام ١٩٥٩، واستطاعت أبو ظبي أن تحقق مبدأ مناصفة الأرباح عام ١٩٦٥، وفي عام ١٩٦٨ عقدت اتفاقية بين أبو ظبي وشركة منسويشي للتنقيب مدتها ٣٥ عاماً.

وفي ذلك حصلت شركتان إحداهما أمريكية والأخرى بريطانية فرنسية على امتياز التنقيب، وقد كانت المناطق اليابسة من نصيب الشركة الأولى عام ١٩٦٣، وفي رأس الخيمة كانت احتياطاتها البترولية غير ذي قيمة تجارية، ثم نشطت جهود شركة بترول كاليفورنيا في التنقيب عن البترول، وشركة ساذون للغاز الطبيعي وذلك بموجب عقد امتياز تملك الأولى بمقتضاه ٨٠٪، والثانية ٢٠٪، وقد وقع حاكم رأس الخيمة عام ١٩٦٩ اتفاقاً مع شركة هايدر

وكاربونز يمنحهما فيه امتيازاً للتنقيب في المناطق اليابسة من إمارته، ومدة الامتياز ٤٠ سنة وينص على مناصفة الأرباح.

وفي الشارقة منح شيخها في عام ١٩٦٨ امتيازين أحدهما لشركة شل، والثاني لشركة ألمانية، أما إمارة عجمان فقد منحت امتياز التنقيب لشركة أمريكية - أوكسيد مقال - وهذا الامتياز يشمل الأراضي اليابسة والمناطق المعمورة، وفي الفجيرة أكدت شركة بومين Bomin الألمانية وجود النفط بكميات كبيرة عقب حصولها على امتياز التنقيب عنه عام ١٩٦٧.

وعموماً فقد احتلت الإمارات العربية المركز الثاني في العالم بالنسبة لاحتياطي البترول بعد المملكة العربية السعودية حيث يوجد في إمارة أبوظبي وحدها ٩٠٪ من مجموع احتياطي الدول من البترول الخام، أما انعكاس ذلك على اقتصاد دول الإمارات العربية المتحدة، فقد تمثل في تطوير اقتصادها وإحداث تغييرات جوهرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن التحول السياسي ليجعل من هذه الإمارات كياناتاً متحدة تمثل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بترول العراق:

بالرغم من أن اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي بدأ يأخذ صيغته التجارية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين ثم ما أعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية من تنافس الدولتين العظميين للتدخل في المنطقة ودون القوى الأوروبية وخاصة بريطانية محاولة الاستئثار ببترول الخليج - بالرغم من ذلك فإن اكتشاف بترول العراق العثماني يرجع إلى بداية القرن العشرين، فقد وصل إلى الآستانة الأميرال الأمريكي كولمبي ليعرض على الدولة العثمانية القيام ببعض مشروعات البحث عن البترول، وفي سنة ١٩٠٤ نالت شركة حديد الأناضول - وهي مؤسسة ألمانية - امتيازاً بالتنقيب في ولايتي الموصل وبغداد، وقبل أن تشرع هذه الشركة بالعمل فقد بدأ السلطان بمفاوضة شركة فرست إيكسبورت سيون - وهي شركة تابعة لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية، وقبل أن تصل المفاوضات إلى مرحلة حاسمة فقد تنازل السلطان عن العرش سنة ١٩٠٨ لتنتقل السلطة إلى جمعية الاتحاد والترقي.

وقد اهتمت الدوائر المالية البريطانية بالتقرير الذى أعده دارسى عن حقول البترول فى الموصل وبغداد، وسعى البريطانى كاسل للتقريب بين بريطانيا وألمانيا واستطاع أن يوطد العلاقات بين البنك الألمانى وشركة شل - الإنجليزية الهولندية - حيث انبثقت فى سنة ١٩١٢ شركة البترول التركية، ودخل فيها البنك الوطنى التركى (٢٠) شريكاً ثالثاً.

وقد أثرت الأحداث الدولية إبان الحرب العالمية وبعدها على توزيع أسهم بترول العراق العثمانى وخاصة بعد أن تم تبادل الأدوار فى السيطرة على العراق بصورة أو بأخرى، ففى مارس ١٩١٦ تم الاتفاق بين الدول الحليفة الثلاثة : فرنسا وروسيا وبريطانيا على اتقسام ممتلكات الدولة العثمانية التى كانت تقاتل مع ألمانيا إبان الحرب، فسيطرت بريطانيا على العراق، واختصت فرنسا بسوريا ولبنان ونالت روسيا مقاطعات الأناضول الشرقية، وتقرر أن تكون الآستانة مدينة حرة. وفى أبريل ١٩٢٣ تم عقد اتفاق سان ريمو حيث وزعت الانتدابات وتوزيع أسهم البترول على النحو الآتى :

- ١ - تختص فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان.
- ٢ - تختص بريطانيا بالانتداب على العراق وفلسطين.
- ٣ - تنال فرنسا ٢٥ ٪ من أسهم شركة البترول التركية التى تمارس نشاطها فى العراق (٢١).

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد طالبت بحصة لها فى أسهم الشركة، وبالرغم من أن الموقف الأمريكى حتى عام ١٩١٨ كان يتمسك بمبدأ مونرو بشأن العزلة عن المشاركة الفعلية فى السياسة الخارجية تجاه الأحداث فى أوروبا، إلا أن هذا الموقف قد تغير وخاصة بشأن البترول وهو ما دفع الشركات البترولية الأمريكية لحث حكومتها لبذل مزيداً من الجهود لاستثمار النفط فى الخليج العربى، وبالفعل استجابت الحكومة الأمريكية واستخدمت نفوذها السياسى وطالب الرئيس ولسن (٢٢) بحصة بلاده فى بترول العراق، كما دعا جون ديفيز سفير أمريكا فى لندن الحكومة البريطانية لكسر احتكارها لبترول

العراق، غير أن الإنجليز حاول تجاهل ذلك، وقد انتصرت في النهاية ضغوط الولايات المتحدة وكللت جهودها بالنجاح، وأصبح للشركات الأمريكية منذ يوليو ١٩٢٨ نصيباً في شركة البترول التركية حيث أعيدت جدولة توزيع أسهم هذه الشركة إلى خمس مجموعات على النحو التالي:

١ - الشركة الأنجلو فارسية (مجموعة دارسي) وقد نالت ٢٣,٧٥٪ من أسهم الشركة.

٢ - شركة البترول الأنجلو - سكسونية (مجموعة شركة شل الهولندية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪ من الأسهم.

٣ - شركة البترول الفرنسية (مجموعة فرنسية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪.

٤ - شركة تطوير الشرق الأوسط (مجموعة أمريكية) ونالت نسبة ٢٣,٧٥٪.

كما أعطيت ٥٪ الباقي من الأسهم إلى جوليبنكيان الذي كان يملك هذه الحصة أصلاً في الشركة السابقة وذلك تقديراً لوساطته مع الحكومة العثمانية كما سبقت الإشارة.

بترول المملكة العربية السعودية:

توصلت التوقعات الأمريكية لوجود البترول بكميات كبيرة في منطقة الإحساء منذ عام ١٩٢٦، ثم توافد على الدول السعودية خبراء شركة ستاندر الأمريكية، وطلبت هذه الشركة من الحكومة السعودية - سلطنة نجد وملحقاتها امتيازاً للبحث والتنقيب، ونجحت في الحصول على الموافقة بالتنقيب في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣، ومما يجدر ذكره أن الشركة الإنجليزية الإيرانية كانت قد فشلت في عرضها الذي تقدمت به للعربية السعودية لأنه كان عرضاً أقل سخاءاً بالقياس لعرض الشركة الأمريكية، وحققت الشركات الأمريكية إنجازاً ضخماً بحصولها على أكثر من ٦٠٪ من بترول الخليج العربي من المملكة العربية السعودية، وقد بدأت الشركة المذكورة أعمال التنقيب في ٣ أبريل ١٩٣٥، غير أنها لم تعثر على البترول إلا في سنة ١٩٣٨، وجاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتوقف

الشركة أعمالها وتستأنفها فى سنة ١٩٤٦ باسم شركة البترول السعودية واختصارها آرامكو، وتوزعت أسهمها على أربعة شركات هى:

١ - شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا.

٢ - شركة تكساس.

٣ - شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسى.

٤ - شركة سكونى موبل أويل.

كما ساهمت الولايات المتحدة فى إنشاء معمل تكرير النفط الخام فى رأس تنورة بالمنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وقد سبقت الإشارة إلى أن استئناف شركة آرامكو لأعمالها التنقيبية عن البترول، وقد زادت كمية الانتاج بدرجة كبيرة لتؤدى إلى مشكلات تسويق البترول بمعنى انسيابه من المنتج إلى المستهلك، فتعاونت آرامكو مع شركات أخرى متخصصة فى أعمال التسويق، والتوزيع، وقدمت آرامكو فى سنة ١٩٥٠ تقريرها عن العام المنصرم - ١٩٤٩ - ذكرت فيه أن مجموع الإنتاج حوالى ٢٣ مليون طن، كذلك شمل التقرير انتاج الغاز والعمالة الفنية وجنسياتها والعمالة السعودية (٢٣) وقد زادت عائدات البترول من خلال جهود الملك عبد العزيز فى الضغط على الشركات لدفع نسبة مئوية أكبر نتيجة لتدفق عائدات البترول، وشهدت المملكة العربية السعودية توسعاً فى عمليات التنقيب وبناء مزيداً من خصطوط الأنابيب ومنها انشاء خط التايلاين بين الدمام وموانئ البحر المتوسط، واحتت السعودية بذلك المكانة الأولى بين الدول المصدرة للبترول فى الشرق الأوسط فى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢ وتمكنت بذلك من الأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح من خلال اتفاقية أبرمتها الحكومة السعودية مع آرامكو فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠. أما تأثير البترول على المملكة فقد انعكس على زيادة موارد الدولة والاهتمام بالتعليم عموماً، والتعليم (٢٤) الفنى على وجه الخصوص كما أنشئت وزارة خاصة للبترول والمعادن، وتوسعت السعودية فى إنشاء الصناعات البتروكيماوية، ومن الناحية الاجتماعية فقد كان البترول تأثيره على ارتفاع متوسط دخول الفئات الوسطى من المجتمع ونتج عن ذلك توطين نسبة كبيرة من البدو فى المنطقة الشرقية (٢٥).

هوامش الفصل الأول بترول الخليج وتأثيره عالميا ومحليا

- ١ - وضمن هذه الاتفاقيات، اتفاقية منع القرصنة وتجارة الرقيق، راجع:
أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٩٥-١٠٥.
- ٢ - راجع:
خالد محمد القاسمى، الخليج العربى فى السياسات الدولية، قضايا ومشكلات، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٥-٤٢.
- ٣ - حيث استبدلت بمعاهدة جديدة للصدقة والتجارة فى عام ١٩٥٨ وهو ما يعد دليلا على استقلال السلطنة وقوتها، وقد تبعتها اتفاقية مماثلة مع بريطانيا عام ١٨٣٩ وفرنسا عام ١٨٤٤.
- ٤ - وذلك فى رسالة بعث بها الشيخ مبارك الصباح إلى المقيم البريطانى فى الخليج بيرسى كوكس Percy Cox بعدم منح امتياز استخراج البترول إلا لمن توافق عليه السلطات البريطانية.
- ٥ - دكتور جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٤٨-١٥٤.
- ٦ - وقد شمل هذا الامتياز أربعة وعشرين قطعة أرض وسميت هذه الشركة عام ١٩٢٩ بشركة بترول العراق.
- ٧ - وأهم هذه الشركات :
Gulf, Standard of New Jersey, Socony, Sinclair, Texas, Mixi-cane & Atlantic.
- ٨ - دكتور صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، ص ٣٢٠-٣٢٤.
- ٩ - حول ظروف امتيازات استخراج البترول من البحرين، راجع:
أمل الزبادى، مرجع سابق، ص ١٥-٢٠،
خالد محمد القاسمى، مرجع سابق، ص ٤٠-٥١،
أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٩٥-١١٤.
- ١٠ - أمل الزبادى، مرجع سابق، ص ٢٤-٢٨.
- ١١ - دكتور جمال زكريا قاسم، مرجع سابق، ص ٤٣٠-٤٣٨.
- ١٢ - راجع:

- عبد العزيز المقصود، قطر بين ١٩١٦-١٩٤٩، مرجع سابق، ص ١٧،
أمين سعيد، مرجع سابق، ص ١١٠-١١٨.
- ١٣ - خالد بن القاسمي، مرجع سابق، ص ٤٠-٤٨.
- ١٤ - وقد شمل هذا الاتفاق المححف تجاه الكويت أن مدة الامتياز ٧٥ سنة، وأن تدفع الشركة للحكومة أربعة شلنات ذهباً عن كل طن تستخرجه وأن تدفع الشركة للحكومة ٩٥ ألفاً من الروبيات سنوياً طوال مدة التنقيب، ومن الجدير بالذكر أن هذه الشركة قد بدأت البحث في شمالي خليج الكويت، فعثرت على البترول على عمق ٧٩٥٠ قدماً ثم عثرت عليه بكميات كبيرة في منطقة الرقان جنوبي خليج الكويت وهو ما يعد أكبر حوض بترولي في العالم، وتم شحن أول انتاج من البترول الخام عام ١٩٤٦ في احتفال شهده الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، وأعقب ذلك إنشاء ميناء الأحمدى كميناء كبير لشحن البترول منه.
- ١٥ - وما يجدر ذكره أن مبدأ المناصفة في الأرباح قد طبق أول الأمر في فنزويلا سنة ١٩٤٣٢ والمملكة العربية السعودية سنة ١٩٥٠ ثم طبق في الكويت سنة ١٩٥١.
- ١٦ - وذلك بالإضافة إلى نجاح أمريكا في الحصول على امتياز نفط المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية لشركة ستاندرد أوف كاليفورنيا.
- ١٧ - وفقاً للمادة الخامسة من اتفاقية عام ١٩١٦ مع قطر.
- ١٨ - عبد العزيز المقصود، التطور السياسي في قطر ١٩١٦-١٩٤٩، ص ٢٠٠-٢١٥.
- ١٩ - المرجع نفسه، ص ٢١٤.
- ٢٠ - المرجع نفسه، ص ٢٠٦.
- ٢١ - أمين سعيد، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٥.
- ٢٢ - المرجع نفسه، ص ٢٢.
- ٢٣ - وكانت المفاوضات لاتزال مستمرة بين باريس ولندن لتنفيذ اتفاق سان ريمو الذي سبقت الإشارة إليه في المتن.
- ٢٤ - خير الدين الزركلي، مرجع سابق، ص ١٤٨-١٥٢، ويذكر أن عدد العاملين السعوديين في آرامكو قد بلغ أكثر من ألف سعودي حتى عام ١٩٤٩ فقط.
- ٢٥ - حيث أنشئت - على سبيل المثال - كلية البترول والمعادن في المنطقة الشرقية مؤخراً والتابعة لجامعة الملك فهد.
- ٢٦ - أمين سعيد، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٢٦.

الفصل الثانى

مجلس التعاون لدول الخليج العربى

الفصل الثانى

مجلس التعاون لدول الخليج العربى

الإرهاصات الأولى:

إذا كانت أقطار الخليج تؤلف وحدة طبيعية جغرافية واقتصادية وبشرية، فإنها بتعاونها العسوى وانسجام خطواتها مع بعضها سياسياً وثقافياً واجتماعياً تقدم النموذج الجيد والمشرف لطبيعة المجتمع الذى تتألف منه كيانات هذه الأقطار^(١).

وترجع خطوات انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى عام ١٩٧٥، حيث كان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وقتئذ ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء فى زيارة لأبى ظبى فى ١٦ مايو ١٩٧٥ بدعوة من الشيخ زايد بن سلطان آل نهان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وبعد محادثات مطولة من الجانبين صدر بيان مشترك دعا فيه حينه إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة يرأسها وزيراً خارجية البلدين تجتمع مرتين كل سنة على الأقل.

وفى ديسمبر ١٩٧٨، زار الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح ولى عهد الكويت المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، ودعت البيّنات المشتركة التى صدرت عن محادثاته فى دول الخليج إلى تحرك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول إلى وحدة دولهم العربية التى تحتمها الروابط اللسنية وأطنى شعوبها فى تحقيق المزيد من التقدم.

ويلاحظ أن الجهود المكثفة لبداية التفكير فى إنشاء مجلس التعاون بدأت مع مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠، حيث أطلع الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتى لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون فى جميع المجالات.

وقام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بعرض التصور الكويتي الكامل على زعماء الخليج في أثناء جولة شملت مختلف الدول الخليجية.

وكان التصور الكويتي يقوم على تقوية الروابط بين الدول الخليجية اتلعرية في كل المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية ولاثقافية والعسكرية في إطار تنسيق مشترك استراتيجة شاملة، وقد رحبت دول المنطقة بالأفكار الكويتية بوجه عام.

وفي يناير ١٩٨١م، تم إرسال المشروع الكويتي للتعاون الخليج إلى الدول المعنية، وفي أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في الطائف في الفترة بين ٢٥-٢٨ يناير ١٩٨١م جرت بعض الاتصالات بين القادة الخليجيين بلورت فيها بعض الأفكار التي تركزت حول ضرورة إبعاد منطقة الخليج العربي عن الصراعات الدولية^(٢).

وفي ٢٩ ربيع الأول من عام ١٤٠١هـ الموافق ٤ فبراير من عام ١٩٨١م، التقى في الرياض وزراء خارجية ست دول عربية خليجية لوضع الهيكل التنظيمي لبلورة وتطوير التعاون والتنسيق المنشودين بينها^(٣).

وفي نهاية الاجتماع أصدروا بياناً ختامياً أعلنوا فيه موافقتهم على إنشاء مجلس التعاون، وفيما يلي نص البيان :

« إدراكاً من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت، لما يربط بينها من علاقات خاصة وسماات مشتركة نابعة من عقيدتها المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتمائل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني، وتقاربها الثقافي والحضاري ورغبة من هذه الدول في تعميق وتطوير التعاون والتنسيق بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالخير والنمو والاستقرار^(٤).

وقد اتفق وزراء خارجية الدول على إنشاء مجلس التعاون بين دول

الخليج العربية المذكورة، وتكوين أمانة عامة لهذا الهدف وعقد اجتماعات دورية على مستوى القمة، وعلى مستوى وزراء الخارجية وصولاً إلى الغايات المرجوة لهذه الدول وشعوبها في جميع المجالات وقد جاء هذه الخطوة تمثيلاً مع الأهداف القومية للأمة العربية وفي نطاق ميثاق جامعة الدول العربية الذي حث على التعاون للإقليمي الهادف إلى تقوية الأمة العربية، ومما يؤكد تدعيم انتماء الدولة لجامعة الدول العربية وتعزيز دورها في تحقيق أهداف ومبادئ ميثاقها بما يخدم القضايا العربية والإسلامية.

كما قرر وزراء الخارجية عقد اجتماع آخر في مسقط في ٨ مارس ١٩٨١ م على أن يسبقه اجتماعان للخبراء بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٨١، وتاريخ ٤ مارس ١٩٨١ في كل من الرياض ومسقط لوضع نظام متكامل لما اتفق عليه بشأن إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية^(٥).

قمة أبو ظبي وإنشاء المجلس :

وقد جاء في مطلع ورقة العمل المشترك التي تبنتها قمة أبو ظبي :

«إن ظهور مجلس التعاون دول الخليج العربية إلى الوجود يعين استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي مرت، وتمر به، منطقة الخليج العربي، وهو أشد ما يكون إلحاحاً في الوقت الحالي، أكثر منه في أي وقت مضى، لصالح شعوب المنطقة». ثم تستطرد هذه الوثيقة الهامة، قائلة:

«إن التحديات التي تواجه المنطقة تتعاضم بتعاضم حاجة العالم الصناعي للنفط، وأصبح الاندماج الخليجي هو العامل الحاسم نحو توجيه جديدة ورحب لصياغة سياسية اقتصادية واجتماعية تبعد المنطقة عن التنافس الدولي أو تجعلها محط مساومة. ولا تستطيع الشهوات الدولية أن تجد لها موضع قدم في منطقة مندمجة لها صوت واحد ورأي واحد وقوة واحدة، وإنم تستطيع أن تجد لها ألف محط قدم إذا ظلت هذه المنطقة الغنية بنفطها ورجالها ذات كيانات صغيرة يسهل إنزالها، أن الحديث عن «فراغ القوة» في المنطقة، وعن الثروة

التي ليس لها أصحاب يمكن أن ينتهي إلى الأبد إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكبر بدورهم الجماعي.

وتستطيع أقطار مجلس التعاون مجتمعة أن يكون لها صوت في المجال العالمي والإقليمي يعبر عن مكانتها في الاقتصاد العالمي، صوت محترم ومهاب في علاقاتها مع الشرق والغرب مع الشمال والجنوب، وتكون عضيداً فاعلاً في قضايا الأمة العربية.

وهذا المنطق الصريح معناه أن دول الخليج - إذا لم تجد إطاراً للعمل المشترك - فإن الغابة المملوءة بالوحوش لن تتركها تنعم بخيراتها، وستجد منفذاً تتسلل منه لتعبث بها وصولاً إلى التهامها. وهي دعوة صريحة إلى توقيت القرار، فالأمر لا يحتمل التأجيل، والأخطار أكبر من الانتظار ومن لا يمثل للعمل الجماعي، ربما لا يسلم من وحشة الوحدة.

وفق ذلك، فإن في هذا الكلام دعوة للعمل السياسي والأمني والاقتصادي، فالإشارة إلى فراغ القنوة في المنطقة وتثبيت البيت هو دعوة واضحة إلى النهوض بأعباء العمل الجماعي لتوفير الاستقرار، وتشير ورقة العمل إلى الحلقة الوحيدة - غير الانفصالية بين تقوية الخليج وتثبيت الأمن فيه، ومصصلحة الأمة العربية، التي سيخدمها استقرار الخليج، وستؤكد صوتهما وحدة المنطقة. وتنتهي ورقة العمل المشترك بإنشاء سبع لجان هي لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ولجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة النقل والمواصلات، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية، لجنة التعاون المالي والنقدي.

ولقد توسعت هذه اللجان الوزارية في عملها، وصارت لجاناً دائمة عددها حوالي إحدى عشرة لجنة.

قام ملوك وأمراء دول الخليج باستعراض أوضاع منطقة الخليج العربي «ووجدوا تأكيدهم بأن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحققها في الدفاع عن أمنها

وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأى تدخل أجنبى فى المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم.

وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار فى الخليج مرتبط بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط الأمر الذى يؤكد على ضرورة حل قضية فلسطين حلا عادلا يؤمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى بما فيه حقه فى العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة ويؤمن الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى العربية المحتلة وفى طليعتها القدس الشريف.

السياسة الخارجية والاقتصادية:

حدد البيان الختامى فى السياسة الخارجية للمجلس بسياسة عدم الانحياز حيث لا قواعد ولا أساطيل، ولا تسابق للنفوذ، وربط هذا الموقف الرفض للعرض السخى الخارجى بالدفاع عن الخليج باستعداد دول المنطقة بأن تتحمل مسئوليتها. وكان هذا البيان بداية سياسة الاعتماد على الذات الذى أصبح حقيقة غير قابلة للنقاش.

كما قرر الرؤساء دعوة وزراء المالية والاقتصاد لوضع اتفاقية موحدة تحل محل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين الدول الأعضاء، خلال فترة شهرين، على أن تعرض على الرؤساء فى الاجتماع التالى.

وقامت الأمانة العامة بدعوة وزراء المالية الذين اجتمعوا فى الرياض فى يونيو ١٩٨١ واتفقوا على مشروع اتفاقية اقتصادية موحدة صادق عليها الرؤساء فى اجتماعهم الثانى فى الرياض فى نوفمبر ١٩٨١م، والقصد من سرعة انجاز الاتفاقية هو اختيار الانصهار الاقتصادى، وربط مصالح أبناء المنطقة، وإزالة الحواجز بين الدول لخلق قاعدة تجارية وصناعية وزراعية وتكثيف الاندماج بين المواطنين - كل ذلك من أجل تحقيق أهداف المجلس^(٦).

ردود الفعل الإقليمية والدولية:

أكدت دول منطقة الخليج العربية أن مجلس التعاون يعتبر «لبنة في الصرح العربى»، وأنه ليس تحالفاً أو محوراً موجهاً لأحد، وأنه تنظيم إقليمي يعمل فى إطار تحقيق أهداف جامعة الدول العربية، وقد أشار السيد الشاذلى القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية بمجلس التعاون الخليجي ووصفه بأنه حدث تاريخي عظيم لأنه سيمكن دول الخليج من تنسيق جهودها وتنظيم أعمالها فى كل الميادين العامة الجهرية خاصة فى ميادين الأمن والتنمية، وقال السيد القليبي فى تصريح لإذاعة راديو أبو ظبى يوم ٦ مارس ١٩٨١ بأن انضمام قوى وطاقات دول الخليج بعضها لبعض سوف يكسب مجموعة مجلس التعاون وزناً خاصاً داخل الوطن العربى لحل المشكلات العهرية إلى جانب وزنه الخاص فى الساحات الدولية. وأعرب الأمين العام للجامعة العربية عن اعتقاده بأن جميع الدول العربية تؤمن بأن أمن الخليج جزء جوهري من أمن الوطن العربى وأن كل ما يعزز قوة هذه المنطقة فيه قوة أيضاً وتعزيز لطاقات الوطن العربى وإمكانات الأمة العربية وأوضح أن هناك تكاملاً شاملاً بين الجانبين الخليجي والعربى. وأعربت مختلف الدول العربية فى تأييدها وتعاطفها مع قيامها مجلس التعاون الخليجي.

أما بالنسبة للعراق فقد أعلن نائب رئيس الوزراء العراقى السيد طارق عزيز فى حديث لصحيفة «الجزيرة السعودية» يوم ٢٢ مارس ١٩٨١ تأييد العراق لقيام مجلس التعاون الخليجي ووصف ذلك بأنه خطوة إيجابية وقال أن المجلس تأكيد بأن المنطقة ليست بحاجة إلى حماية أحد، وأضاف أن مجلس التعاون الخليجي يعبر عن روح وميثاق الجامعة العربية. كما أعرب الدكتور سعدون حمادى وزير الخارجية العراقى عن تأييد العراق لمجلس التعاون الخليجي باعتباره عملاً تعاونياً بين مجموعة من الدول الأعضاء فى الجامعة العربية يؤدى فى الوقت نفسه إلى تقوية الجامعة وتدعيم العمل العربى المشترك معرباً عن أمله فى أن يتطور أى تعاون من هذا النوع نحو الأفضل. ورفض الدكتور حمادى

فى مؤتمر صحفى عقده فى تونس فى ٢٥ مارس ١٩٨١، الإدعاءات الغربية التى تقول بأن مجلس التعاون الخليجى موجه ضد العراق... وقال أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تحرض البلدان العربية بعضها ضد البعض الآخر مؤكداً أن العراق يؤيد أى تقارب يحدث بين أى مجموعة عربية ويتمنى أن يتطور أى تقارب إلى مرتبة الوحدة^(٧).

وأكد السيد حبيب الشطى أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى فى كلمته التى ألقاها فى الجلسة الافتتاحية وأن قيام مجلس التعاون يعتبر حدثاً تاريخياً عظيماً خاصة فى الظروف التى أصبحت فيها منطقة الخليج محط أنظار العالم كله لما تتمتع به من ثروات هائلة وامكانيات اقتصادية عظيمة، وأشار إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامى ترى فى قيام مجلس التعاون عنصراً جديداً وهاماً وسيكون سنداً قوياً للأمة العربية.

وعلى الساحة الدولية، رحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمجلس التعاون على أمل أن يكون أمام المجلس فرصة لتحقيق التعاون الإقليمى مع الغرب فى حماية أمن الخليج، وذلك طبقاً للمفهوم الغربى، بتأييد وجهة نظرهم بأن الغرب مازال المورد الوحيد للسلاح لأغلبية دول المنطقة.

كما قام وزير خارجية الكويت بزيارة لموسكو فى مايو ١٩٨١م وصرح القادة السوفيت بأن دول المنطقة يجب عليها أن تعتمد على نفسها فى الدفاع عن الخليج، مع استمرار المناداة بإبعاد المنطقة عن الصراع الدولى، وسحب القوات وكل أشكال الوجود الأجنبى فى المنطقة، مع احترام حياد الدول الخليجية والتعهد بعدم استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها فى الخليج، كما يرى الاتحاد السوفيتى ضرورة مشاركته فى إجراءات الأمن الخاصة بالخليج والتى توافق عليه الدول الخليجية عليها بشرط ألا تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية^(٨).

أما فى فرنسا فقد أبدى الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران حرص فرنسا على تطوير علاقات التعاون والاحترام المتبادل مع المجلس. وفى برقية أرسلها إلى كافة

قادة دول المجلس يوم ٧ يونيو ١٩٨١م أكد الرئيس ميتران أن فرنسا تتمسك بمبادئ التضامن والاستقلال واحترام السيادة الوطنية وهى المبادئ التى نهض على أساسها إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقال أنه من هذا المنطلق سوف تبذل فرنسا جهودها لتدعيم علاقات الصداقة والتعاون مع كل الدول الأعضاء فى المجلس. وأكد الرئيس الفرنسى ضرورة أن يكون أمن الخليج - باعتباره منطقة حيوية لحفظ التوازن الدولى - مسئولية الدول المطلقة عليه، وذلك حتى يظل بعيداً عن التوترات والنزاعات الدولية. وقال أن المجلس سيساهم بصورة فعالة فى الحفاظ على السلام فى الشرق الأوسط، كما صدرت تصريحات مماثلة من قادة دول عدم الانحياز، وأبدت باكستان وتركيا والهند اهتماماً خاصاً لقيام مجلس التعاون الخليجى، وقال وزير الإعلام الباكستانى راجا غفر الحق فى ٢٥ مارس ١٩٨١م بأن المجلس يعبر عن تخطيط قادة هذه الدول لخير ورخاء شعب الخليج. وأكد وزير الإعلام التركى إيلهان أوليا أوغلو فى تصريح له لصحيفة البلاد السعودية يوم ٣٠ أبريل ١٩٨١ أن هذا المجلس يعد من أنجح الخطوات التى اتخذتها الدول الخليجية للوقوف صفاً واحداً فى وجه التحديات التى قد تتعرض لها، وأعلنت الهند تأييده للمجلس وأكد وزير الخارجية الهندية ناراسيما بأنه الخطوة الأولى من جانب دول الخليج لتتولى بنفسها مسئولية أمنها، وقال أن المجلس سيقبل من فرص التدخل الأجنبى فى المنطقة^(٩).

هوامش الفصل الثاني

مجلس التعاون لدول الخليج العربي

- ١ - ملف الأبحاث، جزء خاص بمناسبة قيام مجلس التعاون الخليجي، إعداد إدارة الوثائق والأبحاث بوكالة الأنباء الكويتية «كونا»، المجموعة التاسعة، مايو ١٩٨١، ص ١٥-٢٠.
- ٢ - دكتور يحيى حلمي رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار العربية للنشر والتوزيع، الكويت، بدون تاريخ نشر، ص ٦٣-٦٥.
- ٣ - ملف الأبحاث، مرجع سابق، ص ٩-١١.
- ٤ - المرجع السابق، ص ١١.
- ٥ - وثائق مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دول الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإعلام والثقافة، مركز التوثيق الإعلامي، ص ٢٢-٢٣.
- ٦ - عبد الله بشارة، قيام مجلس التعاون، مجلة التعاون، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، السنة الأولى، العدد ٢ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ / يناير ١٩٨٦م، ص ١٤٦-١٤٩.
- ٧ - دكتور محمود علي الداود، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، مجلة التوثيق الإعلامي، مركز التوثيق الإعلامي لدول الخليج العربي، بغداد، المجلد الثالث، العددان الأول والثاني، السنة الثالثة، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م، ص ١٢-١٣.
- ٨ - دكتور يحيى حلمي رجب، مرجع سابق، ص ٦٩-٧٢.
- ٩ - دكتور محمود علي الداود، مرجع سابق، ص ١٣-١٤.

الفصل الثالث

الأحكام الأساسية لمجلس التعاون

الفصل الثالث

الأحكام الأساسية لمجلس التعاون

الأهداف:

مجلس التعاون هو إطار تعاوني يعتمد على الجهود الاختيارية لعضائه من الدول «و» التنسيق الاقتصادي والتعاون الدفاعي والتقريب السياسي والاجتماعي والتعليمي والثقافي والصحي والإعلامي والسياحي وفي مختلف الميادين. وهو ليس كتلة ولا تجمع ولا حلفاً وإنما صيغة للمحافظة على مميزات الدول الست واستقلالها الداخلي مع صهر كل أنشطتها لتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات في إطار الاعتبارات الأساسية.

- ١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها^(١).
- ٢ - تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها وفي مختلف المجالات^(٢).
- ٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الآتية:
 - أ - الشؤون الاقتصادية.
 - ب - الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
 - ج - الشؤون التعليمية والثقافية.
 - د - الشؤون الاجتماعية والصحية.
 - هـ - الشؤون الإعلامية والسياحية.
 - و - الشؤون التشريعية والإدارية.
 - ز - دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في المجالات الصناعية والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية ورقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

وقد شهد الخليج العربى لأول مرة قيام مؤسسة سياسية تفنن وتنظم عمله السياسى والاجتماعى والتربوى إلى غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية بأسلوب فى التقنين وفى التنسيق وفى التنظيم.

كما شهدت منطقة الخليج العربى تعاوناً لا قيد عليه ولا تحديد لحجمه ونوعيته، وناج عن ذلك تغيير فى ملامح الخليج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً^(٣).

الدور السياسى ومفاهيمه:

لم ينص النظام الأساسى لمجلس التعاون على أن من بين أهدافه الإسهام فى توفير أسباب السلم والأمن الدوليين وذلك تمثيلاً مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذى يرى ضرورة تعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أنه يلاحظ فى هذا المجال أن الاختصاص العام لمجلس التعاون واجتماعاته تؤكد رغبة الدول الأعضاء وإصرارها على مساهمة مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال المفاهيم الآتية:

أ - يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية منظمة دولية ذات اختصاص عام حيث أن نشاطه شامل «لجميع الميادين» وليس قاصراً على مجال متخصص وقد أوضحت ذلك الفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام الأساسى للمجلس.

وعلى ذلك فإن نشاطه يشمل «الميدان السياسى» وخاصة الحفاظ على أمن الخليج العربى الذى يساهم بدوره فى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

(ب) يتمشى الواقع العملى لاجتماعات مجلس التعاون مع ميثاق الأمم المتحدة حيث تنص قرارات مؤتمرات القمة الخليجية التى عقدت فى إطار المجلس على أن أمن الخليج العربى هو مسئولية دوله، وأكدت على ضرورة إبعاد

المنطقة عن صراعات الدول الكبرى التى تخل بالسلم والأمن الدوليين فى المنطقة وتتوالى حالياً اجتماعات وزراء الدفاع للدول الأعضاء لدراسة كيفية تحقيق الأمن الذاتى الخليجى الذى يدعم الاستقرار الأمنى للمنطقة.

(ج) ينص النظام الأساسى لمجلس التعاون على أن من بين الأجهزة العاملة فيه «هيئة تسوية المنازعات» حيث تعمل على حل الخلافات الإقليمية بين الدول الأعضاء اقتناعاً منها بأن التسوية السلمية الإقليمية زفضل من تصعيد النزاع إلى منظمة الأمم المتحدة حيث صراعات القوى الكبرى، وبذلك يكون لمجلس التعاون دوره فى الحفاظ على أمن المنطقة (٤).

وأثناء انعقاد مؤتمر قمة دول مجلس التعاون الخليجى الأول أفضى قادة هذه الدول بتصريحات وبيانات حددت تصوراتهم عن قيام مجلس التعاون وأهدافه، فقد أعرب الملك خالد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية - رحمه الله - عن اعتقاده بأن هذا المجلس سيكون لصالح الأمة العربية جمعاء لأن الخليج جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، كما توقع أن يكون هذا التجمع لخير الأمة الإسلامية، فالإسلام دين السلام، وهو دين الدول الأعضاء فى المجلس التى هى جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامى والأمة الإسلامية وأضاف : «إننى أؤكد للجميع أن هذا التجمع يعمل لخير المنطقة ولا يهدف من قريب ولا بعيد بطريق مباشر أو غير مباشر للإضرار بأحد، فهو ليس تكتلاً عسكرياً ضد أى فريق وليس محوراً سياسياً ضد أى قوى، وهو التقاء دورى لأخوة أشقاء يعملون لكل ما فيه تحقيق أمن منطقتهم».

وقال أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح «بأن الغرض من إقامة المجلس هو وضع تنظيم عملى شامل لتطوير وتنسيق التعاون القائم بين الدول الخليجية التى تربط بعضها البعض علاقات خاصة نابعة من عقيدتها الإسلامية السمحاء وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتمائل تكوينها السياسى والاجتماعى والسكانى وللوصول إلى أفضل صيغة تخدم مصالح دول الخليج والأمة العربية».

وحول أمن الخليج أعرب أمير دولة الكويت عن اعتقاده بأن قيام مجلس التعاون الخليجي كفيل بأن يضع قوة الدول الأعضاء سياسياً واقتصادياً على مسار العمل الجدى لتوطيد الاستقرار فى المنطقة وإبعاد أخطار التدخل الأجنبى عنها وتكريس هذه القوة لخدمة القضايا القومية.

وأعرب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عن أمله «فى أن يكون مجلس التعاون الخليجي بداية لمرحلة جديدة من التنسيق والتعاون فى جميع المجالات على نحو يحفظ لمنطقتنا الأمن والاستقرار ويساهم فى تنمية وتطوير قدراتنا الذاتية وتحقيق آمال شعوبنا فى التطور والازدهار».

ووصف الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين قيام مجلس التعاون الخليجي بأنه استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي والاستراتيجي الذي يربط منطقة الخليج العربي فى الوقت الحاضر، وأعرب عن ثقته التامة بأن مسيرة العمل الجماعي هذا سيؤدى حتماً إلى حياة أفضل لشعوب هذه المنطقة مشيراً إلى أن العصر الحاضر يتوجه إلى إقامة الوحدات الكبيرة سياسياً واقتصادياً.

وقد وجهت مجلة «المجلة» السعودية إلى الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى بتاريخ ٤ أبريل ١٩٨١. السؤال الآتى هل مجلس التعاون الخليجي مجرد تطبيق وتكريس للتنسيق القائم بين دول هذه المنطقة من سنوات، أم أنه خطوة متقدمة تفتح آفاقاً جديدة للتعاون والتنسيق بين هذه الدول اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وأمنياً؟ وأجاب الأمير سعود الفيصل بقوله «بأن مجلس التعاون لدول الخليج يجسد هذين الأمرين معاً. وأن المجلس ينطق من مستوى متقدم من التعاون بين دول هذه المنطقة، كما أنه يحدد أطراً جديدة للتعاون بينها. إن هذا التعاون قائم فى كل المجالات بين دول الخليج لكن إطار المجلس يفتح آفاقاً واسعة للتعاون. إن أمن الخليج لم يبحث فى شكل مستقل، لأن هناك تعاوناً أمنياً بين الدول العربية عموماً ودول الخليج خصوصاً. لدينا اتفاق الدفاع المشترك العربى وهذا الاتفاق يكفينا كدولة عربية، كإطار للتعاون الأمنى».

وقد نفى الشيخ صباح الأحمد الجابر نائب رئيس الوزراء، ووزير الخارجية الكويتي ووزير الإعلام الكويتي بتصريح لصحيفة القبس الكويتية في ١٩ أبريل ١٩٨١ أن يكون هذا المجلس قد أسس لسد فجوة بين دول الخليج لا وجود له وقال إن الذين يشككون في هذا التعاون لا يهمهم أن يثبت الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة المهمة من العالم. وقال إن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها بكل ما تستطيع من إيمان وعزم وقوة، كما أعرب عن أمله أن لا تؤدي الحرب الإيرانية العراقية التي وصفها بأنها مؤسفة إلى تواجد قوات أجنبية للحفاظ على الملاحة الدولية في الخليج.

وكان الشيخ صباح الأحمد قد كرر في تصريح آخر له في ٢٣ فبراير ١٩٨١ م قبيل زيارته إلى موسكو، ترحيب بلاده بمقترحات الرئيس السوفيتي الراحل برجنيف لتحديد منطقة الخليج وإخلائها من القواعد الأجنبية وأضاف أن الكويت تطالب أيضاً بتحديد جميع المناطق الملاصقة للخليج لتكون هي الأخرى بعيدة عن الصراع الدولي.

وفي عُمان أعلن السيد قيس الزواوي وزير الدولة للشئون الخارجية في مؤتمر صحفي عقده في مسقط يوم ٢٣ أبريل ١٩٨١ م، أن الهدف من مجلس التعاون الخليجي هو زيادة ودعم التضامن بين دول المنطقة في مختلف المجالات ثم بعد ذلك تنجيء عمليات التنسيق في المجالات الاقتصادية والأمنية^(٥).

أمن الخليج والأمن القومي العربي:

من الثابت أن أمن الخليج يرتبط بالأمن القومي العربي في إطار النقاط التالية:

١ - إمكانية الوقوف ضد التحديات الداخلية والإقليمية وبذل أقصى الجهد لحل مشكلة العمالة.

٢ - أن قضية الأمن القومي العربي إنما هي قضية واحدة لا يمكن تجزئتها فأمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وعلى

هذا يجب اعتبار مجالات التعاون الخليجية فى كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفطية هى جزء من العمل العربى المشترك وليست بديلاً عنه.

٣ - أن أى تهديد لأمن أية دولة عربية إنما هو يشكل تهديداً للأمن الخليجى والأمن القومى عموماً فيجب فى هذه الحالة عدم الوقوع فى الخطأ الشائع أن المطامع الأجنبية تستهدف دولة خليجية هنا أو هناك فى منطقة الخليج العربى، وإنما هى تستهدف الجميع فى منطقة الخليج وبذلك يصبح الأمن القومى فى حالة مهددة بصورة مباشرة.

٤ - وضع صيغ واضحة للتعاون بين كافة دول الخليج العربى واستمرار التعاون مع العراق فى كافة المجالات لما للعراق من ثقل وأهمية قومية وقد وقف بصلابة ضد محاولات تهديد عروبة الخليج العربى.

٥ - أن قيام مجلس التعاون الخليجى من شأنه دعم العمل العربى الاقتصادى المشترك وخصوصاً فى مجال النفط.

وخلاصة القول أن قيام مجلس التعاون الخليجى هو خطوة إيجابية هامة وأن إمكانية المجلس على التصدى للتحديات وتطوير العمل العربى المشترك والمساهمة فى ضمان الأمن القومى العربى هى من الأمور التى تقوى الأمة العربية كى تتخطى شعوبها الأزمات والمحن الحالية^(٦).

هوامش الفصل الثالث

الأحكام الأساسية لمجلس التعاون

- ١ - حقائق وأرقام، مجلس التعاون الخليج العربية، ص ١٦-١٧.
- ٢ - دكتور يحيى حلمى رجب، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق، ص ٩١-٩٥.
- ٣ - دكتور محمود علي الداود، مجلس التعاون الخليجي ومستقبله، مرجع سابق، ص ١٠-١٤.
- ٤ - دكتور محمود علي الداود، المرجع نفسه، ص ١٥-١٧.

الفصل الرابع

أجهزة مجلس التعاون

الفصل الرابع

أجهزة مجلس التعاون

حددت المادة السادسة من النظام الأساسى لمجلس التعاون أجهزة المجلس، فأشارت إلى أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتكون من الأجهزة الرئيسية التالية:

١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات.

٢ - المجلس الوزارى.

٣ - الأمانة العامة.

ولكل من هذه الأجهزة إنشاء ما تقتضيه الحاجة من أجهزة فرعية.

وبذلك حدد النظام الأساسى للمجلس الأجهزة التى تتولى على وجه الاستقلال شئون المجلس وعهد إليها بممارسة الاختصاص ومسئولية تنفيذ أحكامه حتى تكون للمجلس إرادة ذاتية مستقلة عن إرادات الدول الأعضاء.

وهذه الأجهزة لها خاصية الدوام وتعمل بصفة مستمرة، وبذلك يتميز مجلس التعاون بأنه وسيلة للعمل الجماعى فى شكل تنظيم دولى يختلف عن المؤتمرات الدولية التى تنعقد لبحث موضوعات محددة وبانتهاء موعد انعقادها ينتهى أمرها.

والأسباب التى تدعو إلى تعدد الأجهزة العاملة فى مجلس التعاون هى ضرورة تقسيم العمل فى المجلس على أساس من التخصص ضماناً لتحقيق الأهداف المنشودة.

فالمجلس الأعلى هو الجهاز العام الذى يتولى وضع السياسة العامة للمجلس ويتمتع بسلطة مناقشة كل الأمور، إلا أنه بحكم تكوينه فإن الحاجة العملية تستلزم وجود جهاز تنفيذى يقوم بمباشرة النشاط الفعال لمجلس التعاون وهذا الجهاز هو المجلس الوزارى.

كما أن الأمر يستدعى وجود أمانة عامة للمجلس تقوم بتحضير اجتماعات وتشرف على الأعمال الإدارية، وكذلك هيئة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء^(١).

المجلس الأعلى:

المجلس الأعلى هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب لأسماء الدول.

ويكون مجلس التعاون هيئة تسمى «هيئة تسوية المنازعات» يتولى المجلس الأعلى تشكيلها في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف.

وقد أوضح النظام الأساسى للمجلس فى مواده (٧، ٨، ٩) تشكيل المجلس الأعلى ودورات انعقاده واختصاصاته وكيفية التصويت على قراراته.

كما أقر رؤساء دول المجلس فى اجتماعهم فى أبو ظبى بتاريخ ٢١ رجب ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٥/٢٥ م، النظام الداخلى للمجلس الأعلى والذى يتضمن القواعد المنظمة لإجراءات انعقاد المجلس وممارسة مهامه^(٢).

ويجتمع المجلس دورتين عاديتين كل سنة، ويجوز عقد دورات طارئة. ولكل عضو الحق فى الدعوة لاجتماع الوزراء، ويتم ذلك الاجتماع بعد أن تؤيد الدعوة من قبل عضو آخر^(٣).

وبالرغم من أن مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية إلا أن للمجلس الأعلى أن يعقد دوراته فى بلدان الدول الأعضاء. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحاً إذا حضره رؤساء ثلثى الدول الأعضاء، ولا يجوز لرئيس دولة طرف فى نزاع قائم أن يرأس الدورة - أو الجلسة التى تخصص لمناقشة هذه المسألة، وفى هذه الجلسة يعين المجلس رئيساً مؤقتاً، كما أن لرئيس المجلس حق الاشتراك فى المداولات والاقتراح نيابة عن الدولة التى يمثلها وله أن ينب عنه فى ذلك أحد أعضاء وفده^(٤).

الاختصاصات

يقوم المجلس الأعلى بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون خاصة فيما يلي:

- النظر فى القضايا التى تهم الدول الأعضاء.
- وضع السياسة العليا لمجلس التعاون والخطوط الأساسية التى يسير عليها.
- النظر فى التوصيات والتقارير والدراسات والمشاريع المشتركة التى تعرض عليه من المجلس الوزارى تمهيداً لاعتمادها.
- النظر فى التقارير والدراسات التى يكلف الأمين العام بإعدادها.
- اعتماد أسس التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.
- إقرار نظام هيئة تسوية المنازعات وتسمية أعضائها^(٥).
- تعيين الأمين العام.
- تعديل النظام الأساسى لمجلس التعاون.
- إقرار نظامه الداخلى.
- التصديق على ميزانية الأمانة العامة^(٦).

المجلس الوزارى:

يعتبر المجلس الوزارى لمجلس التعاون الجهاز التنفيذى وثانى الهيئات العاملة فى المجلس^(٧).

يتكون المجلس الوزارى من وزراء خارجية دول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته دورية لمدة ستة أشهر حسب الترتيب الهجائى لأسماء الدول.

ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءً على دعوة أى من الأعضاء وتأييد عضو آخر^(٨).

ويعنى ذلك أن النظام الأساسى لمجلس التعاون أعطى حرية التصرف للدول الأعضاء فى حضور وزراء خارجية الدول اجتماعات المجلس أو إنابة غيرهم من الوزراء طبقاً لظروف وموضوعات الدراسة

الاختصاصات :

- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات التي تهدف إلى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات واتخاذ ما يلزم بشأنها من قرارات أو توصيات.
- العمل على تشجيع وتطوير وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفعها بتوصية إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- تقديم التوصيات للوزراء المختصين لرسم السياسات الكفيلة بوضع قرارات مجلس التعاون موضع التنفيذ.
- تشجيع أوجه التعاون والتنسيق بين الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص، وتطوير التعاون القائم بين غرف تجارة وصناعة الدول وتشجيع انتقال الأيدي العاملة من مواطني الدول الأعضاء فيما بينها.
- إحالة أى وجه من أوجه التعاون المختلفة إلى لجنة أو أكثر فنية أو متخصصة لدراسته وتقديم الاقتراحات المناسبة بشأنه.
- النظر في الاقتراحات المتعلقة بتعديل النظام الأساسى ودفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى المجلس الأعلى، والتهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جداوله وأعماله.
- إقرار نظامه الداخلى وكذلك النظام الداخلى للأمانة العامة.
- بترشيح الأمين العام يعين المجلس الوزاري الأمناء المساعدين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.
- اعتماد التقارير الدورية وكذلك الأنظمة واللوائح الداخلية المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية المقترحة من الأمين العام وكذلك التوصية للمجلس الأعلى بالتصديق على ميزانية الأمانة العامة.
- النظر فيما يحال إليه من المجلس الأعلى^(٩).
- كما يكون للمجلس أن يوصى الوزراء المختصين بوضع السياسات ودراسة المواضيع الكفيلة بتحقيق أهداف مجلس التعاون^(١٠).

الأمانة العامة:

يتمثل دور الأمانة العامة للمنظمة الدولية بصفة عامة فى أنها الهيئة الإدارية المركزية الثابتة للمنظمة، وأن عملها يتطلب الاستقرار ويقع على عاتق إدارتها المختلفة مهمة جمع الوثائق والبيانات وتحضير أعمال المؤتمرات واللجان والإشراف على تنفيذ القرارات، وطبيعة عمل كهذا يتعذر معه انتقال إدارتها وتناول اجتماعاتها فى عواصم الدول أعضاء المنظمة الدولية بعكس الحال فى الأجهزة العاملة الأخرى فى المنظمة والتي يمكنها التحرك والاجتماع فى مختلف الأعضاء.

وقد نصت المادة الثانية من النظام الأساسى لمجلس التعاون على أن يكون مقر مجلس التعاون مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ولذلك فإن الأمانة العامة للمجلس مقرها الرياض، إلا أن باقى الأجهزة العاملة بالمجلس وهى المجلس الأعلى والمجلس الوزارى وهيئة تسوية المنازعات واللجان المختلفة فلها إن تجتمع فى غير مقر المجلس حسب ظروف عملها.

ويكون لمجلس التعاون أمين عام يعين من قبل المجلس الأعلى ويحدد المجلس الأعلى شروط ومدة تعيينه، ويتم اختياره من رعايا دول مجلس التعاون. ويكون الأمين العام مسئولاً مسئولية مباشرة عن أعمال الأمانة المساعدین وعن الأمانة العامة للمجلس وحسن سير العمل فى مختلف قطاعات (١١).

كما نص النظام الأساسى للمجلس على أنه للأمين العام أن يرشح الأمانة المساعدین ويقوم المجلس الوزارى بتعيينهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وللأمين العام أن يفوض بعض مهامه وصلاحياته إلى الأمانة المساعدین، ويكلف الأمين العام عند غيابه أحد الأمانة المساعدین بالقيام بمهام عمله.

كما نصت المادة (١٤) من النظام الأساسى لمجلس التعاون على أن الأمين العام يعين موظفى الأمانة من بين مواطنى الدول الأعضاء، ولا يجوز له الاستثناء إلا بموافقة المجلس الوزارى، وأوضحت المادة (١٦) من النظام

الأساسى أن الأمين العام والأمناء المساعدين وكافة موظفى الأمانة العامة يباشرون وظائفهم باستقلال تام وللصالح المشترك للدول الأعضاء، وعليهم أن يمتنعوا عن أى تصرف يتنافى وواجبات ووظائفهم وألا يغضبوا بأسرار أعمالهم سواء أثناء الخدمة أو بعدها^(١٢).

الاختصاصات:

أوضح النظام الأساسى لمجلس التعاون اختصاصات الأمانة العامة للمجلس والمهام الموكلة إليها ونظام عملها وذلك طبقاً لما يلى:

- إعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون.
- إعداد التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون.
- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى من قبل الدول الأعضاء.
- إعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الأعلى عن نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.
- إعداد مشروعات اللوائح الإدارية والمالية التى تتمشى مع نمو مجلس التعاون وتزايد مسؤولياته.
- إعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون.
- التحضير للاجتماعات وإعداد جداول أعمال المجلس الوزارى ومشروعات القرارات.
- الاقتراح على رئيس المجلس الوزارى الدعوة لعقد دورة استثنائية للمجلس الوزارى إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- أية مهام أخرى تسند إليها من المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى^(١٣).

هيئة تسوية المنازعات:

تشجع منظمة الأمم المتحدة قيام المنظمات الدولية الإقليمية لدورها فى التسوية السلمية للمنازعات المحلية، وتسوية النزاع الإقليمى عن طريق التنظيمات الإقليمية يحقق المزايا التالية:

١ - العمل الإقليمي يعمق التسوية في المنازعات ويعزل المنازعات الإقليمية عن المنازعات الأكثر تعقيداً والتي تحتاج إلى تدخل المنظمة العالمية، كما أن التشابه في المصالح والمشاكل الإقليمية ييسر التسوية السلمية للنزاع الإقليمي.

٢ - العمل الإقليمي يسعف ويساعد المنظمة العالمية في تحمل عبء العديد من المنازعات الإقليمية.

٣ - المصالح الإقليمية والولاء الإقليمي والرغبة المشتركة لتحقيق السلم والأمن المحليين تجعل الدول المتجاورة خير مساعد لإجراء التسوية السلمية.

٤ - الحلول الإقليمية أقل تكلفة لأنها توجه مباشرة لطرفي النزاع بعكس الحال في الحلول العالمية التي تحتاج إلى إجراءات تحضيرية وتنفيذية^(١٤).

هيئة تسوية المنازعات:

نصت المادة السادسة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما أوضحت المادة العاشرة من النظام نفسه بأن يتم تشكيل هيئة تسوية المنازعات التي يشار إليها فيما بعد بالهيئة وتحديد اختصاصاتها وقواعد اجراءاتها^(١٥). والهيئة تتبع المجلس الأعلى وهو السلطة العليا للمجلس. وقد أوضحت المادة العاشرة من النظام الأساسي بأن المجلس الأعلى يقوم بتشكيل الهيئة في كل حالة على حدة حسب طبيعة الخلاف، وأنه إذا نشأ خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي ولم تتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى، فللمجلس الأعلى إحالته إلى هيئة تسوية المنازعات، وترفع الهيئة تقريرها متضمناً توصياتها أو فتواها بحسب الأحوال إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

وبجانب ما أوضحه النظام الأساسي لمجلس التعاون فقد وافق المجلس الأعلى على تعديل نظام أساسي خاص بهيئة تسوية المنازعات، وتم التوقيع على هذا النظام في مدينة أبو ظبي بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٨١. ونستعرض فيما يلي الأحكام القانونية للنظام الأساسي لهيئة تسوية المنازعات:

- ١ - مقر الهيئة مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية، وتعد اجتماعاتها بدولة المقر ولها عند الاقتضاء أن تجتمع فى أى مكان آخر.
- ٢ - تختص الهيئة فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات بين الدول الأعضاء، والخلافات التى تدور حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسى لمجلس التعاون.
- ٣ - يتم تشكيل الهيئة من العدد المناسب من مواطنى الدول الأعضاء غير الأطراف فى النزاع الذى يرى المجلس اختيارهم فى كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف على ألا يقل عددهم عن ثلاثة.
- ٤ - للهيئة أن تستعين بمن تشاء من الخبراء والمستشارين.
- ٥ - تنتهى مهمة الهيئة برفع توصياتها أو فتاها إلى المجلس وله بعد انتهاء مهمتها استدعاؤها فى أى وقت لتفسير أو توضيح ما جاء فى توصياتها أو فتاها.
- ٦ - يكون انعقاد الهيئة صحيحاً بحضور جميع أعضائها، وتعد الأمانة العامة لمجلس التعاون نظاماً للإجراءات اللازمة لسير عمل الهيئة، ويسرى العمل به من تاريخ موافقة المجلس الوزارى عليه، ويكون لكل طرف من أطراف النزاع ممثلون عنه أمام الهيئة ولهم متابعة الإجراءات وإبداء أوجه الدفاع.
- ٧ - تختار الهيئة رئيساً من بين أعضائها، ويكون لكل عضو فى الهيئة صوت واحد، وتصدر الهيئات توصياتها أو فتاها بشأن الموضوعات المطروحة عليها بأغلبية أصوات الأعضاء، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه الرئيس.
- ٨ - يتولى الأمين العام تعيين مسجل للهيئة، وعدد كان من الموظفين للقيام بأعمال سكرتاريتها وللمجلس الأعلى إنشاء جهاز مستقل للقيام بأعمال سكرتارية الهيئة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- ٩ - تصدر الهيئة توصياتها أو فتاها وفقاً لما يلى:
 - أ - أحكام النظام الأساسى لمجلس التعاون.
 - ب - أحكام القانون الدولى والعرف الدولى.

ج - مبادئ الشريعة الإسلامية.

على أن ترفع تقريرها بشأ الحالة المطروحة عليها إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسباً.

١٠ - للهيئة أثناء النظر في نزاع أمامها، وإلى أن تصدر توصياتها النهائية فيه، أن توصي المجلس الأعلى باتخاذ التدابير المؤقتة التي تقتضيها الحاجة أو الظروف، وتبين توصيات الهيئة أو فتواها الأسباب التي بنيت عليها وترفع من الرئيس والمسجل، وإذا لم يكن الرأي صادراً كله أو بعضه بإجماع الأعضاء فمن حق المخالفين تسجيل بيان بالرأي المخالف.

١١ - تتمتع الهيئة وأعضاؤها في إقليم كل دولة من الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات التي يتطلبها تحقيق أغراضها، وتعتبر ميزانية الهيئة جزءاً من ميزانية الأمانة العامة ويحدد المجلس الأعلى مكافآت أعضاء الهيئة.

١٢ - لأي دولة عضو طلب تعديل نظام الهيئة، ويقدم طلب التعديل للأمين العام الذي يتولى إحالته للدول الأعضاء وذلك قبل عرضه على المجلس الوزاري بأربعة أشهر على الأقل، ويصبح التعديل نافذ المفعول إذا أقره المجلس الأعلى بالاجماع^(١٦).

٦ - الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات:

بالرغم من وجود هيئة مستقلة تابعة للمجلس الأعلى للمجلس التعاون تختص بتسوية المنازعات المحلية بين الدول الأعضاء، إلا يلاحظ أن الدول العربية عامة مثلها مثل الدول الأفريقية لا تطمئن إلى الأساليب القضائية أو شبه القضائية في تسوية المنازعات التي تقع فيما بينها وتفضل عليها الأساليب الدبلوماسية التي يقوم بها رؤساء الدول.

هوامش الفصل الرابع أجهزة مجلس التعاون

- ١ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٠٠-١٠١.
- ٢ - حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ١٧-١٨.
- ٣ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٠٣.
- ٤ - عبد العزيز ناصر الصيرفى، من هنا انطلقت سفينة الخليج، مطابع دار القبس، الكويت، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص ١٩٥-١٩٧.
- ٥ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٠٢-١٠٤.
- ٦ - حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ١٨.
- ٧ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٠٦.
- ٨ - المرجع نفسه، ص ١١٢-١١٣.
- ٩ - حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ١٨-١٩.
- ١٠ - المرجع نفسه، ص ١٩-٢٠.
- ١١ - عبد العزيز الصيرفى، مرجع سابق، ص ١٩٨.
- ١٢ - المرجع نفسه، ص ١٩٨.
- ١٣ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٢٢.
- ١٤ - حقائق وأرقام، مرجع سابق، ص ٢١.
- ١٥ - دكتور حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٢٨.

الفصل الخامس

مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية

الفصل الخامس

مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية

مجلس التعاون وجامعة الدول العربية:

عبر ميثاق جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥م في ملحق خاص عن الروابط القومية التي تربط بين الدول الأعضاء بالجامعة والبلاد العربية غير المشتركة في الجامعة في ذلك الوقت ومنها إمارات الخليج العربي، فأشار في ملحق خاص بميثاق الجامعة إلى ما يلي:

«الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار إليها في الميثاق بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع، وألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم آمانيها وآمالها، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تيهؤه الوسائل السياسية من أسباب».

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الأعضاء الأصليين الذين اشتركوا في التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية.

كما اتصلت الكويت منذ بداية عهدها بالجامعة العربية واشتركت في أنشطتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتبعتها سائر إمارات الخليج العربية فأخذت الإمارات جميعها تستجيب لدواعي التعاون واشتركت في أعمال اللجان الدائمة للجامعة من الثقافية والاجتماعية والإعلام إلى حقوق الإنسان.

كما اشتركت في المؤتمرات التي نظمتها جامعة الدول العربية في مختلف مجالات نشاطها، وعندما أعلنت الكويت استقلالها انضمت إلى جامعة الدول العربية في ٢٠/٧/١٩٦١م، وفي نهاية ١٩٧١م كانت كل من البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة قد أكدت استقلالها فانضمت هي الأخرى إلى الجامعة العربية طبقاً للتواريخ التالية:

البحرين في ١٩٧١/٩/١١ م - قطر في ١٩٧١/٩/١١ م - سلطنة عمان في ١٩٧١/٩/٢٩ م - الإمارات العربية المتحدة في ١٩٧١/١٢/٦ م.

ومن جهة أخرى فقد بدأت جامعة الدول العربية تولي اهتماماً بدول المنطقة حينما أقدمت بعض قطع من الأسطول الإيراني في عام ١٩٦٤ م خلال مناورة مشتركة مع بعض قطع الأسطول الأمريكي بإنزال قواتها في جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، كما ظهر من تقارير الجامعة العربية في ذلك الوقت أن هناك هجرات غير مشروعة تتسلل إلى دول المنطقة، وأن إسرائيل كانت تعمل على تهريب بضائعها إليها وبإصدار حكام أبو ظبي والشارقة في ذلك الوقت بإنشاء مكاتب للمقاطعة الإسرائيلية في إماراتهم.

وفي عام ١٩٦٤ م أرسلت الجامعة العربية إلى إمارات الخليج العربية بعثة للاتفاق مع شيوخها على وسائل توثيق الصلات والروابط بينها وبين الجامعة والعمل على تقييد الهجرات الأجنبية إلى تلك الإمارات، ويتضح من تقرير الجامعة أن بريطانيا لم تقم بأية مشروعات لتنمية المنطقة طوال فترة حمايتها، كما أنها لم تنشئ الطرق البرية التي تربط بين هذه الإمارات، وقد وجهت الجامعة العربية جهدها وعنايتها في ذلك الوقت إلى أخطار الهجرة الأجنبية إلى المنطقة وتسوية المشكلات القائمة بين هذه الإمارات وخاصة مشكلات الحدود وتنظيم المساعدات المالية العربية للمنطقة.

وتعتبر جامعة الدول العربية منظمة دولية إقليمية ذات طابع قومي حيث أنها بجانب توافر شروط التنظيم الدولي الإقليمي فإنها تعبر عن فلسفة متميزة في المضمون والجوهر عن غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية، وإن تشابهت معها في هيكل التنظيم القانوني السياسي، ويرجع ذلك إلى أن جامعة الدول العربية لا تقتصر على مجموعة من الدول تستند مصالحها المشتركة في العلاقات الدولية إلى مجرد العامل الجغرافي والأيدولوجي، ولكنها بجانب ذلك تربط بين الدول العربية التي تشترك في وحدة اللغة والأصل والتاريخ.

ومن جهة أخرى فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يربط بين أعضائه تضامن طبيعي يعكس استجابة للواقع التاريخي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي لدول المنطقة، وتؤمن هذه الدول بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوب هذه المنطقة.

وتعتبر الدول أعضاء مجلس التعاون من أبرز دول المشرق العربي في إطار جامعة الدول العربية، وبذلك تتضح الخاصية المميزة لمجلس التعاون في دعم قومية منطقة الخليج العربية التي هي جزء من الأمة العربية وذلك كله في إطار العمل المشترك مع جامعة الدول العربية وهذا يدعم الوحدة العربية الحقيقية بين المجموعات المتجانسة في إطار جامعة الدول العربية.

ولقد حث ميثاق جامعة الدول العربية على تشجيع التعاون الإقليمي فنصت المادة التاسعة من ميثاق جامعة الدول العربية على أن:

«للدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض...».

ومن جهة أخرى فقد أوضح النظام الأساسي لمجلس التعاون بأن المجلس أنشئ تمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية.

كما أشاد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتجمعات الإقليمية التي تعمل على الصعيد القومي العربي الشمولي وذلك في تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دورته رقم ٣٧. ولقد جاء في الفصل الثالث من التقرير ما يلي:

«إن أي تجمع ثنائي أو أكثر لا يمكن أن يكون بديلاً أو منافساً للتجمع العربي على الصعيد القومي الشمولي، فإن أي تجمع عربي ثنائي أو أكثر يمكن أن يؤدي دوراً إيجابياً كبيراً على صعيد توثيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية الأطراف في ذلك التجمع في المجال الاقتصادي بالإضافة إلى المجالات الانمائية الأقوى بما يعزز قوتها الاقتصادية التي هي جزء من

الامكانات الاقتصادية العربية الشاملة وضمن حركة التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي المشترك باستراتيجيته وأهدافه وخططه ومؤسساته ومن خلال هذه النظرة نبارك أية خطة للتعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي لأي تجمع عربي ثنائي أو أكثر باعتبارها جزءاً من المسيرة الكلية للتنسيق والتكامل الاقتصادي العربي على طريق الوحدة الاقتصادية العربية.

وتأكيداً لدور مجلس التعاون وأهدافه في إطار العمل المشترك داخل الجامعة العربية، نصت المادة ٢٢ من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن الأمانة العامة للمجلس تقوم بإيداع وتسجيل نسخة من النظام الأساسي لمجلس التعاون لدى جامعة الدول العربية وذلك باعتبار أن جامعة الدول العربية هي المنظمة الإقليمية التي تجمع كل الدول العربية^(١).

وقد التزمت دول التعاون بتأييد القضية الفلسطينية والدفاع عنها بحكم كونها دولا عربية يههما تحقيق قيام الدول الفلسطينية بالإضافة إلى أن أمن الخليج العربي هو جزء من الأمن القومي العربي، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع العربي الإسرائيلي.

وساهمت دول مجلس التعاون في حرب أكتوبر ١٩٧٣ م وفرضت الخطر البترولي على الدول الغربية التي لم تؤيد الحق العربي في النزاع العربي الإسرائيلي.

ومن جهة أخرى فقد قامت المملكة العربية السعودية بمبادرة لحل الصراع العربي الإسرائيلي والتي عرفت باسم «مبادرة فهد» ولقد كانت هذه المبادرة أساساً للخطة العربية الموحدة للسلام والتي اعتمدها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس بالمملكة المغربية في شهر سبتمبر ١٩٨٢ م.

كما ساهمت استثمارات الفوائض البترولية لدول مجلس التعاون في دعم دول المواجهة للعدو الإسرائيلي، وفي التنمية الاقتصادية للدول العربية غير البترولية، وأتاحت الثروة النفطية للدول الأعضاء الفرصة لدعم الصناديق الانمائية في توسيع قروضها ونشاطها في داخل المنطقة العربية.

مجلس التعاون ومنظمة الوحدة الأفريقية:

من جهة أخرى فقد كان لهذه الدول الدور الهام فى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى الأفريقى بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد قيام الدول الأفريقية غير العربية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وتأييدها للحق العربى فى النزاع العربى الإسرائيلى، وكانت بداية هذا التعاون بالقاهرة حيث عقدت عدة اجتماعات فى مقر جامعة الدول العربية فى الفترة من ٢٢-٢٣ يناير ١٩٧٤ بين «لجنة السبعة» المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية ووزراء البترول العرب ومن بينهم الدول الأعضاء فى مجلس التعاون «المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة - الكويت - قطر - البحرين»، وكان من نتائج هذا الاجتماع دعم الدول الأفريقية غير العربية مادياً لمواجهة ارتفاع أسعار البترول والإسراع فى إنشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا والذى مقره حالياً فى الخرطوم، كما أقر مؤتمر القمة العربى الأفريقى الأول الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٧-٩ مارس ١٩٧٧ م زيادة دعم التعاون المشترك بين القارة الأفريقية والمنظمة العربية، وكان لدول أعضاء مجلس التعاون الدور الهام فى نجاح هذا المؤتمر بما خصصته من إعانات وقروض طويلة الأجل والإسهام فى مشروعات مشتركة لدعم التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، إلا أن الظروف السياسية الراهنة التى تعاني منها المنطقة العربية والقارة الإفريقية والتى تشهد صراعات القوى العظمى فى المنطقتين عرقلت من استكمال مسيرة هذا التعاون.

مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة:

أوضح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد ٥٢، ٥٣، ٥٤) الأحكام القانونية للمنظمات الدولية الإقليمية، وأشار الميثاق إلى أمرين جوهريين فيما يخص المنظمات الإقليمية:

١ - ضرورة أن تكون أهداف المنظمة الإقليمية ومبادئها غير عدوانية ومتفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

٢ - تتعاون المنظمات الإقليمية مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين

وبالرغم من أن النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم ينص على ذلك إلا أن الواقع العملي لاجتماعات المجلس ومؤتمرات القمة تؤكد بصفة مستمرة على رغبة الدول الأعضاء في تحقيق الأمن الذاتي الخليجي وإبعاد المنطقة عن صراعات الدول الكبرى وتتوانى اجتماعات وزراء الدفاع بمجلس التعاون لتحقيق التنسيق العسكري والدفاع لدول المنطقة، وبذلك يساهم مجلس التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وتمشياً مع علانية إنشاء مجلس التعاون في منظمة الأمم المتحدة، نصت المادة (٢٢) من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن تقوم الأمانة العامة لمجلس التعاون بإيداع وتسجيل نسخ من هذا النظام لدى الأمم المتحدة بقرار من المجلس الوزاري.

وفي مجال تدبير الحلول السلمية للمنازعات المحلية، نصت المادة العاشرة من النظام الأساسي لمجلس التعاون على أن يكون للمجلس هيئة لتسوية المنازعات وتتبع المجلس الأعلى وتختص بالنظر فيما يحيل إليها المجلس الأعلى من منازعات.

ومن جهة أخرى نجد أن أجهزة الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي، ويشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة للجان الاقتصادية التابعة له على تقوية روابطها مع المنظمات الإقليمية

وتنتمي الدول الأعضاء لمجلس التعاون إلى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (ECWA). ويعتقد أنه يجب الاستفادة من خبرة أجهزة الأمم المتحدة في هذه اللجنة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في مجلس التعاون (٢)

هوامش الفصل الخامس

١ - دكتور يحيى حلمى رجب، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٤٠.

٢ - المرجع نفسه، ص ١٤١-١٤٣.

المحتويات

الصفحة

فصل تمهيدى

٣

في

طبيعة منطقة الخليج العربى وأهميتها الدولية

٣٧

الباب الأول - الخليج العربى فى مطلع العصور الحديثة

الفصل الأول

٣٩

الخليج العربى والاستعمار البرتغالى

٤١

التطلعات الأوروبية

٤٣

العامل الاقتصادى

٤٤

أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح

٤٨

الموجة الاستعمارية الأولى والخليج العربى

٥٠

الإدارة البرتغالية «البوكيرك»

٥٢

تقويم فترة البوكيرك

٥٤

الضعف البرتغالى

٥٦

هوامش الفصل الأول

الفصل الثانى

القوى السياسية الإسلامية فى

٥٩

مواجهة الاستعمار البرتغالى

٦١

الدولة الصفوية الفارسية

٦٢

الدولة المملوكية فى مصر والشام

٦٣

الدولة العثمانية

٦٤

تطور الأحداث منذ ظهور العثمانيين كقوة مؤثرة فى العلاقات الدولية

٦٩

السياسات العالمية والإقليمية تجاه الخليج فى القرن السادس عشر

الصفحة

٦٩	أولا : علاقة البرتغاليين بالقوى الإقليمية
٧٠	ثانياً : بروز الأتراك العثمانيين
٧٠	ثالثاً : المناوشات البرتغالية التركية في الخليج
٧٠	رابعاً : طرد الأتراك العثمانيين من البحرين
٧١	خامساً : ضم البرتغال لأسبانيا وأثره على أحداث الخليج
٧١	سادساً : بعض الملاحظات على السياسات العالمية في نهاية القرن ١٦
٧٤	هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث

التنافس الأوروبي على الخليج العربي

٧٧	
٧٩	تمهيد
٨٠	هولندا في الخليج والمواجهة مع البرتغال
٨٣	التحالف الأوروبي في مواجهة هولندا
٨٤	تقويم السياسة الهولندية
٨٧	هوامش الفصل الثالث

الباب الثاني - الخليج العربي والنفوذ البريطاني

الفصل الأول

شركة الهند الشرقية

٩١	
٩٣	تأسيس الشركة
٩٤	الاهتمامات السياسية والسياسات الاقتصادية
٩٧	التقويم
١٠٠	هوامش الفصل الأول

الفصل الثانى

بريطانيا والسياسات الإقليمية والعالمية فى الخليج ١٠٣

- ١٠٥ الخليج وعدم الاستقرار السياسى الإقليمى
- ١٠٦ المهارة الملاحية لعرب الخليج
- ١٠٧ الخليج والعلاقات الفارسية البريطانية
- ١٠٩ الخليج والتنافس الاقتصادى الدولى
- ١١١ تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية
- ١١٣ البصرة
- ١١٤ السياسات الأوروبية والسواحل الغربية للخليج
- ١١٦ هوامش الفصل الثانى

الفصل الثالث

إحكام السيطرة البريطانية على الخليج ١١٩

- ١٢١ مسقط
- ١٢٣ بوشهر
- ١٢٥ تبعية مسقط لبوشهر
- ١٢٨ الكويت
- ١٢٩ سياسة التوازن بين الزعامات المحلية
- ١٣٢ هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع

الدجان البريطانية ١٣٧

- ١٣٩ محاولات الاستقطاب
- ١٤٠ لجنة فيشر
- ١٤٢ دور وزارتى المستعمرات والخارجية
- ١٤٧ هوامش الفصل الرابع

الباب الثالث - الخليج العربى فى القرن الثامن عشر

١٤٩

(عالمياً - إقليمياً)

الفصل الأول

توتر العلاقات البريطانية الفرنسية

١٥١

١٥٣ السياسة البريطانية وتوجهاتها

١٥٥ السياسة الفرنسية وتوجهاتها

١٦١ تعارض المصالح البريطانية الفرنسية

١٦٣ التنافس البريطانى الفرنسى فى فارس

١٦٥ هوامش الفصل الأول

الفصل الثانى

اليعارية والبوسعيديون

١٦٩

١٧١ من تجمعات قبائلية إلى كيانات سياسية

١٧٢ بروز منطقة عمان

١٧٣ الحرب «الأهلية» القبائلية

١٧٥ السياسات الإقليمية تجاه عمان

١٧٨ التنافس الإنجليزى الفرنسى على عمان

١٨٢ هوامش الفصل الثانى

الفصل الثالث

الساحل والعتوب

١٨٥

١٨٧ تجمعات الساحل والإحساء

١٨٩ العتوب

١٩١ آل صباح والتحديات الإقليمية

١٩٦ هوامش الفصل الثالث

الباب الرابع - الخليج العربى والموجه الاستعمارية الثانية ١٩٩

الفصل الأول

- ٢٠١ السياسات الاستعمارية تجاه الخليج
- ٢٠٣ إزاحة القوى المنافسة لبريطانيا من بحر العرب
- ٢٠٤ سياسة بريطانيا تجاه طموحات فرنسا
- ٢٠٦ الخليج والعلاقات البريطانية العثمانية
- ٢٠٧ التطورات الإقليمية والمحلية
- ٢٠٩ توتر العلاقات بين الدول الكبرى تجاه الخليج
- ٢١٠ استتباب الأمن البحرى فى الخليج ١٨١٠-١٨٣٦
- ٢١٧ الأزمات الدبلوماسية بين الدول الكبرى ونتائجها الإقليمية
- ٢٢٠ هوامش الفصل الأول

الفصل الثانى

- ٢٢٣ مصر العثمانية والخليج
- ٢٢٥ التواجد المصرى فى الخليج
- ٢٢٧ ملاحظات وآراء المؤرخين المعاصرين
- ٢٣٠ التحركات البريطانية فى مواجهة مصر
- ٢٣١ الخطة المصرية
- ٢٣٥ مصر وإمارات الساحل العماني
- ٢٣٧ النشاط المصرى تجاه الكويت والعراق
- ٢٣٩ هوامش الفصل الثانى

الفصل الثالث

النشاط الروسى

- ٢٤٣
٢٤٥ الإرهاصات الأولى
٢٤٧ التنافس الروسى البريطانى
٢٤٩ بعض الملاحظات الجيوبوليتيكية حول التوجهات الروسية
٢٥٠ أوج النشاط الروسى فى الخليج
٢٥٣ هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع

تشابك السياسات الاستعمارية وانعكاساتها الإقليمية ٢٥٥

- ٢٥٧ السياسة الفرنسية
٢٥٩ السياسة الألمانية
٢٦٣ من السياسات البلجيكية إلى السياسة الأمريكية
٢٦٤ السياسة البريطانية
٢٦٨ هوامش الفصل الرابع

الباب الخامس - الدولة السعودية والخليج العربى ٢٧١

الفصل الأول

الدولة السعودية الأولى

- ٢٧٣
٢٧٥ اهتمامات آل سعود بساحل الخليج
٢٧٦ من الإحساء إلى الزبارة
٢٧٨ - ردود فعل الانتصارات السعودية
٢٨١ هوامش الفصل الأول

الفصل الثاني الدولة السعودية الثانية

- ٢٨٧ الإمام تركي بن عبد الله والخليج
٢٨٨ الإمام فيصل بن تركي والخليج
٢٨٩ مسألة البريمي
٢٩١ الجهود السعودية تجاه ساحل البريمي
٢٩٥ رد الفعل البريطاني
٢٩٧ الإمام عبد الله بن فيصل والخليج
٢٩٩ هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث

الدولة السعودية الثالثة

- ٣٠٧ الاستيلاء على الهفوف والإحساء
٣١٠ ردود الفعل
٣١٢ السياسة البريطانية
٣١٥ سلطنة نجد ومشكلات الحدود الشرقية
٣١٩ الوساطة البريطانية
٣٢٠ معركة الجهراء
٣٢٢ معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير
٣٢٧ مؤتمر الكويت
٣٣٠ الدولة السعودية الثالثة والبريمي
٣٣٣ هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع

٣٣٩	مشكلات الحدود السعودية العراقية الأردنية
٣٤١	خلفية المشكلات
	اجتماع الملكين «عبد العزيز آل سعود» و«فيصل بن حسين» في ٢٢-٢٣
٣٤٤	فبراير ١٩٣٠
٣٤٨	الوصول إلى اتفاق
٣٥١	تقويم اجتماع الملكين
٣٥٣	تدهور الموقف على الحدود الأردنية السعودية عام ١٩٣٠
٣٥٦	الوساطة البريطانية
٣٦٣	إنهاء الغارات على الحدود الأردنية السعودية
٣٦٥	هوامش الفصل الرابع
	الباب السادس - الخليج العربي المعاصر وتصاعد
٣٦٩	مشكلات الحدود

الفصل الأول

أزمة الخليج الأولي العراق وإيران

٣٧١	
٣٧٣	جذور مشكلة الحدود
٣٧٦	معاهدة أرضروم الأولى
٣٨٠	ردود الفعل
٣٨٢	تشكيل لجنة الحدود
٣٨٥	استمرار توتر العلاقات
٣٨٦	مشكلات الحدود: من الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة سنة ١٩٣٧
٣٨٩	لجنة تخطيط الحدود
٣٩٢	هوامش الفصل الأول

الفصل الثاني

أزمة الخليج الثانية

٣٩٧

(العراق والكويت)

- ٤٠٠ قرارات مجلس الأمن
- ٤٠٤ تفسير الموقف الأمريكي
- ٤١٢ تفسير الموقف السوفيتي للأزمة
- ٤٢١ تفسير موقف المنظمات الدولية
- ٤٢٤ هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث

أمن الخليج والتطلعات الإيرانية

- ٤٢٥
- ٤٢٧ النوايا الإيرانية
- ٤٢٩ إيران والبحرين
- ٤٣٣ إيران والجزر العربية الثلاثة «بعض الملاحظات الجيولنكية»
- ٤٣٧ الانسحاب البريطاني
- ٤٣٨ رد الفعل العربي
- ٤٤٠ مشكلات الحدود المعاصرة
- ٤٤٧ مضيق هرمز
- ٤٥٠ هوامش الفصل الثاني

٤٥٣ الباب السابع - مجلس التعاون لدول الخليج العربي
الفصل الأول

٤٥٥	بتروال الخليج وتأثيره عالمياً ومحلياً
٤٥٧	تدخل بريطانيا والولايات المتحدة
٤٥٩	بتروال البحرين
٤٦٠	بتروال الكويت
٤٦١	بتروال قطر
٤٦٣	بتروال سلطنة عمان
٤٦٤	بتروال الإمارات العربية المتحدة
٤٦٥	بتروال العراق
٤٦٧	بتروال المملكة العربية السعودية
٤٦٩	هوامش الفصل الأول

الفصل الثاني
٤٧١ مجلس التعاون لدول الخليج العربي

٤٧٣	الإرهاصات الأولى
٤٧٥	قمة أبو ظبي وإنشاء المجلس
٤٧٧	السياسة الخارجية والاقتصادية
٤٧٨	ردود الفعل الاقليمية والدولية
٤٨١	هوامش الفصل الثاني

الفصل الثالث
الأحكام الأساسية لمجلس التعاون

٤٨٣	الأهداف
٤٨٥	الدور السياسي ومفاهيمه
٤٨٦	أمن الخليج والأمن القومي العربي
٤٨٩	هوامش الفصل الثالث

الفصل الرابع أجهزة مجلس التعاون

٤٩٦	المجلس الأعلى
٤٩٧	المجلس الوزاري
٤٩٩	الأمانة العامة
٥٠٠	هيئة تسوية المنازعات
٥٠٣	الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات
٥٠٤	هوامش الفصل الرابع

الفصل الخامس

مجلس التعاون والمنظمات الإقليمية والدولية

٥٠٥	مجلس التعاون وجامعة الدول العربية
٥٠٧	مجلس التعاون ومنظمة الوحدة الأفريقية
٥١١	مجلس التعاون ومنظمة الأمم المتحدة
٥١٣	هوامش الفصل الخامس

● رقم الايداع ●

٨٨-٢٢٧٠٩

٩٧٧-١٠٣-٣٩٩-٩

مطالع
مطالع



صاحبها ومديرها : محمد بسيوني
خلف ١٦١ ش فرسان : ٨٠٩٠٠٥ اسكندرية